

تَبَيُّنُ رُءُوسِ السَّيِّئَاتِ الْمُنِيَّةِ

فِي

احكامِ الدِّينِ

تَأليف

الْحَسَنُ بْنُ سُوَيْفٍ بْنِ الْهَظْهَرِ الْبَصْرِيِّ

تَقْرِيب

عَمَادَةَ الْوَسْطِيِّ

وَلِيِّهِ

الْمَوْهُودِي نَظَمَ الدِّعْوَةَ

لِتَبَيُّنِ الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ

مُتَقَرِّب

مُحَمَّدُ بْنُ دُرَّكَاهِي

بجای



علامه حلی، حسن بن یوسف، ۶۴۸-۷۲۶ق.
تبصرة المتعلمين في أحكام الدين/ تأليف الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي؛ تحقيق محمد هادي اليوسفي
الغروي. ويليهِ: الجوهرة في نظم التبصرة/ لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي؛ تحقيق حسين درگاهي.. تهران:
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي؛ سازمان چاپ و انتشارات، ۱۳۷۴.
۲۰۷، ۲۳۹ ص: نمونه.

ISBN 964-422-598-8

Tabsirat ul- Muta'allimin fi Ahkām id-Din

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیبا.

عنوان به انگلیسی:

چاپ اول: ۱۳۶۹. چاپ دوم: ۱۳۷۴. چاپ سوم: ۱۳۸۱. چاپ چهارم: ۱۳۸۳.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

۱. فقه جعفری- قرن ۷ق. ۲. فقه جعفری- قرن ۷ق.. شعر. الف. تقي الدين حلي، حسن بن علي، ۶۴۷-ق. الجوهرة في
نظم التبصرة. ب. يوسف غروي، محمد هادي، مصحح. ج. درگاهي، حسين، مصحح. د. ايران. وزارت فرهنگ و
ارشاد اسلامي؛ سازمان چاپ و انتشارات. ه. عنوان. و. عنوان: الجوهرة في نظم التبصرة.

۲۹۷/۳۴۲

ت/ BP۱۸۲/

۱۳۷۴

کتابخانه ملی ایران

تبصرة المتعلّمين في أحكام الدين

ويليه: الجوهرة في نظم التبصرة

**Tabsirat ul-Muta'allimin
fi Ahkām id-Dīn**



تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلبي
تحقيق: محمد هادي اليوسفي النروي
(الجوهرة في نظم التبصرة) نظم: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي
تحقيق: حسين درگاهي



سازمان چاپ و انتشارات
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی

تبصرة المتعلمين في أحكام الدين

وبليه: الجوهرة في نظم التبصرة

Tabssirat ul-Muta'allimin fī Ahkām id-Din

تأليف: الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي

تحقيق: محمد هادي اليوسفي الغروي

(الجوهرة في نظم التبصرة) نظم: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي

تحقيق: حسين درگاهي

لبنو غرافي والطباعة والتجليد: مؤسسة الطباعة والنشر

وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي

الطبعة الرابعة: خريف 2004

العدد: 1500 نسخة

جميع حقوق الطبع والنشر ©

محفوظة لمؤسسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والارشاد الاسلامي.
ولا يجوز إعادة طبع او اقتباس اي جزء منه بدون اذن كتابي من المؤسسة.

شابک ۸-۵۹۸-۴۲۲-۹۶۴

ISBN 964-422-598-8

المطبعة والنشر والتوزيع:

طهران - كيلومتر 4 شارع مخصوص كرج، طهران 1397815311

الهاتف: (اربعة خطوط) 4513002 الفاكس: 4514425

مؤسسة النشر: 4525495 التوزيع: 4529601 الفاكس التوزيع: 4529600

معرض مبيعات رقم 1:

طهران - شارع الامام الخميني - بداية شارع شهيد ميردامادي (استخر) - طهران: 1137913145

الهاتف: 6702606

معرض مبيعات رقم 2:

طهران - نشر زلال - شارع انقلاب - شارع 16 آذر - طهران: 1417935814

الهاتف: 6419778

معرض مبيعات رقم 3:

طهران - كارنامه للنشر - شارع الشهيد باهنر (نياوران) - مقابل كامرانه الشمالي - شهر كتاب - هاتف: 2285969

معرض مبيعات رقم 4:

طهران - معرض موسسه الادارة والتخطيط الحكومية - شارع صفي علي شاه - هاتف: 3276032

معرض مبيعات رقم 5:

طهران - ميدان ونك - شارع ملاصدرا - شارع الشيخ بهائي - عمارة لادن - هاتف: 8041750-56 - (تحويله 286)

سایت اینترنت:

WWW.PPOIR.COM

المقدمة

حياة العلامة الحلي (قده) في سطور

هو العلامة الشيخ-الأجل الأعظم، حامى حمى الدين المبين،
وماحى آثار المفسدين، ابومنصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن
المطهر الحلي الأسدي (قدس الله روحه).

ذكره معاصره تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي (قدس
سره) في رجاله فقال «شيخ الطائفة، وعلامة وقته، وصاحب التحقيق
والتنقيح، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية اليه في المعقول
والمقول. مولده سنة: ثمان واربعين وستمئة. وكان والده (قدس الله
روحه) فقيهاً محققاً مدرساً عظيم الشأن»^١.

وترجم لنفسه في القسم الاول من كتابه (خلاصة الأقوال في
معرفة الرجال) فذكر كتبه التي اتمها أو بدأها ولم يتمها حتى تاريخ
تأليف الكتاب: سنة ثلاث وتسعين وستمئة^٢ وهي تبلغ ٦٤ كتاباً، ثم
قال «وهذه الكتب فيها كثير لم يتم، نرجو من الله تعالى اتمامه. والمولد:
تاسع عشر شهر رمضان سنة: ثمان واربعين وستمئة، ونسأل الله خاتمة
الخير، بمنه وكرمه»^٣.

١ — رجال ابن داود ط طهران: ١١٩.

٢ — رجال العلامة الحلي ط نجف: ٤٥.

٣ — رجال العلامة الحلي ط نجف: ٤٨.

ونقل السيد الأمين في (ايعان الشيعة) عن (رياض العلماء: مخطوط) للميرزا عبدالله افندي من تلامذة العلامة المجلسي: أن العلامة قال في جواب اسئلة السيد مهتأين سنان المدني مانصه «وأما مولد العبد: فالذي وجدته بخط والدي (قدس الله روحه) ماصورته: وُلِدَ ولدي المبارك ابومنصور الحسن بن يوسف بن مطهر ليلة الجمعة في الثلث الأخير من الليل ٢٧ رمضان من سنة ٦٤٨هـ^١ ولعلّ هذا هو الأقرب للصواب.

ونقل السيد الأمين عن خط الشهيد (قده): أن العلامة توفي يوم السبت ٢١ من المحرم سنة ٧٢٦هـ وكانت وفاته بالحلة المزيدية، ونقل جثمانه الى الشجف الأشرف فدفن في حجرة عن عين الداحل الى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وكذلك ذكر وفاته الشيخ بهاء الدين العامل في (توضيح المقاصد)، وكما هو موجود بخط الشيخ البهائي أيضاً على هامش نسخة من (الخلاصة) قابليها على نسخة الشيخ يحيى بن فخرالدين محمد بن العلامة، كانت هذه النسخة لدى السيد الأمين (قده)^٢

نشأته في ظلّ والده

ولم يرسله والده الى المكاتب العامة بل احضره له معلماً خاصاً اسمه (حرم) عهد اليه بتعليمه القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم. وفي سنة ٦٥٦هـ - اي في الثامنة من عمر العلامة - حاصر هولوكوخان بغداد، وأستدام الحصار وانتشر خبره في البلدان، فكان العلامة وهو في اول صباه يسمع حديث الناس عن ذلك الغزو المغولي الذي باتت جيوشه محاصرة لبغداد، وقددهم الناس خوف ورعب شديداً من شرّ الجيوش المغولية الوثنية. كما عاين نزوح كثير من أهل بلده مع اطفالهم واثقالهم الى البطائح ليكونوا أبعد خطوة عن معرة الغازي الكافر، ولم يبق بها الا القليل، ومنهم والد العلامة الشيخ سيدالدين يوسف بن المطهر.

فاجتمع بالفقيه ابن أبي العزوالسيد محمدالدين محمدابن طاهوس

١ - ايعان الشيعة: ٢٤: ٢٧٧ - ٣٣٤.

٢ - اعيان الشيعة: ٢٤: ٢٧٧ - ٣٣٤.

وتشاور معهم الرأي على ماذا يكون أمرهم وأمر المغول.
وكان مما يروى عن علي عليه السلام في خطبته الزوراء انه قال
عليه السلام:

«الزوراء وما ادراك ما الزوراء، ارض ذات اثل يُشيد فيها
البنيان، ويكثر فيها السكان، ويكون فيها مهازم وخرآن. يتخذها
ولد العباس موطناً ولزخرفهم مسكناً، تكون لهم دارهولوعب، ويكون
بها الجور الجائر والخوف الخفيف، والأئمة الفجرة والأمرء الفسقة والوزراء
الخونة، تخدمهم ابناء فارس والروم، لا يأتيمرون بمعروف اذ عرفوه
ولا يبتاهون عن منكر اذ انكروه، يكتفى منهم الرجال بالرجال والنساء
بالنساء. فعند ذلك الغم الغميم والبكاء الطويل والويل والعويل لأهل
الزوراء من سطوات الترك، وهم قوم صغار الخدق، وجوههم كالجمان
المطرقة، لباسهم الحديد، جردمرد، يقدمهم ملك — يأتي من حيث
بدأ ملكهم — جهورى الصوت، قوى الصولة على الهمة، لا يمر بمدينة
الافتحها، ولا ترفع عليه راية الانكسها، الويل لمن ناواه، فلا يزال
كذلك يظفر».

فلما رأوا هذه الأوصاف ووجدوها منطبقة على هولاءكوالأتراك
المُغول معه، رجوا أن يكون هو الغالب على أمر بني العباس، فاستقر
رأيهم على الخلاص من تلك الطامة الكبرى التي اظلمت والمسلمين
عامة، وذلك بمكاتبة السلطان الفاتح هولاءكوبانهم سامعون مطيعون
مطالبون للأمان، دفعاً لمعرته وعبث جنوده. فكتبوا اليه بذلك وارسلوه
اليه على يدرجل من العجم عندهم. فقال هولاءكوبان: إن كانت قلوبهم
كما وردت كتبهم فليحضروا الينا. وبعث اليهم بأمرين من امرائه
احدهما يقال له: علاء الدين والآخر تكلمة، فجاء الأميران الى الحلة
وبلغوا مقالة هولاءكوالى المشايخ، فقال الامام سديد الدين: إن جئتُ
وحدى كفى؟ قال الأميران: نعم، فابدى استعداداه للذهاب الى
الدركاه المغول مع رسوليهِ ليفاوض السلطان بشأن بلاده وضمان سلامة
أهله ومقدساته على أن يضمن هو للسلطان الطاعة والتسليم.

فلما حضر عند السلطان قال هولاءكوبان: كيف أقدمتم على مكاتبتى
والخضوع عندى قبل أن تعلموا ما يؤول اليه أمرى وأمر صاحبكم؟!
يقصد المستنصر بالله الخليفة العباسى اذ كان ذلك قبل قتله وفتح
بغداد، فقال الشيخ سديد الدين: انما اقدمنا على ذلك مارويناه عن
على عليه السلام فى خطبة الزوراء فقرأها عليه ثم قال: فلما وُصف ذلك

لنا ووجدنا الصفات فيكم رجوناك .
 فطمأنه هولاء وكتب فرماناً باسمه يطمئن فيه أهل الحلة
 واعمالها . وعاد الشيخ وبه عهده الأمان المطلوب، يضمن فيه السلطان
 سلامة أهل الحلة والكوفة والمشهدين.^١
 كل هذا مما مرّ على شيخنا المترجم له وهو في سنّ الثامنة من
 عمره، ولاشك أنه سمع أنباء الواقعة ببغداد وأنها أتت على
 الأخضر واليابس فسجل ذلك وقعاً أليماً في نفسه، وإن كان لم ينعكس
 من ذلك شيء في آثاره سوى هذا الذي ذكره في كتابه: كشف اليقين،
 ولكن لم يكن له ذلك وهو يعاصر سلطة اعقاب هولاء.

دراساته العلمية

وبعد تعلمه القراءة والكتابة والقرآن الكريم لدى الشيخ محرم،
 تولى تربيته العلمية والده الامام سديد الدين وخاله الشيخ نجم الدين
 المحقق الحلي صاحب (الشرائع) فتخرج عليهما في العربية والفقه
 والاصول والدراية والحديث والكلام.^٢

وحضر الشيخ الأعظم الخواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي
 (قدس الله روحه) فاجتمع عنده فقهاء الحلة لدى الفقيه الاكبر الشيخ
 نجم الدين جعفر وقال: من هؤلاء الجماعة؟

فقال: كلهم علماء فاضلون، ان كان احدهم مبرزاً في فنّ كان
 الآخر مبرزاً في فنّ آخر. فقال: من أعلمهم بالاصولين اصول الفقه
 والعقائد؟ فأشار الشيخ نجم الدين الى الشيخ سديد الدين والد العلامة
 والى الفقيه مفيد الدين محمد بن الجهم وقال: هذان اعلم الجماعة بعلم
 الكلام واصول الفقه.^٣

وعاد الخواجه نصير الدين الطوسي من الحلة الى بغداد واصطحب
 معه العلامة الحلي فسأله في الطريق عن اثنتي عشرة مسألة من مشكلات
 العلوم. فلما سُئل الطوسي عما شاهد في الحلة قال: رأيت خريّتا ماهراً،
 وعالماً اذا جاهد فاق. يقصد بالخريّت الماهر: المحقق الحلي، وبالعلم:

١ — كشف اليقين للعلامة الحلي ص ١٨ ط ١٢٩٨ طهران.

٢ — الاجازة الكبيرة لآل زهرة في اجازات البحار.

٣ — لاجازة الكبيرة لآل زهرة في اجازات البحار وخاتمة المستدرك .

العلامة الحلبي^١.

وذكر العلامة في اجازته الكبيرة لبني زهرة تتلمذه لدى المحقق الطوسي فقال: «قرأت عليه إلهيات الشفاء لأبي علي بن سينا، وبعض التذكرة في الهيئة من تصنيف الخواجه. ثم ادركه الموت المحتوم، قدس الله روحه وذلك في الرابعة والعشرين من عمره، اذ وفاة المحقق الطوسي في سنة: ٦٧٢ هـ بل قال هو (رحمه الله) في كتابه الفقهي (المنتهى): انه فرغ من تصنيفاته الحكيمة والكلامية واخذ في تحرير الفقه قبل أن يكمل له ٢٦ سنة.

واذا رجعنا الى قائمة كتبه وجدنا فيها خساً وعشرين عنواناً في الحكمة ومثلها في الكلام، فاذا اعدنا الى الذاكرة أنه قرأ إلهيات الشفاء على المحقق الطوسي في الرابعة والعشرين من عمره، استبعدنا طبعاً أن يكون قد اكمل الخمسين كتاباً في الحكمة والكلام قبل أن يكمل له ٢٦ سنة، اللهم إلا أن يكون قد كتب بعضها بعد هذا او بدأها ثم أكملها بعد.

كتبه في الفقه

ونرى في قائمة كتبه ايضاً عشرين عنواناً في الفقه قال عنها السيد الأميني: سبق (العلامة) في فقه الشريعة وألف فيه المؤلفات المتنوعة من مطولات ومتوسطات ومختصرات، فكانت محط انظار العلماء من عصره الى اليوم تديراً وشرحاً وتعليقاً:

فألف من المطولات: ثلاثة كتب لا يشبه واحد منها الآخر وهي: (مختلف الشيعة في احكام الشريعة) ذكر فيه اقوال علماء الشيعة وخلافاتهم وحججهم. و:

(تذكرة الفقهاء) ذكر فيها خلاف علماء العامة واقوالهم واحتجاجاتهم. و:

(منتهى المطلب في تحقيق المذهب) ذكر فيه جميع مذاهب المسلمين.

وألف من المتوسطات: كتابين لا يشبه احدهما الآخر، هما: (قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام) فكانت شغل العلماء في

تدريسها وشرحها من عصره الى اليوم. و:

(تحرير الاحكام الشرعية على مذهب الامامية) جمع اربعين الف مسألة.

وألف من المختصرات: ثلاثة كتب لا يشبه احدها الآخر، وهي:
(ارشاد الأذهان الى احكام الإيمان) تداولته الشروح والحواشي
و:

(ايضاح الاحكام) ولعله: نهاية الاحكام، او: تلخيص المرام في
معرفة الأحكام، اخصر من الاول. و:
(تبصرة المتعلمين في احكام الدين) اخصر منها^١

كتاب التبصرة

وكتاب التبصرة من اهم المتون الفقهية الجامعة على اختصارها
دورة تامة من الفقه، من الطهارة الى الديات، وقد احصيت مسائلها في
اربعة آلاف مسألة — كما في الذريعة — او ثمانية آلاف مسألة — كما في
قصص العلماء — وهذا الأخير مستبعد. وهي على طريقة الفتوى.
ولوازتها وجامعتها وسلاسة تعبيرها كثر اهتمام الفقهاء بها منذ عصر
مؤلفها الى عصرنا الحاضر، فقد عكفوا عليها بحثاً ودرساً وشرحاً وتعليقاً،
حتى أن الشيخ آغا بزرك الطهراني ذكر في موسوعته الذريعة ما يزيد على
ثلاثين شرحاً.

نسخة الكتاب

وتوجد من هذا الكتاب نسخة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي
بالجمهورية الاسلامية في ايران، عليها اجازة بخط المؤلف واخرى من
ابنه فخرالمحققين بخطه ايضاً. انتهت كتابة هذه النسخة ليلة الثلاثاء
٢٥ ربيع الثاني سنة ٧٥٩ هـ واجازة العلامة بتاريخ سلخ ربيع الآخر
٧٥٩ هـ، وفي آخرها إهداء له كتبه في ٢٩ ربيع الآخر من نفس السنة.
والنسخة هذه هو الكتاب الخامس من مجموعة تحتوى على ثمانية كتب،
اربعة منها للعلامة، واثنان لفخرالدين ابن العلامة، ورسالة الجمل

والعقود للشيخ الطوسي، ورسالة الخلل في الصلاة لعلها للمحقق
الكركي العاملي. وكتاب التبصرة بين ورقى ٥٢-٩٧ من المجموعة.

عملنا في التحقيق

وتختلف النسخ المطبوعة عن غير هذه النسخة معها في مواضع
كثيرة؛ اكتفيت بالإشارة إلى ماهو المهم من اختلافات في التعاليق
بعنوان: سائر النسخ.

واستعنت في التعريف ببعض المصطلحات الواردة في الكتاب
ببعض كتب الفقه، وفي التعريف ببعض الألفاظ اللغوية بمعجمها.

واخترت كثيراً من التعاليق من الكتب الفقهية: المختصر النافع
والشرائع وغيرها، وكذلك مما علقه سماحة الإمام الشيخ محمد الحسين
آل كاشف الغطاء (قده) على التبصرة، المطبوعة ببغداد سنة ١٣٣٨ هـ.
وبعض التعاليق نقلتها من نفس النسخة المخطوطة كالتعليق الأولى
والثانية، ونرمز إليها بالحرف «ن».

وقد طبع الكتاب قبل انتصار الثورة الإسلامية المباركة بتحقيق
على نفس، هذه النسخة، إلا أنها لم تعرض عند الطبع على، فلاحظت في
الكتاب أخطاءً غير قليلة أثناء الدراسة في الكتاب، وهذه الطبعة أتم
وأكمل. والله العصمة

المحقق ١٤٠٧/٤/٧ هـ.ق.

الفهرس

٢٣	كتاب الطهارة
٢٣	الباب الاول (في المياه)
٢٥	الباب الثاني (في الوضوء)
٢٥	الفصل الاول - في موجه
٢٥	الفصل الثاني - في آداب الخلوّة
٢٦	الفصل الثالث - في كيفيته
٢٧	الباب الثالث (في الغسل)
٢٧	الفصل الاول - في الجنابة
٢٨	الفصل الثاني - في الحيض
٢٩	الفصل الثالث - في الاستحاضة
٢٩	الفصل الرابع - في النفاس
٣٠	الفصل الخامس - في غسل الاموات
٣٣	الفصل السادس - في الاغسال المستنونة
٣٤	الباب الرابع (في التيمم)
٣٥	الباب الخامس (في التجاسات)
٣٧	كتاب الصلاة
٣٧	الباب الاول (في المقدمات)

٣٧	الفصل الاول - في أعدادها
٣٨	الفصل الثاني - في أوقاتها
٣٨	الفصل الثالث - في القبلة
٣٨	الفصل الرابع - في اللباس
٤٠	الفصل الخامس - في المكان
٤١	الفصل السادس - في الاذان والاقامة
٤٢	الباب الثاني (في أفعال الصلاة)
٤٢	الفصل الاول - الواجبات ثمانية
٤٥	الفصل الثاني - في مستحبات الصلاة
٤٥	الفصل الثالث - في قواطع الصلاة
٤٦	الباب الثالث (في بقية الصلوات)
٤٦	الفصل الاول - في الجمعة
٤٧	الفصل الثاني - في صلاة العيدين
٤٨	الفصل الثالث - في صلاة الكسوف
٤٩	الباب الرابع، في الصلوات المندوبة
٥٠	الباب الخامس (في السهو)
٥٢	الباب السادس (في صلاة الجماعة)
٥٤	الباب السابع (في صلاة الخوف)
٥٤	الباب الثامن (في صلاة المسافر)

كتاب الزكاة

٥٧	الباب الاول (في شرائط الوجوب ووقته)
٥٨	الباب الثاني (فيما تجب فيه الزكاة)
٥٨	الفصل الاول - النعم
٥٩	الفصل الثاني - في زكاة الذهب والفضة
٦٠	الفصل الثالث - في زكاة الفلات
٦١	الفصل الرابع - فيما يستحب فيه الزكاة

- ٦١ الباب الثالث (في المستحق للزكاة)
 ٦٢ الباب الرابع (في زكاة الفطرة)
 ٦٣ الباب الخامس (في الخمس)

- ٦٥ كتاب الصوم
 ٦٥ الباب الاول
 ٦٥ الباب الثاني (فيما يمسك عنه)
 ٦٧ الباب الثالث (في أقسامه)
 ٦٩ الباب الرابع (في المعذورين)
 ٧٠ الباب الخامس (في الاعتكاف)

- ٧١ كتاب الحج
 ٧١ الباب الاول (في أقسامه)
 ٧٢ الباب الثاني (في أنواعه)
 ٧٢ الباب الثالث (في الاحرام)
 ٧٤ الباب الرابع (في تروك الاحرام)
 ٧٤ الباب الخامس (في كفارات الاحرام)
 ٧٤ الفصل الاول - في كفارات الصيد
 ٧٦ الفصل الثاني - في بقية المحضورات
 ٧٧ الباب السادس (في الطواف)
 ٧٩ الباب السابع (في السعي)
 ٧٩ الباب الثامن (في افعال الحج)
 ٧٩ الفصل الاول - في احرام الحج
 ٨٠ الفصل الثاني - في الوقوف بعرفات
 ٨٠ الفصل الثالث - في الوقوف بالمشرع
 ٨٢ الفصل الرابع - في نزول منى
 ٨٣ الفصل الخامس - في بقية المناسك

- ٨٥ الباب التاسع (في العمرة)
٨٥ الباب العاشر (في المحصور والمصدود)

٨٧ كتاب الجهاد

- ٨٧ الفصل الاول — فيمن يجب عليه
٨٨ الفصل الثاني — فيمن يجب جهادهم
٨٩ الفصل الثالث — في قسمة الغنائم
٩٠ الفصل الرابع — في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

٩٣ كتاب المتاجر

- ٩٣ الفصل الاول — التجارة
٩٤ الفصل الثاني — في آداب التجارة
٩٥ الفصل الثالث — في عقد البيع
٩٧ الفصل الرابع — في الخيار
٩٨ الفصل الخامس — في العيوب
٩٨ الفصل السادس — في النقد والنسيئة والمراجعة
٩٩ الفصل السابع — فيما يدخل في المبيع
٩٩ الفصل الثامن — في التسليم
١٠٠ الفصل التاسع — في الربا
١٠١ الفصل العاشر — في بيع الثمار
١٠٢ الفصل الحادى عشر — في بيع الحيوان
١٠٣ الفصل الثانى عشر — في السلف
١٠٣ الفصل الثالث عشر: في الشفعة

١٠٥ كتاب الاجارة (والوديعة وتوابعها)

- ١٠٥ الفصل الاول — في الاجارة
١٠٦ الفصل الثانى — في المزارعة والمساقاة

١٠٧	الفصل الثالث — في الجمالة
١٠٧	الفصل الرابع — في السبق والزمانية
١٠٨	الفصل الخامس — في الشركة
١٠٩	الفصل السادس — في المضاربة
١٠٩	الفصل السابع — في الوديعة
١١٠	الفصل الثامن — في العارية
١١١	الفصل التاسع — في اللقطة
١١٢	الفصل العاشر — في الغصب
١١٣	الفصل الحادى عشر — في احياء الموات

١١٥ كتاب الدين

١١٥	الفصل الاول
١١٦	الفصل الثانى — في الرهن
١١٧	الفصل الثالث — في الحجر
١١٩	الفصل الرابع — في الضمان
١٢٠	الفصل الخامس — في الصلح
١٢١	الفصل السادس — في الاقرار
١٢٢	الفصل السابع — في الوكالة

١٢٥ كتاب الهبات وتوابعها

١٢٥	الفصل الاول
١٢٦	الفصل الثانى — في الوقوف
١٢٨	الفصل الثالث — في الوصايا

١٣٣ كتاب النكاح

١٣٣	الفصل الاول
١٣٤	الفصل الثانى — في الاولياء

١٣٥	الفصل الثالث — في المحرمات
١٣٨	الفصل الرابع — في المتعة
١٣٩	الفصل الخامس — في نكاح الإماء
١٤٠	الفصل السادس — في العيوب
١٤١	الفصل السابع — في المهر
١٤٢	الفصل الثامن — في القسم والنشوز
١٤٢	الفصل التاسع — في أحكام الأولاد
١٤٤	الفصل العاشر — في النفقات

١٤٥	كتاب الطلاق
١٤٥	الفصل الأول — في الطلاق
١٤٦	الفصل الثاني — في أقسامه
١٤٧	الفصل الثالث — في العدد
١٤٧	الفصل الرابع — في الخلع والمباراة
١٤٨	الفصل الخامس — في الظهار
١٤٩	الفصل السادس — في الإيلاء
١٥٠	الفصل السابع — في اللعان

١٥٣	كتاب العتق
١٥٣	الفصل الأول — في الرق
١٥٣	الفصل الثاني — في العتق
١٥٤	الفصل الثالث — التدبير
١٥٥	الفصل الرابع — في الكتابة

١٥٧	كتاب الإيمان
١٥٧	الفصل الأول
١٥٨	الفصل الثاني — في النذر والمهرد

١٥٩ الفصل الثالث — في الكفارات

١٦١ كتاب الصيد وتوابعه

١٦١ الفصل الاول — فيما يؤكل صيده

١٦٢ الفصل الثاني — في الذباجة

١٦٣ الفصل الثالث — في الاطعمة والاشربة

١٦٧ كتاب الميراث

١٦٧ الفصل الاول — في أسبابه

١٧١ الفصل الثاني — في الميراث بالسبب

١٧٣ الفصل الثالث — في موانع الارث

١٧٤ الفصل الرابع — في مخارج السهام

١٧٦ الفصل الخامس — في ميراث ولد الملاعنة والزنا والحمل والمفقود

١٧٧ الفصل السادس — في ميراث الخنثى

١٧٨ الفصل السابع — في ميراث الفرق والمهدوم عليهم

١٧٨ الفصل الثامن — في ميراث المجوس

١٧٩ كتاب القضاء (والشهادات والحدود)

١٧٩ الفصل الاول — في صفات القاضى

١٨٠ الفصل الثاني — في كيفية الحكم

١٨٠ الفصل الثالث — في الاستحلاف

١٨٠ الفصل الرابع — في المدعى

١٨٢ الفصل الخامس — في صفات الشاهد

١٨٣ الفصل السادس — في بقية مسائل الشهادات

١٨٤ الفصل السابع — في حد الزنا

١٨٦ الفصل الثامن — في اللواط والسحق والقيادة

١٨٦ الفصل التاسع — في حد القذف

١٨٨ الفصل العاشر— في حد المسكر

١٨٨ الفصل الحادى عشر— في حد السرقة

١٩٠ الفصل الثانى عشر— في حد المحارب وغيره

١٩٣ كتاب القصاص [والديات]

١٩٣ الفصل الاول

١٩٤ الفصل الثانى — في شرائط القصاص

١٩٦ الفصل الثالث — في الاشتراك

١٩٧ الفصل الرابع — فيما يثبت به القفل

١٩٨ الفصل الخامس — في كيفية القصاص

١٩٩ الفصل السادس — في دية النفس

٢٠٠ الفصل السابع — فيما يوجب ضمان الذية

٢٠١ الفصل الثامن — في ديات الاعضاء

٢٠٣ الفصل التاسع — في ديات المنافع

٢٠٤ الفصل العاشر— في ديات الجراح

٢٠٥ الفصل الحادى عشر— في دية الجنين والميت

٢٠٦ الفصل الثانى عشر— في الجنابة على الحيوان

٢٠٦ الفصل الثالث عشر— في العاقلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم سلطانه، العظيم
شانه، الواضح برهانه، المنعم على
عباده بارسال انبيائه، المتطول عليهم
بالتكليف المؤدى الى حسن جزائه،
وصلى الله على سيد رسله فى العالمين،
محمد المصطفى وعترته الطاهرين.

أما بعد:

فهذا الكتاب الموسوم بـ(تبصرة
المتعلمين فى أحكام الدين)، وضعناه
لارشاد المبتدئين وافادة الطالبين،
مستمدين من الله المعونة والتوفيق،
انه اكرم المعطين، وأجود المسؤولين.
ونبدأ بالاهم فالاهم:

كتاب الطهارة^١

وفيه ابواب:

الباب الاول (في المياه)

الماء^٢ ضربان: مطلق ومضاف، فالمطلق ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه ولا يمكن سلبه عنه، والمضاف بخلافه. فالمطلق طاهر مطهر. وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم أقساماً:
(الاول) الجاري، كماء الانهار، ولا ينجس لما [يقع]^٣ فيه من النجاسة ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بها، فان تغير نجس المتغير خاصة دون ما قبله وبعده.
وحكم ماء الغيث حال نزوله، وماء الحمام اذا كانت له مادة حكمه.

١ — الطهارة في اللغة النظافة، وفي الشرع ما له صلاحية التأثير في استباحة الصلاة من الوضوء والتميم والغسل.

٢ — قال تعالى: «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً» أى طاهراً مطهراً مزيلًا للاحداث والنجاسات، مع طهارته في نفسه. ووصف الله تعالى الماء بكونه «طهوراً» مطلقاً على أن الطهورية صفة أصلية للماء ثابتة له قبل الاستعمال، بخلاف ضارب وشاتم ومكلم، لانه انما يوصف به الانسان بعد ضربه أو شتمه أو كلامه.

٣ — الزيادة من النسخ المطبوعة.

(الثاني) الواقف، كميّاه الحياض والالاواني، ان كان مقداره كراً—وحده ألف ومائتا رطل بالعراقي^١، أو كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصفاً بشبر مستوى الخلقه^٢—لم ينجس بوقوع النجاسة فيه ما لم تغير احد اوصافه، فان غيرته نجس، ويظهر بالقاء كدفعه عليه حتى يزول تغيره.

وان كان اقل من كرنجس بوقوع النجاسة فيه—وان لم تغير اوصافه—ويظهر بالقاء الكر دفعه عليه.

(الثالث) ماء البئر، ان تغير بوقوع النجاسة فيه نجس، وطهر بزوال التغير بالنزح، والآ فهو على أصل الطهارة.

وجاعة من أصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها—وان لم يتغير ماؤها—واوجبوا نزح الجميع بوقوع المسكر أو الفقاع^٣، او المني، اودم الحيض او الاستحاضة أو النفاس فيها، وأموت بعير فيها. فان تعذر تراوح أربعة رجال عليها مثني يوماً، ونزح كر لموت الحمار والبقرة وشبههما، ونزح سبعين [دلواً] لموت الانسان، وخمسين للعدرة الذائبة والدم الكثير—غير الدماء الثلاثة—، واربعين لموت الكلب والسنور^٤ والخنزير^٥ والثعلب والأرنب^٦ وبول الرجل، ونزح عشرة للعدرة اليابسة وللدم القليل، وسبع لموت الطير والقفارة—اذا تفسخت^٧ وانتفخت^٨— وبول الصبي^٩ واغتسال الجنب^{١٠} وخروج الكلب منها حياً، وخمس لذرق الدجاج^{١١}، وثلاثة للقفارة والحية^{١٢} ودلو للعصفور وشبهه وبول الرضيع^{١٣}. وعندي ان ذلك—اي كلها—مستحب.

(الرابع) أسار^{١٤} الحيوان، كلها طاهرة الا الكلب والخنزير والكافر.

وأما المضاي^{١٥}، فهو المعصر^{١٦} من الاجسام، او الممتزج بها مزجاً يسلبه الاطلاق كماء الورد والمرق^{١٧}، وهو ينجس بكل ما يقع فيه من النجاسة، سواء كان قليلاً أو كثيراً.

ولا يجوز رفع الحدث به، ولا الخبث، وان كان طاهراً.

١— وهذا يبلغ حسب الكيلو ثلاثة وثلاثين كيلواً وتسعمائة وست غرامات.

٢— وهو ماء الشعير المخمر.

٣— جمع سوز: ماء الفم.

مسائل

دُرر من

(الاولى) الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر مطهر.

(الثانية) المستعمل في ازالة النجاسة نجس، سواء تغير بالنجاسة أو لم يتغير، عدا

عن نية تميم

ماء الاستنجاء.

(الثالثة) غسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة.

(الرابعة) الماء النجس لا يجوز استعماله في الطهارة، ولا ازالة النجاسة، ولا

الشرب الا مع الضرورة.

الباب الثاني

(في الوضوء)

وفيه فصول:

الفصل الاول — في موجبه

انما يجب بخروج البول، والغائط، والريح من المعتاد، والنوم الغالب على السمع والبصر وما في معناه^١، والاستحاضة القليلة الدم. ولا يجب بغير ذلك.

الفصل الثاني — في آداب الخلوة

ويجب ستر العورة على طالب الحدث^٢، ويحرم عليه استقبال القبلة واستدبارها في الصحاري والبنيان.

ويستحب له تقديم اليسرى عند الدخول الى الخلاء، واليمين عند الخروج وتغطية الرأس، والتسمية، والاستبراء والدعاء عند الدخول والخروج، والاستنجاء، والفراغ، والجمع بين الاحجار والماء.

ويكره الجلوس في الشوارع، والمشارع، ومواضع اللعن، وتحت الاشجار المثمرة، وفيء النزال، واستقبال الشمس والقمر، والبول في الارض الصلبة، ومواطن الهوام،

ص^١

١ — في هامش ن «من الجنون والاغفاء».

٢ — ان كان هناك ناظر محترمه.

وفي الماء، واستقبال الريح به، والأكل، والشرب، والسواك، والكلام — الابدكر الله تعالى او للضرورة — والاستنجاء باليمين، وبالسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى^١ او أنبيائه عليهم السلام او احد الائمة عليهم السلام.

ويجب عليه الاستنجاء، وهو غسل مخرج البول معه خاصة، وغسل مخرج الغائط مع التعدي، وبدونه يجزي ثلاثة أحجار طاهرة، او ثلاث خرق^٢.

الفصل الثالث — في كيفيته

ويجب فيه سبعة أشياء:

(النية) مقارنة لغسل الوجه أو لغسل اليدين المستحب، واستدامتها حكماً حتى يفرغ.

و (غسل الوجه) من قصاص شعر الرأس الى محادر^٣ شعر الذقن طولاً، وما اشتملت عليه الأبهام والوسطى.

و (غسل اليدين) من المرفقين الى اطراف الاصابع، ولو عكس لم يجز. و (مسح بشرة مقدم الرأس او شعره) بالبلل من غير استئناف ماء جديد، بأقل ما يقع عليه اسم المسح.

و (مسح بشرة الرجلين) من رؤس الاصابع الى الكعبين، ويجوز منكوساً. و (الترتيب) على ما قلناه.

و (الموالة) وهي متابعة الافعال بعضها لبعض من غير تأخير.

و يستحب فيه غسل اليدين قبل ادخالها الاناء، مرة من حدث النوم والبول ومرتين من الغائط وثلاثاً من الجنابة، ووضع الاناء على اليمين، والاغتراف بها، والتسمية والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً، وتثنية الغسلات، ووضع الماء في غسل اليدين على ظهر الذراعين والمرأة على باطنهما، وبالعكس في الثانية، والدعاء عند كل فعل.

١ — ان كان مأموماً من التلوث، والاحرم عليه التختم.

٢ — ان زالت النجاسة بها والازداد على الحرق حتى تزول.

٣ — من الانحدار.

ويكره التمدل^١ والاستعانة.

ويحرم التولية^٢.

مسائل

(الاول) لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن.

(الثانية) لو تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر، وبالعكس لا يجب الطهارة.

(الثالثة) لو شك في شيء من أفعال الوضوء وهو على حاله أتى به وبما بعده، ولو انصرف لم يلتفت.

الباب الثالث

(في الغسل)

ويجب بالجنابة، والحيض، والاستحاضة، والنفاس، ومس الاموات — بعد بردهم وقبل تطهيرهم بالغسل — وللموت^٣.

ويستحب لما يأتي.

فهاهنا فصول:

الفصل الاول — في الجنابة

وهي تحصل بانزال الماء مطلقا، وبالجماع في الفرج حتى تغيب الحشفة — سواء القبل والدبر — وان لم ينزل، ويجب فيه الغسل.

والواجب فيه النية عند غسل اليدين أو الرأس مستدامة الحكم، واستيعاب الجسد بالغسل، وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا به، والبداة بالرأس ثم بالجانب الايمن ثم الايسر.

ويسقط الترتيب مع الارتماس.

ويستحب فيه الاستبراء بالبول أو الاجتهاد، والمضمضة والاستنشاق، والغسل

١ — تمتدل بالمنديل : تسمح به.

٢ — أى تولية الغير لعمل الوضوء في حال الاختيار، اما في الاضطراب فلا شيء عليه.

٣ — ساقط من سائر النسخ.

بصاع^١ فإزاد، وتحليل ما يصل اليه الماء.

ويحرم عليه قبل الغسل قراءة العزائم^٢، ومس كتابة القرآن، أو شئ عليه اسمه تعالى، أو أسماء انبيائه أو أحد الائمة عليهم السلام، ودخول المساجد الا اجتيازاً — الا المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه السلام^٣، ووضع شئ فيها. ويكره قراءة مازاد على سبع آيات، ومس المصحف، والاكل، والشرب الا بعد المضمضة والاستنشاق، والنوم الا بعد الوضوء، والخضاب. ولو أحدث في أثناء الغسل أعاد.

الفصل الثاني — في الحيض

وهو في الاغلب دم أسود غليظ يخرج بحرقة وحرارة. وما تراه بعد خسين سنة — ان لم تكن قرشية ولا نبطية^٤ — أو بعدستين سنة — ان كانت أحدهما — أو قبل تسع سنين مطلقاً فليس بحيض. وأقله ثلاثة أيام متواليات، وأكثره عشرة أيام، وما بينها بحسب العادة. ولو تجاوز الدم العشرة، فان كانت المرأة ذات عادة مستقرة رجعت اليها، وان كانت مبتدئة أو مضطربة^٥ ولها تميز عملت عليه، ولو فقدته رجعت المبتدئة الى عادة أهلها، فان فقدن فالى أقربها، فان فقدن او كن مختلفات تحيضت في كل شهر سبعة أيام، أو ثلاثة من الاول وعشرة من الثاني، والمضطربة تتحيض بالسبعة أو الثلاثة والعشرة في الشهرين.

١ — الصاع: أربعة أمداد، والمد ما يقارب ثلاثة أرباع الكيلو أى ٧٥٠ غراماً، فالصاع: ثلاثة كيلوات.

٢ — العزائم هي السور التي فيها سجدة واجبة. وهي: سورة السجدة، وفصلت، والنجم والعلق.

٣ — فانه يحرم حتى الاجتياز فيها.

٤ — القرشية من تنسب من طرف الاب الى قريش — وهو نضر بن كنانة، والنبطية من تنسب الى قوم كانوا ينزلون النبط — وهو مكان بين الكوفة والبصرة.

٥ — المبتدئة: من لم يستقر لها عادة، أعم ممن كان أول رؤيتها الحيض او تكررت بلا استقرار عادة. والمضطربة: الناسية وقتاً او عدداً او كليهما.

ويحرم عليها دخول المساجد — الا اجتيازاً، عدا المسجدين^١ —، وقراءة العزائم^٢ ومس كتابة القرآن.

ويحرم على زوجها وطؤها، ولو وطأ عزز وكفر مستحباً^٣.

ولا ينعقد لها صلاة، ولا صوم، ولا طهارة رافعة للحدث، ولا طواف، ولا

اعتكاف، ولا يصح طلاقها، ولا يجب عليها قضاء الصلاة، ويجب قضاء الصوم.

ويكره لها قراءة ماعدا العزائم، ومس المصحف، وحمله، والخضاب، والوطي قبل الغسل، والاستمتاع منها بما بين السرة والركبة.

ويستحب لها الوضوء لكل صلاة فريضة، والجلوس في مصلاها ذاكرة بقدر صلاتها.

الفصل الثالث — في الاستحاضة

وهو في الاغلب دم أصفر بارد رقيق تراه بعد أيام الحيض، أو أيام النفاس أو بعد اليأس.

فان كان الدم قليلاً — وهو أن يظهر على القطنه ولا يغمسها — وجب عليها تغير القطنه وتجديد الوضوء لكل صلاة، وإن كان كثيراً — وهو أن يغمس القطنه ولا يسيل — وجب عليها مع ذلك تغيير الخزقة والغسل لصلاة الغداة، وإن كان أكثر منه — وهو أن يسيل — وجب عليها مع ذلك غسلان: غسل للظهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما. وغسلها كفصل الحائض.

واذا فعلت ما قلناه صارت بحكم الطاهر.

الفصل الرابع — في النفاس

وهو الدم الذي تراه عقيب الولادة أو معها^٤.

ولا حد لاقله، وأكثره عشرة أيام.

١ — مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله فانه يحرم عليها اجتيازهما أيضاً.

٢ — سبق تفسيرها في الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة.

٣ — بل اختار المتأخرون الوجوب ديناراً في الثلث الاول، ونصفه في الثاني، وربعه في الثالث.

٤ — اذا ولدت المرأة ولم تردماً فليس لها نفاس.

وحكمها حكم الحائض في جميع الاحكام.

الفصل الخامس - في غسل الاموات

ومباحته خمسة:

(الاول) الاحتضان:

يجب فيه استقبال الميت بالقبلة - بأن يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله اليها.

ويستحب تلقينه الشهادتين، والاقراء^١ بالائمة عليهم السلام، وكلمات الفرج، وقراءة القرآن، وتغميض عينيه، واطباق فيه، ومديديه، واعلام المؤمنين، وتعجيل أمره^٢ مع الاشتباه^٣. سَنَ حَسَمَ سَنَ دَهَنَ سَنَ دَسَنَ عَبْدَ رَبِّكَ

ويكره أن يحضره جنب أو حائض، أو يجعل على بطنه حديد.

أَهْنِ

(الثاني) الغسل:

ويجب تغسيله ثلاث مرات: الاولى بماء السدر، والثانية بماء الكافور، والثالثة

القراح. كَغَسَلَ الْجَنَابَةَ رَبِّكَ دَسَنَ

ولو خيف ثَنَّا تَرَحْمَتِهِمْ.

مَرَارَ

ويستحب وقوف الفاسل على يمينه، وَعَمَزَ بَطْنَهُ^٤ في الغسلتين الاولتين، والذكر، والاستغفار، وارسال الماء الى حَفِيرَةٍ، وتغسيله تحت سقف، واستقبال القبلة به، وغسل رأسه وجسده برغوة السدر، وفرجه بالاشنان، وأن يوضأ^٥.

ويكره اقعاده، وقص أظفاره، وترجيل شعره. عَمَدَ نَزَعْنِ وَضَرَسْنَا بِهِ

مَرَارَ

(الثالث) التكفين:

ويجب تكفينه في ثلاثة أثواب: مِثْرَاقِيصَ وأَزَارَ ومساس مساجده بالكافور.

لَسْتُ سِرَاحِنَ

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: بالنبي صلى الله عليه وآله، وهي زائدة لوجود الشهادتين.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: فيرجع فيها الى الامارات.

٣ - اى مسح بطنه حتى يخرج ما فيه من القذارات، الا ان يكون الميت امرأة حاملاً فانه لا يمسح على بطنها حذراً من الاسقاط.

٤ - في سائر النسخ هنا اضافة: ويغشى للرجل.

و يستحب أن يزداد الرجل خبرة^١ غير مطرزة^٢ بالذهب^٣، وخرقة لفخذه^٤،
وعمامة يعمم بها محنكاً، ويزاد المرأة لفافة^٥ أخرى لثديها، وغطاً^٦، وتعوض عن العمامة
بقفاز^٧.
والتكفين بالقطن، وتطيينه بالذرية، وجريدان من النخل، وأن يكتب على
اللفافة والقميص والازار والجريدتين اسمه وانه يشهد الشهادتين، و [اسماء]^٨ الاثمة
عليهم السلام، وأن يكون الكافور ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً.

ويكره التكفين في السواد، وجعل الكافور في سمعه وبصره، وتجمير
الاكفان^٩.

سورة البقرة

(الرابع) الصلاة عليه:

وهي تجب على كل ميت مسلم او بحكمه — ممن بلغ ست سنين من اولادهم
— ذكراً كان أو أنثى، حراً أو عبداً.
وتستحب على من نقص سنه عن ذلك .

وأولاهم بالصلاة عليه أولاهم بالميراث، والزوج أولى من غيره، والهاشمي
أحق اذا قدمه الولي — ويستحب له تقديمه مع الشرائط — والامام أولى من غيره.
ووجوبها على الكفاية.

وكيفيتها: أن يكبر بعد النية خساً بينها أدعية، أفضلها أن يكبر ويتشهد
الشهادتين، ثم يصلي على النبي وآله عليهم السلام بعد الثانية، ثم يدعو للمؤمنين بعد
الثالثة، ثم يدعو للميت ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً وبدعاء المستضعفين ان
كان منهم في الرابعة، ولو كان طفلاً سأل الله تعالى أن يجعله لابويه فرطاً^{١٠}، وان لم
يعرفه سأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه، ثم يكبر الخامسة وينصرف — بعد رفع
الزور بقدر من الزور

١ — الخبرة: ثوب يبنى.

٢ — في سائر النسخ هنا اضافة: والفضة.

٣ — النخط: ثوب من صوف فيه خطط تخالف لونه، شامل لجميع البدن، ويلبس فوق جميع

الاكفان، وهو معرب «نمد».

٤ — زيادة يقتضيها المقام.

٥ — أي تبخير العود على الجمر لتطيب رائحة الاكفان.

٦ — أي سابقاً الى الجنة.

محمد بن عبد الله

الجنائزة، ولا قراءة فيها ولا تسليم.

ويستحب فيها الطهارة وليست شرطاً.

ومحمد بن عبد الله

مسائل

(الاولى) لا يصلى عليه الا بعد تغسيله وتكفينه.

(الثانية) يكره الصلاة على الجنائزة مرتين.

(الثالثة) لو لم يصل على الميت صلي على قبره يوماً وليلة.

(الرابعة) يستحب أن يقف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة، ولو اتفقا

جعل الرجل مما يليه.

(الخامسة) يجب ان يجعل رأس الميت عن يمين المصلي.

(الخامس) الدفن:

والواجب ستره في الارض عن الهوام والسباع، وطم^١ راحته عن الناس على

جانبه الايمن موجهاً الى القبلة.

ويستحب اتباع الجنائزة^٢، أو مع احد جانبيها، وتربيعها^٣، ووضعها عند القبر

— ان كان رجلاً، وقدامه مما يلي القبلة — ان كان امرأة، واخذ الرجل من قبل

رأسه والمرأة عرضاً، وحفر القبر قدر قامة او الى الترقوة، واللحد افضل من الشق بقدر

ما يجلس فيه الجالس، والذكر عند تناوله وعند وضعه في اللحد، والتحنى^٤، وحل

الازرار، وكشف الرأس، وحل عقد الاكفان، ووضع خده على التراب، ووضع شيء

من التربة معه، وتلقيته الشهادتين والاقرار بالاثمة [عليهم السلام]، وشرح اللبن^٥،

والخروج من قبل رجله، واهالة الحاضرين التراب بظهور الاكف، وطم القبر،

وتربيعه، وصب الماء عليه دوراً، ووضع اليد عليه، والترحم، وتلقين الولي

١ — في سائر النسخ «وكنم» وهو خطأ، اذ لا يكتفى الكتم بلاطم، اى دفن.

٢ — اى المشى خلفها.

٣ — اى حل الجنائزة من جوانبها الاربعة، بأن يحمل مقدمها الايمن ثم مؤخرها الايمن ثم مؤخرها

الايسر ثم مقدمها الايسر.

٤ — اى ان يكون المتلقى للميت في القبر حافياً غير منتعل.

٥ — اى ينضدها بالطين وشبهه بحيث لو أهالوا عليه التراب لم تصل، اليه اذ لا يكره الاهالة لكل

عن عبد الرحمن

وعشرين، وليلة الفطر، ويومي العيدين، وليلة نصف رجب، وليلة نصف شعبان، ويوم مبعث^١، والغدير^٢، والمباهلة^٣، وغسل الاحرام، وزيارة النبي والائمة عليهم السلام، وقضاء الكسوف مع الترك عمداً واحتراق القرص كله، وغسل التوبة، وصلاة الحاجة، والاستخارة، ودخول الحرم، والمسجد الحرام، والكعبة، والمدينة، ومسجد النبي (عليه السلام) وغسل المولود.

الباب الرابع (في التيمم)

ويجب عند فقد الماء، او تعذر استعماله لمرض أو برد أو خوف عطش أو عدم آلة يتوصل بها اليه أو ثمن يضر في الحال، ولو لم يضره وجب وإن كثر. ^أ
ويجب الطلب ^بعلاه ^جسهم في الحزنة وسهمين في السهلة من جوانبه الأربع. ^د
ولو كان عليه نجاسة ولا يفضل الماء عن إزالته تيمم وأزالها به. ^{هـ}
ولا يصح إلا بالتراب الخالص، ويجوز بأرض النورة والجص والحجر. ^و
ويكره بالسبخة^١ والرمل، ولو لم يجد إلا الوحل تيمم به. ^ز
وكيفيته: أن يضرب بيديه على الأرض ناوياً، وينفضهما، ويمسح بهما وجهه ^ح
ومن قصاص الشعر إلى طرف الأنف، ثم مسح ظهر كفه الأيمن ببطن الأيسر، ثم ^ط
ظهر الأيسر ببطن الأيمن. من الزند إلى طرف الأصابع. ^ي
ولو كان بدلاً من الغسل ضرب ضربتين: ضربة للوجه وأخرى لليدين. ^ك
ويجب الترتيب. ^ل

وينقضه كل نواقض الطهارة، ويزيد [عليها]^٥ وجود الماء مع التمكن من استعماله، ولو وجدته قبل شروع الصلاة تطهر، ولو وجدته في الاثناء أتم صلاته، ولا يعيد ما صلى بتيممه.

١- هو اليوم السابع والعشرون من رجب.

٢- هو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة.

٣- هو اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة.

٤- أي الملمعة.

٥- أي على نواقض الطهارة بغير التيمم.

سورة

جارية بينهم

ولا يجوز قبل دخول الوقت، ويجوز مع الضيق، وفي حال السعة قولان.

الباب الخامس

(في النجاسات)

وهي عشرة: (البول) و (الغائط) مما لا يؤكل لحمه من ذى نفس السائلة، ^(١) (الدم) منهواً، و (الكلب) و (الخنزير)، و (الكافر)، و (المسكر)، و (الفقاع) ^(٢). استند ومنه من ذى النفس السائلة ^(٣) ويجب ازالتها عن الثوب والبدن للصلاة — عدما نقص عن الدرهم البغلى من الدم، غير الدعاء الثلاثة ودم نجس العين —.

وعفى عن دم القروح والجروح مع السيلان ومشقة الازالة، وعن نجاسة ما لا يتم الصلاة فيه كالـ التكة و الجورب و القنسوة. ^(٤)

ويكفي المربة للصبى اذا لم يكن لها الاثوب واحد: غسله فى اليوم مرة واحدة. ويجب ازالة النجاسة مع علم موضعها، ولو جهل غسل جميع الثوب. ولواشبهه الثوب بغيره صلى فى كل واحد منها مرة.

ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى عرياناً اذا لم يجد غيره، ولو خاف البرد صلى فيه، ولا اعادة.

ولو صلى فى النجس مع العلم أعاد فى الوقت وخارجه، ولو نسي حالة الصلاة أعاد فى الوقت، ولو لم يتقدم العلم حتى فرغ فلا اعادة.

وتطهر الشمس ما تحفقه من البول وغيره على الارض ^(١)، والابنية، والحصر ^(٢) والبواري ^(٣) من مائه قند ^(٤) حشوه كركان ^(٥)

والارض ^(٦) باطن الحف ^(٧) يشت بالماء نفسى

١ — اى من ذى النفس السائلة مطلقاً.

٢ — ماء الشعر المحمر.

٣ — يجب ان يكون التحفيف بالاشراق. فاذا جففت الارض بحرارة الشمس من دون اشراق لم تطهر، وهكذا لو كان الجفاف بالريح والهواء.

٤ — وغيرها مما لا ينقل. والبواري جمع البارية وهى الحصى من خوص القصب.

٥ — اى وتطهر الارض، وذلك بشرط طهارة الارض وجفاف الحف.

طرفه ظرف غزالی آذین مرده

ولو نجس الاناء وجب غسله، فيغسل من ولوغ الكلب ثلاثاً أولاهن بالتراب،
ومن الخنزير سبعاً، ومن الخمر والقارة ثلاثاً والسبع أفضل، ومن غير ذلك مرة والثلاث
أفضل. ظرف طه رنقره

ويحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الاكل وغيره. آذین مرده / آذین مرده
ويكره المفضض بیت کرده اند دعای بتره و کله آن زیت کرده باسمه.

وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة.

مترین

مرد غم غریب کرشم شمای عجلان غریب
اکبیر و محمد جلد ۱ زنجبیل دفعه غریب

ملشت رایج جلد ۱ نم حیث زنجبیل
اشتم رایج جلد ۱ نم حیث زنجبیل

كتاب الصلاة

وفيه أبواب:

الباب الاول (في المقدمات)

وفيه فصول:

[الفصل الاول - في أعدادها]

الصلاة الواجبة في كل يوم وليلة خمس: الظهر أربع ركعات في الحضر، وفي السفر ركعتان، والعصر كذلك، والمغرب ثلاث فيها، والعشاء كالظهر، والصبح ركعتان فيها.

والنوافل اليومية أربع وثلاثون في الحضر: ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان بعدها للعصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء تعدان ركعة، وثمان ركعات صلاة الليل، وركعتا الشفع، وركعة الوتر، وركعتا الفجر. وتسقط في السفر نوافل النهار^{مختصة} والوتر^{مختصة} خاصة^٢.

ومن الصلوات الواجبة: الجمعة، والعيدين، والكسوف، والزلزلة، والايات،

١ - أي نوافل الظهر والعصر.

٢ - وهي نافلة العشاء، دون نوافل المغرب.

فصل في
مقدمة
كتاب الصلاة
بسم الله الرحمن الرحيم

والطواف، والجنائز، والمندور، وشبهها^١. وماعدا ذلك مستنون^٢.

الفصل الثاني - في أوقاتها

إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار أربع ركعات، ثم يشترك الوقت بينها وبين العصر إلى أن يبقى لغروب الشمس مقدار أربع ركعات فيختص بالعصر، وإذا غربت الشمس - وحده غيبوبة الحمرة المشرقية - دخل وقت المغرب إلى أن يمضي مقدار أدائها، ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء إلى أن يبقى لانتصاف الليل مقدار أربع فيختص بالعشاء، وإذا طلع الفجر الثاني دخل وقت الصبح إلى أن تطلع الشمس.

وأما النوافل: فوقت نافلة الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله، فإذا صارت كذلك ولم يصل شيئاً [من النافلة] اشتغل بالفريضة، ولو تلبس بركعة من النافلة زاحم بها الفريضة، ووقت نافلة العصر بعد الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ولو خرج وقد تلبس بركعة زاحم بها والا فلا، ووقت نافلة المغرب بعدها إلى أن تذهب الحمرة المغربية، ولو ذهبت ولم يكلها اشتغل بالعشاء، ووقت الوتيرة بعد العشاء وتمتد بامتداد وقتها، ووقت نافلة الليل بعد انتصافه، وكلما قرب من الفجر كان أفضل، ولو طلع وقد تلبس بأربع زاحم بها الصبح والاقضاها، ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل، وتأخيرها إلى طلوعه^٢ أفضل، وإذا طلع الفجر^٣ زاحم بها ولو إلى طلوع الحمرة المشرقية.

مسائل

(الاولى) تصلي الفرائض في كل وقت اداء^١ القضاء ما لم تنضيق الحاضرة^٢ والنوافل ما لم تدخل الفريضة^٣.

(الثانية) يكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس، وغروبها، وقيامها نصف

١ - أي المقسم عليه أو المعاهد عليه الله تعالى.

٢ - أي طلوع الفجر، ويعني الفجر الاول الكاذب الذي يظهر على الافق عمودياً قائماً.

٣ - يعني الفجر الثاني الصادق الذي يخرج معترضاً على الافق، بعد الكاذب العمودي.

طهره الصلوة بعد صلاة الصبح

النهار الى أن تزول - الايام الجمعة -، وبعد الصبح والعصر - عداوات السبب^١.
(الثالثة) تقديم كل صلاة في أول وقتها أفضل - الا في مواضع^٢ - ولا يجوز تأخير
لصلاة عن وقتها، ولا تقديمها عليه.

✓ الفصل الثالث - في القبلة /

وهي الكعبة مع القدره، وجهتا مع البعد. ^(ب-ج)
والصلي في الكعبة يستقبل أي جدرانها شاء، وعلى سطحها يبرزين يديه بعضها.
وكل قوم يتوجهون إلى ركنهم: فالعراقي لاهل العراق، واليماني لاهل اليمن،
والمغربي لاهل المغرب، والشامي لاهل الشام.

وعلاوة العراق جعل الفجر محاذياً لمنكبه الايسر³ والشفق لمنكبه اليمين، وعين الشمس -عند الزوال- على طرف الحاجب اليمين ممائلي الانف، والجدي خلف المنكب اليمين.

ومع فقد الامارات يصلي الى أربع جهات مع الاختيار، ومع الضرورة الى اي جهة شاء. ولترك الاستقبال عمداً أعاد.

ولو كان ظاناً أو ناسياً وكان بين المشرق والمغرب فلاعادة، ولو كان اليها أعاد في الوقت. ولو كان مستدبراً أعاد مطلقاً. ولا يصلى على الدابة الراحلة اختياراً إلا انافلة.

الفصل الرابع - في اللباس

يجب ستر العورة اما بألفظن، أو الكتان، أو ما أُنبتت الارض من أنواع الحشيش، أو بالخز الخالص^٥، أو بالصوف والشعر والوبر مما يؤكل لحمه أو جلده مع

١ - أي الصلوات التي لها سبب خاص ليست مكروهة في الاوقات المذكورة. كصلاة الزيارة والحاجة، والاستخارة، والاستسقاء، والشكر، وتحمية الساجد، وأول الشهر، ونحوها.

٢ - منها: من له عذر ويتوقع زواله، والصائم الذى ينتظرونه للعلم، والصائم التائق نفسه الى الصيام، والمفوض من عرفات الى المشعر.

٣- لا يكون هذا موافقا للقبلة الا في زمن الاعتدالين، وهو يومان في السنة فقط، واما سائر الايام فلا يتم.

٤- في سائر النسخ اضافة: في الوقت وخارجه.

٤ - في سائر النسخ اضافة: في الوقت وخارجة.

٥- الخنز: دابة بحرية ذات اربع، ويطلق اسم الخنز على الثياب المتخذة من وبرها.

التذكرة.

ولا يجوز الصلاة في جلد الميتة وان دبغ، ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي ودبغ، ولا صوفه وشعره ووبره، ولا الحرير المحض للرجال مع الاختياراً — ويجوز في الحرب ^٢ وللنساء، وللركوب، والاقتراش له — ولا ^٣ في الغصوب، ولا ما يشترطه القدم اذا لم يكن له ساق. ^٤ تلا من اب
بنده ^٥ ويكره في الثياب السود — الا العمامة والخف ^٦ — وأن يأتزر فوق القميص وان ^٧ يستصحب الحديد ظاهراً، واللبثام، والقباء المشدود — في غير الحرب — واشتمال ^٨ الصبا ^٩ الصلاء.
^{١٠} الصلاء ^{١١} الصلاء ^{١٢} الصلاء ^{١٣} الصلاء ^{١٤} الصلاء ^{١٥} الصلاء ^{١٦} الصلاء ^{١٧} الصلاء ^{١٨} الصلاء ^{١٩} الصلاء ^{٢٠} الصلاء ^{٢١} الصلاء ^{٢٢} الصلاء ^{٢٣} الصلاء ^{٢٤} الصلاء ^{٢٥} الصلاء ^{٢٦} الصلاء ^{٢٧} الصلاء ^{٢٨} الصلاء ^{٢٩} الصلاء ^{٣٠} الصلاء ^{٣١} الصلاء ^{٣٢} الصلاء ^{٣٣} الصلاء ^{٣٤} الصلاء ^{٣٥} الصلاء ^{٣٦} الصلاء ^{٣٧} الصلاء ^{٣٨} الصلاء ^{٣٩} الصلاء ^{٤٠} الصلاء ^{٤١} الصلاء ^{٤٢} الصلاء ^{٤٣} الصلاء ^{٤٤} الصلاء ^{٤٥} الصلاء ^{٤٦} الصلاء ^{٤٧} الصلاء ^{٤٨} الصلاء ^{٤٩} الصلاء ^{٥٠} الصلاء ^{٥١} الصلاء ^{٥٢} الصلاء ^{٥٣} الصلاء ^{٥٤} الصلاء ^{٥٥} الصلاء ^{٥٦} الصلاء ^{٥٧} الصلاء ^{٥٨} الصلاء ^{٥٩} الصلاء ^{٦٠} الصلاء ^{٦١} الصلاء ^{٦٢} الصلاء ^{٦٣} الصلاء ^{٦٤} الصلاء ^{٦٥} الصلاء ^{٦٦} الصلاء ^{٦٧} الصلاء ^{٦٨} الصلاء ^{٦٩} الصلاء ^{٧٠} الصلاء ^{٧١} الصلاء ^{٧٢} الصلاء ^{٧٣} الصلاء ^{٧٤} الصلاء ^{٧٥} الصلاء ^{٧٦} الصلاء ^{٧٧} الصلاء ^{٧٨} الصلاء ^{٧٩} الصلاء ^{٨٠} الصلاء ^{٨١} الصلاء ^{٨٢} الصلاء ^{٨٣} الصلاء ^{٨٤} الصلاء ^{٨٥} الصلاء ^{٨٦} الصلاء ^{٨٧} الصلاء ^{٨٨} الصلاء ^{٨٩} الصلاء ^{٩٠} الصلاء ^{٩١} الصلاء ^{٩٢} الصلاء ^{٩٣} الصلاء ^{٩٤} الصلاء ^{٩٥} الصلاء ^{٩٦} الصلاء ^{٩٧} الصلاء ^{٩٨} الصلاء ^{٩٩} الصلاء ^{١٠٠} الصلاء

ويشترط في الثوب الطهارة -الاماعني عنه مما تقدم-، والمملك أوحكمه^٤،
وعورة الرجل قبله ودبره، وجسد المرأة عورة، وسوغ لها كشف الوجه واليدين
والقدمين، وللأمة والصبية كشف الرأس.
ويستحب للرجل ستر جميع جسده، والرداء^٥، وللمرأة ثلاثة أثواب: قميص ودرع
وخمار.

ولولم يجد ساتراً صلى قائماً بالاياء ان أمن اطلاق غيره، والا قاعداً مؤمياً.

الفصل الخامس - في المكان

كل مكان مملوك أو مأذون^٨ فيه يجوز فيه الصلاة، وتبطل في المنصوب مع علم المنصب^٩.

ويشترط طهارة موضع الجبهة.

١ — ولا الذهب للرجال، ولا يجوزان في غير الصلاة أيضاً.

٢ - في الحرب فقط ، فان أمكن نزعها في حال الصلاة.

٣- أى لا يجوز. ٤- والرداء.

٥ - وهو: ادخال الثوب تحت الجناح وجعله على منكب واحد.

۶۔ کالمستعار والمأذون صریحاً او فحوی او شاهد حال قطعی .

٦- في سائر النسخ اضافة «أفضل» ولا معنى لافضل من الاستحباب.

٨- صريحاً أو فحوى أو شاهد الحال القطعى .

٩- عیناً او منفعة او حقاً.

ويستحب الفريضة في المسجد، والنافلة في المنزل.

وتكره الصلاة في الحمام، ووادي ضحنان، والشقرة، والبيداء، وذات الصلاصل^١، وبين المقابر، وأرض الرمل^٢، والسبخة، ومعاطن^٣ الابل، وقرى النمل، وجوف الوادي^٤، وجواد^٥ الطريق، والفريضة جوف الكعبة، وبيوت المجوس والنيران^٦، وأن يكون بين يديه أو الى أحد جانبيه امرأة تصلي، والى باب مفتوح، أو انسان مواجه، أو نار مضرمة^٧، أو حائط ينزمن بالوعة.

ولا يجوز السجود الا على الارض، أو ما أنبتته الارض — مما لا يؤكل ولا يلبس — اذا كان مملوكاً أو في حكمه خالياً من نجاسة، ولا يجوز على المغصوب مع العلم ولا على نجاسة.

ولا يشترط طهارة مساقط بقية أعضاء السجود^٨.

ولا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود، أو ما خرج عنها بالاستحالة كالمعادن.

ويجوز مع عدم الارض السجود على الثلج والقيبر وغيرهما، ومع الحر على الثوب، فان فقد فعلى اليد.

الفصل السادس — في الاذان والاقامة

وهما مستحبان في الصلوات الخمس أداءاً وقضاءً، للمنفرد والجامع، رجلاً كان أو امرأة، بشرط أن تسر.

ويتأكدان في الجهرية، خصوصاً في الغداة والمغرب.

وصورة الاذان: «الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، أشهد أن لا اله

١ — أى ذات الصلصال، هى قطع الطين الناعم الجاف، التى توجد فى أرض الطين بعد انسحاب الماء منه واشراق الشمس عليه وجفافه.

٢ — الشن.

٣ — من العطن معنى أوساخ وقذارات الحيوانات.

٤ — منحدر الارض: مجرى السيل.

٥ — بتشديد الدال، جمع الجادة، أى الشارع العام.

٦ — اذا لم تكن النجاسة متعدية.

الا لله، أشهد أن لا اله الا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله،
حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، حي على
خير العمل، حي على خير العمل، الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله لا اله الا الله.
والاقامة مثله الا التكبير فانه يسقط منه مرتان في أوله، والتهليل يسقط مرة
واحدة في آخره، ويزيد قد قامت الصلاة مرتين بعد حي على خير العمل. فجميع
فصولها خمسة وثلاثون فصلاً.

ولا يؤذن قبل دخول الوقت الا في الصباح^٢، ويستحب اعادته بعد دخوله.
ويشترط فيها الترتيب. ^{من بعد صلاة}
ويستحب كون المؤذن عدلاً، صلياً، بصيراً بالاوقات، متطهراً، قائماً على
مرتفع، مستقبلاً للقبلة، رافعاً صوته، مرتلاً للاذان، محدراً للاقامة^٣، فاصلاً بينهما بجملة
أو سجدة أو خطوة. ^{من بعد أن تعفك عن سجدة}
ويكره أن يكون ماشياً أو راكباً مع القدرة، والاعراب أواخر الفصول،
والكلام في خلاهما، والترجيع لغير الاشعار. ^{من ثمانية}
ويحرم قول «الصلاة خير من النوم»^٤.

الباب الثاني

(في أفعال الصلاة)

وهي واجبة ومندوبة، فهنا فصول:

الاول — الواجبات ثمانية

(الاول) النية، مقارنة لتكبيره الاحرام.

١ — لا بأس بقول: «أشهد أن علياً ولي الله» تبركاً ورجاءاً، من دون أن ينويه جزءاً من الاذان
او الاقامة، ولا يكون هذا بدعة، وقد صرح بجوازه أكثر علماء الامامية، فمن قال بأنه بدعة فقد تعدى
القواعد والاصول.

٢ — للاعلام لا للصلاة.

٣ — ترتيل الاذان: اطالة الوقوف على أواخر فصوله، وتعدير الاقامة الاسراع فيها بتقصير الوقوف
على كل فصل من فصوله.

٤ — ويطلق عليه «التثويب».

ويجب نية القربة، والتعيين، والوجوب أو الندب، والاداء أو القضاء، واستدامة حكمها الى الفراغ.

(الثاني) تكبيره الاحرام، وهي ركن — وكذا النية — وصورتها: «الله أكبر»^١ ولا يكتفي الترجمة مع القدرة.

ويجب التعلم، والآخرس يشير بها مع عقد قلبه.

وشرطها القيام مع القدرة.

ويستحب رفع اليدين بها الى شحمتي الاذنين.

(الثالث) القيام وهو ركن^٢ مع القدرة، ولو عجز اعتمد، فان تعذر صلى قاعداً،

ولو عجز صلى مضطجعا، بالاياء، ولو عجز صلى مستلقياً.

(الرابع) القراءة، ويجب الحمد والسورة في الثنائية، والاوليين من غيرها،

ولا يجزي الترجمة، ويجب التعلم لو لم يحسن مع المَكْتة، ومع العجز يصلي بما يحسن، وان

لم يحسن شيئاً كبر الله وهله، والآخرس يحرك لسانه ويعقد بها قلبه. ويتخير في الثالثة

والرابعة بينها وبين التسبيح أربعاً، وصورته «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر».

ويجب الجهر في الصبح، وأولتي المغرب، وأولتي العشاء، والاختفات في

البواقي^٣.

ولا يجوز قراءة العزائم^٤ في الفرائض، ولا ما يفوت الوقت بقراءته، ولا قراءة

سورتين بعد الحمد.

ويستحب الجهر بالبسملة في الاختفات، وقراءة الجُمعة والمنافقين في الجمعة

وظهرها.

ويحرم قول «آمين»، ويبطل^٥.

١ — سيأتى في مندوبات الصلاة أن المصلي يتوجه بسبع تكبيرات، واحدة منها واجبة.

٢ — حال التكبير وقبل الركوع لامطلقاً.

٣ — وجوب الجهر مختص بالرجال، وإما النساء ففي الجهرية يتخيرن بين الجهر والاختفات اذا

أُمرن سماع الاجنبى صوتهن والاوجب عليهن الاختفات.

٤ — السور الاربع التي بها سجدة واجبة، مذكورة في الهامش رقم (٢) من صفحة ٢٨.

٥ — لانه ليس من القرآن ولا هو دعاء بل انما هو اسم فعل للدعاء.

(الخامس) الركوع، ويجب في كل ركعة مرة - الا في الكسوف والايات - وهوركن، ويجب أن ينحني قدرأ تصل كفاه الى ركبتيه، ولو عجزا في الممكن، والاومى، وان يطمئن بقدرالتسبيح، وان يسبح مرة واحدة، صورتها: «سبحان ربى العظيم وبحمده»، وان ينتصب قائماً مطمئناً.

ويستحب التكبير له، ورفع اليدين به، ووضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع، وردهما الى خلفه، وتسوية ظهره، ومد عنقه، والدعاء، وزيادة التسبيح وان يقول بعد رفع رأسه: سمع الله لمن حمده. ويكره أن يركع ويداه تحت ثيابه.

(السادس) السجود، ويجب في كل ركعة سجدتان، وهما ركعتان، ويجب في كل سجدة السجود على سبعة اعضاء: الجبهة واليدين والركبتين وابهامى الرجلين، وعدم علو موضع السجود على القيام بأزيد من لبنة، ولو تعذر السجود أوماً، ارفع شيئاً وسجد عليه، وان يطمئن بقدرالتسبيح، وان يسبح مرة واحدة، صورتها: سبحان ربى الاعلى وبحمده، وان يجلس بينها مطمئناً، وان يضع جبهته على ما يصح السجود عليه.

ويستحب التكبير له وعند رفع الرأس منه، والسبق بيديه الى الارض^١، والارغام بالانف، والدعاء، والتسبيح الزائد، والطمأنينة عقيب رفعه من الثانية، والدعاء بينهما، والقيام معتمداً على يديه سابقاً برفع ركبتيه. ويكره الاقعاء^٢.

(السابع) التشهد، ويجب في كل ثنائية مرة، وفي الثلاثية والرابعة مرتين، ويجب فيه الجلوس بقدره، والشهادتان، والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، وأقله: «أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد». ويستحب أن يجلس متوركاً، وأن يدعو بعد الواجب.

(الثامن) التسليم، وفي وجوبه خلاف، وصورته: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، أو «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته». ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^٩

بسم الله الرحمن الرحيم

[يومي الى يمينه] بصفحة وجهه، والمأموم [يؤمى بصفحة وجهه] الى يمينه ويساره - ان

كان على يساره أحد - .

كسى رحمت جيب تسجد

الفصل الثاني - في مستحبات الصلاة

وهي خمسة:

(الاول) التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلاثة أدعية، واحدة منها تكبيرة

الاحرام^٢.

(الثاني) القنوت، وهو في كل ثانية قبل الركوع وبعد القراءة^٣ ويقضيه لو نسيه بعد الركوع بجواز^٤.

(الثالث) نظره في حال قيامه الى موضع سجوده، وفي حال قنوته الى باطن

كفيه، وفي ركوعه الى بين رجليه، وفي سجوده الى طرف أنفه، وفي جلوسه الى حجرته^٥.

(الرابع) وضع اليدين قائماً على فخذه بجذاء ركبتيه، وقائماً تلقاء وجهه، وراكعاً على ركبتيه، ومسجداً بجذاء أذنيه، وجالساً على فخذه^٦.

(الخامس) التعقيب، وأقله تسبيح الزهراء عليها السلام^٧، ولا حصر لكثره،

ويستحب ان يأتى فيه بالمنقول.

جزءها من ركعات تسجد

عند ركعة ركعتين

ويبطل كل نواقض الطهارة - وان كان سهواً -، وتعمد الالتفات الى ما

ورائه، والكلام بحرفين^٨ فصاعداً - مما ليس بدعاء ولا قرآن^٩ - القهقهة، والفعل الكثير

الخارج عنها، والبكاء لامور الدنيا، والتكفير^{١٠}.

آمين اردد در ركعتين

١ - زيادات منا لتوضيح العبارة.

٢ - وتعين بالنية.

٣ - الا في الجمعة ففيها قنوتان قبل الركوع في الاولى وبعده في الثانية.

٤ - وكيفيته (الله اكبر) اربعاً وثلاثين، و (الحمد لله) ثلاثاً وثلاثين، و (سبحان الله) ثلاثاً

وثلاثين.

٥ - او حرف واحد مفهم.

٦ - ومنه قول «آمين».

٧ - التكفير: وضع احدى اليدين على الاخرى. وقد ورد في تحريمه عن الائمة عليهم السلام

روايات سبعة في الوسائل ج ٤ ص ١٢٦٤.

سنة، ويكرو الالتفات يمناً وشمالاً، والتثاؤب، والتطوي، والفرقة، والعيش،
والاقعاء، والتنخم، والبصاق، ونفخ موضع السجود، والتأوه، ومدافعة الاخيشين.

ويحرم قطع الصلاة^١ لغير ضرورة، وفي عقص الشعر للرجل قولان. ^{حديثان}
ويجوز تسميت العاطس^٢، ورد السلام^٣، والدعاء بالمباح^٤.

دعاء دارن عطسه كنده دعاء كعبه اس

الباب الثالث (في بقية الصلوات)

وفيه فصول:

[الفصل الاول - في الجمعة]

وهي ركعتان عوض الظهر، ووقتها من زوال الشمس الى ان يصير ظل كل
شيء مثله.

وشروطها: السلطان العادل، أو من نصبه، والعدد - وهو خمسة نفر أحدهم
الامام -، والخطبتان - وهما حمد الله تعالى والصلاة على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة
خفيفة من القرآن -، والجماعة، وأن لا يكون هناك جمعة اخرى بينها اقل من ثلاثة
أميال^٥ وتجب مع الشروط على كل مكلف حر ذكر سليم من المرض والعمى والعرج،
وان لا يكون همأً^٦، ولا مسافراً.

ولو كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين لم يجب الحضور.

ولوفات وجبت الظهر.

ويجب ايقاع الخطبتين بعد الزوال قبلها، وقيام الخطيب مع القدرة.

١ - اي الفريضة.

٢ - اي يقال للعاطس: يرحمك الله.

٣ - بل هو واجب بالمثل.

٤ - وقد ورد كل هذا في ابواب قواطع الصلاة في الوسائل ج ٤ فراجع.

٥ - وهو فرسخ واحد يعادل خمس كيلومترات ونصف تقريباً. «فان اتفقا بطلنا، وان سبقت
احدهما - ولو بتكبيره الاحرام - بطلت المتأخرة» شرائع الاسلام.

٦ - المهم: الشيخ الكبير الذي يتعذر او يصعب عليه الحضور.

ويستحب فيها الطهارة، وأن يكون الخطيب بليغاً مواظباً على الصلوة، مرتدياً، معتمداً على شيء، والاصغاء اليه.

مسائل

(الاولى) الاذان الثاني بدعة.

(الثانية) يحرم البيع بعد النداء، وينعقد.

(الثالثة) لو أمكن الاجتماع حال الغيبة استحبت الجمعة^١.

(الرابعة) يستحب التنفل بعشرين ركعة، وحلق الرأس، وقص الاظفار، وأخذ الشارب، والمشي بسكينة ووقار، وتنظيف البدن، والتطيب، والدعاء، والجهر بالقراءة.

الفصل الثاني - في صلاة العيدين

وهي واجبة جماعة بشروط الجمعة، ومع فقدها تستحب جماعة وفردى، ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال، ولا تقضى لو فاتت.

وهي ركعتان، يقرأ في الاولى الحمد والاعلى، ثم يكبر خساً يقنت بينها، ثم يكبر السادسة للركوع، ويسجد السجدين، ثم يقوم فيقرأ الحمد والشمس، ثم يكبر اربعاً ويقنت بينها، ثم يكبر الخامسة للركوع^٢

ويستحب الاصحارها^٣، والخروج حافياً بسكينة ووقار، وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعده^٤ في الاضحى مما يضحي به، والتكبير عقيب أربع صلوات: أولها المغرب، وآخرها العيد في الفطر، وفي الاضحى عقيب خمسة عشرة: أولها ظهر العيد لمن كان بمنى، وفي غيرها عقيب عشر^٥.

١ - اذا لم يكن الامام موجوداً ولا من نصبه للصلوة، وامكن الاجتماع والخطبتان، قيل يستحب ان يصل جماعة، وقيل لا يجوز، والاول اظهر (شرائع).

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: ويسجد سجدين.

٣ - اي يصلها في الصحراء الا في مكة.

٤ - في سائر النسخ: بعد عوده.

٥ - وصورة التكبيرات في الاضحى «الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر، الله اكبر على ما هدانا، الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام».

مسائل

(الاولى) يكره التنفل قبلها وبعدها الا في مسجد النبي (عليه السلام) قبل

خروجه.

(الثانية) قيل: التكبير الزائد واجب، وكذا القنوت.

(الثالثة) الخطبتان بعدها^١.

(الرابعة) يحرم السفر بعد طلوع الشمس قبلها، ويكره قبله.

الفصل الثالث - في صلاة الكسوف

وتجب - عند كسوف الشمس، وخسوف القمر، والزلزلة، والرياح المخوفة، وغيرها من أحواف السوء - ركعتان، تشتمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدتين.

وكيفيتهما: ان ينوى ويكبر، ويقرأ الحمد وسورة أو بعضها، ثم يركع، ثم ينتصب، فان كان أتم السورة قرأ الحمد ثانياً وسورة أو بعضها، وهكذا الى أن يركع خمساً، وان لم يكن أتمها اكتفى بتمامها عن الفاتحة، فاذا ركع خمساكبر وسجد سجدتين، ثم قام وصنع ثانياً كما صنع أولاً، وتشهد وسلم.

ويستحب ان يقرأ فيها السور الطوال، ومساواة الركوع للقيام^٢، والجماعة، والاعادة مع بقاء الوقت، والتكبير عند الانتصاب من الركوع - الا في الخامس والعاشر فانه يقول: سمع الله لمن حمده^٣ والقنوت خمس مرات.

ووقت الكسوف والخسوف من حين ابتدائه الى ابتداء الانجلاء، وفي غيرها مدته، وفي الزلزلة مدة العمر.

ولو فاتته^٤ عمداً او نسياناً قضاها، ولو كان جاهلاً فان كان قد احترق

→ وصورتها في الفطر «الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر، الله اكبر والله الحمد، الله اكبر على ما هذان».

١ - وفي بعض النسخ: يجب الخطبتان بعدها.

٢ - اي يكون طول زمان الركوع مساوياً لمدة القيام.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: والحمد لله رب العالمين.

٤ - اي صلاة الكسوف والخسوف خاصة.

القرص كله قضى والا فلا.
ولو اتفقت وقت حاضرة^١ تخير ما لم تنضيق احدهما، ولو تضيقتا قدم الحاضرة،
ولا قضاء مع عدم التفريط.

الباب الرابع (في الصلوات المندوبة)

(فنها) صلاة الاستسقاء، وهي مؤكدة عند قلة المياه.

وكيفيتها مثل صلاة العيد، إلا أنه يقنت لسؤال توفير المياه والاستعطاف به
— ويستحب بالمأثور، وأن يصوم الناس ثلاثاً، والخروج يوم الاثنين أو الجمعة
والتفريق بين الأطفال وأمهاتهم، وتحويل الرداء، وتكبير الامام بعدها مائة مستقبل
القبلة، والتسبيح كذلك مائة، والتهليل يساراً، والتحميد تلقاء الناس، ومتابعتهم له،
والمعاودة مع تأخير الاجابة.

سورة ر (ومنها) نافلة رمضان، وهي الف ركعة، في كل ليلة عشرين، وفي ليالى
الافراد زيادة مائة^٢، وفي العشر الاواخر زيادة عشر.

(ومنها) صلاة ليلة الفطر^٣، ويوم الغدير^٤، وليلة نصف شعبان^٥، وليلة المبعث
ويومه^٦، وصلاة علي^٧ وفاطمة^٨ وجعفر^٩ — عليهم السلام.

١ — اي فريضة حاضرة.

٢ — ليالى الافراد: الليالى التي يحتمل أن تكون قدراً يوهى: الليلة التاسعة عشرة، والحادية
والعشرين، والثالثة والعشرين.

٣ — وهي ركعتان، يقرأ في الاولى الحمد مرة والتوحيد الف مرة، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة.

٤ — وهي ركعتان، قبل الزوال بنصف ساعة.

٥ — وهي أربع ركعات.

٦ — وهي اثنتا عشر ركعة، يقرأ في كل ركعة الحمد ويس.

٧ — وهي أربع ركعات بتشهدتين وتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسين مرة.

٨ — وهي ركعتان، يقرأ في الركعة الاولى الحمد مرة والقدر مائة مرة، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد

مائة مرة.

٩ — وهي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في الاولى الحمد مرة واذا زلزلت مرة، ثم يقول خمس عشرة

مرة: سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر، ثم يقولها عشرًا في كل من الركوع والقيام بعده والسجدة

الباب الخامس (في السهو)

من ترك شيئاً من واجبات الصلاة عمداً بطلت صلاته وإن كان جاهلاً، عدا الجهر والاختفات فقد عذر لوجهلها، وكذلك لو فعل ما يجب تركه عمداً، أما الناسي، فإن ترك ركناً أتى به إن كان في محله^١ والأعاد.

ولو زاد ركوعاً عمداً أو سهواً أعاد، ولو نقص من الصلاة ركعة أو ركعتين سهواً ولم يذكر حتى تكلم أو استدبر القبلة أعاد، ولو صلى على مكان مغضوب أو في ثوب مغضوب، أو نجس، أو سجد عليه — مع العلم — أعاد، ولو صلى بغير طهارة أعاد مطلقاً، أو قبل الوقت، أو مستدبر القبلة أعاد.

وإن كان غير ركن فله أقسام:

(الاول) ما لا حكم له، وهو من نسي القراءة حتى ركع، أو الجهر، أو الاختفات، أو تسبيح الركوع أو طمأنينته حتى ينتصب، أو رفع الرأس منه، أو طمأنينته، أو تسبيح السجود، أو طمأنينته، أو إحدى الأعضاء السبعة، أو رفع الرأس منه، أو طمأنينته في الرفع منها، أو طمأنينة الجلوس في التشهد.

(الثاني) ما يوجب التلافي، فمن ذكر أنه لم يقرأ الحمد وهو في السورة قرأ الحمد وأعاد السورة، ومن ذكر ترك الركوع قبل السجود ركع، ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة قعد وسجد — ويسجد سجدي السهو — وكذا لو ذكر ترك التشهد، ولو ذكر بعد التسليم ترك التشهد أو الصلاة على النبي عليه السلام قضاها.

(الثالث) الشك، إن كان في عدد الثنائية أو الثلاثية أو الأوليين من الرباعية أعاد. وكذا إذا لم يعلم كم صلى، وإن كان في فعل قد انتقل عنه لم يلتفت والا أتى به، فإن ذكر أنه قد فعله استأنف إن كان ركناً والافلا، فلو شك فيما زاد على الأوليين في الرباعية ولا ظن بنى على الزائد واحتاط.

فمن شك بين الاثنين والثلاث أو بين الثلاث والأربع بنى على الأكثر، فإذا

والجلوس بعدهما، ويقرأ في الركعة الثانية الحمد مرة والعاديات مرة، وفي الثالثة الحمد مرة والنصر مرة، وفي الرابعة الحمد مرة والتوحيد مرة، وكل ركعة يقرأ سبحانه الله... الخ كما مضى، فيكون مجموعها في كل ركعة ٧٥ مرة، وفي مجموع الركعات ثلاثاً مائة مرة.

١ — وعمله إن لا يدخل في ركن آخر.

سلم صلى ركعة من قيام أوركعتين من جلوس.

ومن شك بين الاثنين والاربع بنى على الاربع وصلى ركعتين من قيام.

ومن شك بين الاثنين والثلاث والاربع بنى على الاربع وصلى ركعتين من

قيام وركعتين من جلوس.

مسائل

(الاول) لاسهو على من كثر سهوه وتواتر، ولاعلى الامام والمأموم اذا حفظ

عليه الاخر، ولا سهو في سهو^٢.

(الثانية) من سهى في النافلة بنى على الاقل، وان بنى على الاكثر جاز.

(الثالثة) من تكلم ساهياً، أو قام في حال القعود، أو قعد في حال القيام، أو

سلم قبل الاكمال، وجب عليه سجدة السهو، وكذا يجبان على من شك بين الاربع

والخمس فانه يبنى على الاربع ويسجدهما^٣.

(الرابعة) سجدة السهو بعد الصلاة، ويقول فيها: «بسم الله وبالله، اللهم

صل على محمد وآل محمد»، أو «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، ثم يشهد

خفيفاً^٤ ويسلم.

(الخامسة) المكلف اذا أخل بالصلاة عمداً أو سهواً أو فاتته بنوم أو بسكر

وكان مسلماً قضى، وان كان مغمى عليه جميع الوقت أو كان كافراً فلا قضاء^٥،

والمرتد يقضى، ولو لم يجدا يتطهر به من الماء والتراب سقطت أداء وقضاء.

(السادسة) اذا دخل وقت الفريضة وعليه فائتة تخير بينهما، وان تضيقت

الحاضرة تعينت.

١- اي لاعبرة بشك من يشك كثيراً فانه يبنى على صحة عمله، الا اذا كان مفسداً فيبنى على

بطلانه.

٢- فلو سهى في سجدة السهو أوركعتي الاحتياط فلا شيء عليه وان لم يكن السهو كثيراً، بل يبنى

على الصحيح دائماً.

٣- وكذا في نسيان السجدة الواحدة، والتشهد مع فوات محل التدبرك. وقد قال بعضهم به في كل

زيادة ونقصية. وسجدة السهو في الشك بين الاربع والخمس انما هو فيها اذا كان الشك بعد اكمال

السجدتين، اما قبل ذلك فان كان بعد الركوع فالبطلان، وان كان قبله هدمه وبنى على الاربع واتم العمل.

٤- التشهد الخفيف: الشهادتان والصلاة على النبي وآله، ويجزئ الكامل.

٥- وكذا الخالف لواقى بها صحيحة على مذهبه قبل.

(السابعة) الفوائت تترتب كالحواضر.

(الثامنة) من فاتته فريضة ولم يعلم ما هي صلى ثلاثاً وأربعاً واثنين^١.

(التاسعة) الحاضر يقضى مافات في السفر قصرأ، والمسافر يقضى مافات في

الحضر تماماً.

(العاشرة) يستحب قضاء النوافل المرتبة، ولو فاتت بمرض استحب ان يتصدق

عن كل ركعتين بمذ^٢، فان لم يتمكن فعن كل يوم.

الباب السادس (في صلاة الجماعة)

وهي واجبة في الجمعة والعيدين بالشرائط، ومستحبة في الفرائض الباقية، والعيدين مع اختلال الشرائط، والاستسقاء.

وتنعقد باثنين فصاعداً، ولا تصح مع حائل بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة — الا في المرأة —، ولا مع علو الامام في المكان بما يعتد به، ويجوز العكس، ولا يتباعد المأموم بالخارج عن العادة من دون صفوف.

ولو أدرك الامام راكعاً أدرك الركعة والافلا، ولا يقرأ المأموم مع المرضى^٣ ولا يتقدمه في الافعال.

ولا بد من نية الایتمام، ويجوز اختلافها في الفرض.

واذا كان المأموم واحداً استحب أن يقف عن يمينه، وان كانوا جماعة فخلفه، الا العاري فانه يجلس وسطهم.

وكذا المرأة^٤، ولو صلين مع الرجال تأخرن عنهم^٥.

ويعتبر في الامام التكليف، والعدالة، وطهارة المولد.

١ — وينوي بكل واحد منها القضاء، هذا اذا كانت الفريضة المجهولة فاتت في الحضر واما اذا كانت في السفر ولم ينو الاقامة صلى ثلاثاً واثنين فقط.

٢ — المدايقارب ثلاثة ارباع الكيلو، اي (٧٥٠ غراماً).

٣ — اي مع الامام الذي مذهبه كمذهبه، اما اذا كان مخالفاً في مذهبه فتجوز القراءة.

٤ — اي حكمها حكمه الرجل، فانها اذا صلت بصلاة امرأة اخرى تصنع كما يصنع الرجل.

٥ — او يجعل بين الرجال والنساء ستر وحينئذ فلا تضر المساواة وتصح الجماعة.

ولا يؤم القاعد القائم، ولا الامي القارئ، ولا المؤف اللسان^١ صحيحه، ولا المرأة رجلاً ولا خنثى.

والهاشمي وصاحب المسجد أولى.

ويقدم الاقرأ، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصبح.

ويكره أن يأتى الحاضر بالمسافر، والمطهر بالمستيم، والسليم بالاجزم والابرص والمحدود بعد توبته والاغلف. ويكره امامة من يكرهه المأمومون، والاعرابي بالمهاجرين.

مسائل

(الاولى) لو أحدث الامام استناب، ولومات أو أغمي عليه قدموا اماماً.

(الثانية) لو خاف الداخل فوات الركعة ركع ومشى ولحق بهم.

(الثالثة) اذا دخل الامام وهو في نافلة قطعها^٢، ولو كان في فريضة أتمها

نافلة، ولو كان امام الاصل^٣ قطعها وتابعه.

(الرابعة) لو فات بعض الصلاة دخل مع الامام وجعل ما يدركه أول صلاته،

فاذا سلم الامام قام وأتم الصلاة.

(الخامسة) يستحب عمارة المساجد مكشوفة، والميضة^٤ على أبوابها^٥، والمئذنة مع حائطها، والاسراج فيها، واعادة المستهم.

ويجوز استعمال آتة في غيره منها^٦.

ويحرم زخرفتها ونقشها بالصور، وأخذها أو بعضها في ملك أو طريق،

وادخال النجاسة اليها، واخراج الحصى منها وتعادلو أخرج.

ويكره تعليتها، والشرف والمحارب في حائطها، وجعلها طريقاً، والبيع فيها

والشراء، والتعريف، واقامة الحدود، وانشاد الشعر، وعمل الصنائع، والنوم، والبصاق،

١ - المؤف اللسان: الذى لا يمتنع تأدية الكلمات والخروف.

٢ - أى اذا دخل الامام فى الصلاة وللأموم مشغول بالنافلة قطعها وحلى بصلاته. هذا اذا خشى عدم ادراك الجماعة والا فلا يقطعها بل يكملها ثم يصل بصلاته.

٣ - المراد بامام الاصل احد الائمة الاثنى عشر عليهم السلام.

٤ - أى صنع محل للوضوء والفصل عند ابواب المساجد فى خارجها.

٥ - أى يجوز استعمال حاجيات احد المساجد فى غيره اذا كان لا يستفاد منها فى ذلك المسجد لما لعمد الاحتياج اليها او لخربتها او لتعذر استعمالها بوجه من الوجوه.

وتمكن المجانين، وانفاذ الاحكام.
ويستحب تقديم الرجل اليمنى دخولا، واليسرى خروجاً، والدعاء فيها،
وكنسها.

الباب السابع (في صلاة الخوف)

وهي مقصورة سفرأ وحضرأ جماعة وفردى، وشروطها ثلاثة: أن يكون في
المسلمين كثرة يمكنهم الافتراق قسمين يقاوم كل قسم العدو، وان يكون في العدو كثرة
يحصل معها الخوف، وأن يكون العدو في خلاف جهة القبلة.
وكيفيتها: ان يصلى الامام بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى يتموا ويسلموا
فيجىء الباقيون فيصلى بهم الثانية ويقف في التشهد حتى يلحقوه فيسلم بهم، وان كانت
ثلاثية صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين أو بالعكس.
ويجب أخذ السلاح ما لم يمنع شيئاً من الواجبات فيؤخذ مع الضرورة.
رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: إذا كان فيكم رجل عاقل أو فاسق أو راكب، وسجد على
قربوس سرجه والأ أوما، ويستقبل القبلة ما أمكن، ولو لم يتمكن من الايماء صلى
بالتسبيح عوض كل ركعة: سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر.
والموتجل والغريق يصليان ايماءً، ولا يقصران الا مع السفرأ والخوف.
باتلاق

الباب الثامن (في صلاة المسافر)

يسقط في السفر من كل رباعية ركعتان بشروط خمسة:
(أحدها) قصد المسافة، وهي: ثمانية فراسخ، أو أربعة مع قصد العود في يومه.
(الثاني) أن لا ينقطع سفره ببلد له فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً أو
عزم على اقامة عشرة أيام، ولو قصد المسافة وله على رأسها منزل قصر في طريقه خاصة.
(الثالث) اباحة السفر، فلو كان عاصياً بسفره لم يقصر. مما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(الرابع) أن لا يكون سفره أكثر من حضره كالملاح والمكاري والراعي
والبدوي والذي يدور في تجارته. والضابط: من لا يقيم في بلده عشرة أيام، ولو أقام أحد

هؤلاء في بلده أو بلد غير بلده عشرة قصر اذا خرج. ^{مخرج} ^{شهر} (الخامس) أن يتوارى عنه جدران بلده أو يخفي أذان مصره، فلا يترخص قبل ذلك .

ومع حصول الشرائط يجب التقصير، الا في حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وآله ومسجد الكوفة والحائر ^{على} ساكنه السلام— فانه يتخير، ولو أتم في غيرها عمداً أعاد، والجاهل لا يعيد، والناسي يعيد في الوقت لا خارجه.

ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت، ولو دخل من السفر بعد دخول الوقت أتم.

ولو نوى المسافر إقامة عشرة أيام أتم، ولو لم ينو قصر الى ثلاثين يوماً ثم يتم.

" كتاب الزكاة "

وهي قسمان: زكاة المال، وزكاة الفطرة. وهنا ابواب:

" الباب الاول "

(في شرائط الوجوب ووقته)

انما تجب زكاة المال على البالغ العاقل الحر المالك للنصاب المتمكن من التصرف فيه.

ويستحب لمن اتجر في مال الطفل من اوليائه اخراجها عنه.
والمال الغائب اذا لم يتمكن صاحبه منه لا تجب فيه. ولو مضت عليه احوال
كذلك استحب اخراج زكاة حول عنه بعد وجوده.
ولا زكاة في الدين.

وزكاة القرض على المقرض ان تركه بحاله حولا.
ومع هلال الثاني عشر^١ تجب مع بقاء الشرائط في كمال الحول، ولا يجوز
التأخير مع المكنة فيضمن، ولا تقديمها قبل وقت الوجوب، فان دفع كان قرضاً له
استعادته واحتسابه منها مع بقاءه على الاستحقاق وتحقيق الوجوب. ^٢ ولا يجوز نقلها عن بلدها مع وجود المستحق فيه، ويضمن^٣، ولو عدم نقل

١ - اي مع دخول اول يوم من الشهر الثاني عشر من الحول تجب الزكاة.

٢ - اي اذا نقلها من بلدها وكان في البلد مستحق وتلفت الزكاة فهو ضامن لها.

وما لا يتعلق به الزكاة - وهو ما بين النصابين - في الابل شتقاً، وفي البقرة وقصاً، وفي الغنم عفواً.

١٠٠ رسل عن داره رسل
وَأَمَّا السُّومُ: فهو شرط في الجميع طول الحول، فلو اعتلفت في أثناء الحول من نفسها، أو أعلفها مالكة، استأنف الحول بعد العود إلى السوم.

وأما الحول: فهو شرط في الجميع، وهو اثنا عشر شهراً، وبدخول الثاني عشر تجب الزكاة. ولو تليمت النصاب قبل الحول سقط الوجوب ولو قصد الفرار، ولو كان بعده لم يسقط.

مسائل
١- زكاة لبنات البقر

(الاولى) الشاة المأخوذة في الزكاة أقلها الجذع^١ من الضأن، والثني^٢ من المعز، ويجزىء الذكر والانثى.

٢- وبنت المخاض والتبيع: هو الذي كمل حولاً وبنت اللبن والمسنة: ما كمل الحولين. والحقة: ما كملت ثلاثاً ودخلت في الرابعة. والجذعة: ما دخلت في الخامسة. (الثانية) لا تؤخذ المريضة، ولا الهرمة، ولا الوالدة^٣، ولا ذات العوار، ولا تعدا الاكولة، ولا فحل الضراب. ولو كانت ابلة مراضاً أخذ منها.

(الثالثة) من وجب عليه بنت مخاض وعنده بنت لبون، دفعها واستعداد شاتين او عشرين درهماً، ولو كان بالعكس دفع بنت مخاض ومعها شاتين او عشرين درهماً، وكذا الحقة والجذعة، وابن اللبن يساوي بنت المخاض. (الرابعة) لا يجب اخراج العين، بل يجوز دفع القيمة.

الفصل الثاني - في زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة فيها بشروط: الحول وقد مضى، والنصاب، وكونها مضروبين بسكة المعاملة.

١ - الجذع من الضأن: ما تم له سنة.

٢ - والثني من المعز: ما تم له سنتان.

٣ - الى خمسة عشر يوماً.

ونصاب الذهب: عشرون ديناراً ففيه نصف ديناراً^١، ثم أربعة دنانير ففيها قيراطان^٢، وهكذا دائماً. ولا يجب فيما نقص عن عشرين ولا عن أربعة شيء^٣.
ونصاب الفضة: مائتا درهم ففيها خمسة دراهم، ثم أربعون ففيها درهم^٤ ولا شيء فيما نقص عن المائتين، ولا عن الأربعين^٥، ولا السبائك، ولا الحلي وإن قصد الفرار قبل الحول، وبعده تجب.

الفصل الثالث - في زكاة الغلات

تجب الزكاة في أربعة أجناس منها، وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. ولا تجب فيما عداها.

وأما تجب فيها بشرطين^٦:

[الاول] النصاب، وهو في كل واحد منها خمسة أوسق، كل وسق ستون صاعاً، كل صاع أربعة أمداد، كل مدرطلان وربيع بالعراقي^٧، فيجب العشران سقى

١ - العشرون ديناراً تساوى عشرين مثقالاً شرعياً، وهي تعادل خمسة عشر من المائتين المتدولة. والمثقال الشرعي ١٨ حصة، فيكون نصف الدينار منه ٩ حصص، وهو يعادل واحد من أربعين من النصاب.

٢ - الأربعة دنانير تساوى أربعة مثاقيل شرعية، وهي تعادل ثلاثة من المائتين المتدولة، وزكاتها القيراطان تعادل عشرين، وهي إذا اجتمعت مع التسع حصص تعادل واحد من أربعين من مجموع ١٨ مثقالاً من المتداول.

٣ - فالذهب المسكوك ديناراً لا يجب فيه شيء حتى يبلغ ١٥ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٨ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ٢١ مثقالاً.. وهكذا..

٤ - النصاب الاول: مائتا درهم، يعادل ١٠٥ مثاقيل وزكاته خمسة دراهم يعادل مائتين ١٥٥ حصص. والنصاب الثاني: أربعون درهماً، يعادل ٢١ مثقالاً، فهي مع ١٠٥ مثاقيل تساوى ١٢٦ مثقالاً، يجب زكاتها وهي ما يعادل واحد من أربعين من مجموع المقدار.

٥ - فالفضة المسكوكة درهماً لا يجب فيها شيء حتى يبلغ ١٠٥ مثاقيل، فيجب فيها زكاتها وهي مئتان ١٥٥ حصص، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٢٦ مثقالاً، ثم لا يجب فيما زاد عنه شيء حتى يبلغ ١٤٧ مثقالاً.. وهكذا.

٦ - في «ن» بشرط اثنين [هكذا].

٧ - خمسة أوساق تساوى ٣٠٠ صاعاً، و ٣٠٠ صاعاً تساوى ١٢٠٠ مداً، وهي تعادل ما يقارب ٨٥٠ كيلو، وعلى التحديد فهي على الأقل ٨٤٧ كيلو و ٢٠٧ غرامات، وعلى الأكثر ٨٤٩ كيلو و ١٩٣ غراماً.

سبلهم^١.

ولا يحمل عن البلد مع وجود المستحق فيه، ويجوز اختصاص بعض الطوائف الثلاثة بنصيبهم.

ويعتبر فيهم الايمان، وفي اليتيم الفقير.

والانفال: كل أرض خربة باد أهلها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، وكل أرض أسلمها أهلها من غير قتال، ورؤوس الجبال، وبطون الاودية، والموات التي لا أبواب لها، والاجام، وصوافي الملوك^٢ وقطائعهم غير المقصوبة، وميراث من لا وارث له، والغنائم المأخوذة بغير اذن الامام. فهذه كلها للامام.

وايحب لنا المساكن، والمتاجر، والمناكب^٣.

١ — وذلك مأخوذ من قوله تعالى «واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة والمرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل» فقولهم «ما غنمتم» يعم الانواع التي ذكرها المؤلف، والثلاثة اقسام التي يأخذها الامام هي ما كان لله ولرسوله ولذي القربى، وفي حال غيبة الامام عليه السلام يلزم دفع تلك السهام الثلاثة الى نائبه العام المجتهد العادل الامين.

٢ — صوافي الملوك: ما كان في أيديهم من غير غصب.

٣ — وفسرت المناكب: بالجوارى التي تسي، فانه يجوز شراؤها وان كان فيها الخمس فلا يجب اخراجها (مسالك الافهام في شرح شرائع الاسلام) بل يفتى الفقهاء باباحة الانفال كلها للشيعة في زمن الغيبة — كما في هامش السيد اليزدي على التبصرة، واحتاط بعضهم بالاستيذان من الحاكم الشرعي الفقيه.

كتاب الصوم

وفيه ابواب:

الباب الاول

الصوم هو الامساك عن المفطرات مع النية، فان تعين الصوم كرمضان كفت فيه نية القرية، والا افتقر الى التعيين. ووقتها الليل، ويجوز تجديدها الى الزوال، فاذا زالت الشمس فات وقتها ووجب الامساك في رمضان والمعين، ثم قضاؤه. ويجزي في رمضان نية عن الشهر في أوله، ويجوز تقديم النية عليه^١.
ويوم الشك يصام — ندباً — عن شعبان، فان اتفق أنه من رمضان أجزأ. ولو أصبح بنية الافطار ولم يفطر ثم تبين أنه من رمضان جدد النية الى الزوال، ولو كان بعد الزوال أمسك واجباً وقضى.
وعمل الصوم النهار، من طلوع الفجر الثاني الى الغروب.

الباب الثاني

(فما يمسك عنه)

وهو ضربان: واجب، وندب.
فالواجب: الاكل، والشرب، والجماع في القبل والدبر، والاستمنا، وايصال

الغبار الغليظ الى الحلق متعدياً، والبقاء على الجنابة متممداً حتى يطلع الفجر، ومعاودة النوم بعد انتباهتين حتى يطلع الفجر.
وهذه السبعة توجب القضاء والكفارة.

ويجب القضاء: بالافطار بعد الفجر مع ظن بقاء الليل وترك المراعاة مع القدرة عليها — ولو أخبره غيره بقاء الليل؛ وقبل الغروب للظلمة الموهمة — ولو غلب على الظن دخول الليل فلا قضاء — وتقليد الغير في دخول الليل ولم يدخل، ومعاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل الغسل حتى يطلع الفجر، وتعمد السقيء، ودخول الماء الى الحلق للبرد — دون ماء المضمضة للصلاة — والحقنة بالمناثع.

ومحب الامساك عن الكذب على الله تعالى وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام.

وفي الارتماس في الماء قولان^١، وكذا الامساك عن كل محرم سوى ما ذكرناه، ويتأكد في الصوم.

والمندوب: [ترك] السعوط، والكحل بما فيه صبر أو مسك، وإخراج الدم ودخول الحمام ^{ضعفان}، وشم النرجس والرياحين، والحقنة بالجامد وببل الثوب على الجسد، والقيلة والملاعبة والمباشرة بشهوة، وجلوس المرأة في الماء. ^{نحو دها ونحو}
ولا يفسد الصوم بمص الخاتم، ومضغ العلك، وذوق الطعام إذا لفظه، ^{نحو} ورق الطائر، واستنقاغ الرجل في الماء. ^{نحو}
مسائل ^{نحو}

(الاولى) الكفارة لا تجب الا في رمضان والنذر المعين، وقضاء رمضان بعد الزوال، والاعتكاف على وجه^٢.

وما لا يتعين صومه: كالنذر المطلق، وقضاء رمضان قبل الزوال، والنافلة؛ لا يجب بافساده شيء.

(الثانية) كفارة المتعين: عتق رقبة، او صيام شهرين متتابعين، او اطعام ستين

١ — ليس في شيء من الاخبار المعتبرة — عند الفقهاء — ما يدل على وجوب الكفارة في المذكورات، فأنكرها بعضهم فيها، وقال بها آخرون، واحتاط منهم جماعة.

٢ — الكفارة فيه للاعتكاف لا للصوم، ولذا ثبت بالجماع ليلاً أيضاً.

مسكيناً.

وكفارة قضاء رمضان بعد الزوال: اطعام عشرة مساكين، فان عجز صام ثلاثة أيام.

ولو تكرّر الافطار في يومين تكررت الكفارة. ويعزر المفطر، ولو كان مستحلاً قتل.

(الثالثة) المكره لزوجته يتحمل عنها الكفارة، والمطاوعة تكفر عن نفسها.

الباب الثالث

(في أقسامه)

وهي أربعة: واجب، ومندوب، ومكروه، ومحذور.

والواجب شهر رمضان، والكفارات، ودم المتعة، والنذروشبّه، والاعتكاف على وجه، وقضاء الواجب بغير رمضان يأتي في أماكنه.

وأما شهر رمضان: فعلامته رؤية الهلال، أو مضي ثلاثين من شعبان، أو قيام البينة بالرؤية.

وشرائط وجوبه سبعة: البلوغ، وكمال العقل، والسلامة من المرض، والاقامة، أو حاكمها، والخلو من الحيض، والنفاس.

وشرائط القضاء: البلوغ، وكمال العقل، والاسلام.

والمرتد يقضى ما فاتته من زمان رده.

ويخير قاضي رمضان في اتمامه الى الزوال، فيتعين.

والمندوب: جميع أيام السنة الا المنهى عنه. والمؤكد ستة عشر قسماً: أول خيس من كل شهر، وأول أربعاء من العشر الثاني، وآخر الخميس من الثالث، ويوم الغدير^١، والمباهلة^٢، ويوم المبعث^٣، ومولد النبي عليه السلام^٤، ويوم دحو الارض^٥، وعاشوراء^٦

١ - الثامن عشر من ذي الحجة.

٢ - الخامس والعشرين من ذي الحجة.

٣ - السابع والعشرين من شهر رجب.

٤ - الثاني عشر والسابع عشر من ربيع الاول.

٥ - الرابع والعشرين من ذي الحجة.

على وجه الحزن، وعرفة^١ لمن لا يضعفه عن الدعاء، وأول ذي الحجة، وأول رجب، ورجب كله، وشعبان كله، وأيام البيض^٢، وكل خيس، وجمعة.

ويستحب الإمساك — وإن لم يكن صوماً — للمسافر القادم بعد الزوال أو قبله وقد افطر، والمريض إذا برئ كذلك، والحائض والنفساء إذا طهرتا، والكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، وكذا المغمى عليه.

ولا يصح صوم الضيف تطوعاً بدون إذن المضيف، ولا المرأة بدون إذن الزوج^٣، ولا الولد بدون إذن الوالد، ولا المملوك بدون إذن المولى.

والمكروه: النافلة سراً، والمدعوى طعام، وعرفة مع ضعفه عن الدعاء أو شك الهلال.

والمحرم: صوم العيدين، وأيام التشريق لمن كان بمنى، ويوم الشك على أنه من رمضان، وصوم نذر المعصية، وصوم الصمت، والوصال، والواجب في السفر (الانذر المقيد به، وبدل دم المتعة^٤، والبدنة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً، أو يكون سفره أكثر من حضره، وهو كل من ليس له في بلده مقام عشرة أيام).

مسائل

(الاولى) الصوم الواجب ينقسم الى:

مضيق، وهو رمضان، وقضاؤه، والنذر، والاعتكاف.

ونحير، وهو صوم كفارة أذى حلق الرأس، وكفارة رمضان، وجزاء الصيد.

ومرتب، وهو صوم كفارة اليمين، وقتل الخطأ، والظهار، ودم الهدي، وكفارة

قضاء رمضان.

(الثانية) كل الصوم يجب فيه التتابع الانذر المطلق وشبهه، والقضاء، وجزاء

٦ — العاشر من المحرم، وحقيقته الإمساك عن الطعام والشراب جزأً ومواساةً للحسين بن علي عليه السلام وآله، ويلزم فيه الإفطار بعد العصر قبل الغروب، فهو ليس بصوم وإنما هو إمساك حزن ومواساة مصاب.

١ — التاسع من ذي الحجة.

٢ — الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من كل شهر.

٣ — إن كان صومها مزاحاً لحق الزوج، والافلاحتياط أولى.

٤ — متعة الحج.

الصيد، والسبعة في بدل الهدى.

(الثالثة) كل ما يشترط فيه التتابع اذا أفطر لعذر، بني، وان كان لغيره استأنف، الامن وجب عليه شهران فصام شهراً ومن الثاني ولويوماً، ومن وجب عليه شهر فصام خمسة عشر يوماً، والثلاثة في بدل هدي التمتع اذا صام يومي التروية وعرفة صام الثالث بعد أيام التشريق.

الباب الرابع (في المعذورين)

اذا حاضت المرأة او نفست، أي وقت كان من النهار، بطل صومها وتقضيه ولو طهرت بعد الفجر أمسكت استحباباً وقضته.

ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل الفجر صاماً ذلك اليوم واجباً، والا فلا. والمريض اذا برى أو قدم المسافر قبل الزوال ولم يفطراً أمسكاً واجباً وأجزأهما، والا فلا. ولو استمر المرض الى رمضان آخر سقط القضاء وتصدق عن الماضي لكل يوم بحد، ولو برى بينهما وكان عازماً على الصوم قضاءه ولا كفارة، وان تهاون قضى وكفر عن كل يوم بحد، وحكم ما زاد على رمضانين حكم رمضانين.

ويجب الافطار على المريض والمسافر، فلو صاماً لم يجزها، وشروط قصر الصلاة شرائط قصر الصوم.

والشيخ والشيخة مع عجزهما، يتصدقان عن كل يوم بحد، وكذا ذو العتاش، ويقضى مع البرء. يقع حمل

والحامل القرب والمرضة القليلة اللبن تفتران وتقضيان مع الصدقة.

ولو مات المريض في مرضه استححب لوليه القضاء عنه، ولو مات بعد استقرار الصوم والفوات بسفر وغيره قضى الولي — وهو اكبر أولاده الذكور — واجباً، ولو كان وليان تحاصا. ويقضى عن المرأة، ولو كان الاكبر انثى فلا قضاء، وتصدق من التركة عن كل يوم بحد، ولو كان عليه شهران قضى الولي شهراً، وتصدق من مال الميت عن الاخر. مرور بوزره

الباب الخامس

(في الاعتكاف)

وهو اللبث للعبادة في مسجد مكة، أو مسجد النبي (عليه السلام)، أو جامع الكوفة أو البصرة خاصة.

وشروطه: النية، والصوم، وإيقاعه ثلاثة أيام فما زاد.

وهو واجب وندب: فالواجب ما أوجب بالنذر وشبهه، والندب ما تبرع به، فاذا مضى يومان وجب الثالث.

ولا يخرج عن المسجد الا لضرورة أو طاعة كتشيع أخ أو عيادة مريض وصلاة جنازة وإقامة شهادة.

ومع الخروج لا يمشي تحت الظلال ولا يجلس ولا يصلي الا بمكة. ويستحب الاشتراط.

ويحرم عليه الاستمتاع بالنساء، والبيع والشراء، وشم الطيب، والجدال. ويفسده ما يفسد الصوم.

ولو جامع فيه كفر مثل كفارة رمضان وإن كان ليلاً، وفي نهار رمضان تتضاعف الكفارة.

ولو أفطر بغيره مما يوجب الكفارة، فإن وجب بالنذر المعين كفر، والا فلا، الا في الثالث.

ولو حاضت المرأة أو مرض المعتكف خرجا وقضيا مع وجوبه.

كتاب الحج

فيه أبواب:

الباب الاول (في أقسامه)

وهي: حجة الاسلام، وما يجب بالنذر وشبهه، وبالاتيجار، والافساد، فحجة الاسلام واجبة بأصل الشرع مرة واحدة على الذكور والاناث والخنثى، بشروط ستة: البلوغ، والعقل، والحرية، والزاد، والراحلة، وامكان المسير^١. فلو حج الصبي لم يجزه الا اذا أدرك أحد الموقفين بالغاً، وكذا العبد. ويصح الاحرام بالصبي غير المميز والمجنون، ومن العبد باذن المولى. ولو نسك الفقيه لم يجزئه بعد الاستطاعة. ولو كان المستمكن مريضاً لم يجب الاستنابة. ويجب مع الشرائط على الفور، ولو اهل مع الاستقرار حتى مات، قضى من صلب ماله من أقرب الاماكن ولولم يخلف غير الاجرة. ولا يجوز لمن وجب عليه الحج أن يحج تطوعاً ولا نائباً. ولا يشترط في المرأة المحرم ولا اذن الزوج، ويشترط في التدب. أما النائب، فشرطه: الاسلام، والعقل، وأن لا يكون عليه حج واجب، ولولم

١ - المراد عنه المانع من سؤوكه من لصل او عدو او غيرهما، والمرجع في ذلك الى العلم والظن.

يكن جاز ولو كان ضرورة^١ او امرأة، ولو تبرع عن الميت برئت ذمته.

سعى نعمة ازل است

الباب الثاني

(في انواعه)

وهي ثلاثة: تمتع بالعمرة الى الحج، وقران، وافراد.

أما التمتع: فصورته الاحرام من الميقات، والطواف بالبيت سبعاً، وصلاة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام، والسعي بين الصفا والمروة سبعاً، والتقصير. والاحرام ثانياً من مكة بالحج، والوقوف بعرفات تاسع ذي الحجة الى الغروب، والافاضة الى المشعر والوقوف به بعد الفجر، ورمي جمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق يوم النحر بمنى، وطواف الحج، وركعتاه، وسعيه، وطواف النساء، وركعتاه، والمبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر، ورمي الجمار الثلاث في اليومين، ثم إن أقام الثالث عشر رمى.

بعباسه ١٢ ميل

وهذا فرض من نأى عن مكة اثني عشر^٢ فا زاد من كل جانب.

والمفرد: يقدم الحج ثم يعتمر عمرة مفردة بعد الاحلال.

والقارن: كذلك، لكنه يسوق الهدى عند احرامه.

وشرط التمتع: النية، ووقوعه في أشهر الحج، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة، واتيان الحج والعمرة في عام واحد، وانشاء احرام الحج من مكة. وشرط الباقيين: النية، ووقوعه في أشهر الحج، وعقد الاحرام من الميقات أو من منزله ان كان دون الميقات.

ويجوز لها الطواف قبل المضى الى عرفات، لكنها يجردان التلبية عند كل طواف استحباباً، ويجب على المتمتع الهدى، ولا يجب على الباقيين.

الباب الثالث

(في الاحرام)

وانما يصح من الميقات، وهي ستة:

لاهل العراق: العقيق، وأفضله المسلخ، وأوسطه غمرة، وآخره ذات عرق. فلا يجوز عبورها الا محرماً.

ولا اهل المدينة: مسجد الشجرة، وعند الضرورة الجحفة، وهى ميقات أهل الشام اختياراً.
ولليمن: يللم.

وللطائف: قرن المنازل. ولحج التمتع مكة.

ومن كان منزله أقرب من الميقات فتنزله ميقاته. وفخ للصبيان^١.

ومن حج على طريق أحرم من ميقات أهله.

ولا يجوز الاحرام قبل هذه المواقيت، ولو تجاوزها متممداً رجع وأحرم منها، وان لم يتمكن بطل حجه، وان كان ناسياً أو جاهلاً رجع مع المكنة، وأحرم من موضعه ان لم يتمكن. ولونسي الاحرام حتى كملت مناسكه صح حجه على رواية.

والواجب في الاحرام: النية، واستدامتها حكماً، والتلبيات الاربع للمتمتع والمفرد، وهى والاشعار والتقليد للقارن، وصورتها «لبيك اللهم لبيك لبيك، ان الحمد والنعمة والملك لك، لاشريك لك لبيك»، ولبس الثوبين مما يصح فيه الصلاة.

والمندوب: توفير شعر الرأس للمتمتع من أول ذي القعدة، وتنظيف الجسد، وقص الاظفار والشارب، وأخذ العانة والابطين بالنورة، والغسل أمامه، والاحرام عقب الظهر، او فريضة، أو ست ركعات، أو ركعتين^٢، ورفع الصوت بالتلبية اذا علت راحلته البيداء على طريق المدينة، والدعاء والتلفظ بالنوع^٣ والاشتراط^٤ وتكرار التلبية الى أن يشاهد بيوت مكة للمتمتع، والى عند الزوال يوم عرفة للمفرد والقارن، واذا دخل الحرم للمعتمر، والاحرام في قطن محض. واحرام المرأة كاحرام الرجل الا في تحريم الخيط، ولا يمنعها الحيض منه.

١ - فخ: اسم بقرية من مكة، وتأخيرها اليه رخصة، لرعاية ضعفهم عن تحمل الحر والبرد.

٢ - «يقرأ في الاولى الحمد والجحد، وفي الثانية الحمد والتوحيد» شرائع الاسلام.

٣ - أى نوع الحج من التمتع أو القارن أو الافراد.

٤ - فيذكر كونه نائباً او يحج عن نفسه.

الباب الرابع (في ترك الاحرام)

والواجب منها أربعة عشر تركاً: صيد البر، وامساكه، واكله، والاشارة اليه، والاغلاق عليه، وذبحه، والنساء: وطئاً وتقبيلاً ولمساً ونظراً بشهوة، وعقداً له ولغيره وشهادة عليه، والاستمنا، والطيب، والمخيط للرجال، وما يستر ظهر القدم، والفسوق وهو الكذب^١، والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقتل هوام الجسد، وازالة الشعر مع غير الضرورة، واستعمال الدهن، وتغطية الرأس للرجال، والتظليل سائراً، وقص الاظفار، وقطع الشجر والحشيش النابت في غير ملكه الا الفواكه والاذخر^٢ والنخل.

ويكره الاكتحال بالسواد، والنظر في المرأة، ولبس الخاتم للزينة، والحجامة، وذلك الجسد، ولبس السلاح اختياراً، على أحد القولين في ذلك كله، والنقاب للمرأة، والاحرام في الثياب الوسخة والمعلمة، والحناء للزينة، ودخول الحمام وتلبية النادي، واستعمال الرياحين.

ويجوز حك الجسد والسواك ما لم يدم.

الباب الخامس (في كفارات الاحرام)

وفيه فصلان:

الاول - في كفارات الصيد

وهو الحيوان المحلل الممتنع في البر، ويجوز صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ فيه، والدجاج الحبشي.

ففي النعامة (بدنة)، ومع العجز يفيض ثمن البدنة على البر ويطعم لكل مسكين مدان، وما زاد عن ستين له، ولا يجب عليه ما نقص عنه. ولو عجز صام عن كل مدين يوماً، فان عجز صام ثمانية عشر يوماً.

وفي بقرة الوحش وحماره (بقرة)، فان لم يجد فضع ثمنها على البر واطعم ثلاثين

١ - والسباب والمفاخرة.

٢ - نيات ينبت بككة ذو رائحة طيبة كان يتطيب به الحجازيون.

مُسْكِيناً لِّكُلِّ وَاحِدٍ مِّدَانٍ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّتِمِيمُ، وَالْفَاضِلُ لَهُ، وَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدِينٍ يَوْمًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ.

وفي الضبي والشعلب والارنب (شاة)، فإن عجز فض ثمنها على البر وأطعم عشرة لكل مسكين مدان، والفاضل له، ولا يجب عليه التتميم، فإن عجز صام عن كل مدين يوماً، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي كسر بيض النعام إذا تحرك الفرخ، لكل بيضة (بكرة) من الابل، وإن لم يتحرك أرسل فحولة الابل في اناث بعددها فالنتاج هدي لبيت الله، فإن عجز فعن كل بيضة شاة^١، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي بيض القطا والقبيج إذا تحرك الفرخ، لكل بيضة (من صغار الغنم)، وإن لم يتحرك أرسل فحولة الغنم في اناث بعددها والنتاج هدي للبيت، ولو عجز كان كبيض النعام.

وفي الحمامة (شاة)، وفي فرخها (حل)، وفي بيضها (درهم). وعلى المحل في الحرم عن الحمامة درهم، وعن الفرخ نصف، وعن البيضة ربع، ويجتمعان على المحرم في الحرم^٢.

وفي الضب والقنفذ والبربوع (جدي)، وفي القطاة والدراج وشبهه (جل فاطم)، وفي العصفور والقنبرة والصعوبة (مد)، وفي الجرادة والقملة يلقيها عن جسده (كف من طعام)، وفي الجراد الكثيرة (شاة)، ولو لم يتمكن من التحرز لم يكن عليه شيء^٣.

ولو أكل ما قتله كان عليه فداء، ولو أكل ما ذبحه غيره ففداء واحد، ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء، وكل من معه صيد يزول ملكه عنه

١ - في سائر النسخ هنا إضافة: فإن عجز أطعم عشرة مساكين.

٢ - جاء في شرائع الاسلام «من أغلق على حمام من حمام الحرم وله فراخ وبيض ضمن بالاغلاق، فإن زال السبب وأرسلها سليمة سقط الضمان، ولو هلكت ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم إن كان محرماً، وإن كان محلاً ففي الحمامة درهم وفي الفرخ نصف وفي البيضة ربع. وقيل: يستقر الضمان بنفس الاغلاق...».

والحرم: بريد في بريد. والبريد: اثنا عشر ميلاً، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فكل بريد أربعة فراسخ. فالحرم: أربعة فراسخ في أربعة فراسخ، والفرسخ: خمس كيلومترات ونصف تقريباً. فالحرم: اثنا عشر كيلومتراً في اثنين وعشرين كيلومتراً تقريباً.

بالاحرام، ويجب عليه ارساله، فان أمسكه ضمنه.

مسائل

(الاولى) المحرم في الحل يجب عليه الفداء، والحل في الحرم القيمة، ويجتمعان على المحرم في الحرم ما لم يبلغ بدنة فلا يتضاعف.

(الثانية) القاتل يضمن الصيد بالقتل عمداً وسهواً وجهلاً، ولو تكرر خطأ تكررت الكفارة، وكذا العمد.

(الثالثة) لو اضطر الى اكل الصيد والميتة اكل وفداه مع المكنة، والا اكل الميتة.

(الرابعة) فداء الصيد المملوك لصاحبه، وغير المملوك يتصدق به، وحام الحرم يشتري بقيمته علف لحمامه.

(الخامسة) ما يلزمه في احرام الحج ينحصر او يذبحه بني، وان كان معتمراً فبمكة في الموضع المعروف بالحزورة.

(السادسة) حد الحرم بريد في بريد، من أصاب فيه صيداً ضمنه.

الفصل الثاني — في بقية المحظورات

وفيه مسائل:

(الاولى) من جامع امرأته قبل أحد الموقفين قبلاً أو دبراً عامداً عالماً بالتحريم بطل حجه، وعليه اتمامه والقضاء من قابل، وبدنة. سواء كان الحج فرضاً أو نفلاً، وعليها مثل ذلك إن طأوعته، وعليها الافتراق — وهو أن لا ينفردا بالاجتماع — ان حجا في القابل، من موضع المعصية إلى أن يفرغا من المناسك.

ولو اكرهها صح حجها ويحمل عنها الكفارة، ولو كان بعد الموقفين صح الحج ووجبت البدنة على كل واحد منها.

ولو جامع قبل طواف الزيارة لزمه بدنة، فان عجز فبقرة او شاة، ولو جامع قبل لواف النساء لزمه بدنة^١.

ولو كان قد طاف منه خمساً فلا كفارة. ولو جامع في احرام العمرة قبل السعي

١ — في بعض النسخ اضافة: فان عجز عنها فبقرة او شاة.

بطلت. وعليه بدنة وقضاؤها واتمامها.

ولو نظر الى غير أهله فأمنى كان عليه بدنة، فان عجز فبقرة، وإن عجز فشاة.
ولو نظر الى أهله بغير شهوة فأمنى فلا شيء عليه، وإن كان بشهوة فأمنى
فجزور، وكذا لو أمنى عند الملاعبة.

ولو عقد المحرم لمحرم فدخل كان عليهما كفارتان.
(الثانية) من تطيب لزمه شاة، سواء الصبيغ والاطلاء والبخور والاكل، ولا
بأس بخلق الكعبة.

(الثالثة) في تقليم كل ظفر مد من طعام، وفي يديه ورجليه شاة مع اتحاد
المجلس، ولو تعدد فشاتان. وعلى المفتي اذا قلم المستفتي فأدعى اصبعه شاة.

(الرابعة) في لبس المحيط شاة وإن كان لضرورة.
(الخامسة) في حلق الشعر شاة، أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، أو
صيام ثلاثة أيام وإن كان مضطراً.

(السادسة) في نتف الابطين شاة، وفي أحدهما اطعام ثلاثة مساكين، ولو
سقط من رأسه أو لحيته شيء بمسه تصدق بكف من طعام، وإن كان في الوضوء فلا
شيء.

(السابعة) في التظليل سائراً شاة، وكذا في تغطية الرأس. وإن كان لضرورة.
(الثامنة) في الجدال صادقاً ثلاثاً شاة، وكذا في الكاذب مرة، ولو ثني فبقرة،
ولو ثلث فبدنة.

(التاسعة) في الدهن الطيب وقلع الضرس شاة.
(العاشر) في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وفي أبعاضها قيمته.
(الحادية عشرة) تتكرر الكفارة بتكرر الوطىء، واللبس، مع اختلاف
المجلس، والطيب كذلك.

(الثانية عشرة) لا كفارة على الجاهل والناسي الا في الصيد.

الباب السادس (في الطواف)

وهو واجب مرة في العمرة المتمتع بها، ومرتين في حجه، وفي كل واحد من

عمرة الباقيين مرتين، وكذا في حجها.

ويشترط فيه الطهارة، وإزالة النجاسة عن الثوب والبدن، والختان في الرجل.
ويجب فيه النية، والطواف سبعة أشواط، والابتداء بالحجر^١ والختم به، وجعل البيت على يساره، وادخال الحجر^٢ فيه، ويكون بين المقام والبيت، وصلاة ركعتيه في مقام إبراهيم عليه السلام^٣.

ويستحب فيه الدعاء عند الدخول إلى مكة والمسجد، ومضغ الإذخر^٤، ودخول مكة من أعلاها حافياً بسكينة ووقار، والغسل من بئر ميمون أو فوخ^٥، واستلام الحجر في كل شوط، وتقبيله أو الأيماء إليه، والدعاء عند الاستلام وفي الطواف، والتزام المستجار ووضع الخد عليه والبطن، والدعاء، واستلام الركن اليماني وباقي الأركان، والطواف ثلاثمائة وستين طَوْافاً، فإن لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً.

والطواف ركن من تركه عمداً بطل حجه، وناسياً يأتى به، ومع التعذر يستتيب. ولو شك في عدده بعد الانصراف لم يلتفت، وفي الإثناء يعيد إن كان فيما دون السبعة، والا قطع.

ولو ذكر في طواف الفريضة عدم الطهارة أعاد. ولو قرن في طواف الفريضة بطل، ويكره في النافلة.

ولو زاد سهواً أكمل أسبوعين^٦، وصلى ركعتي الواجب قبل السعي والمندوب بعده. ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف أتم، ولو رجع إلى أهله استتاب، ولو كان أقل استأنف، وكذا من قطع الطواف لحاجة أو صلاة نافلة.

ولا يجوز تقديم طواف حج التمتع وسعيه على الوقوف بالخائفة الحيض^٧ ولو

١ - الحجر الأسود.

٢ - حجر اسماعيل.

٣ - خلف صخرة المقام، ومع الزحاح وضيق المقام في الأقرب فالأقرب من خلفه.

٤ - نبات طيب.

٥ - بئر قرب مكة.

٦ - الأسبوع من الطواف - بضم المهملة - سبع أشواط، والجمع: أسبوعات وأسابيع.

- مصباح اللغة.

٧ - والمرضى والشيخ والعاجز عن العود والعليل وغيرهم من ذوي الأعذار - كما في هامش

السيد اليزدي.

حاضت قبله انتظرت الوقوف، فان لم تطهر بطل متعتها وصارت حجتها مفردة، وتقضي العمرة بعد ذلك . ولو حاضت خلاله فان تجاوزت النصف تركت بقية الطواف وفعلت بقية المناسك، ثم قضت الفائت بعد طهرها، والا فحكمها حكم من لم تطف . والمستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها كانت كالطاهرة.

الباب السابع (في السعي)

وهو واجب في كل احرام مرة، وتجب فيه النية، والبداة بالصفاء والختم بالمرورة، والسعي سبعة أشواط من الصفا اليه شوطان.

ويستحب فيه الطهارة، واستلام الحجر، والشرب من زمزم، والاغتسال من الدلو المقابل للحجر، والخروج من باب الصفا والصعود عليه، واستقبال ركن الحجر بالتكبير والتهيل سبعاً، والدعاء والمشي طرفيه، والمرولة من المنارة الى زقاق العطارين فانه من وادي محسر، والسعي ماشياً.

وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً لاسهواً، ويعود لاجله . فان تعذراستتاب، ولو زاد على السبع عمداً بطل، لاسهواً . ويعيده لو لم يحصل عدد أشواطه، ولو قطعه لقضاء حاجة أو صلاة فريضة تممه . ولو ظن الا تمام فأحل وواقع أهله وقلم الاظفار ثم ذكر نسيان شوط أتم ويكفر ببقرة.

واذا فرغ من سعي العمرة قصر، وأذناه أن يقص أظفاره أو شيئاً من شعره، ولا يخلق رأسه، فان فعل كان عليه دم، وكذا الونسيه حتى أحرم بالحج، ومع التقصير يحل من كل شيء أحرم منه الا الصيد مادام في الحرم، ويستحب له أن يتشبه بالحرمين في ترك لبس المخيط.

الباب الثامن (في افعال الحج)

وفيه فصول:

[الفصل] الاول - في احرام الحج

اذا فرغ من العمرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة، ويستحب أن يكون يوم

التروية عند الزوال من تحت الميزاب.
وكيفيته كما تقدم، الآ أنه ينوي احرام الحج، ويقطع التلبية يوم عرفة عند الزوال.
ولو نسيه حتى يحصل بعرفات^١ أحرم بها اذا لم يتمكن من الرجوع، ولو لم يتذكر حتى يقضى مناسكه لم يكن عليه شيء.

الفصل الثاني - في الوقوف بعرفات

وهو ركن في الحج، يبطل الاخلال به عمداً. ولو تركه ناسياً حتى فات وقته ولم يحصل بالمشعر بطل حجه.
ويجب فيه النية، والوقوف بعرفات الى غروب الشمس من يوم عرفة. ولو لم يتمكن من الوقوف نهراً وقف ليلاً ولوقبل الفجر، ولو لم يتمكن أو نسي حتى طلع الفجر، وقف بالمشعر وأجزأه^٢، ولو أفاض منها قبل الغروب وجب عليه بنه، ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً ان كان عالماً، وان كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه.
وغرة، وثوية، وذو الحجاز، وعرة، والاراك : حدود لا يجزئ الوقوف بها.
ويستحب أن يخرج الى منى يوم التروية بعد الزوال والامام يصلي بها، ثم يثبت بها الى فجر عرفة، ولا يجوز وادي محسر^٣ حتى تطلع الشمس، ويدعو عند نزولها والخروج منها وفي الطريق، وأن يقف مع السفح في ميسرة الجبل داعياً قائماً^٤، وأن يجمع بين الظهرين بأذان واقامتين.
ويكره الوقوف في أعلى الجبل، وقاعداً، وراكباً.

الفصل الثالث - في الوقوف بالمشعر

واذا غربت الشمس من يوم عرفة أفاض الى المشعر.

١ - أي يكون بعرفات.

٢ - «وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس الى الغروب، من تركه عامداً فسد حجه، ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر» (شرائع الاسلام).

٣ - اي لا يجتازه.

٤ - «بقوله: اللهم ارحم موقفي، وزد في عملي، وسلم لي ديني، وتقبل مناسكي» (شرائع الاسلام).

ويستحب أن يقتصد في المسير، ويدعو عند الكثيب الأحمر، ويؤخر العشائين حتى يصلها فيه ولو صار ربيع الليل، ويجمع بينهما بأذان واقامتين.

وتحب فيه النية، والكون فيه بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس، ولو فاته لضرورة فالى الزوال، ولو أفاض قبل الفجر عالماً عمداً كقربشة وصح حجه ان وقف بعرفة. ويجوز للمرأة والخائف الافاضة قبله.

وحد المشعر: بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر.

وهذا الوقوف ركن، من تركه ليلاً ونهاراً عمداً بطل حجه، ولو كان ناسياً وأدرك عرفات صح حجه.

مسائل

(الاولى) وقت الوقوف الاختياري بعرفة من زوال الشمس يوم عرفة الى غروبها، والاضطراري الى الفجر.

وقت الوقوف الاختياري بالمشعر من طلوع الفجر يوم النحر الى طلوع الشمس، والاضطراري الى الزوال.

فان أدرك أحد الموقفين اختياراً وفاته الآخر لضرورة صح حجه، وان أدرك الاضطراريين معاً فاته الحج على قول، أما لو أدرك أحدهما فانه يبطل حجه اجماعاً^١.

(الثانية) من فاته الحج سقطت عنه أفعاله، ويحل بعمره مفردة، ويقضى الحج في القابل مع الوجوب.

١ - صور ادراك الموقفين او أحدهما ثمانية، أربعة منها مفردة، وهي: اختياري عرفة فقط، واضطرارها كذلك، ومثلها في المشعر، فهذه اربعة. واربعة مركبة: الاختياريان، والاضطراريان، واختياري عرفة مع اضطراري المشعر، والعكس. وبضم صورتين من ادراك ليلة النحر في المشعر مفردة او بضميمة واحد من اختياري عرفة واضطرارها تكون الصور احدى عشر: خمس منها مفردة، وست مركبة، يصح منها: الاختياريان بالضرورة، واختياري أحدهما مع اضطراري الآخر بالاجماع والسنة، واضطرارها معاً على الأقوى - عند جماعة، ولبلة النحر في المشعر مع اختياري عرفة، ومع اضطراري عرفة ايضاً على الاصح - عند جماعة. ومن المفردة: اختياري عرفة خاصة، او المشعر كذلك، دون اضطراري عرفة وحده أوليلة النحر في المشعر فقط. وتبقى صورة واحدة معروفة بالاشكال وهي: ادراك اضطراري المشعر فقط اي الوقوف به بعد طلوع الشمس يوم النحر، فقد اختلفت فيها الاخبار وتوافرت عدة منها على البطلان: كصححة الحلبي، وصححة حريز، وغيرهما. هذا كله في غير الترك العمدي، واما معه فالأكثر على البطلان الا في مدرك اختياري عرفة ولبلة النحر في المشعر قبل الفجر.

(الثالثة) يستحب الوقوف بعد الصلاة والدعاء، ووطأ المشعر بالرجل للضرورة، والصعود على قزح، وذكر الله عليه.
(الرابعة) يستحب التقاط حصى الرمي منه، ويجوز من أي جهات الحرم كان، عدى المساجد.

الفصل الرابع - في نزول منى

ويجب يوم النحر بنى ثلاثة:
أحدها: رمي جرة العقبة بسبع حصيات ملتقطة من الحرم أبكاراً، مع النية، واصابة الجمرة بفعله بما يسمى رمياً.
ويستحب أن تكون رخوة برشاً^١ قدر الانملة، ملتقطة، لامكسرة ولاصلبة، والدعاء عند كل حصاة، والطهارة، والتباعد بمقدار عشرة أذرع الى خمسة عشر ذراعاً، والرمي خذفاً^٢ وأن يستقبل هذه الجمرة ويستدبر القبلة، وفي غيرها يستقبلها. ويجوز الرمي عن العليل.
الثاني: الذبح، ويجب بعد الرمي الذبح مرتباً، وهو الهدي، على المتمتع خاصة، في الفرض والنفل، وللمولى الزام المملوك بالصوم أو أن يهدي عنه، فان عتق قبل أحد الموقفين لزمه الهدي مع القدرة، والاصام.
وتحب فيه النية، وذبحه بنى يوم النحر، وعدم المشاركة في الواجب، وأن يكون من النعم ثنياً^٣ قد دخل في السادسة ان كان من البدن، وفي الثانية ان كان من البقر والغنم، ويجزى من الضأن الجزع لسنة، تاماً^٤ غير مهزول بحيث لا يكون على كليتيها شحم.
ويستحب أن تكون سميكة قد عرّف بها^٥، اثناً من الابل والبقر، وذكراً من الضأن والمعز، والدعاء عند الذبح، وأن يأكل ثلثه ويهدي ثلثه ويطعم القانع والمعتّر ثلثه.

١ - اى منقطة بسواد.

٢ - الخذف بالخنا: رمى الحصى بأن توضع على الابهام وتدفع بظفر السبابة.

٣ - «فلا يجزى من الابل الا الثنى، وهو الذى له خمس ودخل في السادسة، ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية، ويجزى من الضأن الجزع اى لسته اشهر» (شرائع الاسلام).

٤ - اى صحيحاً، فلا تجزى العوراء والمرجاء والكبيرة التى لامخ لها، ولا مكسورة القرن من الداخل، ولا الخصى. ولا المريضة.

٥ - «هى التى احضرت عرفة عشية عرفة» (تذكرة الفقهاء).

ولو فقد الهدى ووجد ثمنه خَلَقَهُ عند من يشتريه ويدبجه طول ذي الحجة، ولو فقد ه صام ثلاثة أيام متتابة في الحج وسبعة إذا رجع، ويجوز تقديم الثلاثة من أول ذي الحجة ولا يجوز تقديمها عليه، فإن خرج ولم يصمها تعين الهدى في القابل بمنى. وأما هدي القران: فيجب ذبحه أو نحره بمنى إن قرن بالحج، ويمكن أن قرن بالعمرة. ويجوز ركوب الهدى وشرب لبنه ما لم يضر به وبولده، وإذا هلك هدى القران لم يلزمه بدله إلا أن يكون مضموناً، ولا يتعين للصدقة الإبل والنذر، ولا يعطى الجزار من الهدى الواجب. وأما الاضحية: فستحبة يوم النحر، وثلاثة بعده بمنى، ويومان في غيرها، ويجزي هدي التمتع عنها، فلو فقدتها تصدق بمثلها. ويكره التضحية بما يربيه، واعطاء الجزار الجلود^١.

الثالث: الحلق، ويجب يوم النحر بعد الذبح الحلق أو التقصير بمنى، والحلق أفضل، ويتأكد للصورة والملبد. ويتعين في المرأة التقصير.

ولو رحل قبل الحلق أو التقصير رجع وفعل أحدهما، فإن تعذر حلق أو قصر ابن كان — وجوباً — وبعث شعره إلى منى ليدفن بها استحباباً. ومن ليس على رأسه شعر يمر موسى عليه.

ولا يزور البيت قبل التقصير، فإن طاف قبله عمداً كفر بشاة، ولا شيء على الناسي، ويعيد طوافه.

فاذا حلق أو قصر أحل مما عدا الطيب والنساء، فاذا طاف طواف الزيارة حل الطيب، ويحل النساء بطوافهن^٢ بسم الله.

الفصل الخامس — في بقية المناسك

فاذا تحلل بمنى مضى — ليوه أو غده إن كان متمتعاً، ويجوز للقارن والمفرد طول ذي الحجة — إلى مكة لطواف الحج، ويصلي ركعتيه، ثم يسعى للحج، ثم يطوف للنساء، كل ذلك سبعاً، ثم يصلي ركعتيه، وصفة ذلك كما قلنا في أفعال العمرة، وطواف النساء واجب على كل حاج.

فاذا فرغ من هذه المناسك رجع إلى منى وبات بها ليلتي الحادي عشر والثاني عشر

من ذى الحجة واجباً، ويرمى في اليومين الجمار الثلاث، كل جرة في كل يوم، بسبع حصيات، يبدأ بالجمرة الاولى ويرميها عن يسارها مكبراً^١ داعياً، ثم الثانية كذلك، ثم الثالثة، ولونكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب.

وقت الرمي: ما بين طلوع الشمس الى غروبها.

ولا يجوز الرمي ليلاً الا للمعذور كالخائف والرعاة والعبيد، فان أقام اليوم الثالث رماها أيضاً والا دفن حصاه بني، ولوبات الليلتين بغير منى وجب عليه عن كل ليلة شاة، الا أن يبيت بمكة مشغلاً بالعبادة. ويجوز أن يخرج بعد نصف الليل.

ويجوز النفر الاول لمن اتقى [الصيد والنساء] اذا لم تقرب الشمس في الثاني عشر بني، ولا يجوز لغيره، فان نفر كان عليه شاة، والنافر في الاول يخرج بعد الزوال، وفي الثاني يجوز قبله.

ولونسي رمي يوم قضاة من الغد مقدماً، ولونسي جرة وجهل عينها رمي الثلاث، ولونسي الرمي حتى دخل مكة رجع ورمي، فان تعذر مضى ورمي في القابل او استتاب مستحباً.

ويستحب الإقامة بمبنى أيام التشريق.

فاذا فرغ من هذه المناسك تم حجه، واستحب له العود الى مكة لطواف الوداع ودخول الكعبة خصوصاً للصورة، والصلاة في زواياها، وبين الاسطوانتين، وعلى الرخامة الحمراء، ودخول مسجد الحصبه^٢ والصلاة فيه، والاستلقاء على قفاه، وكذلك مسجد الخيف، ويخرج من المسجد من باب الخناطين، ويسجد عند باب المسجد ويدعو، ويشترى بدرهم تمرأ يتصدق به.

ويكره أن يجاور بمكة، ويستحب بالمدينة.

والخائف تودع من باب المسجد.

١ - «صورته: الله اكبر، الله اكبر، لا اله الا الله، والله اكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الانعام» (شرائع الاسلام).

٢ - حكى الشيخ كاشف الغطاء عن (التحرير) للعلامة «ره» انه قال: «ولا اثر له اليوم، وانما المستحب النزول بالمحصب والاستراحة فيه، وحده من الابطح: ما بين الجبلين الى المقبرة» ثم قال (قده): «اقول: وهو اول منزل للحاج عند خروجهم من مكة بهذه الاوقات، ويسمى بالابطح» كما في تعليقه على التبصرة.

ثم يأتي المدينة لزيارة النبي عليه السلام استحباباً مؤكداً، وزيارة فاطمة عليها السلام من الروضة، وزيارة الأئمة عليهم السلام بالبقيع، وزيارة الشهداء خصوصاً حزة بأحد، والاعتكاف ثلاثة أيام بها.

الباب التاسع (في العمرة)

وهي فريضة مثل الحج بشرائطه وأسبابه.
وأفعالها: النية، والاحرام، والطواف، وركعتاه، والسعي، وطواف النساء، وركعتاه، والتقصير أو الحلق.
وليس في المتمتع بها طواف النساء.
ويجوز المقردة في جميع أيام السنة، وأفضلها رجب، والقارن والمفرد يأتي بها بعدالحج، والمتمتع بها يجزي عنها.
ولو اعتمر في أشهر الحج جاز أن ينقلها الى التمتع، ويجوز في كل شهر، وأقله في كل عشرة أيام، ولاحدلها عندالسيد المرتضى [قده].

الباب العاشر (في المحصور والمصدود)

المصدود: الممنوع بالعدو، فان تلبس بالاحرام نحرهديه وأحل من كل شيء أحرم منه. وانما يتحقق الصد بالمنع عن مكة أو عن الموقفين^١ ولا يسقط الواجب، ويسقط المندوب. ولايصح التحلل الابالهدى ونية التحلل، ويجزي هدي السياق عنه، والمعتمر المصدود كالحاج.

والمحصر: هوالممنوع بالمرض، فيبعث هديه ان لم يكن قد ساق، والاقتصر على هدي السياق، فاذا بلغ محله —وهومنى ان كان حاجاً، ومكة ان كان معتمراً— قصر، وأحل الامن النساء حتى يحج في القابل ان كان واجباً، أو يطاف طواف النساء عنه ان كان ندباً، ولوزال المحصر التحق، فان أدرك أحد الموقفين صح حجه، والا فلا.

كتاب الجهاد

وفيه فصول:

الفصل الاول — فيمن يجب عليه

وهو فرض على الكفاية بشروط تسعة: البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، وأن لا يكون هماً^١، ولا مقعداً، ولا أعمى، ولا مريضاً يعجز عنه، ودعاء الامام أو من نصبه اليه. ولا يجوز مع الجائر الا أن يدهم المسلمين عدو يخشى عليه منه فيدفعه ولا يقصد معونة الجائر، والعاجز يجب أن يستتيب مع القدرة^٢، ويجوز لغير العاجز. ويستحب المراقبة ثلاثة أيام الى أربعين فان زادت كانت جهاداً، ويجب بالنذر [وشبهه]^٣.

-
- ١ — اهتم بكسر الهاء: الشيخ الفاني العاجز عن المعونة في الدفاع والجهاد بجميع أنواعها.
 - ٢ — على الاستنابة فيستتيب حينئذ من لم يجب عليه من ذمى او معاهد، او مسلم ليس من أهل البلد، او من لامؤنة له منهم. وهذا مع عدم وجود من به الكفاية للدفاع.
 - ٣ — جاء في (تذكرة الفقهاء): «قال سلمان: سمعت رسول الله يقول رباط ليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه» وتستحب المراقبة بنفسه وغلामه وفرسه... ولو عجز عن المراقبة بنفسه، رباط فرسه او غلامه او جاريته، أو أغان المرابطين. ويستحب الحرس في سبيل الله، قال ابن عباس: سمعت رسول الله يقول: «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

الفصل الثاني - فيمن يجب جهادهم

وهم ثلاثة أصناف:

الاول: اليهود والنصارى والمجوس، وهؤلاء يقتلون الى أن يسلموا أو يلتزموا شرائط النعمة، وهي: قبول الجزية، وأن لا يؤذوا المسلمين، وأن لا يتظاهروا بالمحرمات كشرب الخمر، وأن لا يحدثوا كنيسة ولا يضربوا ناقوساً، وأن يجزى عليهم أحكام المسلمين. فان التزموا بهذه كف عنهم، ولاحد للجزية بل بحسب ما يراه الامام، ولا تؤخذ من الصبيان، والمجانين والبله والنساء، ويجوز وضعها على رؤوسهم وأراضيهم، ولو أسلموا سقطت، ولومات الذمي بعد الحول أخذت من تركته ويجوز أخذها من ثمن المحرمات. ومستحقها المجاهدون. وليس لهم استيناف بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام، ويجوز تجديدها، ولا يجوز أن يعلو الذمي على بناء المسلمين، ويقرما ابتاعه من مسلم على حاله، ولا يجوز أن يدخلوا المساجد.

الثاني: من عدا هؤلاء من الكفار يجب جهاده ولا يقبل منه الا الاسلام، ويبدأ بقتال الاقرب والاشد خطراً. وانما يحاربون بعد الدعاء من الامام أو من نصبه الى الاسلام فان امتنعوا احل قتالهم، ويجوز المهادنة مع المصلحة باذن الامام، ومضي ذمام آحاد المسلمين - وان كان عبداً - لاحاد المشركين، ويرد من دخل بشبهة الامان الى مأمنه ثم يقاتل، ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين الا لمتحرف لقتال أو متحيز الى فئة، ويجوز المحاربة بسائر انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم. ولو تترسوا بالصغار والنساء أو المسلمين ولم يمكن الفتح الا بقتلهم جاز، ولا يقتل النساء - وان عاون - الامع الضرورة. ومن أسلم في دار الحرب حقن دمه وولده الصغار من السبي وماله من الاخذ مما ينقل ويحول، وأما الارضون فن الغنائم. ولو أسلم العبد قبل مولاه وخرج ملك نفسه.

الثالث: البغاة، وهم كل من خرج على امام عادل، ويجب قتاله مع دعاء الامام أو من نصبه، على الكفاية، الا أن يرجعوا، وهم قسمان: من له فئة، فيجهز على جريحهم ويتبع مدبرهم ويقتل أسيرهم. ومن لا فئة له، فلا يجهز على جريحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم، ولا يحل سبي ذراري الفريقين ولا نساؤهم ولا أموالهم.

الفصل الثالث - في قسمة الغنائم

جميع ما يغنم من بلاد الشرك يخرج منه ما شرطه الامام كالجعائل والرضخ^١ والاجروما يصطفيه، ثم يخمس الباقي، وأربعة الاخماس الباقية ان كان مما ينقل ويحول فللمقاتلة ومن حضر القتال وان لم يقاتل خاصة، للراجل سهم ولل فارس سهمان، ولذي الافراس ثلاثة، ومن ولد بعد الحيازة قبل القسمة أسهم له، وكذا من يلحقهم للمعونة، ولا يفضل احد على غيره لشرفه او شدة بلائه، ويقسم ما يغنم في المراكب هذه القسمة، ولا يسهم لغير الخيل، والاعتبار بكونه فارساً عند الحيازة لابدخول المعركة، ولا نصيب للاعراب^٢ وان جاهدوا.

والاسارى من الاناث والاطفال يملكون بالسبي. والذكور البالغون: ان اخذوا قبل أن تضع الحرب أوزارها وجب قتلهم مالم يسلموا، ويتخير الامام بين ضرب أعناقهم وقطع أيديهم وارجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا ويموتوا، وان أخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجز قتلهم، ويتخير الامام بين المن والفداء والاسترقاق.

وأما الارضون: فما كان حياً فللمسلمين كافة لا يختص بها الغانمون، والنظر فيها الى الامام، ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا ملكها على الخصوص، بل يصرف الامام حاصلها في المصالح. والموات وقت الفتح للامام، لا يتصرف فيها الا باذنه. هذا حكم الارض المغنومة^٣ وأما أرض الصلح: فلاربابها، ولو باعها المالك انتقل ما عليها من الجزية الى رقبته، ولو أسلم سقط ما على أرضه أيضاً^٤، ولو شرطت الارض للمسلمين كانت كالمغنومة^٥.

وأما أرض من أسلم عليها أهلها طوعاً فلاربابها، وليس عليهم سوى الزكاة مع الشرائط. وكل أرض ترك أهلها عمارتها فالامام يقبلها ويدفع طسقتها^٦ من المستقبل الى

١ - الرضخ: القليل من العطية لمن لا قسمة له من الكفار والعبيد والنساء.

٢ - فقد وردت عدة روايات معتبرة تفيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله صالح الاعراب على أن يدعهم في ديارهم، واذا دهمه العدو يقاتل بهم، وليس لهم في الغنيمة نصيب. ومرجع الامر فيها نظر الامام المعصوم عليه السلام.

٣ - في سائر النسخ: المفتوحة عنوة.

٤ - في سائر النسخ اضافة: وملكها على الخصوص.

٥ - في سائر النسخ: كالمفتوحة.

٦ - الطسق: الضريبة.

أربابها، وكل من أحيى أرضاً مواتاً باذن الامام فهو أحق بها، ولو كان لها مالك كان عليه طسقتها له، والاقلالامام، ومع غيبته فهو أحق، ومع ظهوره له رفع يده.

ب شرط التملك بالاحياء: أن لا يكون في يد مسلم، ولا حريماً لعامر، ولا مشعراً لعبادة، ولا مقطعاً^١، ومحجراً.

والاحياء بالعادة، والتحجير لا يفيد التملك بل الاولوية.

الفصل الرابع - في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهما يجبان عقلا على الكفاية^٢ بشروط أربعة: أن يعلم المعروف والمنكر، وأن يجوز تأثير الإنكار^٣، وأن لا يظهر أماراة الاقلاع، وانتفاء المفسدة^٤.

والمعروف قسمان: واجب وندب، فالامر بالواجب واجب، وبالمندوب مندوب.

وأما المنكر فكله قبيح فالنهي عنه واجب.

وينكر أولاً بالقلب، ثم باللسان، ثم باليد. ولو اقتصر الى الجراح لم يفعله الا باذن الامام.

والحدود لا يقيمها الا بأمره.

ويجوز للرجل اقامة الحد على عبده وولده وزوجته^٥ اذا أمن الضرر.

وللفقهاء اقامتها حال الغيبة مع الامن، ويجب على الناس مساعدتهم. ولهم الفتوى والحكم بين الناس مع الشرائط المبيحة للفتيا، ولا يجوز الحكم بمذهب أهل الخلاف، فان

١ - اى بشرط ان لا تكون الارض مما اقطعه النبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام لاحد المسلمين او غيرهم، وان لم يحيه بعد، فان الاحياء بالعادة، الا ان يهمل، فيلزمه الحاكم بالاحياء او يرفع يده عن الارض.

٢ - فى حفظ كلية الشرائع وصون التواميس، ولولاها لما قامت شريعة ولا استقامت ملة.

٣ - لم يلتزم بعضهم بهذا الشرط وقال: الحق ان نفس الانكار مطلوب لصاحب الشريعة، وهو عبادة في ذاته سواء اثير في المنكر عليه ام لا. فهو على التحقيق من الثمرات لا للشروط كما في تعليقه كاشف الغطاء على التبصرة.

٤ - ان كانت المفسدة في الدين أو الدنيا نوعاً اوشخصاً ضرراً معتداً به لامطلقاً - كما في تعليقه كاشف الغطاء على التبصرة.

٥ - اشترط الفقهاء في هذا ان يكون الرجل فقيها جامعاً للشرائط، والا فلا يجوز له الاتعزيرهم بالا - يبلغ الحد والجرح تأديباً - كما يجوز ذلك للمعلم ايضاً.

اضطر عمل بالتقية ما لم يكن قتلا .

ويجوز الولاية من قبل العادل، ولو ألزمه وجبت، ويحرم من الجائر ما لم يعلم تمكنه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو اكره بدونه جاز، ويجتهد في انفاذ الحكم بالحق .

كتاب المتاجر

وفيه فصول:

[الفصل الأول - التجارة]

قد تجب اذا لم يكن للانسان معيشة سواها وكانت مباحة، وقد تستحب اذا اراد التوسعة على عياله، وقد تكره كالمحتكر، وقد تباح بأن لا يحتاج اليها ولا ضرر في فعلها، وقد تحرم اذا كانت في محرم. وهي أصناف:

الاول: يحرم التكسب ببيع الاعيان النجسة، كالخمر وكل مسكر، والفقاع، والميتة، والدم، والكلب الاكلب الصيد والماشية والحائط والزرع، والدهن النجس للاستصباح به تحت السماء.

الثاني: يحرم التكسب بالالات المحرمة، كالعود، والمزمر، والاصنام، والصليان، وآلات القمار كالشطرنج والترد والاربعة عشر.

الثالث: يحرم التكسب بما يقصد به المساعدة على الحرام كبيع السلاح لاعداء الدين^١ والمساكن للمحرمات، والحمولة لها، وبيع العنب ليعمل خمرأ، والخشب ليعمل صنماً، ويكره بيعها على من يعمل ذلك من غير شرط.

الرابع: ما لا ينتفع به يحرم التكسب به، كالمسوخ البرية كالقردة والدب، والبحرية كالجري واللاحف والطافي، ولا بأس بالسباع.

الخامس: يحرم التكسب بما يحرم عمله، كعمل الصور المجسمة، والغناء في غير

العرس بالحق^١ — وهجاء المؤمنين، وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقض، وتعلم السحر والقيافة والكهانة والشعبدة، والقمار، والغش، وتزيين الرجل بالمحرم^٢، وزخرفة المساجد والمصاحف، ومعونة الظالمين في ظلمهم، وأجر الزانية.

السادس: ما يجب فعله يحرم التكسب به كأجرة تغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم، والاجرة على الحكم، والرشافيه. ويجوز أخذ الرزق من بيت المال، وكذا الاذان.

وأما المكروه: فالصرف، وبيع الاكفان، والطعام، والرقيق، والذباجة، والصياغة، والحجامة مع الشرط، والحياكة، وأجرة الضراب، وأجرة تعليم القرآن ونسخه، وكسب القابلة مع الشرط.

وما يأخذه السلطان باسم المقاسمة أو الزكاة حلال وإن لم يكن مستحقاً له.

وجوائز الظالم حرام إن علمت بعينها والاحلت.

ومن أمر بصرف مال إلى قبيل وعين له لم يجز التعدي، والاجاز أن يتناول منه مثل غيره إذا كان منهم، على قول.

الفصل الثاني — في آداب التجارة

يستحب التفقه فيها ليعرف صحيح البيع وفاسده ويسلم من الربا، وأن يسوي بين المتاعين^٣، ويقبل المستقيل، ويشهد الشهادتين عند العقد ويكبر الله تعالى، ويأخذ الناقص ويعطى الراجح.

ويكره مدح البائع وذم المشتري^٤، وكتمان العيب^٥ والحلف على البيع، والبيع في المظلم، والربح على المؤمن، وعلى الموعد بالاحسان، والسوم بين طلوع الفجر وطلوع

١ — كذا في نسخة «ن» وفيها عداها هكذا: «والغناء — لغير العرس — والنوح بالباطل ولا بأس بالحق». واشترط فيه الفقهاء عدم سماع الاجنبى أصواتهن.

٢ — مثل الذهب والحريز وكلها يختص بالنساء.

٣ — فلا يفرق بين الماكس وغيره بزيادة السعر للاول او بنقصه للثاني، ولا بأس بالفرق للمرجحات الشرعية كالعلم والتقوى ونحوهما — كما في المنهاج.

٤ — أى مدح البائع سلعته وذم المشتري لها.

٥ — ما لم يؤذ إلى غش، والافحرام.

الشمس، وأن يدخل السوق قبل غيره، ومعاملة الاذنين، وذوي العاهات والاكرد^١، والاستحطاط^٢ بعد الصفقة، والزيادة وقت النداء^٣، والتعرض للكيل والوزن مع عدم المعرفة، والدخول على سوم اخيه^٤، وأن يتوكل حاضر لباد^٥، وتلقى الركبان، وحده أربعة فراسخ فما دون^٦.

ويثبت الخيار مع الغبن الفاحش والنجش، وهو زيادة لزيادة من واطاه البائع^٧، والاحتكار وهو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح للزيادة في الثمن مع عدم غيره، ويجبر على البيع، ولايسر عليه^٨.

الفصل الثالث — في عقد البيع

وهو الايجاب، كقوله «بعتك» والقبول وهو «اشتريت».

١ — ورد كراهة معاملة هؤلاء ومناكحتهم في رواية مرسلّة عن أبي الأحر الشامي وهو كما في كتب الرجال مجهول، وقد صرح أهل اللغة بأن (الاكرد) جيل من الناس، فليس معنى كراهة معاملتهم كراهة معاملة كل من سكن مع الاكرد وتكلم بلغة الاكرد، بل الظاهر أن المراد منهم — كما في الخويزي — هو الجيل المهود منهم في صدر الاسلام، ولعله لعله. واذا كانت تسميتهم بالاكرد عربية فعناه: القوم المطاردون الراحلون من مكان الى مكان، وعلى هذا فلعلة الكراهة فيهم ما في الاعراب مما ينطق به الذكر الحكيم فقال «وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله»، واذا كان علة الكراهة التعرب والبعد عن الفقه والمسائل والاحكام — كما صرح بكراهة المعاملة معه — فاذا زالت العلة هذه كما في اكرد هذا العهد زال حكم الكراهة أيضاً، ولا تكون الكراهة — على هذا — حكماً خاصاً بهم بغير علة.

٢ — أي أن يطلب الخط والتنقيص من الثمن بعد انتهاء المعاملة.

٣ — أي ان يزيد في الثمن بعد أن نادى للمشتري الآخر بثمن اقل.

٤ — وهو المعاملة بعد ان انتهت، والا فهو من الزيادة بعد النداء، وقد حرّمه بعضهم.

٥ — لان العباد يرزق بعضهم من بعض — كما في الروايات. وقطعاً للوسائط دفعاً للغلاء.

٦ — لانه ان كان الى الاكثر كان سفرًا للتجارة وهو غير مكروه بل مستحب.

٧ — أي أن يزيد البائع لأن من اتفق معه البائع قد زاد في الثمن زيادة صورية غير واقعية يراد بها رفع سعر المتاع، بل اتفق بعضهم بحرمة الزيادة مع عدم قصد الشراء مطلقاً سواء كان بالتوافق مع البائع ام لا — كما في تعلية السيد اليزدي (قده) على التبصرة.

٨ — نعم اذا اجحف في الثمن يجبر على التنقيص، وهكذا اذا اجحف في ثمن غير هذه المواد اواحتكر مما اجحف بالعامّة حتى اخل بالنظام فللفقيه — بولايته — ان يجبره على البيع، او على الاقل مما يجحف.

وانما يصح اذا صدر عن مكلف مالك ، أو بحكه كالأب والجد والحاكم وأمينه والوصي والوكيل ، ويقف عقد غيرهم على الاجازة.

ولو جمع بين ملكه وغيره مضى في ملكه وتخبر المالك في الآخر، وللمشتري مع فسح المالك الخيار.

ويشترط في المكيل والموزون والمعدود معرفة المقدار بأحدها، ويجوز ابتياع بعض الجملة مشاعاً اذا علمت نسبه، ويجوز الانذار للظروف بما يقارها.

ويشترط في كل مبيع ان يكون مشاهداً أو موصوفاً بما يرفع الجهالة، فان وجد على الوصف والا كان له الخيار^٢.

ولو افتقرت معرفته الى الاختبار جاز بيعه بالوصف أيضاً، ويتخير مع خلافه^٣ ولوأدى اختباره الى الافساد جاز شراؤه، فان خرج معيباً أخذارشه، وان لم يكن له قيمة بعد الكسر أخذ الثمن^٤.

ولا يجوز بيع السمك في الاجرة، ولا اللبن في الضرع، ولا ما في بطون الانعام، ويجوز لوضه معها غيرها. ولا ما يلحق الفحل، ويجوز بيع المسك في فأره وان لم يفتق، وبيع الصوف على ظهور الغنم.

ولا بد أن يكون الثمن معلوماً قدرأ ووصفاً بالمشاهدة أو الصفة، ولا يجوز أن يبيع بدینار غير درهم نسيئة ولا نقداً مع جهل نسبه اليه^٥.

ويشترط أن يكون مقدوراً على تسليمه، فلا يصح بيع الابق^٦ منفرداً ولو ضم اليه غيره صح، ولا الطير في الهواء.

وكل بيع فاسد فانه مضمون على قابضه. ولو علمه صنعة، او صبغة فزادت قيمته رجع بالزيادة، ولو نقص ضمن النقصان كالأصل.

١ — أى التقدير الحدى والتخمينى.

٢ و٣ — خيار تحلف الوصف.

٤ — ان لا يشترط البائع البراءة منه.

٥ — هذا انما هو في الدينار والدرهم القديين، حيث كان الدينار من ذهب والدرهم من فضة، فقد يجهل نسبة الفضة الى الذهب وبالعكس.

٦ — أى العبد الغار من موله.

واذا اختلف المتبايعان^١ في قدرائهن فالقول قول البائع ان كان باقياً، وقيل ان كان في يده، وقول المشتري ان كان تالفاً، وقيل ان كان في يده.

الفصل الرابع — في الخيار

وأقسامه سبعة:

الاول: خيار المجلس، فن باع شيئاً ثبت له وللمشتري الخيار ما لم يتفرقا، أو يشترط سقوطه قبل العقد أو بعده، ولا يثبت في غير البيع.

الثاني: خيار الحيوان، وكل من اشترى حيواناً ثبت له الخيار خاصة ثلاثة أيام من حين العقد، ان شاء الفسخ فيها فسخ، ما لم يشترط سقوطه أو يتصرف المشتري فيه، فان تلف في هذه المدة قبل القبض أو بعده فن البائع ما لم يحدث المشتري فيه حدثاً، والعيب الحادث من غير تفريطه لا يمنع الرد بالسابق.

الثالث: خيار الشرط، وهو يثبت في كل مبيع اشترط الخيار فيه، ولا يتقدم مدة معينة، بل لها أن يشترط مهما شاء بشرط أن تكون المدة مضبوطة، ويجوز اشتراط لاحدهما أولهما أو لثالث واشترط مدة يرد فيها البائع الثمن ويرجع المبيع، فان خرجت ولم يأت بائناً كاملاً لزم البيع، والتلف من المشتري في المدة والنماء له.

الرابع: خيار الغبن. وهو أن يبيع بدون ثمن المثل أو يشتري بأكثر منه ولا يعرف القيمة، مما لا يتغابن الناس فيه؛ فيختار المغبون الفسخ.

الخامس: من باع شيئاً ولم يقبض الثمن ولا سلم السلعة ولم يشترط التأخير، لزم البيع ثلاثة أيام، فان جاء المشتري فهو أحق بالسلعة، وان مضت كان للبائع الفسخ، ولو تلفت السلعة كانت من مال البائع على كل حال^٢، وما لابقاء له يثبت الخيار فيه يوماً.

١ — اختلاف المتبايعين من باب التداعي الموجب للتحالف وفق القواعد العامة في باب القضاء، وعليه فيكون الرجوع إلى ثمن المثل، أو التنصيف، أو الحكم بالتفاسخ. ولكنهم أخرجوا هذا المورد عن القواعد بمرسلة عن أبي بصير، وهي لا تنهض — في نظر بعضهم — لاثبات حكم مخالف للقواعد — كما في تعليقه كاشف الغطاء «قده» على التبصرة.

٢ — ولو تلف الثمن كان من المشتري، بقاعدة: كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه، والقاعدة تجري فيها.

السادس: خيار الرؤية، فن اشترى موصوفاً غير مشاهد كان للمشتري خيار الفسخ اذا وجده دون الوصف، ولو لم يشاهده البائع وباعه بالوصف فظهر أجود كان الخيار للبائع.

السابع: خيار العيب، وسيأتي.

والخيار موروث. والمبيع اذا تلف قبل القبض كان من مال البائع، وان تعيب تخير المشتري بين الرد والامساك بالارش.

الفصل الخامس — في العيوب

وهو كل ما زاد أو نقص عن المجرى الطبيعي. فان أطلق المتبايعان البيع أو اشترطوا الصحة اقتضى الصحة، وان تبرء للمشتري من العيوب فلا ضمان. وبدونه اذا ظهر عيب تخير المشتري بين الرد والامساك بالارش مالم يتصرف، فان كان قد تصرف او حدث فيه عيب عنده ثبت الارش خاصة، ولو علم بالعيب ثم اشتراه فلا ارش ايضاً.

ولو باع شيئين صفقة وظهر العيب في أحدهما كان للمشتري الارش أورد الجميع لا المعيب وحده، ولو اشترى اثنان صفقة لم يكن لا أحدهما رد حصته بالعيب الا اذا وافقه الآخر، والتصرف يبطل رد المعيب الا في الوطي في الحامل فيردها مع نصف عشر القيمة، والحلب في الشاة المصرة فيردها مع قيمة اللبن ان تعذر المثل. ولو ادعى البائع التبري من العيوب ولاينة فالقول قول المشتري مع يمينه، ولو ادعى المشتري تقدم العيب على العقد فالقول قول البائع مع يمينه.

الفصل السادس — في النقد والنسيئة والمراجعة

اطلاق العقد يقتضي حلول الثمن، فان شرطاً تأجيله مدة معينة صح، ويبطل في المجهولة، وكذا لو باعه بشمن حالاً وبأزيد مؤجلاً. واذا باع نسيئة ثم اشتراه قبل الاجل بزيادة أو نقصان من جنس الثمن وغيره حالاً ومؤجلاً صح مع عدم الشرط، ولو اشتراه بعد حلوله جاز بغير الجنس مطلقاً، وبه

قيل^١: لا يجوز مع التفاوت، والاقترب خلافه.

ولا يجب دفع الثمن قبل الاجل ولا قبضه قبله، ولو حل ودفع وجب القبض، فان امتنع كان هلاكه من صاحب الحق.

ولو اشترى نسيئة وجب أن يجزأ بالاجل اذا باعه مرابحة، فان اخفى تخير المشتري بين الرد والامساك بالثمن^٢ حالا. واذا باع مرابحة نسب الربح الى السلعة^٣ لا الى الثمن. ولو اشترى امعة صفقة بثمن لم يجز بيع أفرادها مرابحة بالتقويم الا بعد الاعلام.

الفصل السابع — فيما يدخل في المبيع

من باع ارضاً دخل فيها النخل والشجر مع الشرط، والا فلا، ويدخل لوقال: «بعتكها وما أغلق عليه بابها»، ويدخل في الدار الاعلى والاسفل الا أن يستقل بالسكنى عادة.

ولو باع نخلاً مؤبداً فالثمرة للبائع، ولو لم يؤبر فالثمرة للمشتري. ولا يدخل الحمل في الابتاع من غير شرط، فلو استثنى نخلة كان له المدخل اليها والمخرج منها ومدى جرائدها في الارض.

الفصل الثامن — في التسليم

وهو التخلية فيما لا ينقل ويحول، والكيل والوزن فيما يكال أو يوزن، والقبض باليد في الامتعة، والنقل في الحيوان.

وهو واجب على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن، ويجبران معاً لو امتنعا. ويجب التسليم مفرغاً.

١ — القائل هو الشيخ «قده» — كما قال السيد «قده».

٢ — للاجل في النسيئة بيع المراجعة مدخلية في مقدار الثمن، فاذا اخفاه البائع افترى الفقهاء بالخيار للمشتري بين الرد والامساك بالثمن. وقد ورد في جملة من الاخبار أن له ان يستعلم ما للبائع من الاجل فيكون له ما للبائع منه، ولا منافاة بين خياره ومفاد هذه الروايات كما في تعليقه السيد البيزدي «قده» على التبصرة.

٣ — بأن يقول: راس مالى مائة، وبعثك بربح درهم في كل عشرة (المسالك).

ويجوز بيع ما لم يقبض قبله الا ان يكون طعاماً فلا يبيعه الا تولية .
والقول قول البائع في عدم النقصان مع حضور المشتري الكيل والوزن مع يمينه
وعدم البيينة، وقول المشتري مع عدم حضوره .
ويصح في حال العقد اشتراط ما يسوغ ويدخل تحت القدرة، ولا يجوز اشتراط
ماليس بمقدور كصيرورة الزرع سنبلًا، ويصح اشتراط العتق .
ولو اشترط ما لا يسوغ او عدم العتق او عدم وطأ الأمة بطل الشرط، وفي
ابطال البيع وجه قوي .

ولو شرط مقدراً فنقص تخير المشتري بين الرد والامساك بالقسط من الثمن،
سواء كانت أجزاؤه متساوية أو مختلفة، فان أخذ بالقسط تخير البائع، ولو أخذه بالجميع
فلا خيار، ولو زاد متساوي الاجزاء اخذ البائع الزائد فيتخير المشتري حينئذ، ولو زاد
المختلف فالوجه البطلان، ويجوز أن يجمع بين سلف وبيع مختلفين صفقة .

الفصل التاسع - في الربا

وهو معلوم التحريم بالضرورة من الشرع، وهو: بيع أحد المثلين بآخر مع زيادة
عينية كبيع قفيز بقفيزين، أو حكية كبيع قفيز بقفيز نسيئة .
وشروطه أمران: الاتحاد في الجنس، والكيل أو الوزن .
ويجوز بيع المثلين متساوياً نقداً، ولا يجوز نسيئة، وكل ربوي يجوز بيعه بمخالفه
نقداً متفاضلاً، ونسيئة على كراهية . وكذا غير الربوي، الا أن يكون أحد العوضين من
الاثمان .

والشعير والخنطة جنس واحد هنا، وكذا كل شيء مع أصله كالسمسم
والشيرج، وكل فرعين من أصل واحد كالسمن والزبد، والجيد والرديء . واللحوم
تختلف باختلاف الحيوان، وكذا الادهان .

ولو كان الشيء جزافاً في بلدة وموزوناً في أخرى فلكل بلد حكم نفسه،
ولا يباع الرطب بالتروان تساويًا، ويكره اللحم بالحيوان .
ولو يباع درهمًا ومد تمر بدرهمين أو مدين صح .
ومن ارتكب الربا بجهالة فلا اثم عليه، ويعيد ما أخذ منه على مالكه ان وجده
أو ورثته، ولو جهل تصدق به عنه .

ولا رباين الوالد وولده، ولا بين السيد وعبيده، ولا بين الرجل وزوجته، ولا بين المسلم والحرى، ويثبت بينه وبين الذمي.

وأما الصرف: فشرطه التقابض في المجلس، فان تساوى الجنس وجب تساوي المقدار، والا فلا. ولوقبض البعض صح فيه خاصة، ولو فارقا المجلس مصطحين ثم تقابضا صح.

ومعدن الذهب يباع بالفضة وبالعكس، والدراهم المغشوشة اذا كانت معلومة الصرف جاز انفاقها، والا فلا، الا ان يبين حالها.

والمصاغ من الجواهرين ان أمكن تخليصه لم يبيع بأحدهما قبله، والابيع بالناقص، ومع التساوي يباع بهما، وتراب الصاغة يتصدق به.

ويجوز أن يقرضه ويشترط الاقباض بأرض أخرى، وأن يشتري درهماً بدرهم، ويشترط صياغة خاتم على اشكال. ولا ينسحب على غيره.

الفصل العاشر - في بيع الثمار

لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها، ويجوز بعده وان لم يبد صلاحها، بشرط القطع أو مع الضميمة أو عامين، ولو فقد الجميع فقولان.

ولو أدرك بعض البستان جاز بيع الجميع، وكذا يجوز بيع البستانين اذا أدرك أحدهما، وبيع الثمرة في كمامها، والزرع قائماً وحصيداً وقصيلاً، وعلى المشتري قطعه، فان تركه طالبه البائع بأجرة الأرض مدة التبقية، وللبيع قطعه.

ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها لقطعة ولقطعات، وما يجز أو يخرب جزء وجزات وخرطة وخرطات.

ويجوز استثناء حصة مشاعة أو نخلا أو شجراً معيناً أو أوطالا معلومة، فان خاست سقط من الثنيا بحسابه.

والمحافلة^١ حرام، وكذا المزبنة^٢ الا العرية^٣. ويجوز أن يتقبل أحد الشريكين

١ - أى بيع السنبل بحب منه، وهى من الحقل بمعنى الزرع.

٢ - أى بيع تمر النخل بثمرته، وهى بمعنى المدافعة، ومنها الزبانية.

٣ - وهى النخلة يشتريها صاحب الدار بخرصها تمرأ كما فى (القواعد) للعلامة (فده).

بمحبة صاحبه بوزن معلوم.

ومن مر بشمرة نخل لا قصداً جاز أن يأكل من غير استصحاب ولا اضرار.

الفصل الحادى عشر- فى بيع الحيوان

كل حيوان مملوك يصح بيعه ويستقر ملك المشتري عليه، الا الآبق منفرداً، وأم الولد مع وجود ولدها وايفاء ثمنها أو القدرة عليه، الا أن يكون العبدأباً للمشتري وان علا، أو ابناً وان نزل، او واحدة من المحرمات عليه نسباً ورضاعاً، وكذا المرأة فى العمودين، فيعتق عليه لومكله، أو يكون المشتري كافراً والعبد مسلماً، أو يكون موقوفاً. ولوملك أحد الزوجين صاحبه استقر الملك وبطل النكاح.

ويجوز ابتياع أبعاض الحيوان المشاعة، ولو شرط أحد الشريكين الرأس والجلد بما له، كان له بنسبة ماله لا ما شرط، ولو أمره بشراء حيوان أو غيره بشرئته صح ولزمه نصف الثمن، ولو شرط رأس المال لم يلزمه.

وعلى البائع استبراء الامة قبل بيعها بمحيضة ان كانت تحبض، والا فخمسة وأربعين يوماً، ولو لم يستبرئ وجب على المشتري، ويسقط فى اليائسة والصغيرة والمستبراة وأمة المرأة، ولا يظا الحامل قبلا الا بعد مضي أربعة أشهر وعشرة أيام، فان فعل عزل، ولو لم يعزل كره له بيع ولدها.

ويستحب تغيير اسمه، واطعامه شيئاً من الحلاوة، والصدقة عنه بأربعة دراهم، ولا يريه ثمنه فى الميزان. ويكره التفرقة بين الام والولد قبل سبع سنين.

ولو ظهر استحقاق الامة بعد حملها انتزعها المالك، وعلى المشتري قيمتها ان كانت بكرأ والافنصفه وقيمة الولد يوم سقوطه حياً، ويرجع بذلك كله على البائع^١ ان لم يكن علم بالغصب وقت البيع.

ويجوز شراء ما يسيبه الظالمون، وكذا بنت [الكافر] واخته وغيرهما من أقاربه. ومن اشترى جارية سرق من ارض الصلح ردها على البائع واسترجع الثمن، وان مات ولا عقب له دفعها الى الحاكم. ولو دفع الى مملوك غيره [ال] حاذون مالا ليعتق نسمة ويحج عنه فاشترى اباه، ثم ادعى كل من الثلاثة شراؤه من ماله، فالقول

قول سيد المملوك مع عدم البينة.

ولو وطأ الشريك جارية الشركة، حد بنصيب غيره، فإن حملت قومت عليه وانعقد الولد حراً، وعليه قيمة حصص الشركاء منه عند سقوطه، ولو اشترى كل من المأذونين صاحبه ولا سبق، بطل العقدان.

الفصل الثاني عشر: في السلف

وشروطه: ذكر الجنس والوصف الراجع للجهالة. وقبض الثمن قبل التفرق، ولو قبض البعض بطل الباقي. وتقدير المبيع ذي الكيل والوزن بمقداره. وتعيين أجل مضبوط. وامكان وجوده بعد الحلول، فان تعذر تخير المشتري بين الفسخ والصبر^١. ولو دفع دون الصفة أو أكثر أو قبل الاجل لم يجب القبول، بخلاف ما لو دفعه^٢ في وقته بصفته أو ازيد منها.

ويجوز اشتراط ما هو سائغ، ولا يجوز أن يشترط من زرع أرض بعينها، أو غزل امرأة بعينها أو ثمرة نخلة بعينها. وأجرة الكيال ووزان المتاع وبائع الامتعة على البائع، وأجرة الناقد ووزان الثمن ومشتري الامتعة على المشتري. ولو تبرع الواسطة فلا جرة. ولا ضمان على الدلال في الجودة ولا التلف في يده اذا لم يفرط، والقول قوله في التفريط مع اليقين وعدم البينة، وفي القيمة لو ثبت التفريط.

الفصل الثالث عشر: في الشفعة

اذا باع احد الشريكين حصته في ملكه كان للآخر الشفعة، بشروط: أن يكون الملك مما يصح قسمته. وأن ينتقل الحصة بالبيع. وأن يكون البيع مشاعاً مع الشفع حال البيع، أو يكون شريكاً في الطريق والنهر والساقية. وأن لا يزيد الشركاء على اثنين. وأن يكون الشريك قادراً عليه. وأن يطالب على الفور مع المكنة. ولو باع صاحب الشقص الطلق نصيبه جاز لصاحب الوقوف الاخذ بالشفعة،

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: ولو دفع من غير الجنس برضاء صح، ويختصب القيمة يوم الاقباض.

ولا يثبت لزمي على مسلم ويثبت للمسلم عليه. ويأخذ الشفيع بما وقع عليه العقد وان أبرأه من بعضه، ولو لم يكن مثلياً أخذ بقيمة الثمن، ولو ذكر غيبة الثمن أجل ثلاثة أيام، وينظر لو كان في بلد آخر بما يمكن وصوله اليه مع ثلاثة أيام ما لم يستضر المشتري. ويثبت للغائب ويطالب مع حضوره، وللسفيه والصبي والمجنون، ويطالبون مع زوال الاوصاف، أو الولي. والشفيع يأخذ من المشتري ودركه عليه.

ولو كان الثمن مؤجلاً أخذ الشفيع في الحال، والزم بكفيل اذا لم يكن مياً على ايفاء الثمن عند الاجل.

والقول قول المشتري مع يمينه في كمية الثمن اذا لم يكن للشفيع بينة. والشفعة تورث كالاموال.

ولو أسقط الشفعة قبل البيع لم تبطل، بخلاف مالو بارك او شهد على اشكال.

كتاب الاجارة

(والوديعة وتوابعهما)

وفيه فصول:

الفصل الاول - في الاجارة

وشروطها ستة: العقد، وهو الايجاب والقبول الدالان بالوضع على تمليك المنفعة مدة من الزمان بعوض معلوم. وأن يكون ممن هو جائز التصرف. والعلم بالاجرة كيلاً أو وزناً، ويكفي فيها وفي غيرها المشاهدة. وأن تكون المنفعة معلومة بالزمان أو العمل، ومملوكة أو في حكمها. وضبط المدة بما لا يزيد وينقص. وهي لازمة لا تبطل الا بالتراضي، لا بالبيع ولا بالموت. والمستأجر أمين يضمن مع التعدي.

واطلاق العقد يقتضى تعجيل الاجرة، ولو شرط دفعها نجوماً معينة أو بعد المدة صح.

وللمستأجر أن يؤجر بأكثر أو اقل ان لم يشترط عليه المباشرة، ورمنعه المؤجر من العين او هلكت قبل القبض بطلت، ولو منعه ظالم بعد القبض صحت ورجع المستأجر على الظالم.

ولو انهدم السكن من غير تقريط فسخ المستأجر ورجع بنسبة المتخلف من الاجرة، أو ألزم المالك بالعمارة.

والقول قول منكر الاجارة مع عدم بينة المدعي، وقول المستأجر في قدر الاجرة

والتفريط وقيمة العين، وقول المالك في رد العين وقدر المستأجر.
وكل موضع يبطل فيه الاجارة يثبت فيه اجرة المثل. ويصح اجرة المشاع.
ويضمن الصانع ما يجنيه وان كان حادقاً، كالقصار^١ يخرق الثوب.

الفصل الثاني - في المزارعة والمساقاة

وهما عقدان لازمان لا يبطلان الا بالتفاسخ.
(أما المزارعة) فشروطها خمسة: العقد، وأن يكون التماء مشاعاً، والاجل المعلوم،
وتعيين الحصة بالجزء المشاع، وكون الارض مما ينتفع بها.
وله أن يزرع بنفسه أو بغيره أو بالشركة ما لم يشترط المباشرة. ويزرع ماشاء مع
عدم التخصيص في العقد. والخراج على المالك ما لم يشترط عليه. والخص^٢ جائر من
الطرفين، فان اتفقا كان مشروطاً بالسلامة، واذا بطلت المزارعة أو لم يزرع العامل يثبت
اجرة المثل^٣.

ويكره اجارة الارض بالحنطة والشعير، وأن يشترط مع الحصة ذهباً أو فضة.
ولو غرقت الارض قبل القبض بطلت، ولو غرق بعضها تخير العامل في الفسخ
والامضاء، وكذا لو استأجرها.

(وأما المساقاة) فشروطها ستة: العقد من أهله، والمدة المعلومه، وامكان حصول
الثمرة فيها، وتعيين الحصة، وشياعها، وأن يكون على أصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع
بقائه.

وتصح قبل ظهور الثمرة وبعدها مع الاستزادة بالعمل، واطلاق العقد يقتضي
قيام العامل بكل ما يستزاد به الثمرة، وعلى المالك بناء الجدران وعمل الناضح والخراج.
ومع بطلانها يثبت للعامل اجرة المثل، والتماء لربه.

١ - غسال الثياب في القديم.

٢ - بأن يخمن احدهما حصته على الآخر ثم يقبلها اياه من الزرع، ويفوض الزرع كله اليه، على
أن يدفع له ذلك المقدار، وهي مستثناه من حكم (المحاولة) ان كانت منها.

٣ - الحاصل: أنه اذا بطلت المزارعة فالزرع لصاحب البذر سواء كان هو العامل أو المالك، فان
كان المالك فعليه اجرة عمل العامل، وان كان هو العامل فعليه اجرة الارض للمالك، وان كان البذر
منها فالحكم عليها كما عرفت.

ولو شرط على العامل مع الحصة ذهباً أو فضة كره، ووجب الوفاء مع سلامة الثمرة.

الفصل الثالث - في الجمالة

ولا بد فيها من الإيجاب والقبول، كقوله «من رد عبدي أو فعل كذا فله كذا» ولا يفترق إلى القبول لفظاً.

ويجوز على كل عمل محلل مقصود وإن كان مجهولاً، فإن كان العوض معلوماً لزم بالفعل، والا فأجرة المثل، إلا في البعير والابق يوجدان في المصرفين كل واحد ديناراً وفي غير المصير أربعة.

ولو تبرع فلا أجرة سواء جعل لغيره أو لا، ولو تبرع الأجنبي بالجعل لزمه مع العمل. ويستحق الجعل بالتسليم، ومع التلبس بالعمل ليس للجاعل الفسخ بدون أجرة ما عمل. ويعمل بالتأخر من الجعالتين.

ولو جعل لفعل يصدر عن كل واحد بعضه فله جميع الجعل، ولو صدر من كل واحد فلكل واحد جعل، ولو جعل للرد من مسافة فرد من بعضها فله النسبة. والقول قول المالك في عدم الجعل، وفي تعيين المفعول فيه، وفي القدر. فيثبت فيه الأقل من أجرة المثل والمدعى، وعدم السعي.

الفصل الرابع - في السبق والرماية^٢

ولا بد فيهما من إيجاب وقبول، وإنما يصحان في السهام والحراب والسيوف، والابل والفيلة والخيل والبغال والحمير خاصة.

ويجوز أن يكون العوض ديناً وعيناً، وأن يبذله أجنبي أو أحدهما أو من بيت المال، وجعله للسابق منهما أو للمحلل، وليس المحلل شرطاً^٣.

ولا بد في المسابقة من تقدير المسافة والعوض وتعيين الدابة، وتساوئها في

١ - هذا للخبر الوارد فيها من غير ذكر جمالة. وهو من باب الأفضل لا التعين.

٢ - سبق بسكون الباء: المصدر، وبالتحريك: العوض.

٣ - المحلل: هو الذي يدخل بين المتراهنين، إن سبق أخذوا سبق إن لم يفرغ. وسمى محلاً لأن العقد لا يحل بدونه عند الشافعي، وكذا عند ابن الجنيدي من الإمامية.

احتمال السبق .

ويفتقر الرمي الى تقدير الرشق وعدد الاصابة وصفتها وقدر المسافة والغرض والعوض وتماتل جنس الالة، ولا يشترط تعيين السهم ولا القوس .

ولوقالا «من سبق منا ومن المحلل فله العوضان»، فن سبق من الثلاثة فهماله، فان سبقا فلكل ماله، وان سبق احدهما والمحلل فللسابق ماله ونصف الآخر والباقي للمحلل . ولو فسد العقد فلا اجرة .

ولو كان العوض مستحقاً فعلى الباذل مثله او قيمته .

ويحصل سبق بالتقدم بالعنق والكند ولا يشترط ذكر المحاطة والمبادرة^١ .

الفصل الخامس — في الشركة

انما يصح في الاموال دون الاعمال — فلكل اجرة عمله — والوجوه^٢ والمفاوضة^٣ .

ويتحقق باستحقاق الشخصين — فازاد — عيناً واحدة، او بمزج المتساوين بحيث يرتفع الامتياز بينهما . ولكل منها في الربح والخسران بقدر ماله .

ولو اشترطا التساوي مع اختلاف المالين او بالعكس جاز؛ ولا يصح تصرف أحدهما بدون اذن الآخر، ويقتصر على المأذون .

ومع انتفاء الضرر بالقسمة يجبر المحتنع عنها مع المطالبة . ويكفي القرعة في تحقق القسمة مع تعديل السهام، والاحوط حضور قاسم وليس شرطاً . والشريك أمين . ولا تصح مؤجلة^٥ وتبطل بالموت والجنون .

١ — المحاطة: أى حط ما اشترك فيه وطرحه، وجعل العوض لمن سلم له مقدار معين زائداً على اصابات صاحبه . والمبادرة: جعل العوض لمن بادر الى اصابات معينة من مقدار معين، كخسمة من عشرين رمية .

٢ — الوجوه: اشترك وجهين لامل لها لبيتاعا في النعمة، وما يربحان فهو لهما .

٣ — المفاوضة: اشترك شخصين او اكثر في كل ما يفرمان ويفتمان، بحيث لا يختص احدهما عن الآخر الا في القوت والزوجة وثياب البدن . وهما عندنا باطلان اجماعاً — كاشف الغطاء .

٤ — منعه جماعة من الفقهاء .

٥ — اى لا تصح الشركة مؤجلة بأجل، بل تكون دائمة ولكل منها الفسخ والخروج متى شاء .

ويكره مشاركة الكفار، وليس لاحد الشركاء المطالبة باقامة رأس المال. وانما تصح القسمة بالتراضي .
ولا تصح قسمة الوقف، ويجوز قسمته مع الطلق .

الفصل السادس — في المضاربة

وهي أن يدفع الانسان مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة من ربحه .
وانما تصح بالاثمان^١ الموجودة، والشركة في الربح، وللعامل ماضط له .
ولو وقعت فاسدة فله اجرة المثل والربح لصاحب المال .
وليست لازمة .
ويقتصر على المأذون، ولو أطلق تصرف كيف شاء مع اعتبار المصلحة،
ويضمن لو خالف . وتبطل بالموت . ويشترط العلم بمقدار المال .
ويملك العامل حصته من النماء بالظهور، ولا خسران عليه بدون التفريط .
والقول قوله في عدمه وفي قدر رأس المال والتلف والخسران، وقول المالك في عدم الرد .
ولو اشترى العامل أباه عتق نصيبه من الربح فيه وسعى الاب في الباقي .
وينفق العامل من الاصل في السفر قدر كفايته .
ولا يبطأ جارية القراض من دون اذن . والاطلاق يقتضى الشراء بعين المال
وضمن المثل . ولو فسخ المالك المضاربة فللعامل اجرة الى ذلك الوقت .

الفصل السابع — في الودعة

وهي عقد جائز من الطرفين، ويجب حفظها بمجرى العادة، ولو عين المالك
حرزاً تعين، فلو خالف ضمن الا مع الخوف^٢ .
ويجب على الودعي علف الدابة وسقيها، ويرجع به [على المالك]، ويضمن
المستودع مع التفريط لابدونه، ولا يزول الا بالرد الى المالك أو الابراء . ويحلف للظالم

١ — أى النقود، دون العروض .

٢ — «ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه، فلو نقلها ضمن، الا الى الاحرز، او مثله على قول . ولا يجوز نقلها الى ما دونه — ولو كان حرزاً — الا مع الخوف» (شرايح الاسلام) .

ويوري، ولو أقر له لم يضمن^١.

ويجب ردها عقلاً على المودع اوالى ورثته بعد موته، الا أن يكون غاصباً فيردها على مالكها، ومع الجهل لقطة يتصدق بها ان شاء^٢، الا أن يمتزج بمال الظالم فيردها عليه^٣.

والقول قول الودعي في التلف وعدم التفريط والرّد والقيمة مع يمينه، وقول المالك^٤ أنه دين لا وديعة مع التلف.

الفصل الثامن — في العارية

كل عين مملوك يصح الانتفاع بها مع بقائها صح اعارتها، بشرط كون المعير جائز التصرف.

وينتفع المستعير على العادة، ولا يضمن مع التلف بدون التضمين أو التعدي، او كون العين ائماناً^٥، ولو نقصت بالاستعمال المأذون فيه لم يضمن، ولو استعار من الغاصب ضمن، فان كان جاهلاً رجع على المعير بما يؤخذ منه. ويقتصر المستعير على المأذون.

والقول قول المستعير مع يمينه في عدم التفريط والقيمة معه، وقول المالك في الرد. ويصح الاعارة للرهن، وله المطالبة بالافتكاك بعد المدة^٦.

١ — اذا لم يمكن دفعه بالتورية والحلف وغيرها بوجه من الوجوه، والا ضمن.

٢ — ان يش من وجود صاحبها والا فعليه تعريفها الى الحول او الى اليأس.

٣ — وقال بعضهم بلزوم مراجعة المرجع الشرعى فيخرجها من مال الظالم ولاية على مجهول

المالك.

٤ — يتجه تقديم قول المالك هنا بقاعدة اليد، وفي شمولها لثل المقام تأمل، والقول بكون القول قول الودعي هنا ايضاً غير بعيد، وذلك لموافقته لاصالة عدم انتقال المال من ملك مالكة السابق بالدين، فان الدين تمليك، والاصل عدمه، وكيفما كان فحسم مادة النزاع بالمصالحة في المقام اصلح قطعاً.

٥ — اى ذهباً او فضة، مسكوكة وغيرها.

٦ — ولكنها تقع لازمة في مواضع يستلزم الرجوع بها ضرراً في النفوس او الاموال، كلوح السفينة، والجدار لوضع طرف الخشبة، او الخشبة لوضع الجدار، او الارض للزرع الى اجله، او لدفن البيت الى ان لا يبقى من البيت اثر فيه.

الفصل التاسع - في اللقطة

يشترط في ملتقط الصبي: التكليف، والاسلام، واذن المولى في المملوك^١ فان كان في دار الاسلام فهو حر، والافرق.

ووارث الاول الامام مع عدم الوارث وهو عاقلته.

ولو بلغ رشيداً فأقر بالرقية قبل، وينفق عليه السلطان، فان تعذر فبعض المؤمنين، فان تعذر انفق الملتقط، ويرجع مع نيته لابدونها، ولو كان له أب أو جد أو ملتقط قبله أجبر على أخذه.

ولو كان مملوكاً رده على مولاه، فان أبى أو تلف من غير تفريط فلامضان.

وأخذ اللقيط واجب على الكفاية، وهو مالك لما يده عليه.

ويكره أخذ الضوال الامع التلف، فلا يؤخذ البعير في كلاء وماء، ويؤخذ في غيره اذا ترك من جهده، ويملكه الاخذ، وتؤخذ الشاة في الفلاة مضمونة^٢ وينفق مع تعذر السلطان ويرجع بها، ولو انتفع تقاص، واذا حال الحول على الضالة ونوى الاحتفاظ فلامضان، ولو نوى التملك ضمن.

ويكره أخذ اللقطة، فان أخذها وكانت دون الدرهم ملكها، وان كانت درهماً فما زاد عرفها حولا، فان كانت في الحرم تصدق بها بعده ولامضان اذا استبقاها أمانة، وان كانت في غيره فان نوى التملك جاز^٣ ويضمن، وكذا ان تصدق بها، ولو نوى الحفظ فلامضان، ولو كانت مما لا يبقى انتفع بها بعد التقويم وضمن القيمة، أو يدفعها الى الحاكم فلا ضمان.

ويكره أخذ ما يقل قيمته ويكثر نفعه وما يوجد في فلاة أو خربة فلواجده^٤ ولو

١ - وان لا يكون فاسقاً، لانه أمانة، والفاسق لا أمانة له.

٢ - تخصيص أخذها مضمونة بما اذا كانت في الفلاة لعدم تمكنها من حفظ نفسها من السباع، فاذا كانت في العمران وكانت في معرض التلف والضياح جاز أخذها مضمونة ايضاً، وقد وردت رواية عن الامام الصادق عليه السلام قال: «جاء رجل من اهل المدينة يسألني عن رجل اصاب شاة، فأمرته ان يحبسها عنده ثلاثة ايام ويسأل عن صاحبها، فان جاء والا باعها وتصدق بثمنها» وهي كما ترى عامة وان خصها بعضهم بالعمران، ولا معارض لها، وقد عمل بها جل الاصحاب من دون تخصيص بالعمران، فلا بأس بالعمل بها - كاشف الغطاء بتصرف.

٣ - بعد التعريف حولا.

٤ - هذا اذا شهدت القرائن انه ليس من اهل عصره او اماكنه، والا جرى عليه حكم اللقطة.

كان في مملوكة عرف المالك ، فان عرفه فهو له والافللوالجد، وكذا ما يوجد في جوف الدابة.

ويتولى الولي التعريف لوالتقط الطفل أو المجنون، ويكفي تعريف العبد في تملك المولى، وله أن يعرف بنفسه وأن يستنيب.
ولا يشترط فيه التوالي، ولا يكفي الوصف^١ بل لابد من البينة^٢، والملتقط أمين^٣.

الفصل العاشر— في الغصب

وهو حرام عقلا. ويتحقق بالاستيلاء على مال الغير ظلماً وإن كان عقاراً، ويضمن بالاستقلال.

ولو سكن الدار قهراً مع المالك ضمن النصف، ولو غصب حاملاً ضمن الحمل، ولو منع المالك من امساك الدابة المرسلة أو من القعود على بساطه لم يضمن^٤، ولو غصب من الغاصب تخير المالك في الاستيفاء من شاء.

ولا يضمن الحر الا أن يكون صغيراً، ولا اجرة الصانع لو منعه عنها، ولو استعمله فعليه اجرة عمله، ولو أزال القيد عن العبد المجنون أو الفرس ضمن، ولو فتح باباً فسرقت غيره المتاع ضمن السارق، ويضمن الخمر والخنزير للذمي، وبقيمتها —عندهم— مع الاستتار، لا للمسلم^٥.

ويجب رد المغصوب، فان تعيب ضمن الارش، فان تعذر ضمن مثله، فان تعذر فقيمته يوم المطالبة، ولو لم يكن مثلياً ضمنه بأعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف على اشكال، ولو زاد للسوق لم يضمنه مع الرد، ولو زاد للصفة ضمنها، ولو تجددت صفة لاقيمة لها لم يضمنها، ولو زادت القيمة لنقص بعضه كالحب فعليه

١ — الامع الاطمئنان والوثوق ولومن الاوصاف الخاصة التي لا يطلع عليها الا المالك غالباً.

٢ — حصول العلم، ولو العادى، ولو بخبر العدل الواحد. نعم لاعمرة بخبر العدل الواحد لو لم يوجب العلم، كما لاعمرة بالوصف لو لم يوجب العلم، فلودفع بدون البينة او العلم ضمن.

٣ — ان كان عادلا.

٤ — ان لم يستند التلف اليه.

٥ — الا اذا كان له حق الاختصاص لغرض صحيح كالدواء.

الارض، ولو زادت العين بأثرها رجع الغاصب بها وعليه أرض النقصان وليس له الرجوع بأرض نقصان عينه.

ولو غصب عبداً وجنى [عليه] بكمال قيمته رده مع الارش على قول، ولو امتزج المغصوب بمساويه أو بأجود رده، ولو كان بأدون ضمن المثل.

وفوائد المغصوب للمالك . ولو اشتراه جاهلاً بالغصب رجع بالثمن على الغاصب وبما غرم عوضاً عما لاتفع فى مقابلته، او كان، على اشكال. ولو كان عالماً فلا رجوع بشىء.

ولو زرع [فى] المغصوب كان الزرع له وعليه الاجرة.
والقول قول الغاصب فى القيمة، مع اليمين وتعذر البينة.

الفصل الحادى عشر- فى احياء الموات

لا يجوز التصرف فى ملك الغير بغير اذنه ولو فيا فيه صلاحه، كالطريق والنهر والمراح.

وحد الطريق المبتكر فى المباحة مع المشاحة سبعة أذرع، وحرم بئر المعطن أربعون ذراعاً، والناضح ستون، والعين فى الرخوة ألف، وفى الصلبة خمسمائة.

ويجسب النهر للاعلى الى الكعب فى النخل، وللزراع الى الشراك، ثم كذلك لمن هو دونه، وللمالك أن يحصى المرعى فى ملكه، وللامام مطلقاً.

وليس لصاحب النهر تحويله الا باذن صاحب الرعى المنصوبة عليه. ويكره بيع الماء فى القنوات والانهار.

ويجوز اخراج الرواشن والاجنحة فى الطريق النافذة ما لم تضمر المارة، ومع الاذن فى المرفوعة، وكذا فتح الابواب.

ويشترك المتقدم والمتأخر فى المرفوعة الى الباب الاول وصدر الدرب، ويختص المتأخر بما بين البابين، ولكل منها تقديم بابه لا تأخيرها.

ولو أخرج الرواشن فى الحافذ فليس لمقابلة منعه وان استوعب عرض الدرب، ولو سقط فبادر بمقابلة لم يكن للاول منعه.

ويستحب للجار وضع خشب جاره على حائطه مع الحاجة، ولو أذن جاز الرجوع قبل الوضع، وأما بعده فبالارش.

ولو تداعيا جداراً مطلقاً فهو للحالف مع نكول الاخر، ولو حلفا او نكلا فلها،
ولو اتصل ببناء أحدهما او كان له عليه طرح فهو له مع اليمين.
ولا يتصرف الشريك في الحائط والدولاب والبئر والنهر بغير اذن شريكه،
ولا يحجر الشريك على العمارة.
والقول قول صاحب السفلى في جدران البيت، وقول صاحب العلوى في السقف
وجدران الغرفة والدرجة، وأما الخزانة تحتها فلها، وطريق العلوى الصحن بينهما، والباقي
للاسفل.
وللجار عطف أغصان الشجرة، فان تعذر قطعها عن ملكه.
وراكب الدابة أولى من قابض لجامها، وصاحب الاسفل أولى بالغرفة المفتوح
بابها الى غيره مع التنازع واليمين وعدم البينة.

كتاب الديون

وفيه فصول:

الفصل الاول

يكره الدين مع القدرة^١، ولو استدان وجب نية القضاء، وثواب القرض ضعف ثواب الصدقة.

ويحرم له اشتراط زيادة القدر أو الصفة، ويجوز قبولها من غير شرط، ولو شرط موضع التسليم لزم.

وكل ما ينضبط وصفه وقدره صح قرضه، وذو المثل يثبت في الذمة مثله وغيره قيمته وقت التسليم.

ولا يجب إعادة العين بدون اختيار المقرض، ولا يتأجل الحال، ويصح تعجيل المؤجل باسقاط بعضه.

ولو غاب المدين وانقطع خبره وجب على المستدين نية القضاء والوصية به عند الوفاة، فان جهل خبره ومضت مدة لا يعيش مثله اليها غالباً سلم الى ورثته، ومع فقدهم يتصدق به عنه، والاولى أنه للامام.

ولو اقتسم الشريكان الدين لم يصح، ويصح بيع الدين بالحاضرون وان كان أقل

١ — يحرم مع عدم القدرة على الاداء، أو عدم نية الاداء، أو نية عدم الاداء، ولا يبعد حرمة المال

منه اذا كان من غير جنسه أو لم يكن ربوياً، ولا يصح بدين مثله^١.
وللمسلم قبض دينه من الذمي من ثمن ما باعه من المحرمات^٢ ولو أسلم
الذمي بعد البيع استحق المطالبة.
وليس للعبد الاستدانة بدون اذن المولى، فان فعل تبع به ان عتق والاسقط،
ولو أذن له لزمه دون المملوك وان عتق. وغريم المملوك كغرماء المولى.
ولو أذن له في التجارة فاستدان لها لزم المولى، وان كان لغيرها تبع به بعد
العتق.

الفصل الثاني - في الرهن

ولا بد فيه من الايجاب والقبول من أهله، وفي اشتراط الاقباض اشكال.
ويشترط فيه أن يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه ويصح بيعه، على حق ثابت في
الذمة عيناً كان او منفعة.
ويقف رهن غير المملوك على الاجازة، ولو ضمنها لزم في ملكه، ويلزم من جهة
الراهن.
ورهن الحامل ليس رهناً للحمل وان تجدد، وفوائد الرهن للراهن. ورهن أحد
الدينين ليس رهناً على الآخر. ولو استدان آخر وجعل الرهن على الاول رهناً عليها
صح. وللولى الرهن مع مصلحة المولى عليه.
وكل من الراهن والمرتهن ممنوع من التصرف بغير اذن صاحبه، ولو شرط وكالة
المرتهن لم ينعزل مادام حياً. ولو وصى اليه لزم، والرهنانة موروثه.
والمرتهن أمين لا يضمن بدون التعدي، فيضمن به مثله ان كان مثلياً والا قيمته
يوم القبض. والقول قوله مع يمينه - في قيمته - وعدم بينه، التفريط، لا قدر الدين. وهو
احق به من باقى الغرماء، ولو فضل من الدين شئ شارك في الفاضل، ولو فضل من
الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه.

١ - سواء كانا سابقين مؤجلين فعلاً او حالى الاجل او مختلفين، كما لا يجوز البيع بالدين من
الطرفين او من أحدهما مع كون الآخر ديناً سابقاً ولو حالاً.

٢ - اذا كان يبيعه لها للكفار ينسب عملاً بشرائط الذمة، والا فلا يخلو من اشكال. -

ولو تصرف المسترهن بدون إذن ضمن وعليه الاجرة، ولو أذن الراهن في البيع قبل الاجل فباع لم يتصرف في الثمن الابعده، ولو خاف جحود الوارث ولا بينة جاز أن يستوفي من الرهن من تحت يده. والقول قول المالك مع ادعاء الوداعة وادعاء الآخر الرهن.

الفصل الثالث - في الحجر

وأسابه ستة:

(الاول) الصغر. فالصغير ممنوع من التصرف الا مع البلوغ والرشد، ويعلم الاول بالانبات أو الاحتلام أو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكور وتسع في الانثى^١، والثاني باصلاح ماله عند اختباره بحيث يسلم من المغابنات وتقع أفعاله على الوجه الملائم.

ولا يزول الحجر مع فقد أحدهما وإن طعن في السن، ويثبت في الرجال بشهادة أمثالهم، وفي النساء بشهادتين^٢ أو بشهادة الرجال.

(الثاني) الجنون. ولا يصح تصرف المجنون الا في أوقات افاقته.

(الثالث) السفه. ويحجر عليه في ماله خاصة.

(الرابع) الملك. فلا ينفذ تصرف المملوك بدون إذن مولاه، ولو ملكه شيئاً لم يملكه على الاصح.

(الخامس) المريض. تمضي وصيته في الثلث خاصة، ومنجزاته المتبرع بها كذلك اذا مات في مرضه.

(السادس) الفلاس. ويحجر عليه بشروط أربعة: ثبوت ديونه عند الحاكم، وحلولها، وقصور أمواله عنها، ومطالبة أربابها الحجر.

واذا حجر عليه الحاكم بطل تصرفه في ماله^٣ مادام الحجر، فلو اقترض بعده واشترى في الذمة لم يشارك المقرض والبائع الغرماء^٤، ولو أتلّف مال غيره شارك

١ - وبالحيض.

٢ - بشهادة أربع نسوة مخالطات لها.

٣ - وما يؤول الى المال كالنكاح والطلاق والاقرار بالنسب.

٤ - اذا كانا جاهلين بفلسه، والا فلا وجه له.

صاحبه، وكذا لو أقر بدين سابق.

ولو أقر بعين — قيل — يدفع الى المقر له^١ وله اجازة بيع الخيار وفسخه^٢ ومن وجد عين ماله كان له أخذها — ولو خلطها بالمساوي والادون، وان لم يكن سواها، دون نماؤها — والضرب مع الغرماء.

ولا اختصاص في [مال] الميت مع قصور التركة، ويخرج الحب والبيض بالزرع والاستفراخ عن الاختصاص.

وللشفيع أخذ الشقص، ويضرب البائع مع الغرماء.

مسائل

(الاولى) لو أفلس بثمن أم الولد بيعت او أخذها البائع.

(الثانية) لا تحل مطالبة المعسر ولا إلزامه بالتكسب^٣ ولا بيع دار سكناه^٤ ولا عبد خدمته.

(الثالثة) لا يحل بالحجر الدين المؤجل، ولومات من عليه حل، ولا يحل بموت صاحبه.

(الرابعة) ينفق عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله، ولومات قدم الكفن.

(الخامسة) يقسم المال على الديون الحالة بالتقسيم، ولو ظهر دين حال نقضت وشاركهم، ومع القسمة يطلق ويزول الحجر بالاداء.

(السادسة) الولاية في مال الطفل والمجنون^٥ للاب والجد له، فان فقد الوصي، فان فقد فالحاكم، وفي مال السفيه والمفلس للحاكم خاصة.

١ — مع انتفاء التهمة، والا ففيه اشكال من الفقهاء.

٢ — مع المصلحة، والا ففيه اشكال من الفقهاء.

٣ — الا اذا كان من شأنه ذلك بلا حرج عرفاً.

٤ — الا اذا زادت عن حاجته وشأنه.

٥ — اذا اتصل جنونه اوسفه من طفولته ببلوغه فبلغ مجنوناً او مفياً فهي للاب والجا استصحاباً، ولو كان جنونه اوسفه عارضاً له بعد بلوغه فالولاية عليه اذن للحاكم الشرعى لا الاب والجد.

الفصل الرابع — في الضمان^١

وإنما يصح اذا صدر عن أهله^٢ ولا بد من رضا الضامن والمضمون له، ويبرأ المضمون عنه وان انكره، وينتقل المال على الضامن، فان كان ملياً او علم المضمون له باعساره وقت الضمان صح والا كان له الفسخ.

ويصح مؤجلاً وان كان الدين حالاً، وبالعكس. ويرجع الضامن على المضمون عنه بما أذاه ان ضمن بسؤاله.

ولا يشترط العلم بقدر المضمون، ويلزمه ما تقوم به البينة خاصة.

ولو ضمن المملوك بغير اذن مولاه تبع به بعد العتق.

ولا بد في الحق من الثبوت، سواء كان لازماً أو آيلاً اليه.

ولو ضمن عهدة الثمن لزمه مع بطلان العقد لا تجدد فسخه.

وأما الحوالة: فيشترط فيها رضا الثلاثة، ولا يجب قبولها، ومعه يلزم ويبرأ المحيل، وينتقل المال الى ذمة المحال عليه ان كان ملياً او عُلِمَ باعساره، والا فله الفسخ. ولو طالب المحال عليه بما أذاه فادعى المحيل ثبوته في ذمته فالقول قول المحال عليه مع يمينه.

ولو أحال المشتري بالثمن ثم فسخ بطلت الحوالة على اشكال، ويرجع المشتري على البائع مع قبضه.

ولو أحال البائع أجنبياً ثم فسخ لم تبطل الحوالة، ولو بطل البيع بطلت فيها.

وأما الكفالة: فيشترط فيها رضا الكفيل والمكفول له خاصة^٣، وفي اشتراط

الاجل قولان، وتعيين المكفول^٤، وعلى الكافل دفع المكفول أو ماعليه.

ومن اطلق غريباً عن يد صاحبه قهراً ألزم باعادته او ما عليه، ولو كان قاتلاً دفعه أو الدية.

١ — وهو عبارة عن: تعهد شخص لآخر بما اوفى نفسه، برئاً كان المتعهد او مشغول الذمة.

٢ — واهله: كل مكلف جائز التصرف، فيخرج الصبي والمجنون والعبد والمجور عليه لفسه او

غيره.

٣ — وقال بعضهم باشتراط رضى المكفول أيضاً.

٤ — مراده (قده) أن لا يكون المكفول مبهماً، وأما أحد الشخصين فاذا كانا معينين صح

والابطال.

ولو مات المكفول او دفعه الكفيل أو سلم نفسه أو أبرأه المكفول له برىء الكفيل.

ولو عينا موضعاً للتسليم لزم، والا انصرف الى بلد الكفالة.

الفصل الخامس - في الصلح^١

وهو جائز مع الاقرار والانكار، الا ما حلل حراماً أو بالعكس^٢، مع علم المصطلحين بالمقدار أو جهلها^٣، ديناً [أو] عيناً، ولا يبطل الا برضاها أو استحقاق احد العوضين.

ولو اصطلح الشريكان على أن لاحدهما الربح والخسران وللآخر رأس المال صح.

ولو ادعى احدهما درهمين في يدهما والاخر أحدهما؛ اعطى الاخر نصف درهم. وكذا لو اودع احدهما درهمين والاخر ثالثاً وتلف أحدهما بغير تفريط. [فلصاحب الاثنين درهم ونصف والاخر ما بقي]^٤
ولو اشتبه الثوبان؛ بيعا وقسم الثمن على نسبة رأس مالهما.

١ - قال في كتابه (تذكرة الفقهاء): «الصلح عند علمائنا أجمع عقد قائم بنفسه، ليس فرعاً على غيره، بل هو اصل في نفسه، منفرد بحكمه، ولا يتبع غيره في الاحكام، لعدم الدليل على تبعيته للغير، والاصل في العقود الاصابة» وجاء في (شرائع الاسلام) في تعريفه: «هو عقد شرعى لقطع التجاذب، وليس فرعاً على غيره ولو أفاد فائدته».

٢ - وذلك لاطلاق النصوص بجوازه من غير تقييد بالخصومة، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «الصلح جائز بين المسلمين، الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»، والاصل في العقود الصحة، وللامر بالوفاء بها - كما جاء ذلك في (المسالك).

٣ - بالمصالح عنه، بشرط عدم الغرر، أو عدم امكان الاستعلاء، أو رضا الغريم واقعاً على كل تقدير يفرض، بحيث لو علم به كان راضياً به أيضاً، والا فلا يصح مع الجهل منها أو أحدهما مع امكان الاستعلاء وعدم رضاها على كل تقدير يفرض - على اختلاف بين الفقهاء - وأما المصالح به فلا بد من كونه معلوماً.

٤ - هذه العبارة ليست في نسخة «ن» بل في سائر النسخ، و العلامة (قده) أراد عطف هذه الصورة على الاولى. والعبارة من رواية اسماعيل بن أبي زياد السكوني القاضى العامى، وقد ذكره العلامة «قده» في القسم الثاني من (الخلاصة) أى في الضعفاء، فراجع. فالحمل بها مشكل، والرجوع الى القرعة أو التحالف اقوى، والتراضى بالصلح احوط - كما في تعليقه كاشف الغطاء (ره) على التبصرة.

وليس طلب الصلح اقراراً، بخلاف [ما اذا قال] بعني او ملكني او هبني او اجلني او قضيت.

الفصل السادس - في الاقرار

وهو اخبار عن حق سابق. ولا يختص لفظاً، ويصح بالاشارة المعلومه. ولو قال: «نعم» او «أجل» [في] جواب «عليك كذا» فهو اقرار، وكذا «بلى» عقيب «أليس عليك» بخلاف نعم. ولو قال «أنا مقر» فليس باقرار الا أن يقول به، ولو علقه بشرط بطل، ولو قال «ان شهد فلان فهو صادق» لزمه وان لم يشهد.

ويشترط في المقر: التكليف، والحرية. ويتبع العبد باقراره بعد العتق - وفي المقرلة: أهلية التملك، ولو أقر للعبد فهو لمولاه، وان فسر المقر به بما يُملك؛ قبل وان قل، ولو لم يفسر حبس عليه. ولو قال الف درهم؛ قبل تفسيره في الالف، ولو قال ألف وثلاثة دراهم أو مائة وعشرون درهماً فالجميع دراهم، ولو قال كذا درهماً فعشرون، ولو قال كذا درهم فائة، و [لو قال] كذا كذا درهماً أحد عشر، وكذا [و] كذا درهماً أحد وعشرون. هذا مع معرفته والا فله التفسير، ولو قال مائة مؤجلة، أو من ثمن خمر، أو مبيع لم يقبضه، أو ابتعت بخيار، فالقول قول الغرم مع اليقين.

ويعكم بما بعد الاستثناء المتصل والمنفصل^١، ويسقط بقدر قيمة المنفصل. ولو قال عشرة الا ثلاثة الا ثلاثة لزمه أربعة، والوجه بطلان الاستثناء في درهم ودرهم الادرهماً. ولو قال عشرة الا خمسة الا ثلاثة لزمه ثمانية، ولو قال عشرة ينقص واحداً لم يقبل. ولو قال هذا فلان بل لفان كان للاول وغرم للثاني القيمة. ويرجع في النقد والوزن والكيل الى عادة البلد، ومع التعذر الى تفسيره. ولو أقر بالمظروف لم يدخل الظرف. ولو قال قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان، ولو قال قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان، ولو قال قفيز حنطة بل قفيزان لزمه اثنان.

١ - لا يوجد (و) في نسخة «ن» و يوجد في سائر النسخ، ولا بدعنه للفرق بين الصورتين والصور كلها محل خلاف في الفقه.

٢ - الظاهر ان المراد بالمنفصل هنا هو المنقطع، اذ المنفصل في الزمان - بل وحتى في الكلام - انكار بعد اقرار، وهو غير مقبول.

ولو قال اذا جاء رأس الشهر فله علي ألف أو بالعكس لزمه، بخلاف ان قدم زيد. ولو أبهم الجمع حل على أقله. ولو أبهم المقر له كانا خصمين وهما يمين على عدم العلم، ولو أبهم المقر له ثم عين فأنكر المقر له انتزعه الحاكم أو أقره في يده بعد يمينه. ولو أنكر المقر له بالعبد (قال الشيخ): يعتق، وفيه نظر. ولو ادعى المواطاة على الاشهاد كان له الاحلاف.

مسائل

(الاولى) يشترط في الاقرار بالولد امكان البتة والجهالة وعدم المنازع. ولا يشترط تصديق الصغير، ولا يلتفت الى انكاره بعد البلوغ، ويشترط في الكبير وفي غير الولد.

ومع تصديق غير الولد ولا وارث يتوارثان، ولا يتعد التوارث الى غيرهما، ولو كان له ورثة مشهودون لم يقبل في النسب.

(الثانية) لو أقر الوارث بأولى منه دفع ما في يده اليه، ولو كان مساوياً دفع بنسبة نصيبه من الاصل.

ولو أقر باثنين فتناكرا لم يلغى الى تناكهما، ولو أقر بأولى منه ثم بأولى من المقر [له] فان صدقه دفع الى الثالث والا الى الثاني وغرم للثالث. ولو أقر الولد بآخر ثم أقر بالثالث وانكر الثالث الثاني كان للثالث النصف وللثاني السدس، ولو كانا معلومي النسب لم يلغى الى انكاره.

(الثالثة) يثبت النسب بشهادة عدلين لا برجل وامرأتين ولا برجل ويمين. ولو شهد الاخوان بابن [للميت] وكانا عدلين كان أولى منها وثبت النسب، ولو كانا فاسقين ثبت الميراث دون النسب.

الفصل السابع - في الوكالة

ولا بد فيها من الايجاب والقبول - وان كان فعلاً أو متأخراً - والتجنيز. وهي جائزة من الطرفين. ولو عزل الموكل بطل تصرفه مع علمه بالعزل. وتبطل بالموت والجنون والاعماء وتلف متعلقها وفعل الموكل، وتصح فيما لم يتعلق غرض الشرع بايقاعه مباشرة. ولا يتعدى الوكيل المأذون الا في تخصيص السوق، ولو عمم التصرف صح مع

المصلحة الا في الاقرار.

والاطلاق يقتضى البيع حالاً بثمن المثل بنقد البلد، وابتیاع الصحيح، وتسليم المبيع في البيع وتسليم الثمن في الشراء، والرد بالعيب.
ولا يقتضى وكالة الحكومة القبض.
ويشترط أهلية التصرف فيهما، والحرية. ولو توكل العبد أو وكل باذن مولاه صح.

ولا يوكل الوكيل بغير اذن، وللحاكم التوكيل عن السفهاء والبله. ويستحب لذوي المروات.

ولا يتوكل الذمي على المسلم. ولا يضمن الوكيل الابتعد ولا تبطل وكالته به. والقول قوله — مع اليقين وعدم البينة — في عدمه، وفي العزل والعلم به والتلف والتصرف، وفي الرد قولان.

والقول قول منكر الوكالة، وقول الموكل لو ادعى الوكيل الاذن في البيع بثمن معين، فان وجدت العين استعيدت، وان فقدت او تعذرت فالمثل أو القيمة ان لم يكن مثلياً.

ولو تزوجه فأنكر الموكل الوكالة حلف، وعلى الوكيل المهر وقيل نصفه، ويجب على الموكل طلاقها مع كذبه^١.
ولو وكل اثنين لم يكن لاحدهما الانفراد بالتصرف الا أن يأذن لهما، ولا تثبت الا بشاهدين.

ولو اخرج الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة ضمن.

كتاب الهبات وتوابعها

وفيه فصول:

[الفصل الاول]

الهبة انما تصح في الاعيان المملوكة^١—وان كانت مشاعة— بايجاب، وقبول، وقبض من المكلف الحر، ولو وهبه ما في ذمته كان ابراءً.
ويشترط في القبض اذن الواهب الا أن يهبه ما في يده.
وللاب والجدولاية القبول والقبض عن الصغير والمجنون^٢ وليس له الرجوع بعد الاقباض ان كانت لذي الرحم أو بعدالتلف أو التعويض^٣، وفي التصرف خلاف، وقيل الزوجان كالرحم. وله الرجوع في غير ذلك. فان عاب فلا أرش، وان زادت زيادة متصلة تبعت، والا فللموهوب^٤ [له].

-
- ١ — ويصح ايضاً هبة المنافع والحقوق ولكنها تكون عارية، وتفتقر عنها بموارد لزوم الهبة ان كانت بصيغة الهبة. واما هبة مافي النعمة فهو ابراء — كما في المتن — ولكن تخالفه في الحاجة الى القبول هنا. والتعليك المجاني ان تجرد عن القرية فهو هبة، والا فهو صدقة — كاشف الغطاء.
 - ٢ — اشترط فيه بعض الفقهاء ان يكون جنونه من قبل البلوغ مستمراً الى ما بعده، واما اذا جن بعد البلوغ فولايته لحاكم الشرع.
 - ٣ — الظاهر ان عدم صحة الرجوع في الهبة المعوضة اجماعى، والصحيح به متوفرة، قبل التلف وبعده، سواء كان شرط المعوض في العقد او بعده. وقد علق هنا السيد اليزدى «قده» يقول: المعوضة وما قبلها كغيرها سواء. والله العالم.
 - ٤ — في سائر النسخ: فللواهب، وهو خطأ واضح، والعجب انه لم يلتفت اليه الكثير.

مسائل

(الاولى) لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد الاقباض وان كانت على الاجنبي، ولو قبضها من غير اذن المالك لم تنتقل اليه.

(الثانية) لا بد في الصدقة من نية القرية.

(الثالثة) يجوز الصدقة على النعمي وان كان اجنبياً.

(الرابعة) صدقة السرفضل الا مع التهمة.

الفصل الثاني - في الوقف

وصريح ألفاظه «وقفت»، والباقي بقرينة.

وشروطه: القبول، والتقرب، والاقباض.

ويتولى الولي القبض عن الطفل، والناظر في المصالح القبض عنها، والتتجيز والدوام، واخراجه عن نفسه.

ولو شرط عوده كان حبساً، ولو جعله الى امد أو لمن ينقرض غالباً رجع الى ورثة الواقف.

وأن يكون عيناً مملوكة ينتفع بها مع بقائها وان كانت مشاعة.

وجواز تصرف الواقف، ووجود الموقوف عليه^١ وتعيينه، وأهليته للملك، واباحة منفعة الوقف على الموقوف عليه.

وله جعل النظر لنفسه، فان أطلق كان لاربابه، ويصح الوقف على المعلوم تبعاً للموجود.

ويصرف الوقف على البر الى الفقراء ووجوه القرب.

ولو وقف المسلم على البيع والكنائس بطل بخلاف الكافر، ويبطل على الحربي وان كان رحماً، لا النعمي وان كان اجنبياً.

وينصرف وقف المسلم على الفقراء الى المسلمين، والكافر الى فقراء ملته، وعلى المسلم الى المصلي الى القبلة^٢ والمؤمنين أو الامامية الى الاثنى عشرية، وكذا كل

١ - او تبعيته لموجود وان لم يكن موجوداً حين الوقف كالبطون.

٢ - جاء في (شرائع الاسلام): «ولو وقف على المسلمين انصرف الى من صلى الى القبلة» وفي مختصره «والمسلمون من صلى الى القبلة».

منسوب الى من انتسب اليه، ولونسب الى أب كان لمن انتسب اليه بالابناء، وفي البنات قولان، ولو شرك استوى الذكور والاناث مالم يفضل.

والقوم أهل اللغة، والعشيرة الاقرب في النسب، والجيران لمن يلي داره الى أربعين ذراعاً^١، وسبيل الله كلما يتقرب به اليه، والموالي الاعلون والادنون^٢. ولا يتبع كل فقير في الوقف على الفقراء، بل يعطى أهل البلد منهم ومن حضره، ومن صار منهم جازله أن يأخذ معهم.

مسائل

- (الاولى) اذا بطلت المصلحة الموقوف عليها صرف الى البر.
- (الثانية) لو شرط ادخال من يوجد مع الموجود صح، ولو أطلق وأقبض لم يصح، ولو شرط نقله بالكلية أو اخراج من يريد بطل الوقف.
- (الثالثة) نفقة المملوك على الموقوف عليه، ولو أقعد انعتق وكانت نفقته على نفسه. ولو جنى الموقوف لم يبطل الوقف الا بقتله قصاصاً، ولو جنى عليه كانت القيمة للموقوف عليه.
- (الرابعة) لو وقف على أولاد وأولاده، اشترك اولاد البنين والبنات الذكور والاناث، ولو قال «من انتسب الي» فهو لا وولد البنين خاصة، على قول.
- (الخامسة) كل ما يشترطه الواقف من الاشياء السائغة لازم.
- (السادسة) يفتقر «السكنى»^٣ و «العمرى»^٤ الى ايجاب وقبول وقبض، وليست ناقلة، فان عين مدة لزمت ولومات المالك، وكذا لوقال له «عمرک» فان مات الساكن بطلت، ولو قال «مدة حياتي» بطلت بموته، ولومات الساكن قبله انتقل الحق الى ورثته مدة حياته^٥، ولو لم يعين كان للمالك اخراجه متى شاء.
- ولو باع المسكن لم تبطل السكنى، وللساكن أن يسكن بنفسه ومن جرت عادته

١ — عملاً بفناد روايات لم يعتمدها بعضهم فجعل المناط الصدق العرفي، او القرائن على الاقل او الأكثر.

٢ — لعل المراد بالاعلون معقوه، وبالادنون من اعتقهم.

٣ — هي حبس العين المسكون على الساكن بدون اجل.

٤ — هي الاسكان مدة عمر احدهما او عمر اجني.

٥ — اي انتقل حق السكنى الى ورثه الساكن مدة حياة الواقف.

به كالولد والزوجة والخادم، وليس له اسكان غيره من دون اذن، ولا اجارته.
وكل ما يصح وقفه يصح اعماراه كالملك والعبد والاثاث، ولو حبس فرسه أو
غلامه في خدمة بيوت العبادة وسبيل الله لزم ما دامت العين باقية^١.

الفصل الثالث — في الوصايا

وهي واجبة^٢، ولا بد فيها من ايجاب وقبول، ويكفي الاشارة والكتابة مع
الارادة والتعذر لفظاً، ولا يجب العمل بما يوجد بخطه.
وانما تصح في السانغ^٣، فلو أوصى المسلم ببناء كنيسة لم تصح، وله الرجوع
فيها.

ويشترط صحة تصرف الموصي^٤، ووجود الموصى له، والتكليف والاسلام في
الموصي^٥ والملك في الموصى به.

ولو جرح نفسه بالمهلك ثم أوصى لم تصح، ولو تقلعت الوصية صحت.
وتصح الوصية للحمل بشرط وقوعه حياً، وللنمي دون الحربي، ولمملوكه وأم
ولده ومدبره ومكاتبه، لا مملوك الغير، وللمكاتب فيما تحررته، فان كان ما أوصى به
لمملوكه بقدر قيمته عتق ولا شيء له، وان زاد اعطى الفاضل، وان نقص استسعى فيه.
وأم الولد كذلك، لامن النصيب.

ولو أوصى بالعتق وعليه دين قدم الدين، ولو نجز العتق صح اذا كانت قيمته
ضعف الدين، وسعى للديان في نصف قيمته وللورثة في الثلث.
ولو أوصى لذكور واناث تساوا والامع التفضيل، وكذا الاعمام والاخوان.

١ — وهى الرقي — من انواع الوقف. ووجه الاطلاق بقاء الوقف مادامت الرقة باقية، يرتقب
بها عدمها.

٢ — ان كان عليه واجب، والا فستحب مؤكداً.

٣ — بشرط العلم او الاطمئنان بصحته وعدم نسخه، اى رجوعه عنها.

٤ — ولا يشترط فيه البلوغ، فتصح وصية البالغ عسراً كما في الخبر، بل في رواية معتبرة صحة
وصية من بلغ الثمان، وفي اخرى السبع، ولكن يلزم تقييد الجميع بظهور الرشد وصحة التمييز وحسن
التصرف في الاموال — كاشف الغطاء، بتصرف.

٥ — لم يشترط العدالة، وهى لازمة، خصوصاً في الوصى القيم على الصغار بعد الميت.

ولو أوصى لقربائه فهم المعروفون بنسبه، والعشيرة والجيران والسييل والبر والفقراء كالوقف.

ولومات الموصى له قبله ولم يرجع كانت لورثته، فان لم يكن وارث فلورثة الموصي.

وتصح الوصية بالحمل.

ويستحب للقريب وان كان وارثاً. واذا أوصى الى عدل ففسق بطلت^١.

ويصح أن يوصي الى المرأة والصبي بشرط انضمامه الى الكامل، والى المملوك باذن مولاه، فيمضى الكامل الوصية الى أن يبلغ ثم يشتركان، ولا ينقض بعد بلوغه ما تقدم مما هو سائغ.

ولو أوصى الكافر الى مثله صح.

ولو أوصى الى اثنين وشرط الاجتماع او أطلق فليس لاحدهما الانفراد، ويجبرهما الحاكم على الاجتماع. ولو تشاحا فان تعذر استبدل، ولو عجز أحدهما ضم اليه، ولو شرط الانفراد جاز وتصرف كل واحد منهما، ويجوز الاقتسام.

واذا بلغ الموصى رد الموصى اليه صح الرد، والا فلا، ولو خان استبدل به الحاكم. ولا يضمن الوصى الامع التفريط، وله أن يستوفي دينه او يقترض مع الملاءة، او يقوم على نفسه، ويأخذ اجرة المثل مع الحاجة، وأن يوصى مع الاذن لابدونه ولا يتعدى المأذون، ويتولى الحاكم من لا وصى له.

وتمضى الوصية بالثلث فادون، ولو زادت وقف الزائد على اجازة الورثة، ولو أجاز بعض مضى في قدر حصته، ولو أجازوا قبل الموت صح.

ويملك الموصى به بعد الموت والقبول. ويقدم الواجب من الاصل والباقي من

١ - هذا، ولم يشترط المؤلف في الوصى سوى الاسلام والتكليف فقط، ولم يهنا على أن العدالة كانت مشترطة في نظر الموصى فبإزالتها تنتفي الوصية أيضاً كما لو اشترطها صريحاً. وجاء في (شرائع الاسلام): «وهل تعتبر العدالة؟ قيل: نعم، لان الفاسق لا امانة له. وقيل: لا، لان المسلم محل الامانة كما في الوكالة والاستيداع، ولانها ولاية تابعة لاختيار الموصى فيتحقق بتعيينه. اما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت الموصى امكن القول بطلان وصته، لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه، فلا يتحقق عند زواله. فحينئذ يعزله الحاكم ويستتيب مكانه».

الثلث^١، ويبدأ بالاول فالاول في غير الواجب، ولو جمع تساوا^٢.
ولو أوصى بجزء ماله فالسبع، والسهم الثن، والشئ^٣ السدس.
ولو أوصى بمثل نصيب أحد الورثة صحت من الثلث، فان لم يزد أو أجازوا
كان الموصى له كأحدهم، فلو أوصى بمثل نصيب ابنه وليس له سواء أعطى النصف
مع الاجازة والثلث بدونها، ولو كان [له] ابنان فالثلث، ولو اختلفوا أعطى الاقل الا
ان يعين الاكثر.

ولونسي الوصي وجهاً رجوع ميراثاً. ويعمل بالاخير من المتضادين، فان لم
يتضادا عمل بهما. ولو قصر الثلث بدىء بالاول فالاول^٤.
وتثبت الوصية بالمال بشاهدين، وشاهد وامرأتين، وشاهد وعين، وأربع نساء،
وتقبل الواحدة في الربع، والا ثنتان في النصف. ولا تثبت الولاية الا برجلين.
ولو أعق عبده^٥ ولا شئ^٦ له عتق ثلثه، ولو أعقق بعضه وله^٧ ضعفه عتق كله،
ولو أعقق مملوكه^٨ ولا شئ^٩ سواهم عتق ثلثهم بالقرعة، ولورثهم بدىء بالاول فالاول.
ويجزي في الرقبة مسماهها، ولو قال مؤمنة وجب، فان لم يوجد عتق من لا يعرف بنصب،

١ — هذا ان لم يعين من الثلث ولم تقم قرينة او عرف على ذلك.
٢ — اى ان لم يرتب تساوى الموصى به في العمل. وفي سائر النسخ اضافة: «في الثلث» وهو خطأ.

٣ — هذا اذا علم ارادته المعنى الشرعى، والا فالصدق العرفى.
٤ — اى في النصيب ذكوراً واناثاً أعطى الاقل من نصيب الورثة الاناث او الذكور ان كان هو الاقل. وبما ان الوصية تقدم على التقسيم، فلو ترك ابناً وبنثاً قدم الموصى له فأعطى الثلث لانه لو لم يكن كان يقسم المال ثلاثة أثلاث لثلاث للذكر وثلث للأنثى وهو الاقل ثم قسم الباقي ثلاثة أثلاث فثلاثان للذكر وثلث للأنثى. ولا يعطى الربع لان المال هنا لا يقسم ارباعاً حتى يكون النصيب الاقل الربع، الا اذا جعل الموصى له مع الوارثين، وهذا خلاف حكم تقديم الوصية. وقد قال به الشهيد (قده) في الروضة — كاشف الغطاء بتصرف.

٥ — هذا اذا لم يمكن التوزيع على الجميع، والا فهو المتعين في فتوى الفقهاء.

٦ — وصية لامنجزاً.

٧ — وفي بعض النسخ: ولو ضعفه، وعليه فقد اشكل المراد على المعلقين. وقد أشار الشيخ كاشف الغطاء «قده» الى هذه النسخة في تعليقه فقال: وفي بعض النسخ «وله ضعفه» وعليه فالمراد واضح، والحكم باعتناق العبد كله متعين — كما في المتن — لانطباق تمام الثلث حينئذ عليه.

٨ — وصية لامنجزاً.

ولو بآنت بالخلاف بعد العتق صح.

وتصرفات المريض من الثلث وان كانت منجزة.

أما الاقرار فان كان متهماً فكذلك ، والاقرن الاصل.

وهذا حكم يتعلق بمطلق المرض الذي يحصل به الموت وان لم يكن مخوفاً.

ويحتسب من التركة أرش الجناية والدية.

ولو عين ثمن الرقبة ولم توجد به توقع الوجود، فان وجد بأقل اعتق وأعطي

الفاضل.

وتصح الوصية على كل من للموصى عليه ولاية، ولو انتفت صحت في اخراج

الحقوق عنه^١.

ولو أوصى باخراج بعض ولده من الميراث لم يصح.

كتاب النكاح

وفيه فصول :

[الفصل الاول]

النكاح ثلاثة: الدائم، والمنقطع، وملك اليمين.

ويستقر الاول الى العقد، وهو الايجاب من أهله والقبول بلفظ الماضي من أهله، ولو قيل «زوجت بنتك (فلانة) من فلان؟» فقال «نعم» كفى في الايجاب، ويجزي مع العجز الترجمة والاشارة. ولو زوجت المرأة نفسها صح. ولا يشترط الولي مع البلوغ والرشد^١ ولا الشهود.

ولا يلغى الى دعوى الزوجية بغير بينة او تصديق. ولو ادعت اخت الزوجة زوجيته، حكم لبينته الا مع تقديم تاريخها او دخوله بها. والقول قول الاب في تعيين المعقود عليها بغير تسمية مع رؤية الزوج للجميع، والا بطل العقد.

ويستحب أن يتخير البكر العفيفة الكريمة الاصل، وصلاة ركعتين، والاشهاد والاعلان، والخطبة أمام العقد، وإيقاعه ليلاً، وصلاة ركعتين عند الدخول، والدعاء، وأمرها بمثله، وسؤال الله الولد.

ويكره إيقاع العقد والقمر في القرب، وتزويج العقيم، والجماع ليلة الخسوف

١ - وان كان الاحوط تحصيل اذنه، ولكن لو تشاحا قدم رضاها الا أن تختار ما فيه هتك شرف

الولي فيجوز له منعها منه حينئذ لا اجبارها او اكراهها على غيره ممن يريد - كاشف الغطاء، بتصرف.

ويوم الكسوف وعند الزوال وعند الغروب وقبل ذهاب الشفق وفي المحاق وبعد الفجر حتى تطلع الشمس وفي أول ليلة كل شهر - الا رمضان - وليلة النصف وعند الزلزلة والريح الصفراء والسوداء ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة وعارياً وعقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء، والنظر الى فرج المرأة، والكلام بغير الذكر، والوطى في الدبر^١، والعزل عن الحرة بغير اذنها، وأن يطرق المسافر أهله ليلاً. ويحرم الدخول بالمرأة قبل تسع سنين.

ويجوز النظر الى من يريد التزويج بها او شراءها، والى أهل النمة بغير تلذذ.

الفصل الثاني - في الاولياء

انما الولاية للاب وان علا، والوصى، والحاكم. فالاب على الصغيرين والمجنونين، ولا خيار [لهما] بعد زوال الوصفين^٢ والبالغ الرشيد لا ولاية عليه ذكرأ كان أو أنثى - والحاكم والوصى على المجنون البالغ ذكرأ وأنثى مع المصلحة. ويقف عقد غيرهما على الاجازة، ويكفي فيها سكوت البكر.

وللمولى الولاية على مملوكه ذكرأ وأنثى مطلقاً. ولا ولاية للام.

ويستحب للبالغة أن تستأذن أباه، وأن توكل أختها مع فقده.

وليس للوكيل أن يزوجه من نفسه بغير اذنها.

ولو زوج الصغيرين الابوان توارثا، ولو كان غيرهما وقف على الاجازة، فان مات أحدهما قبل البلوغ بطل، وان بلغ أحدهما وأجاز ثم مات حلف الثاني بعد بلوغه على انتفاء الطمع^٣ وورث، والا فلا.

١ - جاء في (المختصر النافع) «وطى الزوجة في الدبر فيه روايتان: اشهرهما الجواز على الكراهية» وجاء في (الشرائع): أى الكراهة الشديدة. والرواية الاخرى بالتحريم.

٢ - الا اذا كان العقد حين وقوعه ذا مفسدة عند العقلاء، فلا يصح الا بالاجازة بعد البلوغ والرشد، بل لا يترك الاحتياط بالاجازة منها فيما اذا كان العقد صحيحاً بلا مفسدة ايضاً، لان في لزومه عليها اشكالا - منهاج الصالحين، بتصرف.

٣ - أى الطمع في الميراث.

الفصل الثالث — في المحرمات

وهي قسمان: نسب وسبب.

فالنسب: الام وان علت، والبنت وان سفلت، والاخت وبناتها وان نزلن، والعمة والحالة وان علت، وبنات الاخ وان نزلن.

وأما السبب فأمرور:

الاول: ما يحرم بالمصاهرة

فن وطأ امرأة بالعقد أو الملك حرمت عليه أمها وان علت، وبناتها وان نزلت، تحريماً مؤبداً، سواء سبقن على الوطئ أو تأخرن عنه. وتحرم الموطوءة بالملك أو بالعقد على أب الواطيء وان علا، وعلى أولاده وان نزلوا.

ومن عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت عليه أمها أبداً، وبناتها ما دامت الام في عقده، فان طلقها قبل الدخول جازله العقد على بنتها، ولو دخل حرمت أبداً. وتحرم اخت الزوجة جمعاً لأعيناً، وكذا بنت اختها وبنت اخيها الإمع اذن العمة والحالة، ولو عقد من دون اذنها بطل.

ومن زنا بعمته او خالته حرمت عليها بناتها أبداً. ولو ملك الاختين فوطأ احدهما حرمت الاخرى جمعاً، فلو وطأها أثم ولم تحرم الاولى. ويحرم على الحر في الدائم ما زاد على أربع حرائر، وفي الاماء ما زاد على أمتين، وله أن يجمع بين حرتين وأمتين او ثلاث حرائر وأمة، وعلى العبد ما زاد على أربع اماء، وفي الحرائر ما زاد على حرتين، وله أن ينكح حرة وأمتين.

ولا يجوز نكاح الامة على الحرية الا باذنها، ولو عقد بدونه كان باطلاً. ولو أدخل الحرية على الامة ولم تعلم فلها الخيار، ولو جمعها في عقد صح على الحرية.

ويحرم العقد على ذات البعل، والمعتدة مادامت كذلك، ولو تزوجها في عدتها جاهلاً بطل العقد، فان دخل حرمت أبداً والولد له والمهر للمرأة، وتتم عدة الاول وتستأنف للثاني، ولو عقد عالماً حرمت أبداً بالعقد.

مسائل

(الاول) من لاط بغلام فأوقبه حرم عليه أم الغلام وأخته وبنته أبداً، ولو سبق عقدهن لم يحرم.

(الثانية) لو دخل ببصية لم تبلغ تسعاً فأفضاها^١ حرمت أبداً ولم تخرج من حباله.

(الثالثة) لو زنا بامرأة لم يحرم نكاحها^٢ ولو زنا بذات بعل أو في عدة رجعية حرمت أبداً.

(الرابعة) لو عقد المحرم عالماً بالتحريم حرمت أبداً، ولو كان جاهلاً بطل العقد ولم تحرم^٣.

(الخامسة) لا تنحصر المتعة وملك اليمين في عدد.

(السادسة) لو طلقت الحرة ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وإن كانت تحت عبد، ولو طلقت الأمة طلقتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وإن كانت تحت حر. (السابعة) المطلقة تسعاً للعدة ينكحها بينها رجلان تحرم على المطلق أبداً.

(الثامنة) لو طلق احدى الأربع رجعيّاً لم يجوز أن ينكح بعدها حتى تخرج من العدة، ويجوز في البائن. ولو عقد ذوالثلاث على اثنين دفعة بطلا، ولو ترتب بطل الثاني، وكذا الحكم في الاختين.

الثاني: الرضاع

ويحرم منه ما يحرم بالنسب، إذا كان عن نكاح، يوماً وليلة، أو ما أنبت اللحم وشد العظم، أو كان خمس عشرة رضعة كاملة من الثدي لا يفصل بينها رضاع أخرى، وأن يكون في الحولين بالنسبة إلى المرتضع، وفي ولد المرضة قولان، وأن يكون اللبن لفحل واحد.

فلو أرضعت امرأتان [صبيين] بلبن فحل واحد نشر الحرمة بينهما، ولو أرضعت امرأة صبيين بلبن فحلين لم ينشر الحرمة.

ومع الشرائط تصير المرضة أمّاً وذواللبن أباً وأخوتها أخوالاً وأعماماً وأولادها أخوة. ويحرم أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً على المرتضع وأولاد المرضة ولادة

١ - الافضاء: حرق مخرج البول وإيصاله إلى مخرج الحيض، أي المهبل.

٢ - على الزاني، إلا أن تكون ذات بعل أو في عدة رجعية فتحرم عليه أبداً على المشهور (شرائع الاسلام).

٣ - إذا عقد المحرم على امرأة عالماً بالتحريم حرمت عليه أبداً، ولو كان جاهلاً فسد عقده ولم تحرم (شرائع الاسلام).

لارضاعاً^١.

ولا ينكح ابوالمترضع في أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً، ولا في أولاد زوجة المرضعة ولادة لا رضاعاً، ولا ولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن النكاح في أولاد المرضعة والفحل.

ولو أَرْضَعَتْ كَبِيرَةَ الزَوْجَتَيْنِ صَغِيرَتَهُمَا حَرَمَتَا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْمَرْضُوعَةِ^٢ وَالْأُفْلَامِ الْمَرْضُوعَةِ. وَلَوْ أَرْضَعَتْ الْإِمَامَ مِنَ الرِّضَاعَةِ الزَّوْجَةُ حَرَمَتْ^٣ وَلَا تَحْرِمُ أُمُّ أَمِّ الْوَلَدِ مِنَ الرِّضَاعِ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ حَرَمَتْ مِنَ النِّسَبِ. وَيَسْتَحِبُّ اخْتِيَارُ الْمُسْلِمَةِ الْوَضِئَةِ الْعَفِيفَةِ الْعَاقِلَةِ لِلرِّضَاعِ.

الثالث: اللعان

ويثبت به التحريم المؤبد، وكذا قذف الزوج امرأته الصماء الخرساء.

الرابع: الكفر

ولا يجوز للمسلم أن ينكح غير الكتابية اجماعاً، وفيها قولان، ولا للمسلمة أن تنكح غير المسلم.

ولو ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ في الحال، ويقف بعده على انقضاء العدة، إلا أن يترد الزوج عن فطرة فينفسخ في الحال.

وعدة المرتد عن فطرة عدة الوفاة، وعن غيرها عدة الطلاق.

ولو أسلم زوج الكتابية ثبت عقده، ولو أسلمت دونه قبل الدخول انفسخ العقد، وبعده يقف على العدة، فإن أسلم فيها كان أملك بها.

ولو كان الزوجان حريين وأسلم أحدهما قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال، ولو كان بعده وقف على انقضاء العدة.

١ - فانهم لا يحرمون على المترضع اذا لم يكونوا قد رضعوا من لبن ذلك الفحل الذي رضع منه ذلك المترضع، والا فانهم يحرمون عليه قطعاً اتفاقاً. وعليه فلو ارتضع من ام امه او ضرتها بلبن جده لامه حرمت امه على أبيه، لان الام من اولاد صاحب اللبن فتحرم على أب المترضع، دون ما لو ارتضع من ام ابيه، وكذا لاحرمه لو ارضعته ام امه ولكن من لبن جده لا يبه او اجنبي - كاشف الغطاء «قده» بتصرف.

٢ - اعتبار الدخول لاجل أن يكون اللبن منه، فلو لم يدخل ولم يكن اللبن منه حرمت نفس المرضعة، لانها تصبح ام زوجته، ولا تحرم المترضعة.

٣ - هذا اذا كان ارضاع الام من الرضاعة للزوجة من نفس اللبن الذي شرب منه الزوج.

[ولو أسلم الزوج الحرى على أكثر من أربع حريات وأسلمن فاخترار ربعاً انفسخ نكاح البواقي] ^١ ولو أسلم الذمي وعنده أربع ثبت عقده عليهن، ولو كن أزيد تخير أربعاً وبطل نكاح البواقي.

مسائل

(الاولى) لا يجوز للمؤمنة أن تتزوج بالمخالف، ويجوز العكس ^٢ ويكره تزويج الفاسق ^٣.

(الثانية) نكاح الشغار باطل، وهو جعل نكاح امرأة مهرأ لأخرى.

(الثالثة) يجوز تزويج الحرة بالعبد والمهاسمية بغيره والعربية بالعجمي وبالعكس، ويجب اجابة المؤمن القادر [على النفقة] ^٤.

الفصل الرابع - في المتعة

ويشترط فيها الايجاب والقبول ^٥ من أهله، وذكر المهر، ولا بد فيه من ذكر الاجل المعين. ولو لم يذكر المهر بطل، ولو لم يذكر الاجل فالاقرب البطلان ^٦. ويحرم غير الكتابية من الكفار، والامة على الحرية من دون اذنها، وبنت الاخ والاخت من دون اذن العمة والخالة.

ويكره الزانية ^٧ وال بكر من دون اذن الاب.

ولا حد للمهر ^٨ ولو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه، ولو أخلت ببعض المدة

١ - ليست في نسخة «ن».

٢ - المناط خوف الضلال، فإذا خيف حرم من الطرفين، والافجائر عند الأكثر.

٣ - والاحوط تركه خصوصاً في شارب الخمر وتارك الصلاة، ولا سيما إذا خيف الضلال.

٤ - ليست في نسخة «ن» والمشهور على عدم الوجوب بل الاستحباب المؤكد وكراهة الرد كراهة شديدة مغلظة، ففي الخبر: «إذا جاءكم مؤمن ترضون خلقه ودينه فزوجوه، ان لا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير» (الوسائل ج ١٤).

٥ - والفاظ الايجاب ثلاثة: زوجتك وممتعك وأنكحتك.

٦ - والأكثر على عدم البطلان بل انقلابها دائماً، والاحتياط بالطلاق ثم التجديد من دون عدة.

٧ - وإذا كانت مشهورة بالزنا فقد احتاط بعضهم لزوماً بترك التمتع بها - المنهاج.

٨ - في (صحيح مسلم) عن جابر بن عبد الله الأنصاري كان يقول: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر، حتى نهى عمر في شأن عمرو بن حريث».

أسقط بنسبته. ولو ظهر بطلان العقد فلامهر قبل الدخول، وبعده لها المهر مع جهلها. ويلحق به الولد وان عزل، ولو نفاه فللعان.

ولا يقع بها طلاق وللعان ولاظهار، ولا ميراث لها وان شرط^١ وتعتد بعد الاجل بمحضتين، أو بخمسة واربعين يوماً، وفي الموت بأربعة أشهر وعشرة أيام.

الفصل الخامس - في نكاح الاماء

ولا يجوز للعبد والامة أن يعقدا لانفسهما بغير اذن المولى، فان فعل أحدهما وقف على الاجازة، ولو أذن المولى للعبد ثبت مهر عبده عليه ونفقة زوجته، وثبت لمولى الامة مهر أمته. ويستقر بالدخول. ولو لم يأذنا فالولد لهما، ولو أذن أحدهما فالولد للآخر. ولو كان أحد الزوجين حراً فالولد مثله ما لم يشترط المولى الرقية.

ولو تزوج الحر من دون اذن المولى عالماً فهو زان والولد رق، ولو كان جاهلاً سقط الحدودن المهر وعليه قيمة الولد يوم سقوطه حياً، ولو ادعت الحرية فكذلك. وعلى الاب فك أولاده، ويلزم المولى دفعهم اليه، ولو عجز سعى في القيمة، ومع عدم الدخول لامهر.

ولو تزوجت الحرة بعبد عالمة فلامهر والولد رق ومع الجهل حر ولاقيمة، وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق مع الدخول.

ولو زنى الحر أو العبد بمملوكة فالولد لمولاهما، ولو اشترى جزءاً من زوجته بطل العقد ولم تحل بالتحليل على قول، ولو اعتقت الامة كان لها فسخ النكاح.

ويجوز جعل العتق مهراً لمملوكته اذا قدم العتق أو النكاح على خلاف. وأم الولد رق لا يجوز بيعها مع وجوده الا في ثمن رقبها اذ لم يكن غيرها، وتنعتق بموت المولى من نصيب الولد، ولو عجز سعت.

واذا بيعت الامة كان للمشتري على الفور فسخ النكاح ولصاحب العبد أيضاً، وكذا العبد.

ومع فسخ مشتري الامة قبل الدخول لامهر، ولو أجاز قبله فله المهر، وبعده للبائع.

١ - «وأما بالنسبة الى الولد فانه يرثها ويرثانه من غير خلاف» (شرائع).

وطلاق العبد بيده، ولو كانا لواحد كان للمولى فسخه .
 ويحرم لمن زوج أمته وطها ولمسها والنظر بشهوة ما دامت في حباله . وليس
 لاحد الشريكين وطىء المشتركة بالملك .
 ويجب على مشتري الجارية استبراؤها^١ ولو اعتقها حل له وطها بالعقد من غير
 استبراء، ولا بد لغيره من عدة الحرة^٢ .
 ولو حلل أمته على غيره حللت له ولو كان لمملوكه، ولا يحل غير المأذون^٣،
 وينعقد الولد حراً^٤ .

الفصل السادس — في العيوب

وهى أربعة في الرجل: الجنون، والخصاء، والعن^٥، والجب^٦ .
 وسبعة في المرأة: الجنون، والجذام، والبرص، والقرن، والاقضاء، والعمى،
 والاقعاد .
 ولا فسخ بالمتجدد بعد العقد في غير العنة، وفي الجنون المتجدد قول بالفسخ .
 والخيار على الفور، وليس بطلاق . ولا بد من الحاكم في العنة خاصة .
 ولا مهر في الفسخ قبل الدخول من الرجل، وبعده المسمى، ويرجع الزوج على
 المدلس .
 ومن المرأة لامهر لها قبل الدخول الا في العنة فيثبت نصفه، وبعده المسمى .
 والقول قول المنكر للعيب .
 ويؤجل الحاكم العنين مع المرافعة سنة، فان وطأها او غيرها فلا فسخ، والا

١ — بحضة، او بخمسة واربعين يوماً ان كانت لا تحيض في سن من تحيض، ويسقط اذا كان
 البائع امرأة او كانت الامه حائضاً او يائسة او حاملا، او علم عدم وطها، او عدم حملها، او اخبر عدل
 باستبرائها .

٢ — هذا اذا اعتقها المشتري واراد غيره العقد عليها .

٣ — من الاستمتاع .

٤ — اذا كان ابوه حراً .

٥ — العجز عن الوطىء قبلا .

٦ — الجب: القطع، اذا لم يبق معه ما يمكن الوطىء به قبلا .

فسخت ولها نصف المهر.

ولو تزوجها حرة فبانت أمة فسخ ولا مهر الا مع الدخول، فيرجع على المدلس.
وكذا لو شرطت بنت مهيرة فخرجت بنت أمة.
ولو تزوجته حراً فبان عبداً فلها الفسخ، والمهر بعد الدخول لا قبله.

الفصل السابع — في المهر

وهو عوض البضع، وتملكه المرأة بالعقد، ويسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول، ولو دخل قبل أو دبراً استقر.

ويصح أن يكون عيناً أو ديناً أو منفعة، ولا يتقدر قلة وكثرة، ولا بد فيه من الوصف أو المشاهدة.

ولو لم يتعين صح العقد، وكان لها مع الدخول مهر المثل ما لم يتجاوز السنة، فان تجاوز رد إليها، ومع الطلاق لها المتعة، للموسر بالشوب المرتفع أو عشرة دنائير، والمتوسط بخمسة، والفقير بخاتم أو درهم.

ولو تزوجها بحكم أحدهما صح، ويلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم يتجاوز المرأة مهر السنة ان كانت الحاكمة، ولو مات الحاكم قبله فلها المتعة.

ولو تزوجها على خادم مطلقاً أو دار أو بيت كان لها وسط ذلك، ولو قال «على السنة» فخمسمائة درهم.

ولو تزوج النعميان على خرصح، فان أسلم أحدهما قبل القبض فلها القيمة^١، ولو تزوج المسلم عليه قيل يصح ويثبت على الدخول مهر المثل، وقيل يبطل العقد، ولو أمهر المدبر يبطل التدبير.

ولو شرط في العقد المحرم يبطل الشرط خاصة، ولو اشترط أن لا يخرجها من بلدها لزم.

والقول قول الزوج في قدر المهر، ولو أنكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل، ولو

١ — لورود النص المعتبر في «النصراني يتزوج النصرانية على ثلاثين دنأ خراً وثلاثين خنزيراً ثم أسلمها بعد ذلك، ولم يكن دخل بها؟ قال عليه السلام: ينظر كم قيمة الخسروكم قيمة الخنازير ويرسل بها إليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الاول» (الوسائل ج ١٤) والظاهر عدم الفرق بين الاسلام قبل الدخول او بعده — كاشف الغطاء.

ادعت الموافقة فالقول قوله مع يمينه على اشكال.

ولو زوج الاب الصغير ضمن المهر مع فقره، وللمرأة الامتناع قبل الدخول حتى تقبض المهر.

الفصل الثامن — في القسم والنشوز

للزوجة دائماً ليلة من أربع، وللزوجتين ليلتان، وللثلاث ثلاث، ولو كن أربع فلكل واحدة ليلة. ولو وهبته احداهن وضع ليلتها حيث شاء، ولو وهبت الضرة بات عندها.

والواجب المضاجعة ليلاً لا المواقعة، وللحررة ليلتان، وللامة والكتاتية ليلة، وتختص البكر عند الدخول بسبع، والثيب بثلاث. ويستحب التسوية في الانفاق. ويجب على الزوجة التمكن وازالة المنفر. وله ضرب الناشئة بعد وعظها وهجرها، ولو نشز طالبتة، ولها ترك بعض حقها أو كله استمالة له، ويحل قبوله. ولو كره كل منهما صاحبه انفذ الحاكم حكيم من أهله أو أجنبيين، فان رأيا الصلح أصلحاً، وان رأيا الفرقة راجعاهما في الطلاق والبذل، ولا حكم مع اختلافهما.

الفصل التاسع — في أحكام الاولاد

يلحق الولد في الدائم مع الدخول^١، ومضي ستة أشهر من حين الوطء ووضعه لمدة الحمل، وهي ستة أشهر اى عشرة^٢، فلو غاب أو اعتزل أكثر من عشرة أشهر ثم ولدت لم يلحق به. والقول قوله في عدم الدخول، ولو اعترف به وانكر الولد لم ينتف الا باللعان،

١ — ويجب على الزوجين العمل بحكمها فيما عدى البذل والطلاق، ان كانا عادلين.

٢ — وعند الشك يحكم به لذي الفراش حتى مع العلم بعدم الدخول اذا أئني على فرجها او امكن احتمال وقوع ذلك، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

٣ — هذا لما يحصل من الاشتباه في مبدأ الحمل عند الناس، والا فهو محدود في اقصاصه — بالتجربة — بتسعة اشهر وتسعة ايام وتسع ساعات. ومصدر القول بتحديدته عندنا ماورد عن الائمة عليهم السلام من الروايات، ولذلك فقد اختص به المذهب الجعفرى، حيث قال سواه بأكثر منه الى أربع سنين! ورووا في ذلك ولادة الشافعى بعد اربع سنين من غياب زوج امه عنها! ومنشأ الاختلاف فيه عندهم التخرجات والظنون.

ولا يجوز له الحاق ولد الزنا به .

ولو تزوجت بآخر بعد طلاق الاول وأنت بولد لاقل من ستة أشهر فهو لاول، وان كان لسته أشهر فصاعداً فهو للاخير، ولو كان لاقل من ستة أشهر من وطئ الثاني أو أكثر من عشرة أشهر من طلاق الاول فليس لها، وكذا الامة لو بيعت بعد الوطئ .

ولو اعترف بولد أمته أو المتعة ألحق به، ولا يقبل نفيه بعد ذلك .

ولو وطأها المولى وأجنبى فالولد للمولى، ومع اماراة الانتفاء لا يجوز الحاقه ولانفيه، بل يستحب أن يوصى له بشيء .

ولو وطأها المشتركون فتداعوه ألحق بمن تخرجه القرعة، ويغرم للباقيين حصصهم من قيمة الامة وقيمته يوم سقوطه حياً .

ولو وطأ بالشبهة ألحق به الولد، فان كان لها زوج وظنت خلوها ردت عليه بعد العدة من الثاني، ويجب عند الولادة استبدار النساء أو الزوج بالمرأة .

ويستحب غسل المولود، والاذان في أذنه اليمنى، والاقامة في اليسرى، وتحنيكه بتربة الحسين عليه السلام وبماء الفرات، وتسميته بأسم أحد الانبياء أو الائمة عليهم السلام^١ والكنية، ولا يكتفى بمحمداً بأبي القاسم، وحلق رأسه يوم السابع، والعقيقة بعده، والتصدق بوزنه ذهباً أو فضة، وثقب أذنه، وختانه فيه، ويجب بعد البلوغ . ونخض الجواري مستحب .

ويستحب له أن يعق عن الذكر بذكر وعن الانثى بأنثى، بصفات الاضحية .

ولا يأكل الابوان منها، ولا يكسر شيء من عظامها .

وأفضل المراضع الام . وللحرة الاجرة على الاب، ومع موته من مال الرضيع، ولا تجبر على ارضاعه، وتجبر الامة .

وحده الرضاع حolan، واقله أحد وعشرون شهراً، والام أحق بارضاعه اذا رضيت بما يطلب غيرها من اجرة أو تبرع وأحق بحضانه الذكر مدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة، وبالانثى الى سبع سنين، وتسقط الحضانه لتزوجت، ولومات الاب أو كان مملوكاً أو كافراً فالام أولى .

الفصل العاشر - في النفقات

أما الزوجة فيجب لها النفقة: من الاطعام والكسوة والسكنى، مع العقد الدائم والتمكين التام مع القدرة^١ وان كانت ذمية أو أمة. فان طلقته بانثاً أو مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل^٢ وتقضي مع الفوات.

وأما الاقارب، فيجب للابوين وان علوا والاولاد وان نزلوا خاصة. بشرط الفقر، والعجز عن التكسب. وعلى الاب نفقة الولد، فان فقد أو عجز فعلى أب الاب وهكذا. فان فقدوا فعلى الام، فان فقدت فأباًؤها.

وأما المملوك: فتجب نفقته على مولاه. وله ان يجعلها في كسبه مع الكفاية. والا أتمه المولى. ويجب للبهائم، فان امتنع اجبر على البيع، أو الذبح ان كانت مذكاة^٣ أو الانفاق.

١ - والواجب من النفقة الطعام والكسوة والسكنى بحسب شأنها، فلو كان من شأنها الخدمة وجب بحسب شأنها، الا ان تكون ناشرة فلا يجب شيء على الزوج.

٢ - «وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتان، أشهرهما انه لا نفقة لها، والاخرى: ينفق عليها من نصيب ولدها» (شرائع الإسلام).

٣ - وان كانت غير مأكولة اللحم، وذلك لراحتها من ألم الجوع المستمر والموت بالتدريج.

كتاب الطلاق

وفيه فصول:

الفصل الاول — في الطلاق

ويشترط في المطلق: البلوغ، والعقل، والاختيار، والقصد. وللولي أن يطلق عن المجنون لا الصغير والسكران.

وفي المطلقة: دوام الزوجية، وخلوها عن الحيض والنفاس ان كان حاضراً ودخل بها، ولو كان غائباً يقدر انتقالها من طهر الى آخر صح طلاقه ولو كانت حائضاً، وان يطلقها في طهر لم يقربها فيه بجماع الا في الصغيرة والياثة^١ والحامل، والمستربة^٢ تصبر ثلاثة أشهر.

ولا يقع الا بقوله «طالق» مجرداً عن الشرط والصفة^٣، ويشترط سماع رجلين عدلين؛

١ — لما في صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج «ثلاث يتزوجن على كل حال: من اتى لها اقل من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد بنست من المحيض».

٢ — يشتمل المستربة هنا: مستربة الدم اى من اتصل دمها ولم يتميز حيضها من طهرها، والمستربة في الحمل، والمستربة في اليأس وعدمه ودخولها في الحيض وعدمه، ومن لا تحيض وهي في سن من تحيض ففي جميع هذه الصور يجب عليها التبرص ثلاثة اشهر — كاشف الغطاء (قده).

٣ — الشرط في اصطلاح الفقهاء عبارة عن: كل حادث امكن وقوعه وعدمه، كشفاء المريض وقوده المسافر. والصفة: ما كان محقق الوقوع، كطلوع الشمس وغيبوبة الشفق. وتعليق الطلاق على كل ذلك باطل عندهم اجماعاً.

٤ — لقوله تعالى «واشهدوا ذوى عدل منكم» سورة الطلاق.

الفصل الثاني - في أقسامه

وهو بدعة، وسنة.

فالاول: طلاق الحائض الحائِل^١ او النفساء مع حضور الزوج^٢ والمستربة^٣ قبل ثلاثة أشهر، وطلاق الثلاث مرسل^٤ والكل باطل^٥.

والثاني: بائن، ورجعي.

فالاول: طلاق اليانسة، والصغيرة، وغير المدخول بها والمختلعة والمبارة مع استمرارهما على البذل، والمطلقة ثلاثاً بينها رجعتان^٦.

والثاني: ماعداه مما للرجل المراجعة فيه.

وطلاق العدة من أحد هذه: ما يراجع في العدة ويواقع ثم يطلق بعد الطهر، فهذه تحرم بعد تسع ينكحها بينها رجلان مؤبداً. وما عداه تحرم في كل ثالثة حتى تنكح غيره.

ويشترط في المحلل: البلوغ، والوطى قبلاً بالعقد الصحيح الدائم. وكما يهدم الثلاث يهدم ما دونها.

ويصح الرجعة نطقاً وفعلاً، ولا يجب فيها الاشهاد. ويقبل قول المرأة في انقضاء العدة بالحيض^٧.

ويكره طلاق المريض، ويقع، لكن ترثه المرأة—وان كان بائناً—الى سنة، ما لم يميت بعدها—ولو بلحظة—أو تتزوج هي، أو يبرأ من مرضه. وهو يرثها في الرجعي في العدة، ونكاحه صحيح مع الدخول، والافلا.

١ - غير الحامل.

٢ - الحق بالحضور بعضهم ما يحكمه من امكان علمه بجالها مع غيبته.

٣ - سبق معناه فيما مضى.

٤ - أى من غير رجعة بينهما.

٥ - لا ينبغي الاشكال في وقوع الطلاق الثلاث المرسل بواحدة، وقد ورد بها الاخبار.

٦ - المراد من الرجعة ما يشمل العود الى الزوجية بعقد جديد، وان لم يطأها وكانت الطلقات

كلها في طهر واحد غير مواقع فيه.

٧ - وبغيره أيضاً.

الفصل الثالث - في العدد

لاعدة في الطلاق على الصغيرة، واليائسة، وغير المدخول بها.
والمستقيمة الحيض عدتها ثلاثة أقراء^١ ان كانت حرة والافقرءان.
وان كانت في سن من تحيض ولا حيض لها فعدتها ثلاثة أشهر ان كانت حرة، والافشهر ونصف.

والحامل عدتها وضع الحمل وان كان سقطاً.
وعدة الحرة المتوفى عنها زوجها. أربعة أشهر وعشرة أيام، صغيرة أو يائسة او غيرها، دخل أولاً، ولو كانت حاملاً فأبعد الاجلين، وعليها الحداد^٢ ولو كانت أمة فشهرا وخمسة أيام، والحامل بأبعد الاجلين.
وأم الولد تعتد من وفاة الزوج كالحرة، وغيرها كالامة.
ولومات زوج الامة ثم اعتقت اعتدت كالحرة، ولو اعتق امته بعد وطئها اعتدت بثلاثة أقراء.

ولومات بعد الطلاق رجعياً اعتدت الحرة والامة للوفاة، ولو كان بائناً اتمت عدة الطلاق.

ولا يجوز للزوج أن يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى يخرج عدتها الا أن تأتي بفاحشة، ولأها أن تخرج الامع الضرورة بعد نصف الليل وترجع قبل الفجر، وعليه نفقة عدتها.

وتعتد حنقة من وقت ايقاعه، والمتوفى عنها من حين البلوغ^٣.

الفصل الرابع - في الخلع والمباراة

ولا يقع الخلع بمجرد ما لم يتبع بالطلاق على قول. ولا بد فيه من الفدية، وهي

١ - اي أطهار.

٢ - وهو ترك الزينة من الشيايب الملونة والادهان والكحل الاسود والحناء الاحمر، وكل ما يتعارف عند النساء للزينة، وهو يختلف باختلاف الاعصار والامصار والنساء. والاحوط مع ذلك ان لا تخرج من بيتها ليلا ولا تبني خارج منزلها، ولو خرجت لضرورة رجعت اليه ولو بعد نصف الليل - كاشف الغطاء «قده».

٣ - اي بلوغ خبر الوفاة لو كان غائباً او غائبة.

ما يصح تملكه. بشرط التعيين، واختيار المرأة. وله أن يأخذ أزيد مما أعطاهـا. ويشترط في الخالع: التكليف، والاختيار، والقصد. وفي المرأة—مع الدخول—الظهر الذي لم يقرها فيه بجماع مع حضوره، وانضاء الحمل، وامكان الحيض، واختصاصها بالكراهية، وحضور شاهدين عدلين، وتجريده عن شرط لا يقتضيه العقد. وببطل لو انتفت الكراهية منها. ولا يملك الفدية، ولها الرجوع في الفدية مادامت في العدة، وإذا رجعت كان له الرجوع في البضع، والافلا. ولا توارث بينها في العدة. ولو بانث الفدية مستحقة—قيل—يبطل الخلع. ولو بدلت الامة مع الاذن صح، وبدونه تتبع به.

ولو كانت فدية المسلم خمرأ فان اتبع بالطلاق كان رجعيأ. ولو خالعهـا على ألف ولم يعين بطل، ولو خالع على خل فبان خمرأ صح، وله بقدره خل. ولو طلق بفدية كان بائناً وان تجرد عن لفظ الخلع، ولو قالت «طلقني بكذا» كان الجواب على الفور، فان تأخر فلا فدية، وكان رجعيأ. وشروط المبراة كالخلع، الا أن الكراهية منها، وصورتها «بارأئك بكذا فأنت طالق» وهي بائن مالم ترجع في البذل في العدة. ولا يحل له الزائد على ما أعطاهـا.

الفصل الخامس — في الظهار

وهو حرام، وصورته أن يقول لزوجته «أنت علي كظهر أمي» أو إحدى المحرمات^١.

وشروطه: سماع شاهدي عدل، وكمال المظاهر، والاختيار، والقصد، وإيقاعه في طهر لم يجامعها فيه اذا كان حاضراً ومثلها تحيض. وفي المتمتع بها، والامة، وغير المدخول بها، ومع الشرط قولان^٢ ولا يقع في اضرار ولا يمين^٣. ومع ارادة الوطي يجب الكفارة، بمعنى تحريم الوطي حتى يكفر. فان طلق

١ — في وقوع الظهار بالتشبيه بسائر المحرمات اختلاف، والمشهور على البطلان.

٢ — اما الدخول فهو شرط في صحة الظهار وترتب آثاره لتظافر الصحاح باعتباره. ويصح تعليقه على الشرط—وهو ما يحتمل وقوعه—كخروجها من الدار، لا الصفة—وهو متحقق الوقوع—كخروج الشهر، والفارق بين الامرين ورود النص في الشرط دون الصفة كاشف النطاء (قده).

٣ — في مقابل الایلاء، فانه يمين لا ينقذ لغير الاضرار. وهذا من الفروق بينها.

وراجع في العدة لم تحل حتى يكفر، ولو خرجت أو كان بائناً فاستأنف في العدة أو مات أحدهما أو ارتد فلا كفارة، ولو وطأ قبل التكفير عامداً [لزمته] كفارتان، ويتكرر بكل وطئ كفارة، ولو وطأ قبل التكفير عامداً [لزمته] كفارتان، ويتكرر بكل وطئ كفارة، ولو عجز أجزاءه الاستغفار.

وإذا رافعته أنظره الحاكم ثلاثة أشهر من حين المرافعة فيضيق عليه بعدها حتى يكفر أو يطلق.

ولو ظاهر زوجته الامة ثم اشتراها ووطأها بالملك فلا كفارة.

الفصل السادس - في الإيلاء^١

ولا ينعقد بغير اسم الله تعالى، ولا لغير اضرار^٢ من كامل مختار قاصد، وإن كان عبداً أو خصياً أو مجبواً^٣.

ولا بد أن تكون المرأة منكوبة بالدائم، مدخولاً بها، يولي مطلقاً أو يزيد من أربعة أشهر^٤.

وإذا رافعته أنظره الحاكم أربعة أشهر، فإن رجع وكفره والألزمه الطلاق أو الفينة والتكفير، ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يفعل أحدهما. ويقع الطلاق رجعيًا.

ولو آلى مدة فدافع حتى خرجت فلا كفارة، وعليه الكفارة لو وطأ قبل [ها]^٥ ولو

١ - الإيلاء: هو الحلف بالله (جل شأنه) على ترك وطئ زوجته المعينة مدة معينة، أو مطلقاً، مجرداً عن الشرط والصفة. فهو صنف خاص من اليمين يختص بأحكام خاصة من الشارع، كوجوب الفته، والكفارة أو الطلاق. وإذا بطل إيلاء أصبح يميناً وجرت عليه أحكامه. والإيلاء من آلى على نفسه، أي حلف يمين نفسه عن شيء مطلقاً أو في مدة معينة.

٢ - بالزوجة فقط.

٣ - فيما لو بقي مقدار يمكن معه الدخول.

٤ - ومن هذا أنهم حكموا بحرمة ترك وطئ الزوجة أكثر من أربعة أشهر اختياراً، الإبرضاها، وحرمة السفر أكثر من أربعة أشهر الإبرضاها أو أخذها معه، إلا أن يكون السفر ضرورياً.

٥ - كفارة اليمين للوطئ خلافاً للحلف على الامتناع منه.

٦ - أي قبل المدة، والعبارة في الاصل: قبله، وهو من التسامح في تذكير الضمير، أو لئلا يشبهه بقبل المرأة.

ادعى الإصابة^١ فالقول قوله مع يمينه.

وفئة القادر الوطي قبلاً، وفئة العاجز اظهار العزم على الوطي مع القدرة. ولا يتكرر الكفارة بتكرر اليمين^٢.

الفصل السابع - في اللعان

وسببه: قذف الزوجة بالزنا مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة^٣ وانكار ولد يلحق به ظاهراً.

ويشترط في الملعان والملاعنة: التكليف، وسلامة المرأة من الصمم والخرس، ودوام النكاح. وفي اشتراط الدخول قولان.

وصورته: أن يقول الرجل «اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما قلت» عن هذه المرأة» أربع مرات. ثم يعظه الحاكم، فان رجع حده، والا قال «ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين» ثم يقول المرأة أربع مرات «اشهد بالله انه لمن الكاذبين»، ثم يعظها الحاكم، فان اعترفت رجها والا قالت «ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين» فتحرم أبداً^٤.

وينبغي: التلطف بالشهادة، وقيامهما عند التلطف، وبداءة الرجل، وتعيين المرأة، والنطق بالعربية مع القدرة، ويجوز غيرها مع العذر، والبداءة بالشهادات ثم بالذن في الرجل، وفي المرأة تبدأ بالشهادات ثم بالفضب.

ويستحب: جلوس الحاكم مستدبر القبلة، ووقوف الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره، وحضور من يسمع اللعان، والوعظ قبل النعن والفضب.

ولو أكذب نفسه بعد اللعان حد للقذف، ولم يزل التحريم، ويرثه الولد مع اعترافه بعد اللعان، ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به.

ولو اعترفت المرأة بعد اللعان اربعاً، قيل تحد. ولو ادعت المرأة المطلقة الحمل

١ - اي الدخول.

٢ - في ايلاء واحد، الا في ايلاء واحد لنسائه، تخصيصاً اوجماً.

٣ - مع عفتها، فلورمى المشهورة بالزنا - ولو كان شهرتها بالزنا مرة واحدة - فعليه التعزير، بلالعان في الزوجة، ولا حد في غيرها - كاشف الغطاء يتصرف.

٤ - وينتفى الولد.

منه فأنكر الدخول فأقامت بينة بارخاء الستر، فالا قرب سقوط اللعان ماءً يشبت الدخول.

كتاب العتق

وفيه فصول:

[الفصل الاول - في الرق]

يختص الرق بأهل الحرب، أو بأهل الذمة ان أدخلوا بالشرائط .
ويحكم على المقر بالرقية مختاراً، ولا يقبل قول مدعى الحرية اذا كان يباع في اسواق الابينة^١.
ولا يملك الرجل ولا المرأة أحد الابوين وان علوا، والاولاد وان نزلوا، ولا [يملك] الرجل بالمحارم بالنسب من النساء، ولو ملك أحد هؤلاء عتق. وحكم الرضاع حكم النسب.

[الفصل الثاني - في العتق]

والصريح «أنت حر»، وفي لفظ العتق اشكال، ولا يقع بغيرهما، ولا بالاشارة والكتابة مع القدرة، ولا يقع مشروطاً ولا في يمين^٢ ولو شرط مع العتق شيئاً من خدمة

١ - هذا من باب تقديم الظاهر على الاصل، ومقتضى الاصل: الحرية حتى يثبت خلافه كاشف الغطاء.

٢ - المراد بالعتق باليمين: ما هو المعروف عند العامة من الحلف بالعناق والطلاق، حيث يقول القائل «عبيده احراره ونساؤه طواق ان فعل كذا»، وهو باطل عندنا اجماعاً، وفي الخبر «انها من خطوات الشيطان» - كاشف الغطاء «قده».

وغيرها جاز.

وشروطه: تكليف المعتق^١ والاختيار، والقصد، والقربة، واسلام العبد. ويكره [اعتناق] المخالف. ولو نذر عتقه او عتق الكافر صرح^٢.

ويستحب أن يعتق من مضى [له] في ملكه سبع سنين.

ولو نذر عتق كل عبد له قديم عتق من ملكه ستة أشهر فصاعداً، ولو نذر عتق

اول مملوك يملكه فملك جماعة استخرج بالقرعة — على خلاف.

والعبد لا يملك شيئاً وان ملكه مولاه على الاقوى، فلو عتقه وبه مال فالمال

للمول وان علم به ولم يستثنه.

ولو اعترق ثلث عبيده استخرج بالقرعة. ولو اعترق بعض عبده عتق كله، ولو

كان له شريك قوم عليه حصه شريكه واعتقت، ولو كان معسراً سعى العبد في النصيب.

ولو اعترق الحلي فالوجه: عدم عتق الحمل الا أن يعتقه بالنصوصية.

وعمى المملوك. وجذامه، وتنكيل المولى به، والاقعاد: أسباب في العتق،

وكذا اسلام العبد وخروجه قبل مواليه^٣.

ولو مات ذوالمال وله مملوك وارث لا غير اشترى من مولاه واعترق واعطي الباقي.

[الفصل الثالث — التدبير

وهو أن يقول «أنت رق في حياتي حرب بعد وفاتي»، من الكامل القاصد،

فينعتق من الثلث بعد الوفاة كالوصية، وله الرجوع متى شاء، وهو متأخر عن الدين.

ولو دبر الحلي اختصت بالتدبير دون الحمل، أما لو تجدد الحمل من مملوك بعد

التدبير فانه يكون مدبراً.

ولو رجع في تدبير الام قيل: لا يصح رجوعه في تدبير الاولاد، والا قرب أن

١ — بالكسر، أى بلوغه حتى يكون نافذ التصرف، فان قصد الصبي كالقصد.

٢ — يحتمل ان يكون منع عتق العبد الكافر لعدم القربة المرجحة، فيصبح بالنذر راجحاً. ولم يوافقه المشهور في اشتراط الاسلام في الاعتناق.

٣ — من دار الحرب الى دار الاسلام.

رجوعه في تدبير الام خاصة ليس رجوعاً في تدبير الاولاد، ولورجع في تدبيرهما صح الرجوع .
 وولد المدبر من مملوكه مدبر، ولا يبطل تدبير الولد بموت أبيه قبل مولاه،
 ويعتقون من الثلث، فان عجز استسعوا.
 وابق المدبر ابطال للتدبير.

الفصل الرابع — في الكتابة

وهي قسمان: مطلقة، ومشروطة.
 فالمطلقة: ان يقول لعبده او امته «كاتبك على كذا على ان تؤديه في نجم
 كذا» اما في نجم واحد او نجوم^١ متعددة، فيقول «قبلت». وقيل: يفتقر الى قول: «فاذا
 ادبت فأنت حر»، فهذا يتحرر منه بقدر ما يؤدي، وليس لمولاه فسخ الكتابة وان عجز،
 ويفكه الامام من سهم الرقاب وجوباً مع العجز.
 فان أولد من مملوكة تحرر من اولاده بقدر ما فيه من الحرية، وان مات ولم
 يتحرر منه شيء كان ميراثه للمولى، وان تحرر منه شيء كان لمولاه من ماله بقدر
 الرقية، ولورثته بقدر الباقي، ويؤدون منه ما بقي من مال الكتابة.
 ولولم يكن مال سعى الاولاد فيما بقي على ابائهم، ومع الاداء ينعتق الاولاد
 ويرث بقدر نصيب الحرية.
 ولو أوصى او أوصى له بشيء صح بقدر نصيب الحرية، وكذا لو وجب عليه
 حد، ولو وطأ المولى المطلقة حد بنصيب الحرية.
 وأما المشروطة: فأن يقول بعد ذلك «فان عجز فأنت رد في الرق». وهذا
 لا يتحرر منه شيء الا بأداء جميع ما عليه، فان عجز — وحده أن يؤخر نجماً عن وقته —
 رد في الرق، ويستحب للمولى الصبر عليه.
 ولا بد في العوض من كونه ديناً مؤجلاً معلوماً مما يصح تملكه. ويكره أن
 يتجاوز به القيمة.

واذا مات المشروط بطلت الكتابة، وكان ماله وأولاده لمولاه. وليس للمكاتب
 أن يتصرف في ماله بغير الاكتساب الا باذن المولى، وينقطع تصرف المولى عن ماله بغير

الاستيفاء.

ولووطأ مكاتبته مكرهاً فلها المهر، وليس لها أن تزوج بدون إذن المولى، وأولادها بعد الكتابة إذا لم يكونوا أحراراً حكمهم حكمها ينعتقون بعقدها مشروطة كانت أو مطلقة.

ولو انعتق من المطلقة بعضها انعتق من الولد بقدره، وكسبهم ان عتقوا فلهم وان رقوا فللمولى.

ولو اشرفت الام على العجز وهم المولى بالفسخ استعانت به^١. والله أعلم بالصواب.

كتاب الايمان

وفيه فصول:

[الفصل الاول:]

لا ينعقد اليمين بغير أسماء الله تعالى، ولا بالبراءة منه أو من أحد الانبياء أو الأئمة عليهم السلام.

ويشترط في الخالف: التكليف، والقصد، والاختيار. ويصح من الكافر. وإنما ينعقد على فعل الواجب أو المندوب أو المباح مع الأولوية أو التساوي أو ترك الحرام أو ترك المكروه أو ترك المباح مع الأولوية.

ولو تساوى متعلق اليمين وعدمه في الدين والدنيا وجب العمل بمقتضى اليمين. ولا يتعلق بفعل الغير، ولا بالماضي ولا بالمستحيل. ولو تجدد العجز عن الممكن انحلت اليمين. ويجوز أن يخلف على خلاف الواقع مع تضمن المصلحة والتورية أن عرفها.

ولو استثنى بالمشيئة انحلت اليمين. وللوالد والزوج والمولى حل يمين الولد والزوجة والعبد في غير الواجب.

وأما تجب الكفارة بترك ما يجب فعله أو فعل ما يجب تركه باليمين، لا بالغموس^١.

١ - في الحديث - كما في النجم - «اليمين الغموس: هي التي عقوبتها دخول النار، وهي أن يلف الرجل على مال امرئ مسلم أو على حقه ظلماً» فهو يمين على فعل الحرام، ولا ينعقد اليمين على فعل

ولا يجوز أن يحلف الاعم العلم^١.
وينعقد لوقال: والله لافعلن، أو بالله، أو تالله، أو أيم الله، أو لعمرالله، أو أقسم بالله، أو أحلف برب المصحف. دون: وحق الله.

[الفصل الثاني - في النذر والعهد]

ويشترط في الناذر: التكلي، والاختيار، والقصد، والاسلام، واذن الزوج والمولى في الزوجة والعبد في غير الواجب.

وهو ما بر كقوله «ان رزقت ولداً فلله علي كذا»، أو شكر كقوله «ان برىء المريض فلله علي كذا»، أو زجر كقوله «ان فعلت محرماً فلله علي كذا»، أو «ان لم أفعل الطاعة فلله علي كذا»، أو تبرع كقوله «لله علي كذا». ولو قال «علي» ولم يقل «لله» لم يجب.

ومتعلق النذر يجب أن يكون طاعة لله مقدوراً للناذر، ولو نذر فعل طاعة ولم يعين تصديق بشيء أو صلى ركعتين أو صام يوماً.

ولو نذر صوم حين كان عليه ستة اشهر، ولو قال زماناً فخمسة.
ولو نذر الصدقة بمال كثير فثمانون درهماً^٢ ولو عجز ناذر الصدقة بماله قومه وتصدق شيئاً فشيئاً حتى يوفي، ومع الاطلاق لا يتقيد بوقت، ولو قيده بوقت أو مكان انزم^٣.

ولو نذر صوم يوم بعينه فاتفق له السفر أفطر وقضاه، وكذا لو حاضت المرأة أو

الحرام، فلا كفارة في حنثه، بل يجب تركه والاستغفار منه. فعدم وجوب الكفارة فيه لوجوب حنثه لالشدة الذنب فيها - كما في المجمع - وان كان الذنب فيه شديداً ففي الحديث - كما في المجمع - «اليمين الغموس هي التي تذر الديار بلاقع».

١ - فلو حلف على امر غير واقع بالنسبة الى الماضي فلا كفارة، كما لو حلف على ان زيداً قد مات ولم يكن بميت لم تلزمه الكفارة وان حنث واثم، وانما تلزم لو حلف على فعل فلم يفعله او ترك فلم يتركه.

٢ - هنا عبارة لا توجد في النسخة المخطوطة وتوجد في سائر النسخ وهي: [ولو نذرتك كل عبد له قديم عتق من مضى عليه ستة اشهر فصاعداً في ملكه. ولو عجز عما نذر سقط فرضه. ولو نذر ان تصدق بجميع ما يملكه وخاف الضرر قومه...] الخ.

٣ - هذا اذا كانت تلك الخصوصية راجحة.

نفست، ولو كان عيداً أفطر ولا قضاء، وكذا لو عجز عن صومه.
والعهد: أن يقول «عاهدت الله»، أو «علي عهد الله أنه متى كان كذا فعلي كذا». وهو لازم وحكمه حكم اليمين.
ولا ينعقد النذر والعهد إلا باللفظ.
ولو جعل دابته أو عبده أو جاريته هدياً لبیت الله تعالى [أو أحد المشاهد]^١
بيع وصرف ثمنه في مصالح البيت أو المشهد الذي جعل له، وفي معونة الحاج والزائرين.

الفصل [الثالث] - في الكفارات

وهي: مرتبة، ومخيرة، وما يجتمع فيه الامران، وكفارة الجمع.
فالمرتبة: كفارة الظهار، وقتل الخطأ. ويجب فيها عتق رقبة، فان عجز صام شهرين متتابعين، فان عجز أطعم ستين مسكيناً. وكفارة من افطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال: اطعام عشرة مساكين، فان عجز صام ثلاثة أيام متتابعات.
والمخيرة: كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان، أو من نذر معين، أو خالف عهداً أو نذراً - على قول^٢. وهي: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو اطعام ستين مسكيناً.

وما يجتمع فيه الامران: كفارة اليمين: عتق رقبة، أو اطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، فان عجز صام ثلاثة أيام متتابعات. وكذا الايلاء.
وكفارة الجمع: في قتل المؤمن عمداً ظلماً: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، واطعام ستين مسكيناً.
وقيل: من حلف بالبراءة فعليه كفارة ظهار، فان عجز فكفارة اليمين. وفي جز المرأة شعرها في المصاب كفارة رمضان، وفي تنفه أو خدش وجهها^٣ أو شق الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته: كفارة يمين.

١ - ليست في النسخة «ن».

٢ - والقول الاخر ان تكون كفارة النذر والعهد كفارة اليمين.

٣ - مع الادماء - كما في الخبر - كاشف الغطاء «قده».

ولو تزوج امرأة في عدتها فارقتها وكفر بخمسة أصوع^١ من دقيق.
 ولو نام عن العشاء الآخرة حتى خرج الوقت أصبح صائماً.
 ولو عجز عن صوم يوم نذره تصدق بمدين على مسكين.

مسائل

- (الاولى) من وجد الثمن وأمكنه الشراء فقد وجد الرقبة، ويشترط فيها الايمان، ويجزىء الايق، وأم الولد، والمدر.
- (الثانية) من لم يجد الرقبة، أو وجدها ولم يجد الثمن انتقل الى الصوم في المرتبة، ولا يباع ثياب بدنه ولا خادمه ولا مسكنه.
- (الثالثة) كفارة العبد في الظهار وقتل الخطأ — في الصوم — نصف كفارة الحر.
- (الرابعة) اذا عجز عن الصيام في المرتبة وجب الاطعام لكل مسكين مدين طعام، ولو تعذر العدد جاز التكرار، ويطعم غالب قوته. ويستحب الادام، وأعلاه اللحم، وأوسطه الخل، وأدناه الملح. ولا يجوز اطعام الصغار الامنضمين الى الرجال، وان انفردوا احتسب الاثنان بواحد.
- (الخامسة) الكسوة لكل فقير ثوبان مع القدرة، والافواحد.
- (السادسة) لا بد من نية القرية والتعيين، والتكليف في المكفر، واسلامه.

كتاب الصيد وتوابعه

وفيه فصول:

[الفصل الاول — فيما يؤكل صيده]

وهو أمران: الكلب، والسهم.

أما الكلب: فاذا قتل صيداً وهو الممتنع حل اكله بشروط ستة: ان يكون الكلب معلماً يسترسل اذا أرسله وينزجر اذا زجره، وان لا يعتاد اكل ما يصيده ولا اعتبار بالنادر، وان يكون المرسل مسلماً أو في حكمه، قاصداً لارسال الكلب، وأن يسمي عند ارساله، وأن لا يغيب عن العين حياً^١.

فلونسي التسمية — وكان يعتقد وجوبها — حل الاكل. ولو سمي غير المرسل لم يحل. وكذا لا يحل لو شاركه كلب الكافر ان سمي، أو من لم يسم، أو لم يقصد.

وأما السهم: فيدخل فيه السيف والرمح والسهم والمعارض اذا خرق، فيؤكل ما يقتله أحدها اذا سمي المرسل وكان مسلماً أو بحكمه، ولو قتل مافيه حديدة معترضاً حل، ولو قتل السهم او الكلب فرخاً لم يحل.

١ — أي: لا يغيب الصيد عن عين المرسل وللصيد حياة مستقرة، فالواجب عليه أن يبادر الى ذبحه، فلموات قبل أن يبادر الى ذبحه — ولو لقصر الزمان، اولعدم وجود الالة — حرم. وقد غاب عن المصنف «قده» أن يضيف شرطاً (سابعاً): أن يقتله بقره لا باتعابه أو صدمته، وهو شرط متفق عليه. و(ثامناً): أن يكون قصده الى الصيد الحلال والاحرم وان قتل محلاً، بخلاف ما اذا قصد محلاً معيناً فقتل محلاً غيره. وهذا أيضاً متفق عليه.

ولو رماه بسهم فتردى من جبل أو وقع في الماء فأت لم يحل، ولو قد السيف بنصفين حلا أن تحركاً أولم يتحركاً، ولو تحرك أحدهما حركة ما حياته مستقرة حل بعد التذكية خاصة^١، والا حلاً معاً. ولو قطعت الحباله بعضه فهو ميتة^٢.

ولو رمى صيداً فأصاب غيره حل، ولو رماه لالصيد فأصاب لم يحل. وباقي آلات الصيد كالفهود والحباله وغيرها لا يحل مالم يدرك ذكاته—وهو المستقر حياته—ويذكيه^٣.

الفصل الثاني — في الذبابة

ويشترط في الذابح الاسلام أو حكمه، ولو ذبح الذمي أو الناصب^٤ لم يحل الاكل، ويحل [من] المخالف.

وانما يكون بالحديد مع القدرة، ويجوز مع الضرورة بما يفري الاوداج. ويجب قطع المرىء والودجين والحلقوم^٥، ويكفي في المنحور طعنه في وهدة اللبة. ويشترط في الذبيحة: استقبال القبلة، والتسمية، ولو أخل بأحدهما عمداً لم يحل، ولو كان ناسياً جاز^٦.

ويشترط في الابل النحر، وفي غيرها الذبح، وان يتحرك بعد التذكية حركة الاحياء، وأقله حركة الذنب أو تطرف العين، أو يخرج الدم المسفوح، ولو فقد لم تحل. ويستحب في الغنم ربط قوائمها عدى احدى رجله، وفي البقر اطلاق ذنبه، وربط أخفاف الابل الى الابط، وارسال الطير.

وما يباع في سوق المسلمين فهو ذكي حلال اذا لم يعلم حاله، ولو تعذر الذبح

١ — وحرم الباقي، لانه حينئذ كالقطعة المبانة من الحي، أما لو لم يتحركاً فالجميع حلال لانه مقتول بالالة.

٢ — والباقي ان ذكاه وهو مستقر الحياة حل، والا فهو ميتة ايضاً.

٣ — وفي (الشرائع): «ولو رمى صيداً فتردى من جبل أو وقع في ماء فأت، لم يحل، لاحتمال ان يكون موته من السقطة، نعم لو صير حياته غير مستقرة، حل، لانه يجري مجرى المذبوح».

٤ — وفي (المختصر النافذ): «لا تحل ذبيحة المعادي لاهل البيت عليهم السلام».

٥ — المريء: مجرى النفس المتصل بالحلقوم، وهو مجرى الطعام، والودجان: عرقان الى جانبيه.

٦ — لرواية وردت في حل ذبيحة الجاهل بالاستقبال، والحق به الفقهاء جاهل التسمية.

أو النحر كالمتردي والمستعصي يجوز أخذه بالسيوف وغيرها مما يجرح اذا خشي التلف .
 وذكاة السمك اخراجه من الماء حياً ، ولومات في الماء بعد أخذه لم يحل . وكذا
 ذكاة الجراد أخذه حياً ، ولا يشترط فيها الاسلام ولا التسمية .
 والدبا حرام ، ولو احترق في أجمة قبل أخذه فحرام .
 وذكاة الجنين ذكاة امه مع تمام الخلقة ، ولو أخرج حياً لم يحل بدون الذكاة .

الفصل الثالث — في الاطعمة والاشربة

وفيه مباحث :

الاول : في حيوان البحر

ولا يؤكل منه الا سمك له فلس ويحرم الطافي والجلال منه حتى يطعم علفاً
 طاهراً يوماً وليلة ، والجري والسحفاة والضفادع والسرطان .
 ولا بأس بالكنعت ، والريثا ، والطمير ، والطيراني ، والابلامي ، والاريبان .
 ويؤكل ما يوجد في جوف السمكة اذا كانت مباحة ، لامتاقذه الحية الا أن
 يضطرب ولم ينسلخ .

والبيض تابع ، ومع الاشتباه يؤكل الحشن^١ .

الثاني : البهائم

ويؤكل النعم الاهلية ، وبقر الوحش ، وكبش الجبل ، والحمر ، والغزلان ،
 واليحامير .

ويكره الخيل ، والبغال ، والحمير .

ويحرم الجلال من المباح ، وهو ما يأكل عذرة الانسان خاصة ، الامع
 الاستبراء ، وتطعم الناقة علفاً طاهراً أربعين يوماً ، والبقرة عشرين ، والشاة عشرة . ولو
 شرب لبن خنزيرة كره ، ولو اشتد لحمه كره هو ونسله .

ويحرم كل ذي ناب كالاسد والثعلب ، ويحرم الارنب ، والضب ، واليربوع ،
 والحشرات ، والقمل ، والبق ، والبراغيث .

الثالث: الطيور

ويحرم السبع كالبازي، والرخم، وما كان صفيقه أكثر من دفيقه، وما ليس له قانصة^١ ولا حوصلة ولا صيصة، والخفاش، والطاوس، والجلال من الحلال حتى يستبرأ، فالبطة وشبهها بخمسة أيام، والدجاجة بثلاثة. والزناير، والذباب، وبيض المحرم، وما اتفق طرفاه في المشتبه.

ويكره: الغراب، والخطاف، والهدهد، والصرد، والصوام، والشقراق، والفاخته، والقبرة.

الرابع: الجامد

ويحرم الميتة واجزاؤها، عدى صوف ما كان طاهراً في حياته، وشعره ووبره وريشه، وقرنه وعظمه^٢ وظلفه^٣ وبيضه إذا اكتسى الجلد فوقاني، والانفحة^٤.
ويحرم من الذبيحة: القصيب، والاثنيان، والطحال^٥ والفرت، والدم، والمثانة، والمرارة^٦ والمشيمة^٧ والفرج، والعلباء^٨ والنخاع^٩ والغدد^{١٠} وأذات الاشاجع^{١١}

١ - القانصة في الطير بمنزلة الامعاء لغيرها، والحوصلة بمنزلة المعدة، والصيصة شوكة في عقب رجل الطائر.

٢ - ومنه الاسنان.

٣ - وهو بمنزلة الظفر لرجل البقر والغنم والمعز، والحق به الخف من الابل، والحافر من الخيل والبغال والحمير.

٤ - الانفحة - بكسر الهزة وفتح الفاء - كما في المجمع حكاية عن صحاح الجوهري عن ابي زيد: هي كرش الحمل والجدى مالم يأكل فاذا اكل فهو كرش. وعن المغرب: يقال: هي كرشه الا انه مادام راضياً سمي انفحة، فاذا فطم ورعى العشب قيل: استكرش. وهو شيء اصفر عليه صوف رقيق اصفر يعصر في صوفه مبتلة في اللبن فيغلظ كالجلن.

٥ - وما ان الطحال فيه دم فاذا شوى مع اللحم فان كان الطحال غير متقوب لم يؤثر شيئاً، والا فينجس ما تحته من اللحم فيحرم.

٦ - المرارة: كيس فيها ماء اخضر هي الكبد، مرة الصفراء معلقة مع وهي لكل حيوان الا البعير.

٧ - المشيمة: غشاء ولد الانسان، ويقال له من غيره: السلا. المجمع.

٨ - العلباء، او العلباءان - بكسر العين والمد: هما عصبتان عريضتان صفراوان ممتدان على

الظهر والعنق. المجمع.

٩ - النخاع - بالضم: هو الخيط الابيض داخل عظم الرقبة، ممتد الى الصلب، يكون في جوف الفقار. وفي الخبر: لا تنخمو الذبيحة حتى تجب. اي لا تقطعوا رقبتها وتفصلوها حتى يسكن حركتها.

وخززة الدماغ^١ والحدق.

ويكره: الكلى، واذنا القلب.

ويحرم الاعيان النجسة: ^٢ كالعذرة، وما أبين من الحى، والطين، عدى السير من تربة الحسين عليه السلام للاستشفاء، والسموم القاتلة^٣.

الخامس: المائع

ويحرم كل مسكر من خمر وغيره، والعصير اذا غلا، والفقاع، والدم، والعلقة وان كانت في البيضة، وهى نجسة، وكل ماهو نجس من المائع وغيره وتلقى النجاسة وما يكتنفها من الجامد كالسمن والعسل ويحل الباقي.

والدهن النجس بملاقاة النجاسة يجوز الاستصباح به تحت السماء خاصة. ويحرم الابوال كلها عدى أبوال الابل للاستشفاء. وكذا يحرم لبن الحيوان المحرم. ولو اشتبه اللحم ألقى في النار، فان انقبض فذكي، والا فبئته، ولو امتزجا واشتبه اجتبأ^٤.

مسائل

(الاولى) يجوز للانسان أن يأكل من بيت من تضمته الاية خاصة^٥ مع عدم

→ ١ - الغدد جمع الغدة، وهى: شىء اسود او اصفر شديد يحدث على الشحم من داء بين الجلد واللحم - المجمع.

١١ - الاشاجع: اصول الاصابع التى تتصل بعصب ظاهركف، والواحدة: اشجع.

١ - قيل: هى خززة فى وسط المخ الكائن فى وسط الدماغ بقدر الحمصة تقريباً، يخالف لونها لونه، تميل الى الغبرة.

٢ - بقى كثير من الفقهاء بجواز ما تعارف عليه العقلاء من المنافع المحللة المقصودة عندهم من النجس او المتنجس من تسميد او غيره، فتكون المعاملة عليه ايضاً جائزة.

٣ - الحق بالمجموع من متأخرى الفقهاء جميع انواع الافيونات ومنها الترياق، الا للمعالجة.

٤ - هذا على روايتين عمل بهما جماعة، والعمل بأصالة الحرمة اوفق بالاحتياط.

٥ - وهى قوله تعالى: «ليس على الاعمى حرج ولا على المريض حرج ولا على اتفككم ان تأكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوالكم او بيوت خالاتكم او ما ملكتم مفاتحه او صديقكم» [النور: ٦٠] والمراد بما ملكتم مفاتحه ما لكم الولاية عليه والقيومة به وما ملكتم امره كالعبد والطفل ونحوهما.

العلم بالكراهية.

(الثانية) اذا انقلبت الخمر خلطهت^١، بعلاج كان او غيره، ما لم يمازجها

نجاسة.

(الثالثة) لا يحرم شئ من الربوبات وان شم منها رائحة المسكر.

(الرابعة) العصير^٢ اذا غلا من قبل نفسه او بالنار حرم حتى يذهب ثلثاه، او

ينقلب خلا.

(الخامسة) يجوز للمضطّر تناول المحرم بقدر ما يسك رمقه، الا الباغي، وهو:

الخارج على الامام عليه السلام، والعادي، وهو قاطع الطريق.

(السادسة) يستحب غسل اليد قبل الطعام، والتسمية، والاكل باليمين^٣

وغسل اليد بعده، والحمد، والاستلقاء وجعل الرجل اليمنى على اليسرى. ويحرم الاكل

على مائدة المسكر^٤ وافراط الاكل المتضمن للضرر.

١ - هي وظروفها وآلاتها واغطيّتها وجميع توابعها.

٢ - خصوص العصير العنبى او الزبيبى - على اختلاف الفتاوى.

٣ - فى سائر النسخ: باليمين.

٤ - بل يجب مقاطعة ذلك المجلس والخروج منه انكاراً للمنكر، فيحرم حتى الجلوس فيه.

كتاب الميراث

وفيه فصول:

[الفصل الاول - في أسبابه]

وهي شيان، نسب. وسبب. فالنسب مراتبه ثلاث:

الاولى: الابوان والاولاد

فلاولاد المتفرد المال، وللام وحدها الثلث والباقي رد عليها، ولو اجتمعا كان الباقي له.

ولو كان معها زوج او زوجة فله نصيبه^١ وللام الثلث والباقي للاب^٢.
وللابين المال، وكذا الاثنتين^٣ فما زاد بالسوية. ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي رد عليها، وللاثنتين^٤ فما زاد الثلثان والباقي رد عليها، فلو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد فللذكر مثل حظ الانثيين.

ولكل واحد من الابوين مع الذكور السدس والباقي للاولاد، ولو كان معهم اناث فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين.

ولكل واحد من الابوين متفرداً مع البنت الربع بالتسمية والرد والباقي للبنت

١ - الاعلى: للزوج النصف وللزوجة الربع.

٢ - وهو السدس مع الزوج، والسدسان ونصف السدس مع الزوجة.

٣ - في سائر النسخ: الابنين.

٤ - في سائر النسخ: وللبنتين.

كذلك ، ومع البنتين فما زاد: الخمس.

ولهما معاً^١ مع البنت: الخمسان تسمية ورداً والباقي لها، ومع البنتين فما زاد:

الثلث.

ولو شاركهم زوج او زوجة دخل النقص على البنت او البنات^٢.

مسائل

(الاولى) اذا خلف الميت مع الابوين اخاً وأختين او اربع اخوات او أخوين، حجبا الام عما زاد على^٣ السدس، بشرط أن يكونوا مسلمين، غير قاتلين ولا مماليك، منفصلين غير حل، ويكونوا من الابوين، او من الاب ويكون الاب موجوداً، فان فقد أحد هذه فلاحجب، واذا اجتمعت الشروط فان لم يكن معها أولاد فلام السدس خاصة والباقي للاب، وان كان معها بنت فللكل من الابوين السدس وللبنات النصف، والباقي يرد على الاب والبنت أرباعاً.

(الثانية) أولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد عند عدمهم، ويأخذ كل فريق منهم نصيب من يتقرب به، فاولاد البنت مع أولاد الابن الثلث للذكر مثل حظ الانثيين، ولاولاد الابن الثلثان كذلك، والاقرب يمنع الابعد، ويشاركون الابوين كأبائهم، ويرد على أولاد البنت كما يرد عليها ذكوراً أو اناثاً.

(الثالثة) يحجب الولد الذكر الاكبر: بشباب بدن الميت، وخاتمه، وسيفه، ومصحفه^٤، اذا لم يكن سفياً ولا فاسد الرأي، بشرط أن يخلّف الميت غير ذلك، وعليه ما على الميت من صلاة وصيام.

١ - لا توجد في سائر النسخ.

٢ - وهو من عدم القول بالعلو الذى يقول به العامة، اى دخول النقص على الجميع، وسيأتى

الكلام عليه مفصلاً في مخرج السهام.

٣ - في سائر النسخ: عن.

٤ - اى ان المتقرب بالابوين يمنع المتقرب بالاب في جميع الطبقات، بشرطين: اولاً: تساوى الدرج. وثانياً: اتحاد القرابة، فالعم من الابوين لا يمنع الخال من الاب لاختلاف القرابة، ولا يمنع ابن الخال من الابوين الخال من الاب لاختلاف الدرجة. وهذا اتفاق كاشف الغطاء (قده).

٥ - وازداد بعضهم الى ما ذكر - كما في بعض الروايات - الكتب والرحل والراحلة والدرع والسلاح، وقال: فله ما يختار من هذه الانواع الواردة في الاخبار على ان يحتسبها من حصته، ثم قال: ولعل هذا وجه ما يمكن الجمع به بين الاخبار المختلفة في المقام.

المرتبة الثانية: الاخوة والاجداد

إذا لم يكن للميت ولد - وان نزل - ولا أحد الابوين، كان ميراثه للاخوة والاجداد، فللاخ من الابوين فما زاد المال، وللأخت من قبلهما النصف والباقي رد عليهما، وللأختين منهما فما زاد الثلثان والباقي رد عليهما.

ولو اجتمع الذكور والانات فللذكر مثل حظ الانثيين، وللواحد من ولد الام ذكرًا او انثى السدس والباقي رد عليه، وللأثنين فصاعداً الثلث والباقي رد عليهم الذكر والانثى سواء.

ويقوم من يتقرب بالاب خاصة مقام من يتقرب بالابوين من غير مشاركة وحكمهم حكمهم.

ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل واحد منهما كان لمن يتقرب بالام السدس ان كان واحداً والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية وان كانوا ذكوراً واناثاً، ولمن تقرب بالابوين الباقي واحداً كان او اكثر للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الاخوة من الاب^١.

ولو اجتمع الاخوة من الام مع الاخوة من الأب خاصة كان لمن تقرب بالام السدس ان كان واحداً، والثلث ان كان اكثر بالسوية، والباقي لمن تقرب بالاب للذكر مثل حظ الانثيين.

ولو كان الاخوة من قبل الاب اناثاً كان الرد بينهن وبين المتقرب بالام أربعاً أو أخماساً وللزوج والزوجة نصيبهما الاعلى، ويدخل النقص على المتقرب بالابوين أو بالاب^٢.

وللجد اذا انفرد المال، وكذا الجدة، ولو اجتماعالاب فللذكر ضعف الانثى، وان كانا لام فبالسوية.

ولو اجتمع المختلفون فللمتقرب بالام الثلث وان كان واحداً والباقي للمتقرب بالاب، ولو دخل الزوج أو الزوجة دخل النقص على المتقرب بالاب^٣ والاقرع يمنع

١ - لان الاقرب يمنع الابدع كما سبق واسلفنا معناه فيما مضى.

٢ و٣ - لعدم القول بالمولد، كما سبق ويأتى في مخارج السهام.

الابعد^١.

ولو اجتمع الاخوة والاجداد كان الجد كالاخ والجدة كالاخت^٢. والجد وان علا يقاسم الاخوة.

واولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الاجداد، وكل واحد منهم يرث نصيب من يتقرب به، ويقتسمون بالسوية ان كانوا لام، وان كانوا لاب فللذكر ضعف الانثى.

المرتبة الثالثة: الاعمام والاخوال

وانما يرثون مع فقد الاولين، فللعلم وحده المال، وكذا العمان فزاد، وكذا العمة والعمتان والعمات، ولو اجتمعوا فللذكر منهم مثل حظ الانثيين، ولو تفرقوا فللواحد من الام السدس، وللزائد عليه الثلث بالسوية والباقي لمن تقرب بالابوين واحداً او اكثر للذكر ضعف الانثى، وسقط المتقرب بالاب، ولو فقد المتقرب بها قام المتقرب بالاب مقامه وحكمه حكمه.

وللخال المنفرد المال، وكذا الخالان فما زاد، وكذا الخالة والخالتان والخالات، ولو اجتمعوا تساوا، ولو تفرقوا فللمتقرب بالام السدس وان كان واحداً، والثلث ان كان اكثر بالسوية، والباقي لمن يتقرب بالابوين واحداً كان او اكثر بالسوية، وسقط المتقرب بالاب، ولو فقد المتقرب بها قام المتقرب بالاب مقامه كهيئته.

ولو اجتمع الاخوال والاعمام فللاخوال الثلث وان كان واحداً ذكراً أو أنثى، والباقي للاعمام^٣، فان تفرق الاخوال فللمتقرب بالام سدس الثلث ان كان واحداً، وثلثه ان كان اكثر بالسوية، والباقي لمن تقرب بالابوين، وسقط المتقرب بالاب، وللاعمام الباقي، فان تفرقوا فللمتقرب بالام سدسه ان كان واحداً، والا فالثلث،

١ — مع اتحاد الصنف ايضاً، فالجد الادنى يمنع الاعلى ولا يمنع ابن الاخ، والاخ لهما يمنع ابن الاخ ولا يمنع الجد البعيد، وان كان الاخ اقرب منه لاختلاف القرابة — كاشف الغطاء «قده».

٢ — هذا مع الاتحاد في جهة النسبة، فالجدودة من طرف الاب او الابوين كالاخوة من طرفها، واما مع الاختلاف، فمع اجتماع الجدودة من طرف الاب مع الاخوة للام: للاخوة مع الاتحاد السدس ومع التعدد الثلث، والبقية للجدودة اتحدوا او تعددوا. ومع اجتماع الامى منهم مع الابن من الاخوة: لهم الثلث اتحدوا او تعددوا، والبقية للاخوة كذلك — السيد البيزى (قده).

٣ — في سائر النسخ هنا اضافة: وان كان واحداً ذكراً أو أنثى.

والباقى للمقرب بهما، وسقط المقرب بالاب، وللزوج او الزوجة نصيبه^١، وللمقرب بالام ثلث الاصل، والباقي للمقرب بهما أو بالاب.

ويقوم أولاد العمومة والعمات والخوالة والخالات مقام آبائهم مع عدمهم، ويأخذ كل منهم نصيب من يقرب به، واحداً كان أو اكثر، والاقرّب يمنع الابعدا في صورة واحدة، وهي: ابن عم من الابوين مع العم من الاب، فان المال لابن العم خاصة.

وعمومة الاب وخوولته وعمومة الام وخوولتها يقومون مقام العمومة والعمات والخوالة والخالات مع فقدهم، والاقرّب يمنع الابعد، وأولاد العمومة والخوالة وان نزلوا يمتنعون عمومة الاب وخوولته وعمومة الام وخوولتها.

ولو اجتمع للوارث سببان متشاركان ورث بهما، كابن عم لاب هو ابن خال لام، أو زوج هو ابن عم، مع ابن عم او ابن خال^٢.

ولومنع أحدهما الآخر ورث من قبل المانع كابن عم لاب هو اخ لام^٣.

الفصل الثاني - في الميراث بالسبب

وهو اثنان: الزوجية، والولاء.

فللزوج مع عدم الولد النصف، ومعه وان نزل الربع، وللزوجة مع عدمه الربع ومع وجوده الثمن، ولو فقد غيرها رد على الزوج، وفي الزوجة قولان^٤ ويستشارك ما زاد على الواحدة في الثمن أو الربع.

ويرث كل منها من صاحبه مع الدخول وعدمه، ومع الطلاق الرجعي^٥.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: الاعلى.

٢ - في سائر النسخ: هو ابن عم او ابن خال، فالساقط: مع ابن عم.

٣ - «كما اذا تزوج الاخوان زوجتين فولدتا لهما، ثم مات أحدهما، فتزوجها الآخر فولدت له، فولد هذه المرأة من زوجها الاول ابن عم لولدها من زوجها الثاني، واخ لام، فيرث بالاخوة بالعمومة» - المناج. وبعبارة اخرى: كرجل تزوج زوجتين وله من كل منها ولد ذكر تزوج أحدهما بزوجة وله منها ولد ذكر، ثم طلقها وتزوجها الآخر وله منها ولد ذكر ايضاً هولميت، فيكون ولد هذين لولد الاخر اخواناً لامهم وابناء عم لايبهم.

٤ - قول بالرد وقول بالرجوع الى الامام.

ويرث الزوج من جميع التركة، وكذا المرأة اذا كان له ولد منها.
ولو فقد ورثت الا من العقارات والارضين، فيقوم الابنية والالات والنخيل
والاشجار وترث من القيمة^١.

ولوتزوج المريض ودخل ورثت، والا فلا مهر ولا ميراث^٢.
وأما الولاء: فأقسامه ثلاثة:

[الاول] ولء العتق. ويرث المعتق عتيقه مع التبرع وعدم التبني من الحرية
بعد فقد النسب. ويشارك الزوج والزوجة.
ولو كان المنعم متعدداً تشاركوا، ولو عدم فالاقرب انتقال الولاء الى الابوين
والاولاد الذكور، فان فقدوا فللعصبة.

ولو كان المنعم امرأة انتقل الى عصبتها دون أولادها.
ولا يرث الولاء من يتقرب بالام.
ولا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه في بيع.

وجر الولاء صحيح، فلو حملت المعتقة بعد العتق من مملوك حرّاً^٣ فولأه مولاهها،
فاذا اعتق الاب انجر الولاء الى معتق ابيه، فان فقد فلا بويه وأولاده الذكور، فان فقدوا
فلعصبتها: فان فقد فلمولى مولى الاب، فان فقد فلمولى عصبة المولى، فان فقد فللضامن،
فان فقد فللامام.

ولا يرجع الى مولى الام.

ولو مات المنعم عن اثنين ثم مات المعتق بعد موت أحدهما شارك الحى ورثة الميت.
[الثاني] ولء تضمّن الحرية^٤ ومن تولى انساناً يضمّن حديثه، ويكون ولاؤه

٥ — ولا ترث في البائن الا اذا كان الطلاق في مرضه الذي توفي فيه، فانها ترثه حينئذ الى سنة
من حين الطلاق في ذلك المرض، ان لم تكن قد تزوجت، او طلبت الطلاق بنفسها، فحينئذ لا ارث لها.
١ — اشترط العلامة في منعها من ارث الارض ان لا يكون له منها ولد. ومشهور الشيعة مساواة
ذات الولد لغيرها في المنع من ارث الارض عيناً وقيمة، وانما ترث من قيمة ماعليها.
٢ — بينها.

٣ — في سائر النسخ: آخر، وهو قيد زائد لاجابة اليه. ويكون ولدها حرّاً لانه تابع لامه فهي
اشرف الابوين. وحيث ان اباها مملوك، وقد اشترط مولاهها المعتق ولءها لنفسه بازاء ضمانه لحريرتها،
يكون ولء ولدها ايضاً له لانه تابع لها.

٤ — هو المعروف عند فقهاء السنة بولء الموالاة.

له، وورث مع فقد كل مناسب ومسابب، ويشارك الزوجين، وهو أولى من الامام. ولا يتعدى الضامن.

ولا يضمن الاسائبة - كالمعتق - واجباً، او من لا وارث سواه.

[الثالث] ولاء الامامة، واذا فقد كل مناسب ومسابب انتقل الميراث الى الامام يعمل به ما شاء وكان علي (عليه السلام) يضعه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه. ومع الغيبة يقسم في الفقراء.

الفصل الثالث - في موانع الارث

وهي ثلاثة: كفر، وقتل، ورق.

أما الكفر: فلا يرث الكافر المسلم وان قرب، ولا يمنع من يتقرب به، فلو كان للمسلم ولد كافر وله ابن مسلم ورث الجد ولو فقد المسلم كان الميراث للامام. والمسلم يرث الكافر، ويمنع مشاركة الكفار، فلو كان للكافر ولد كافر وابن عم مسلم فيراثه لابن العم، ولو أسلم الكافر قبل القسمة شاركه ان كان مساوياً وأخذ الجميع ان كان أولى، سواء كان الميت مسلماً او كافراً، ولو كان الوارث واحداً وأسلم الكافر لم يرث. والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في الاراء، والكفار يتوارثون وان اختلفوا في الملل.

والمرتد عن فطرة^١ يقتل في الحال، وتعتد امرأته من حين الارتداد عدة الوفاة، ويقسم ميراثه، ولا تسقط هذه الاحكام بالتوبة.

وعن غير فطرة يستتاب، فان تاب والاقبل، وتعتد زوجته عدة الطلاق، ولا تقسم أمواله الا بعد القتل، ولو تكرر قتل في الرابعة.

والمرأة اذا ارتدت حبست وضربت اوقات الصلاة حتى تتوب او تموت، وان كانت عن فطرة.

وميراث المرتد للمسلم ولو لم يكن الا كافراً انتقل الى الامام، والمرتد لا يرث المسلم.

الثاني: القتل، وهو يمنع الوارث من الارث ان كان عمداً ظلماً، ولو كان خطأ

منع من ارث الدية على قول، وميراث المقتول لغير القاتل وان بعد او تقرب بالقاتل، ولو فقد فللامام.

والدية يرثها من يتقرب بالاب ذكوراً أو أبنائاً والزوجة، وفي المتقرب بالام قولان.

ولو لم يكن للمقتول عمداً وارث لم يكن للامام العفول اخذ الدية او القتل، ويقضى من الدية الديون والوصايا، وان كانت للعمد، وليس للديان المنع من القصاص.

الثالث: الرق، وهو مانع في الطرفين^١ ولو اجتمع الحر مع المملوك فالمال للحر وان بعد، ولواعق قبل القسمة شارك مع المساواة واختص مع الاولوية.

ولو كان الوارث واحداً واعتق لم يرث، ولو لم يكن وارث الا المملوك أجبر مولاه على أخذ القيمة من التركة واعتق واخذ الباقي، ولو قصرت التركة لم يفك.

وميراث المملوك لمولاه وان قلنا أنه يملك، فالمدبر وأم الولد والمكاتب المشروط أو المطلق اذا لم يتحرر منه شيء كالقن.

الفصل الرابع - في مخارج السهام

النصف من اثنين، والثلث والثلثان من ثلاثة، والرابع من أربعة، والسادس من ستة، والثمن من ثمانية. ولو كان في الفريضة ربع وسدس فن اثني عشر، والثمن والسادس من أربعة وعشرين.

وقد تنكسر الفريضة فيضرب عدد من انكسر في أصل الفريضة - ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق^٢ - مثل: أبوين وخمس بنات، والاضربت الوفق من العدد

١ - اي وارثاً وموروثاً، وعلى هذا فانقال مال للمملوك الى سيده ليس من باب الارث.

٢ - الوفق: هو العدد أكثر من الواحد الذي يزيد من احد العددين المختلفين اذا قيس بالآخر.

وميزان معرفة الوفق بين الاعداد: ان تسقط الاقل من الاكثر ما امكن، فان بقى منه شيء تسقطه من الاقل، فان بقى منه شيء تسقطه مما بقى من الاكثر، ولا تزال تفعل ذلك حتى يفتي العدد المنقوص منه اخيراً، فان فني بعدد اكثر من الواحد فهما متوافقان، ووفقهما: الجزء المأخوذ من ذلك العدد الذي فني به العدد، فان فني باثنين فهما متوافقان بالنصف، وان فني بثلاثة فهما متوافقان بالثلث وهكذا.. كالسنة مع العشرة: فانه لا يفتي العشرة بالسنة، ولكن يفتيها الاثنان، لانا نرجع فنسقط الاربعة الباقية من السنة

كابوين وست بنات تضرب ثلاثة وفق العدد مع النصيب^١ في الفريضة.
ولو قصرت الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة دخل النقص على البنت أو البنات والاخت أو الاخوات للابوين أو للاب^٢.
ولو زادت الفريضة ردت على غير الزوج والزوجة والام مع الاخوة^٣.
وذو السبين أولى بالرد من السبب الواحد.

بـ بالقياس الى العشرة من الستة، فيبقى اثنان، فهما الوفق والوفق فيها النصف. وهكذا في الاربعة والستة.
فالمثال الذي ضربه المصنف «قده» الابوين وخمس بنات — ليس بين عدهم — خمس بنات — ونصيبهم — اربعة من ستة — وفق، لان الابوين لكل واحد منها السدس، وقد قال المصنف «قده»: ان السدس يخرج من ستة، فاذا اخذنا التقسيم من ستة واعطينا لكل واحد من الابوين السدس يبقى اربعة لخمس بنات، فلا يقسم عليهن بالمطابقة، وأيضاً ليس بين الاربعة — النصيب — والخمسة — العدد: وفق لانه اذا اخرج الاقل من الاكثر بقى واحد وهو ليس وفقاً.
فهنا قال المصنف «قده»: «وقد تنكسر الفريضة، فيضرب عدد من انكسر [عليه] في اصل الفريضة» وعدد المنكسر عليه هنا — وهن البنات — خمسة، واصل الفريضة — اى المخرج الاول — كان ستة، فيضرب احدهما في الآخر فيحصل ثلاثون «٥ في ٦ يساوى ٣٠» فيعطى سدسه (٥) للاب وسدسه (٥) للام، ويبقى عشرون يقسم بينهما بالسوية لكل واحدة اربعة: «٥ زائد ٥ زائد ٢٠ يساوى ٣٠».
١ — انما كان وفق العدد — والعدد ستة — مع النصيب — وهو اربعة — ثلاثة، لان الاربعة اذا قيس بالستة زاد اثنان، وهو النصف، فاذا ضربنا نصف الاربعة فيها لم يحصل المخرج الموافق، واذا ضربنا نصف الاربعة في الستة كان كذلك، واذا ضربنا نصف الستة في الاربعة كان كذلك، ولكننا اذا ضربنا نصف الستة فيها حصل المخرج الموافق للمعدود النصيب. هكذا: «٣ في ٦ يساوى ١٨» فلاب السدس (٣) وللام السدس (٣) وللبنات الست لكل واحدة اثنان، هكذا: «٣ زائد ٣ زائد ١٢ يساوى ١٨».

٢ — وهذا لعدم القول بالعلو الذى يقول به العامة اى دخول النقص على الجميع، وبطلانه من ضروريات مذهبنا. وتصويره: كما اذا ماتت امرأة ولها زوج وابوان وبنت، فللزوجة الربع وللابوين الثلث وللبنات النصف، فينقص، او مات رجل وله زوجة وابوان وبنتان، فللابوين الثلث وللزوجة الثمن وللبنتين الثلثان، فينقص.

٣ — في بعض النسخ: الاخت، وهو خطأ، اذ لا خصوصية للاخت في حجب الام عن الرد عليها، بل الحاجب هم الاخوة والاخوات مطلقاً. والقول بالحجب لعدم القول بالتعصيب الذى يقول به العامة اى رد الزائد على عصة الاب فقط، وبطلانه من ضروريات مذهبنا. وتصويره: كما اذا مات رجل وله بنت وابوان وزوجة واخوة، فللبنت النصف وللابوين الثلث وللزوجة الثمن، فيزيد شيء يرد على الاب والبنات فقط، ولا يرد على الام لوجود الاخوة، ولا على الزوج لانه سبب لانسب

ولو مات بعض الوراث^١ قبل القسمة وتغاير الوارث^٢ او الاستحقاق^٣ فاضرب
الوقف من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى^٤، وان لم يكن وفق فاضرب الفريضة
الثانية في الاولى^٥.

الفصل الخامس — في ميراث ولد الملاعنة والزنا والحمل والمفقود

ولد الملاعنة: ترثه امه ومن يتقرب بها وولده وزوجه او زوجته، وهو يرثهم.
فلا توارث بينه وبين الاب ومن يتقرب به، ولو ترك اخوة من الابوين مع اخوة من

١ — هكذا في الاصل. والمفروض: موته وانحصار الورثة في الباقي مع اتحاد رتبته جميعاً: كست
اخوة واخوات، مات اخ ثم اخت ثم اخ ثم اخت، فورثهم اخ واخت بلا مزاحم.
٢ — والمفروض هنا: موت الوارث وله وارث مثله يخلفه: كأخوين وارثين مات احدهما فخلفه
ابنه.

٣ — كاخوة وراث مات احدهم فانتقلت حصته وارثه الى اخويه.

٤ — الفريضة الاولى: أى القسمة الاولى قبل موت بعض الوراث او تغير استحقاقه.
والفريضة الثانية: هى القسمة في تركه الميت الثانى. والوقف يكون قياً: لو كان للميت أبوان وابن،
فالفريضة الاولى ستة، لان لكل من الابوين السدس، وللابن الباقي. فينقسم مال الميت الى ستة اقسام:
قسم للاب وقسم للام واربعة اقسام للابن، فان مات الابن قبل القسمة، وكان له ابنان وبنات، فيجب
ان يقسم مال الميت الثانى — اى الابن — الى ستة اقسام: لكل من البنين قسم واحد ولكل من البنين
فسمان، فصار لكل من الفريضتين ستة، ولو اردنا تقسيم حصة الميت الثانى — التى هى اربعة — على ورثته
— الذين هم على ست حصص — لزم الكسر، فهنا يكون الوقف بين الاربعة والسته في اثنين وهو النصف،
فيضرب الوقف — اى النصف وهو هنا الثلاثة نصف الستة في الفريضة الاولى اى القسمة الاولى اى
السته فيحصل ثمانية عشر، هكذا: «(٣ في ٦ يساوى ١٨)» وحينئذ يصح التقسيم على جميع الورثة بقسمة
واحدة بالمطابقة اى بدون كسر: فالسدسان ستة للابوين، والباقي اثنا عشر للذكر مثل حظ الانثيين. لكل
ذكر اربعة، ولكل انثى اثنان.

٥ — كما لو كان للميت ابوان وابن، فالفريضة الاولى ستة، لان لكل من الابوين السدس،
وللابن الباقي، فيقسم المال الى ستة اقسام: قسم للاب وقسم للام واربعة اقسام للابن، فمات الابن قبل
القسمة، وكان له ابنان وبنات واحدة، فتكون سهامهم خمسة وارثهم اربعة وليس بين الاربعة والخمسة
وفق — لانه لا يزيد احدهما على الاخر عند المقايضة اكثر من واحد — فهنا تضرب الفريضة الثانية اى
القسمة الثانية — اى الخمسة — في الفريضة الاولى اى القسمة الاولى — اى الستة — فيحصل ثلاثون،
هكذا: «(٥ في ٦ يساوى ٣٠)» وحينئذ يصح التقسيم على جميع الورثة بقسمة واحدة بالمطابقة اى بدون
كسر: فالسدسان عشرة للابوين، والعشرون للذكر مثل حظ الانثيين: اى لكل ذكر ثمانية وللانثى
اربعة، هكذا: «(٥ زائد ٥ زائد ٨ زائد ٤ يساوى ٣٠)».

الام تساوا في ميراثه.

وولد الزنا: لا يرثه الزانى ولا الزانية ولا من يتقرب بهما، ولا يرثهم، وإنما يرثه ولده وزوجه او زوجته، وهو يرثهم، ومع عدمهم الامام.

والحمل: ان سقط حياً ورث، والا فلا، ويوقف له قبل الولادة نصيب ذكرين احتياطاً، ويعطى اصحاب الفرض اقل النصيبين، ودية الجنين لابويه ومن يتقرب بهما أو بالاب.

والفقود: يقسم أمواله بعد مضي مدة لا يمكن أن يعيش مثله اليها غالباً.

الفصل السادس - في ميراث الخنثى

وهو من له فرجان، فأيهما سبق بالبول منه حكم له، ولو تساوا حكم للمتأخر في الانقطاع، فان تساوا اعطي نصف سهم رجل ونصف سهم امرأة.

ولو خلف ولدين ذكراً وخنثى فرضتهما ذكرين ثم ذكراً وانثى، وضربت احدى الفريضتين في الاخرى، ثم المجتمع^١ في حالتيه^٢ فيكون اثني عشر، للخنثى خمسة^٣ وللذكر سبعة. ولو كان معه انثى كان لها خمسة وللخنثى سبعة^٤ ولو اجتمعا معه فالفريضة من

١ - اى المجتمع من ضرب احدى الفريضتين في الاخرى: اى الستة المجتمعمة من ضرب فريضة الذكرين: اى الاثنين، في فريضة الذكر والانثى: اى الثلاثة.

٢ - اى حالتي فرضه ذكراً أو فرضه انثى: اى الحالتين: اى الاثنين. يعنى يضرب مجموع الستة في اثنين، فيكون اثني عشر. .. وفي سائر النسخ هنا اضافة: في مخرج النصف، وهى زائدة، لانها ان كانت كان عبارة: في حالتيه زائدة، لان الستة ليس هو العدد المجتمع من حالتي الخنثى بل هو اثنان، فتارة واحد من اثنين واخرى واحد من ثلاثة، واذا كان المراد به الاثنين كانت عبارة: في مخرج النصف، زائدة لاحالة. والعجب ان خفي هذا على الكثير!

٣ - وهى مجموع نصف حظ الذكر مع الذكر: ثلاثة من ستة، ونصف حظ الانثى مع الذكر: اثنين من اربعة.

٤ - لان الخنثى تفرض انثى فتكون الفريضة من اثنين، واخرى تفرض ذكراً فتكون الفريضة من ثلاثة: اثنان للخنثى وواحدة للانثى، فيضرب الثلاثة في الاثنين: «٣ في ٢ يساوى ٦» ثم تضرب الستة في الاثنين ايضاً - كما سبق - «٦ في ٢ يساوى ١٢»، فعلى كون الخنثى ذكراً لها ثمانية، فنصف حظ الذكر والانثى يكون سبعة.

لأربعين^١ ولو فقد الفرجين ورث بالقرعة.
ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد، يصاح به فإن انتبها معاً فواحد
والإفائتان.

الفصل السابع - في ميراث الغرق والمهدوم عليهم

وهؤلاء يتوارثون بشروط: أن يكون لهما أولاً أحدهما مال وكانوا يتوارثون،
ويشتبه المتقدم. وفي ثبوت الحكم بغير الغرق والهدم اشكال. ومع الشرائط يرث كل
منهم^٢ من صاحبه لئلا يورث منه. ويقدم الأضعف في الإرث، فلو غرق أب وابن فرض
موت الابن وأخذ الأب نصيبه ثم يرث الابن نصيبه من تركه الأب مما ورث وينتقل
نصيب كل واحد منهما إلى وارثه، ولو كان لأحد الآخرين مال انتقل ماله إلى ورثة
الآخر. ولولم يكن وارث كان للامام.

الفصل الثامن - في ميراث الجوس

وهؤلاء يرثون بالنسب والسبب صحيحهما وفاسدهما - على خلاف، فلو ترك
أمّاً هي زوجة فلها نصيبها، ولو كان أحدهما مانعاً ورث به خاصة: كبننت هي بنت
بنت، فإنها ترث نصيب البننت خاصة.

١ - أي لو اجتمع الذكر والأنثى مع الخنثى، فالخنثى تفرض اثني فتكون الفريضة من أربعة،
وأخرى تفرض ذكراً فتكون الفريضة من خمسة، فتضرب الأربعة في الخمسة: «٤ في ٥ يساوي ٢٠» ثم
تضرب العشرون في الاثنين أيضاً - كما سبق: «٢٠ في ٢ يساوي ٤٠» فعلى كون الخنثى ذكراً لها ستة
عشر، وعلى كونها أنثى لها عشرة، فنصف حظ الذكر والأنثى يكون ثلاثة عشر، والباقي سبعة وعشرون
للذكر ثلثاه: ثمانية عشرة، وللاتني ثلثه: تسعة: «١٣ زائد ١٨ زائد ٩ يساوي ٤٠».

٢ - في سائر النسخ هنا إضافة: واحد.

كتاب القضاء

(والشهادات والحدود)

وفيه فصول:

[الفصل الاول - في صفات القاضي]

ولا بد أن يكون: مكلفاً، مؤمناً، عدلاً، عالماً (ذكراً)، طاهر المولد، ضابطاً. ولا يكفيه فتوى العلماء.

ولا بد من إذن الإمام، وينفذ قضاء^١ الفقيه مع الغيبة إذا جمع الصفات. ويستحب الإعلان بوصوله، والجلوس وسط البلد مستدبر القبلة، والسؤال عن الحجج والدائع وأرباب السجن وموجبه. وأن يفرق الشهود مع التهمة، ومخاوضة العلماء.

ويكره القضاء مع شغل القلب بالغضب والجوع والعطش والههم والفرح وغيرها، واتخاذ حاجب وقت القضاء، وتعيين قوم للشهادة، والشفاعة الى الغريم في اسقاطه حقه.

ويقضى الإمام بعلمه. وغيره به في حقوق الناس، وإذا انتفى العلم حكم

١ - بل القضاء واجب على الفقهاء. كفاية مع التعدد، وعيناً مع الانحصار اللهم الامع خوف الضرر على نفسه او عرضه، او عدم وثوقه بتنفيذ حكمه، او عدم تطامن الناس الى الحق، كما هو الحال الغالب في هذه الازمنة، الذي اوجب تعطيل القضاء بالحق من اهله، والله المستعان - كاشف الغطاء (قده).

بالشهادة مع علمه بعدالة الشهود او التزكية وتسمع مطلقة، بخلاف الجرح، ومع التعارض يقدم الجرح.

وتحرم الرشوة، ويجب اعادتها وان حكم بالحق، واذا اتمس الغريم احضار خصمه أجابه، الا المرأة غير البرزة أو المريض فينفذ اليها من يحكم بينهما.

الفصل الثاني - في كيفية الحكم

وعليه أن يسوي بين الخصمين في الكلام والسلام والمكان والنظر والانصات والعدل في الحكم، ويجوز أن يكون المسلم قاعداً أو أعلى منزلاً والكافر أخفض أو قائماً.

ولا يلحق الخصم، ولو بدر أحدهما بالدعوى قدمه فيها، ولو ادعى دفعة سمع من الذي على يمين خصمه.

فان أقر خصمه ألزمه ان كان كاملاً مختاراً، فان امتنع حبسه مع التماس خصمه، ولو طلب المدعى اثبات حقه اثبته مع معرفته باسمه ونسبه، أو بعد معرفة عدلين، أو بالخلية.

ولو ادعى الاعسار وثبت انظر، وان لم يثبت ألزم بالبيينة اذا عرف له مال، او كان اصل الدعوى مالا، والا قبل قوله مع اليمين.

وان جحد طلبت البيينة من المدعى، فان احضرها حكم له، والا توجهت له اليمين، فان التمسها حلف المنكر.

ولا يجوز اخلافه حتى يلتمس المدعى، فان تبرع أو أحلفه الحاكم لم يعتد بها وأعيدت مع التماس المدعى، فان نكل ردت على المدعى وثبت حقه ان حلف^١ وان نكل بطل^٢ وان رد اليمين حلف المدعى فان نكل بطلت دعواه.

واذا حلف المنكر لم يكن للمدعى المقاصة، ولا تسمع بينته بعد اليمين الا أن يكذب نفسه.

ولو كان الدين على ميت احتاج المدعى مع البيينة الى يمين على البقاء

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: المدعى.

٢ - في سائر النسخ هكذا: فان نكل بطلت دعواه والجملة التالية الى: بطلت دعواه، غير موجودة. وهو من حذف النساخ حصل من الاشتباه بين كلمتي نكل في الجملتين.

استظهاراً.

ولو سكت المنكر لآفة توصل الى معرفة اقراره وانكاره، ولا يكف المترجم الواحد، وان كان عناداً حبس حتى يجب.

الفصل الثالث - في الاستحلاف

ولا يجوز بغير أسماء الله تعالى، ولو كان احلاف الذمي بدينه أردع جاز. ويستحب الوعظ والتخويف والتغليظ، في نصاب القطع^١ فما زاد، بالقول والمكان والزمان. ويكفي «والله ماله قبلي كذا».

ويمين الاخرس بالاشارة، ولا يحلف الا في مجلس القضاء مع المكنة. واليمين على القطع، الا في نفي فعل الغير فانها على نفي العلم. ولو ادعى المنكر الابراء او الاقباض انقلب مدعياً. ولا يمين في حد، ولا مع عدم العلم، ولا يثبت ما لا لغيره. وتقبل الشهادة مع اليمين اذا بدأ بالشهادة وعدل، في الاموال والديون، لا في الهلال والطلاق والقصاص. واذا شهد بالحكم عدلان عند آخرانفذه الحاكم الثاني ما لم يناف المشروع.

الفصل الرابع - في المدعى

ولا بد أن يكون مكلفاً مدعياً لنفسه او لمن له الولاية عنه ما يصح تملكه وله انتزاع العين، اما الدين فكذا مع الجحد وعدم البينة ومع عدم البذل. ولو ادعى ما لا يد لاحد عليه قضى له به مع عدم المنازع. ويحكم على الغائب مع البينة ويبيع ماله في الدين، ولا يدفع الا بكفيل.

ولو تنازع اثنان ما في يدهما فلهما بالسوية، ولكل احلاف صاحبه، ولو كان في يد احدهما فللمتشبه مع اليمين. ولو كانت في يد ثالث فهي لمن صدقه وللاخر احلافه، فان صدقهما تساويا ولكل احلاف صاحبه، وان كذبهما اقرت في يده. ولو تداعى الزوجان متاع البيت قيل للرجل ما يصلح له وللمرأة ما يصلح لها،

١ - اي في نصاب قطع يد السارق: اي ربع دينار.

وما يصلح لهما بينها. وقال في (المبسوط): اذا لم تكن بينة ويدهما عليه فهو لهما، ولو تعارضت البينتان قضى للخارج الا ان تشهد بينة المئتشتبت بالسبب. ولو شهدتا بالسبب فللخارج، ولو تشبثا قضى لكل بما في يد صاحبه فيكون بينها بالسوية، ولو كان في يد ثالث قضى للاعدل فالأكثر عدداً، وان تساويا اقرع فيحلف من تخرجه القرعة، فان امتنع احلف الاخر، فان امتنعا قسم بينهما.

الفصل الخامس — في صفات الشاهد

وهي ستة: البلوغ، وكمال العقل، والايمان، والعدالة، وانتفاء التهمة^١ وطهارة المولد.

وتقبل شهادة الصبيان في الجراح مع بلوغ العشر وعدم الاختلاف وعدم الاجتماع على المحرم.

وتقبل شهادة أهل الذمة في الوصية مع عدم المسلمين. ولا تقبل شهادة الفاسق الامع التوبة، ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه، ولا الوصي فيما له الولاية فيه، وكذا الوكيل،^٢ ولا العدو، ولا شهادة الولد على الوالد، ويجوز العكس، وتقبل شهادة كل منها لصاحبه، وكذا الزوجان.

ولا تقبل شهادة المملوك على مولاه، وفي غيره قولان. ولو اعتق قبلت له وعليه.

ولو شهد من تحملها مع المانع بعد زواله قبلت.

ولا تقبل شهادة المتبرع^٣، ولا شهادة النساء في الهلال والطلاق والحدود، وتقبل مع الرجال^٤ في الحقوق^٥ والاموال، وتقبل شهادتهن بانفادهن في العذرة وعيوب

١ — التهمة المانعة هي التي يجبر الشاهد فيها نفعاً الى نفسه كالشريك والاجير والغريم، وأما ما لا تستلزم نفعاً للشاهد فلا تمنع كالصدقة والقرابة والجوار ونحوها، نعم للخصم أن يجرحه بها فينتزح الحاكم فيها رداً او قبولاً.

٢ — في سائر النسخ هنا اضافة: ولا القاذف.

٣ — في حقوق الناس فقط.

٤ — في بعضها: ففي الزنا الموجب للرجم يكفي ثلاثة رجال وامرأتان، وفي الموجب للجلد رجلان او اربع نسوة.

٥ — في سائر النسخ: في الحدود. وعلق عليه كاشف الغطاء «قده» يقول: في النسخة الصحيحة:

النساء الباطنة^١ وشهادة القابلة في ربع ميراث المسهل، وامرأة واحدة في ربع الوصية.

الفصل السادس - في بقية مسائل الشهادات

(الاولى) لا يحل للشاهد أن يشهد الامع العلم، ولا يكفي رؤية الخط مع عدم الذكروان أقام غيره، ويكفي في الشهادة بالملك مشاهدته متصرفاً فيه. ويثبت بالسماع^٢: النسب والملك الطلق والوقف والزوجة.

ولو سمع الاقرار شهد وان قيل له لا تشهد.

(الثانية) لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع العلم وانتفاء الضرر غير المستحق^٣ ولو دعى للتحمل وجب على الكفاية، ولا يشهد على من لا يعرفه إلا بمعرفة عدلين، ويجوز له النظر إلى وجه امرأة للشهادة.

(الثالثة) تقبل الشهادة على الشهادة في الديون والاموال والحقوق لالحدود.

ولا يكفي اقل من عدلين على أصل، ولو شهد اثنان على كل واحد من الاصلين قبلت، وانما تقبل مع تعذر حضور شاهد الاصل. ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكم، ولا تسمع الشهادة الثالثة في شئ أصلاً.

(الرابعة) اذا رجع الشاهدان قبل الحكم بطل، وان كان بعده لم ينقض وغرمها^٤.

ولو ثبت تزويرهما استعيدت العين، فان تلفت او تعذر الاستعادة ضمن

الشهود.

ولو قال شهود القتل بعد القصاص أخطأنا غرموا، وان قالوا تعمدنا اقتص منهم او من بعضهم ويرد^٥ البعض ما وجب عليهم، فان فضل شيء أتمه الولي، ولو قال

في الحقوق.

١ - والولادة والرضاع والحيض.

٢ - في سائر النسخ: بالشيء.

٣ - هذا احتراز عن الضرر المستحق، كما لو خاف أن يطالبه المشهود عليه بما له عليه.

٤ - في سائر النسخ هكذا: لم ينقض الحكم وغرموا. هذا اذا كانت الشهادة في الحقوق لالحدود، والانتقض، واجرى عليها حد القذف او عذرا.

٥ - في سائر النسخ هنا اضافة: على، وهو خطأ، فكيف يرد على البعض ما وجب عليهم؟ والعجب كيف غفل عنه الكثير.

بعضهم ذلك رد عليه الولي ما يفضل عن جنائته، واقتص منه ان كان عمداً وأخذ منه ما قابل فعله من الدية ان قال أخطأت.

ولو شهدا بسرقة فقطعت يد المشهود عليه ثم قالوا: أوهمنا والسارق غيره، غرماً — دية اليد، ولا يقبل قولهما على الثاني.

(الخامسة) يجب شهرة شاهد الزور وتعزيره بما يراه الامام رادعاً.

الفصل السابع — في حد الزنا

وهو يثبت بايلاج فرجه في فرج امرأة، حتى تغيب الحشفة، قبل او دبراً، من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك، بشرط بلوغه وعقله وعلمه بالتحريم واختياره، ولو علم التحريم وعقد على المحرم ثبت الحد، ولو تشبهت الاجنبية عليه حدثت دونه، ولو ادعى الزوجية او ما يصلح شبهة سقط الحد.

ولو تزوج المعتدة عالماً حد مع الدخول، وكذا المرأة، ولو ادعى أحدهما الجهالة المحتملة قبل.

ويحد الاعمى مع انتفاء الشبهة المحتملة لامعها.

ويثبت بالاقرار من أهله أربع مرات، او بشهادة اربعة رجال عدول أو ثلاثة وامرأتين، ولو شهد رجلان وأربع نسوة ثبت الجلد دون الرجم، ولا يقبل رجل واحد مع النساء وان كثرن. ولو شهد أقل من أربعة حدوا للفرية.

ويشترط في الشهادة اتفاقها من كل وجه والمشاهدة عياناً كالميل في المكحلة، ولو شهدوا بالمضاجعة والمعانقة والتقبيل والتفخيذ ثبت التعزير.

ولو أقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط، ولو كان بحد لم يسقط. ولو أقر ثم تاب تخير الامام، ولو تاب بعد البينة تحتمت الاقامة، ولو كان قبلها سقط الحد.

ويقتل الزاني بأمه أو باحدى المحرمات نسباً أو رضاعاً او بامرأة الاب، او بالمسلمة اذا كان ذمياً، او بمن اكرهها عليه، محصناً كان أو غير محصن عبداً أو حراً مسلماً أو كافراً.

أما الزاني بغير المحرمات نسباً أو رضاعاً، فان كان محصناً — وهو الذي له فرج مملوك بالعقد الدائم أو الملك يغدو اليه ويروح — ويكون عاقلاً، جلد مائة، ثم رجم ان زنى ببالغة عاقلة، وان كان بصغيرة او مجنونة جلد خاصة.

وكذا المرأة المحصنة ترحم بعد الحد، واحصانها كاحصان الرجل.
ولوراجع المخالغ لم يرحم حتى يطاء، وكذا العبد اذا أعتق، والمكاتب اذا تحرر.
ولوزنت المحصنة بصغير حدث، ولو كان بمجنون رجعت، وان كان غير محصن
جلد مائة سوط وحلق رأسه وغرب عن البلد^١. وليس على المرأة والمملوك جز ولا
تغريب.

فان زنى بعد الحد ثانية تكرر الحد، وان لم يحد كفى حد واحد، فان زنى ثالثة
بعد الحدين قتل، وقيل في الرابعة، وكذا المرأة.
أما المملوك فيجلد^٢ خمسين محصناً كان أو غيره، وكذا المملوكة، ويقتل في
الثامنة او التاسعة مع تكرار الحد في كل مرة.

مسائل

(الاولى) للحاكم اقامة الحد على أهل النعمة، ورفعها الى اهل ملته ليقيموه
عليه.

(الثانية) لايقام الحد على حامل حتى تضع، ويستغنى الولد، ولا المريض ولا
المستحاضة وترجمان.

ولو اقتصت المصلحة تقديم حد المريض ضرب بضغت فيه مائة سوط دفعة.
ولا يقام في شدة الحر ولا البرد، ولا في أرض العدو، ولا على الملتجى الى
الحرم، ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد، ولو زنى في الحرم
حد فيه.

(الثالثة) لو اجتمع الجلد والرجم بدىء بالجلد، وينفن المرجوم الى حقويه
والمرأة الى صدرها، فان فز أحدهما وقد ثبت بالبينة أعيد، وان كان بالاقرار لم يعد مع
اصابة الحجر. ويبدأ الشهود بالرجم، وفي الاقرار الامام.

(الرابعة) يجرد للجلد، ويضرب أشد الضرب، ويتق وجهه^٣ وتضرب المرأة
جالسة وقد ربطت عليها ثيابها.

١ - في سائر النسخ هنا اضافة: سنة.

٢ - في سائر النسخ: فيحد.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: وفرجه.

(الخامسة) من تزوج بأمة على حرة مسلمة فوطأها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني، ومن زنى في زمان شريف او مكان شريف ضرب زيادة على الجلد^١.

الفصل الثامن - في اللواط والسحق والقيادة

يثبت اللواط بما يثبت به الزنا ان أوقب قتل، أو رجم، أو الي من شاق، أو احرق، وللإمام احراقه أو قتله بغيره، وان كان بصغير أو مجنون. ولولاط المجنون أو الصغير بعقل أدبا، وقتل العاقل. ولو ادعى العبد اكراه مولاه قبل والا قتل. ولولاط الذمي بمسلم قتل وان لم يوقب.

يقتل المفعول مع الايقاب، ولو لم يوقب جلد مائة، حرأ كان او عبداً، فاعلا أو مفعولا. ولو تكرر الحد قتل في الرابعة.

ويعزر الاجنبيان المجتمعان في أزار واحد مجردين من ثلاثين الى تسعة وتسعين، ولو تكرر التعزير حد في الثالثة، ويعزر من قبل غلاماً بشهوة.

ويثبت السحق بما يثبت به الزنا، ويجب فيه جلد مائة على الفاعلة والمفعولة الحرة والامة سواء، ولو تكرر الحد قتلت في الرابعة.

ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة كاللواط ولا يسقط بعدها.

وتعزر المجتمعتان تحت ازار واحد مجردتين، وتحدان لو تكرر التعزير مرتين.

ويحد^٢ القواد خمساً وسبعين جلدة، ويحلق رأسه، ويشهروينفى، حرأ كان او عبداً مسلماً او كافراً، ولاجز على المرأة ولانفى. ويثبت بشاهدين^٣، او الاقرار مرتين.

الفصل التاسع - في حد القذف

من قال من المكلفين للبالغ العاقل الحر المسلم المحصن «يازان» أو «يا لائط» او «يامنكوحاً في دبره» او «انت زان» او «لائط»، بأى لغة كانت، مع معرفة القائل

١ - في سائر النسخ: الحد.

٢ - في سائر النسخ: ويجلد.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: عدلين.

بالفائدة^١ حد ثمانين جلدة، حرّاً كان او عبداً.

ولو قال لمن اعترف ببنته «لست بولدي»، او قال لغيره «لست لايك»، وجب الحد. ولو قال: «يا بن الزاني أو الزانية» او «يا بن الزانيين» فالحد للابوين اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافراً، ويعزر لو قال للمسلم: «ابن الكافرة» [او] «امك زانية». ولو قال: «يا زوج الزانية» او «يا اخ الزانية» او «يا اب الزانية» فالحد للمنسوبة الى الزنادون المخاطب. ولو قال: «زنيت بفلاتة» او «لاط بك فلان» او «لطت به» وجب حدان.

ويعزر في كل قول موجب للاستخفاف، كقوله لامرأته «لم اجدك عذراء» او «احتلمت بأملك البارحة» او «يا فاسق» او «يا شارب الخمر» اذا لم يكن المقول له متظاهراً.

وكذا يعزر قاذف الصبي والمجنون والكافر والمملوك والمتظاهر بالزنا، والاب اذا قذف ولده.

ولو قذف جماعة، فان جاؤوا به مجتمعين فعليه حد واحد، وان جاؤوا متفرقين فلكل واحد حد.

ويثبت القذف بالاقرار مرتين من المكلف، او بشهادة عدلين.

ويعزر الصبي والمجنون اذا قذفا.

والحد موروث كالمال، ولا ميراث للزوجين، ولو عفى احد الوراث كان للباقي الاستيفاء على التمام.

ولو تكرّر الحد ثلاثاً قتل في الرابعة.

ولو تقاذف اثنان عزرا.

ويقتل من سب النبي (عليه السلام) او واحداً من الائمة (عليهم السلام). ويحل لكل سامع قتله مع أمن الضرر، وكذا يقتل مدعى النبوة ومن قال: لا ادري صدق محمد (عليه السلام) وكذبه مع تظاهره بالاسلام أولاً، والساحر اذا كان مسلماً، ويعزر الكافر.

١ - وان لا يكون قد اقلت منه في حال الغضب او نحوه، كما في بعض النصوص كاشف الغطاء

الفصل العاشر— في حد المسكر

من تناول مسكراً وفقاعاً او عصيراً قد غلا قبل ذهاب ثلثيه اختياراً مع العلم بالتحريم والتكليف حد ثمانين جلدة عارياً على ظهره وكشفه، ويتق وجهه وفرجه، بعد الافاقة، حرّاً كان او عبداً او كافراً متظاهراً. ولو تكرر الحد ثلاثاً قتل في الرابعة. ولو شرب الخمر مستحلاً فهو مرتد ويحد مستحل غيره^١. ولو باع الخمر مستحلاً استتيب، فان تاب والاقبل، ويعزر بائع غيره. ولو تاب قبل قيام البينة سقط الحد، ولا يسقط بعدها. ولو اقر ثم تاب تخير الامام.

ويثبت بشهادة عدلين، او الاقرار مرتين من اهله. ولو شرب المسكر جاهلاً به او بالتحريم سقط الحد. ومن استحل ما اجمع على تحريمه كالميتة قتل، ولو تناوله محرماً عزر. ولا دية لمقتول الحد أو التعزير، ولو بان فسق الشهود فالدية في بيت المال.

الفصل الحادى عشر— في حد السرقة

ويشترط في قطع السارق: التكليف، وانتقاء الشبهة، وهتك الحرز—وهو المستور بقلق او غلق او دفن— واخراج النصاب—وهو ما قيمته ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً بسكة المعاملة— بنفسه سراً. ومع الشرائط تقطع اصابعه الاربع من يده اليمنى، فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب، فان عاد ثالثاً خلد السجن، فان سرق فيه قتل. ولو تكررت السرقة من غير حد كفى حد واحد. ولو سرق الطفل او المجنون عزراً، ولا يقطع العبد بسرقة مال السيد، ويقطع الاجير والزوج والزوجة والضيف مع الاحراز دونهم. ويستعاد المال من السارق. ولا يقطع السارق من المواضع المتتابة^٢ كالحمامات والمساجد، ولا من الجيب

١ — قال في (شرائع الاسلام): «واما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلها، لتحقق الخلاف بين المسلمين فيها، ويقام الحد مع شربها مستحلاً ومحرماً».

٢ — هى الامكنة التى يدخل الناس اليها بالنوبة.

والكم الظاهرين، ولو كانا باطنين قطع^١.

ويقطع سارق الكفن، وبائع المملوك والحر، ولونبش ولم يأخذ عزز. فان تكرر وفات السلطان^٢ قتله.

ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار^٣ مرتين من اهله، ويكفى في غرم المال المرة وشهادة الواحد مع اليمين. ولوتا قبل البينة سقط الحد لابعدها، ولوتا بعد الاقرار تخير الامام.

مسائل

(الاولى) لو سرق اثنان نصاباً فالاقوى سقوط الحد عنها حتى يبلغ نصيب كل واحد النصاب.

(الثانية) قطع السارق موقوف على المرافعة، فلوم يرافعه المسروق منه لم يقطع الامام. ولو وهبه او عفى عن القطع سقط ان كان قبل المرافعة والا فلا^٤.

(الثالثة) لو اخرج النصاب دفعة وجب القطع، وكذا لو اخرجه مراراً على الاقوى.

(الرابعة) لو سرق الوالد من مال ولده لم يقطع، ولو سرق الولد قطع^٥.

(الخامسة) يقطع اليمين وان كانت احدى يديه او هما شلاوين او لم يكن له يسار^٦ ولولم يكن له يمين قطعت يساره، وقيل رجله اليسرى.

١ - ولا الشريك من شريكه، وفي بعض النصوص: لا قطع في طير، ولا رخام، ولا ثمر، ولا بيدر امام جائر، ولا من بيت المال، فان له فيه نصيباً.

٢ - في سائر النسخ هنا اضافة: جاز.

٣ - في سائر النسخ هنا اضافة: به. وفي بعض النصوص: اذا كان اقراره بعد الضرب فان جاء بالسرقة قطع، والا فلا، لاحتمال ان يكون اقراره لدفع العذاب.

٤ - وفي الخبر: انما الهبة قبل ان يرفع الى الامام، وذلك قوله تعالى: «والحافظون لحدود الله» فاذا انتهى الى الامام فليس لاحد تركه.

٥ - وفي رواية: لا يقطع، لان ابن الرجل لا يحجب عن منزل ابيه، هذا خائن. وكذلك ان اخذ من منزل اخيه او اخته ان كان لا يحجبانه عن الدخول - كاشف الغطاء (قده).

٦ - وفي بعض النصوص: ان يسره اذا كانت شلاء لا تقطع يمينه - كاشف الغطاء (قده).

الفصل الثاني عشر— في حد المحارب وغيره

كل من جرد السلاح للاخافة في براو بحر ليلا او نهاراً، تخير الامام بين: قتله، وصلبه، وقطعه مخالفاً، ونفيه. ولوتاب قبل القدرة عليه سقط الحد دون حقوق الناس، ولوتاب بعدها لم يسقط.

واذا نفي كتب الى كل بلد بالمنع من معاملته ومؤاكلته وبجالسته الى ان يتوب. والصلص محارب يدفع مع غلبة السلامة، فان قتل فهدر. ومن كابر امرأة على فرجها او غلاماً فلها دفعه فان قتلاه فهدر. ومن دخل دار قوم فزجروه فلم ينزجر لم يضمنوا تلفه أو تلف بعض اعضائه. ويعزر المختلس والمستلب، والمحتمل بشهادة الزور وغيرها، والمبنيج^٢، بما يرتدع غيره [به] ويستعاد منه ما أخذه.

مسائل

[الاولى]: اذا وطأ البالغ العاقل بهيمة عزز، ثم ان كانت مأكولة اللحم حرم لحمها ولحم نسلها، وتذبيح وتحرق ويغرم قيمتها لصاحبها، ولو اشتبهت قسم القطيع نصفين ثم اقرع ثم قسم الخارج بالقرعة الى ان يقع الى واحدة. ولو كانت غير مأكولة^٣ اخرجت من البلد وبيعت في غيره، ويغرم قيمتها لصاحبها ان لم يكن له، ويتصدق بالثمن على رأي. ويثبت بشهادة عدلين، او الاقرار مرتين. ولو تكرر التعزير قتل في الرابعة. (الثانية) من زنى بميته فهو كمن زنى بحية في الحد واعتبار الاحصان، ويغلف هاهنا العقوبة، ولو كانت الميتة زوجة عزز، ويثبت بأربعة.

١ — اي اليد اليمنى والرجل اليسرى كقطع السارق من مفصل الاصابع عدا الابهام. وقد وردت رواية معتبرة فيمن لم يأخذ ما لا ولم يقتل احداً ولم يجرح ان يقتصر فيه على النفي دون القطع والقتل. نعم لو قتل تعين قتله — كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٢ — من البنيج معرب بنگ (بالگاف الفارسية): نبت مسبت مخبط للعقل — بديع اللغة.

٣ — في بعض النسخ هنا اضافة «اللحم»، والمراد بها غير المدة للاكل وان كانت جائزة الاكل كالخيل والبغال والحمير، فلا يجزى حكم الذبح والاحراق عليها. ومن هنا يعلم ان اضافة: اللحم غير مقصودة، لانها تفيد المعنى المصطلح وهو غير مقصود.

وحكم اللانط بالميت حكم اللانط بالحى ويغلب عقوبته.

(الثالثة) من استمنى بيده عزره، ويثبت بشهادة عدلين والاقرار مرة.

(الرابعة) للانسان الدفع عن نفسه وحرمة وماله ما استطاع. ويجب الاسهل،

فان لم يندفع به انتقل الى الاصعب. ومن اطلع على قوم فزجروه فلم ينزجر فرموه بحصاة او
عود فجني عليه فهدر.

كتاب القصاص [والديات]¹

وفيه فصول:

[الفصل] الاول

القتل: اما عمد. وهو ان يقصد بفعله الى القتل، كمن يقصد قتل انسان بفعل صالح له ولونادراً، او يقصد الى فعل يقتل غالباً وان لم يقصد القتل. واما شبيه عمد. وهو أن يكون عامداً في فعله مخطئاً في قصده، كمن يضرب تأديباً فيموت.

واما خطأ محض. بأن يكون مخطئاً في الفعل والقصد معاً كمن يرمي طائراً فيصيب انساناً، وكذا اقسام الجراح.

ويثبت القصاص بالاول مع صدوره من البالغ العاقل، في النفس المعصومة المتكافئة، سواء كان مباشرة كالذبح والخنق، او تسببياً كالرمي بالسهم والحجر والضرب المتكرر بالعصا بحيث لا يحتمله مثله، والالقاء الى الاسد فيفترسه، وكذا الوجرحه فسرت الجناية فوات، ويدخل قصاص الطرف وديته² في قصاص النفس وديتها. ولو جرحه ثم قتله فان فرق اقتص منها والا فالنفس.

ولو اكره غيره على القتل اقتص من القاتل، وكذا لو أمر، ويخلد الامر السجن به، وان كان عبداً الامر.

١ - ليست في نسخة الاصل.

٢ - في صورة السراية الى النفس، يتداخلان.

ولو امسكه واحد وقتله آخر ونظر ثالث قتل القاتل وخلد المسك [السجن] وسملت عين الناظر^١.

الفصل الثاني — في شرائط القصاص

وهي خمسة:

(الاول) الحرية

اذا كان القاتل حراً، فلا يقتص من الحر للعبد، ولا للمكاتب، ولا لام الولد، ولا المدبر، بل يلزمه قيمته يوم قتل^٢ ولا يتجاوز دية الحر، ولا بقيمة الامة دية الحر، ولا بدية عبد النمي دية مولاه، ولا بدية امته دية الذمية. ويقتل الحر بمثله، وبالحرّة مع رد نصف الدية، والحرّة بمثلها، وبالحر، ولا يؤخذ منها الفضل.

وكذا في قصاص الجراح والاطراف ما لم يبلغ ثلث دية الحر فينصف دية المرأة، ويقتص لها من الرجل مع رد الفضل، وله منها، ولا رد. ويقتل العبد بالامة^٣ والامة بمثلها وبالعبد.

ولو قتل العبد حراً كان ولي الدم مخيراً بين قتله واسترقاقه، ولا خيار لمولاه، ولو جرح اقتص المجروح او استرقه ان استوعب الجناية قيمته والاقبالنسبة، او يباع فيؤخذ من ثمنه الارش.

ولو كانت الجناية خطأ^٤ فلمولاه أن يفديه بأرش الجناية، والاقوى: بأقل الامرين من القيمة وأرش الجناية^٥ ولو قتل مولاه قيد به ان اختار الولي، ولو قتل عبداً مثله عمداً قتل به، ولو قتل خطأ للمولى فكه بقيمته او دفعه، وله فاضل قيمته عن قيمة

١ — في (جمع البحرين): قضى على عليه السلام فيمن رأى المقتول، ان تحمل عيناه! اي تفقأ بجديدة محمأة!

٢ — في سائر النسخ: بل تلزم قيمة عبد يوم قتله.

٣ — في سائر النسخ: العبد بالعبد وبالامة.

٤ — لا توجد هذه الجملة: «ولو كانت الجناية خطأ» في سائر النسخ، بل فيها: ولولاه..

٥ — لا توجد هذه الجملة: «والاقوى بأقل الامرين من القيمة وأرش الجناية» في سائر النسخ.

المقتول، ولا يضمن النقص^١.

والمكاتب المشروط أو المطلق الذي لم يؤد شيئاً كالقن، وإن كان قد أدى شيئاً قيد بالحرل القن، بل يسعى في نصيب الحرية وبيع، أو يسترق في نصيب الرقية.

ولو قتل خطأ فعلى الإمام في نصيب الحرية، وللمولى الخيارين فك^٢ الرقية بالارش أو تسليم الرق للرقية.

ولو قتل الحر حرين قتل بهما.

ولو كان القاتل عبداً، على التعاقب، اشتركاً^٣ فيه مالم يحكم به للاول فيكون للثاني^٤.

(الثاني) الاسلام

إذا كان القاتل مسلماً، فلا يقتل مسلم بكافر وإن كان ذمياً، بل يعزرو ويغرم دية الذمي^٥.

يقتل الذمي بمثله، وبالذمية بعدد فاضل ديته، والذمية بمثلها، وبالذمي ولارد.

ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله الى اولياء المقتول ان شاؤوا قتلوه وان شاؤوا استرقوه، وقيل: يسترق أولاده الصغار أيضاً.

ولو أسلم بعد القتل فكالمسلم.

ولو قتل خطأ لزمته الدية في ماله، فان لم يكن له مال فالعاقلة الإمام دون أهله.

١ - أى ما ينقص من قيمة الجاني عن قيمة المجنى عليه.

٢ - فى سائر النسخ هنا اضافة: نصيب الرقية.

٣ - ضمير المثني راجع الى ولىي المقتولين.

٤ - سئل الإمام عليه السلام عن عبد قتل أربعة احرار واحداً بعد واحد؟ فقال عليه السلام هو لاهل الآخر من القتل، ان شاؤوا قتلوه، وان شاؤوا استرقوه لانه اذا قتل الاول استحقه اولياؤه، فاذا قتل الثانى استحقه اولياء الثانى وهكذا. وظاهره: أن الحكم للاخير للسابق مطلقاً - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٥ - وهى نصف دية المسلم: خمسمائة دينار.

(الثالث) أن لا يكون القاتل أباً

فلو قتل الاب بالولد بل يؤخذ منه الدية، ويعزر^١ ويكفر. ولو قتل الولد أباه قتل به، وكذا الام لو قتلت ولدها قتلت به.

(الرابعة) العقل

فلو قتل المجنون أو الصبي لم يقتلا، بل اخذت الدية من العاقلة، لان عمدتهما خطأ. ولو قتل البالغ صبيّاً قتل به، ولو قتل العاقل مجنوناً أخذ منه الدية. الا ان يقصد دفعه فيكون هدر^٢، والاعمى كالمبصر على الاقوى.

(الخامس) أن يكون المقتول معصوم الدم.

فلو قتل مرتداً او من أباح الشرع قتله لم يقتل به.

الفصل الثالث - في الاشتراك

إذا اشترك جماعة في قتل حرم مسلم كان للولي قتل الجميع بعد رد فاضل دية كل واحد عن جنايته عليه، وله قتل البعض ويرد الآخرون قدر جنايتهم على المقتص منه، ولو فضل للمقتولين فضل قام به الولي، وان فضل منهم كان له، وكذا البحث في الاطراف.

ولو قتلت امرأتان رجلاً قتلتا به ولارد، ولو كن أكثر قتلتن به بعد رد الفاضل عليهن، وللولي قتل البعض، وترد الباقيات قدر جنايتهن.

ولو اشترك رجل وامرأة في قتل رجل فلولي قتلها بعد رد الفاضل على الرجل، وله قتل الرجل، وترد المرأة ديته عليه، وله^٣ قتل المرأة واخذ نصف الدية من الرجل.

ولو اشترك عبد وحر في قتل حر فلولي قتلها بعد رد نصف الدية على الحر وما يفضل من قيمة العبد عن جنايته على مولاه.

ولو قتل الحر رد السيد عليه نصف الدية، أو سلم العبد اليه، ولوزادت قيمته على النصف كان الزيادة للمولى، ولو قتل العبد رد الحر على المولى ما فضل عن نصف

١ - وفي الخبر: يضرب ضرباً شديداً وينى من مسقط رأسه.

٢ - بل في معتبرة أبي بصير: تدفع ديته الى ورثته من بيت المال - كاشف الغطاء «قده» بتصرف.

٣ - وفي سائر النسخ: ولو قتل المرأة أخذ.

الدية^١ والاكان تمامها لاولياء المقتول.

ولو اشترك عبد وامرأة في قتل الحرفللولي قتلها، ولو فضلت قيمة العبد عن جنايته رد الولي على مولاه الفاضل، وله قتل المرأة واسترقاق العبد ان كانت قيمته بقدر الجناية أو أقل، والاكان الفاضل لمولاه.

ولو قتل العبد وقيمه بقدر الجناية أو أقل كان للولي أخذ نصف الدية من المرأة، ولو كانت القيمة أكثر ردت المرأة عليه الفاضل، فان استوعبت دية الحر والاكان الفاضل لورثة المقتول.

الفصل الرابع — فيما يثبت به القتل

وهو ثلاثة:

(الاول) الاقرار. ويكفي المرة من أهله، ولو أقر بقتله عمداً فأقر آخر أنه الذي قتل ورجع الاول سقط القصاص وكانت الدية على بيت المال، ولو أقر واحد بقتله عمداً وأقر آخر أنه قتل خطأ كان للولي الاخذ بقول من شاء منها ولا سبيل له على الاخر.

(الثاني) البينة. وهي عدلان. ويثبت ما يوجب الدية — كالخطأ والهاشمة — بشاهد وامرأتين، او بشاهد ويمين.

(الثالث) القسامة. وهي تثبت مع اللوث^٢ وهو امانة يغلب معها الظن بصديق المدعي، كالشاهد الواحد. فللولي معه اثبات الدعوى بأن يحلف هو وقومه خمسين يميناً. ولو لم يكن للمدعي قسامة كررت عليه الايمان، ولو لم يحلف حلف المنكر خمسين يميناً هو وقومه، ولو لم يكن له أحد كررت الخمسون عليه، ولو نكل الزم الدعوى. والاعضاء الموجبة للدية كالنفس، ولو نقصت فبالحساب. ولا يثبت اللوث بالفاسق الواحد ولا الصبي ولا الكافر.

ولو أخبر جماعة الفساق او النساء مع الظن بانتفاء المواطاة ثبت اللوث، ولو كانوا كفاراً او صبياناً لم يثبت اللوث الا أن يبلغوا حد التواتر.

١ — في سائر النسخ هنا اضافة: ان كان في العبد فضل، فان استوعب الدية، والا..

٢ — اظهر موارد اللوث وجوده قتيلاً في دار قوم او قريتهم او نحو ذلك.

ولو وجد قتيلًا في دار قوم أو محلّتهم أو قريتهم كان لوثًا، ولو وجد بين قريتين وهو إلى أحدهما أقرب فهو لوث، ولو تساوت مسافتهما تساويًا في اللوث، ولو وجد في فلاة وجهل قاتله، أو في عسكر أو سوق فديته على بيت المال، ومَعَ انتفاء اللوث يكون الدعوى فيه كغيرها من الدعاوي.

الفصل الخامس — في كيفية القصاص

قتل العمد يوجب القصاص^١ ولا يثبت الدية إلا صلحاً، وكذا الجراح، ولا قصاص إلا بالسيف^٢، ويقتصر على ضرب العنق^٣، ولا يضمن سرية القصاص مع عدم التعدي.

ولو كان القصاص لجماعة وقف على الاجتماع. ولو طلب البعض الدية ودفعها القاتل كان للباقي القصاص بعد رد نصيب الآخرين على القاتل، وكذا لو عفى البعض.

ولو مات القاتل قبل القصاص أخذت الدية من تركته. ولو كان المقتول مقطوع اليد في قصاص أو أخذ ديتها كان للولي القصاص بعد رد دية اليد، ولو قطعت من غير جناية ولم يأخذ ديتها فلا رد.

ويثبت القصاص في الطرف لكل من يثبت له القصاص في النفس، ويقتصر للرجل من المرأة ولا رد، وللمرأة من الرجل مع الرد فيما زاد على الثلث.

ويعتبر سلامة العضو، فلا يقطع الصحيح بالاشل، ويقطع الاشل بالصحيح إذا كان مما ينحسم. وتساوي المساحة في الشجاج طولاً وعرضاً لانزولا بل يعتبر الاسم كالموضحة.

ويثبت القصاص فيما لا تعزير فيه، ولا قصاص فيما فيه تعزير كالمأومة^٤

١ — للولى، ولا يجب الثبوت عند الامام ولا اذنه — كاشف الغطاء «قده» بتصرف.

٢ — في سائر النسخ هنا اضافة: وشبهه.

٣ — من دون قطعه لانه من المثلة، الا ان يكون الجاني فعله. ولا يكون الا السيف حتى ولو احرقه الجاني او اغرقه — كاشف الغطاء «قده».

٤ — المأومة: الشجة التي بلغت ام الرأس التي تجمع ام الدماغ، وهى اشد الشجاج — المجمع.

والجايقة^١ وكسر العظام. ولا يقتص للذمي من المسلم^٢، ولا للعبد من الحر. ويقطع الانف الشام بفاقده، والاذن الصحيحة بالصماء، ولا يقطع الذكر الصحيح بالعنين، وتقلع عين الاعور الصحيحة بعين السليم قصاصاً وإن عمي، وينتظر بسن الصبي سنة فإن عادت فالارش والا فالقصاص. والملتجىء الى الحرم يضيق عليه في المطعم والمشرب ليخرج ويقتص منه، ولو جنى في الحرم اقتص منه فيه. ولو قطع يد رجل واصبع آخر اقتص للاول وكان للثاني الدية، ولو قطع الاصبع اولاً اقتص صاحبها ثم صاحب اليد ورجع بذية الاصبع.

الفصل السادس - في دية النفس

دية الحر المسلم في العمد: مائة من مسان الابل^٣، أو مائتا بقرة^٤، أو مائتا حلة^٥ هي أربع مائة ثوب من برود اليمن، أو ألف شاة، أو ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم^٦ وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني، ولا يثبت الا بالتراضي. ودية شبيه العمد، من الابل: ثلاث وثلاثون بنت لبون، وثلاث وثلاثون حقة، وأربع وثلاثون ثنية طروقة الفحل، أو ما ذكرنا [هـ] في مال الجاني. وتستأدى في سنتين.

ودية الخطأ، من الابل: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة. أو ما ذكرنا [هـ] من باقي الاصناف. وتؤخذ من العاقلة في ثلاث سنين.

ودية المرأة: النصف من ذلك.

ودية الذمي: ثمان مائة درهم. والذمية أربع مائة درهم.

١ - التي تبلغ الجوف - المجمع.

٢ - ألا إن يعتاد المسلم ذلك فيقتل به صاعراً - كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٣ - وهي ما دخل في السنة السادسة.

٤ - في سائر النسخ هنا إضافة: مسنة، وهي ما دخل في الثالثة.

٥ - الحلة: بردان: رداء وازار من نوع واحد.

٦ - وانتخير للقاتل.

ودية العبد: قيمته ما لم تتجاوز دية الحر فيرد إليها. ودية الامة قيمتها فان تجاوزت دية الحر ردت اليها.

ودية الاعضاء بنسبة القيمة، فكل ما في الحر كمال ديته ففي العبد كمال قيمته، لكن ليس للمولى المطالبة بها الا بعد دفع العبد الى الجاني، وما فيه دونه بحسابه، وما لا تقدير فيه ففيه الارش.

وجناية العبد تتعلق بقربته لا بالمولى، لكن له فكه بأرش الجناية.

الفصل السابع — فيما يوجب ضمان الدية

وهو اثنان:

(الاول) المباشرة. بأن يقع التلف من غير قصد، كالطبيب يعالج فينتلف المريض بعلاجه^١ والنائم اذا انقلب على غيره فمات، ومن حمل على رأسه متاعاً فأصاب غيره، وكسر المتاع فانه يضمها، ولو وقع على غيره من علوفات ضمن ديته، ولو أوقعه غيره فالدية على الدافع.

ولو اشترك ثلاثة في هدم حائط فوقع على أحدهم فمات كان على الباقيين ثلثا ديته. ولو أخرج غيره من منزله ليلا ضمنه الا أن تقوم البينة بموته او يقتل غيره له.

(الثاني) التسيب. كمن حفر بئراً في غير ملكه فوقع فيها انسان، او نصب سكيناً او طرح المعثر في الطريق، ولو كان ذلك في ملكه لم يضمن. ولو دخل دار قوم بأذنه فعقره كلبهم ضمنوا جنايته، ولو كان بغير اذن فلا ضمان.

ومن ركب دابة ضمن ماتجنه بيديها، وكذا لوقادها، ولو وقف بها ضمن جنايتها بيديها ورجليها، وكذا لو ضرها غيره فالدية على الضارب، ولو ركبها اثنان تساويا في الضمان، ولو كان صاحبها معها ضمن دون الراكب، ولو ألقت الراكب ضمن المالك ان كان بتفكيره والافلا.

ولو اجتمع المباشر والسبب كان الضمان على المباشر.

١ — وفي الخبر المشهور: من تططب او تبيطر فليأخذ البراءة من وليه. والافهوضامن —

كاشف الغطاء (قده).

الفصل الثامن — في ديّات الاعضاء

في شعر الرأس: الدية كاملة، وكذا في اللحية اذا لم ينبتا، ولونبتا فالارش وفي شعر المرأة ديتها، فان نبت فمهرها.

وفي الحاجبين: خمس مائة دينار، وفي كل واحد النصف.
وفي الاهداب الارش وكذا باقي الشعر.

وفي كل واحد من العينين نصف الدية، وفي كل جفن ربع الدية. اما عين الاعور الصحيحة ففيها الدية كاملة ان كان العور خلقته او بشيء من قبل الله تعالى، وفي خسف العوراء الثلث^١.

وفي الانف الدية كاملة، وكذا في مارنه، او كسر مفسد . ولو جبر على غير عيب فائة دينار. وفي شلله ثلاثا ديته. وفي الروثة — وهي الحاجز — نصف الدية^٢. وفي أحد المنخرين نصف الدية.

وفي كل اذن نصف الدية، وتقسط الدية على اجزائها.
وفي الشحمة ثلث ديتها وكذا في خرمها.

وفي كل شفة نصف الدية، وفي بعضها بحسابه^٣، ولو تقلصت قال الشيخ: فيه ديتها، ولو استرختا فثلثا الدية.

وفي لسان الصحيح أو الطفل الدية، ولو قطع بعضه اعتبر بجروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً، فيقسط الدية عليها فا نقص أخذ قسطه. وفي لسان الاخرس ثلث الدية، وفي بعضه بالحساب مساحة. ولو ادعى الصحيح ذهاب نطقه صدق مع القسامة.

وفي الاسنان الدية، وهي ثمانية وعشرون. اثنا عشر مقادير في كل واحدة

١ — خسف العين: فقؤها. وفي صحيحة محمد بن قيس: في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة: تفقأ إحدى عيني صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفو عن عين صاحبه — كاشف الغطاء (قده) بتصرف.

٢ — في رواية الشيخ الكليني «قده» عن أمير المؤمنين عليه السلام «فإن قطع روثة الانف — وهي طرفه — فديته: خمسمائة» وفي رواية عن مسمع: «أنه عليه السلام قضى في خرم الانف: ثلث الدية» — كاشف الغطاء (قده).

٣ — وفي رواية الشيخ الكليني (قده) عن (كتاب طريف): «أن في العليا النصف، وفي السفلى الثلث» كاشف الغطاء (قده).

خمسون [ديناراً] وستة عشر متأخراً في كل واحدة خمسة وعشرون.
 وفي الزائد منفردة ثلث دية الاصلية، ولادية لها مع الانضمام.
 وفي اسوداد السن ثلثاديتها، وفي انصداعها من غير سقوط ثلثاديتها.
 وفي سن الصبي الذي لم يثغر الارش ان نبت والافدية المثغرة.
 وفي العنق اذا كسر وصار الانسان اصور: الدية، وكذا لوجني عليه بما يمنع
 الازدراد، ولو زال فالارش.
 وفي اللحين: الدية لو انفردا عن الاسنان كالصبي وفاقد الاسنان، ومع
 الاسنان ديتان.

وفي كل يد: نصف الدية، وحدها المعصم.
 وفي شلل اليد ثلثاديتها، وفي الشلاء ثلث الصحيحة، وكذا للزائدة.
 وفي كل اصبع من اليدين عشر الدية، ويقسط على ثلاث انامل، وفي الابهام
 على اثنين. وفي الزائدة ثلث الاصلية، وكذا الشلاء. وفي الشلل الثلثان.
 وفي الظفر: عشرة دنانير ان لم ينبت او نبت أسود، ولونبت أبيض فخمسة.
 وفي الظهر اذا كسر: الدية، وكذا لو اصاب فاحدودب أو صار بجيحت لا يقدر
 على القعود، ولو صلح فثلث الدية، ولو ذهب مشيه وجماعه فديتان.
 وفي النخاع: الدية.
 وفي كل واحد من ثديي المرأة نصف ديتها، وكذا في حلمتها، ولو انقطع لبنها
 أو تعذر نزوله فالارش. وفي حلمة الرجل نصف الدية عند (الشيخ) وثمانها عند
 (ابن بابويه).

وفي الذكر: الدية، وكذا^٢ في الحشفة، وفي العنين ثلث الدية.
 وفي الخصيتين: الدية، وفي كل واحدة النصف، وفي ادره^٣ الخصيتين أربع
 مائة دينار، فان فحج^٤ فلم يقدر على المشي فثمانمائة.

١ - وفي شرائع الاسلام: وينتظر بسن الصغير، فان نبت لزم الارش، وان لم ينبت فدية سن
 المثغر. ومثله في المختصر النافع.

٢ - في بعض النسخ هنا اضافة: عند الشيخ.

٣ - فتق الخصيتين - المجمع.

٤ - الفحج: تباعد ما بين الرجلين في الاعقاب مع تقارب صدور القدمين. وفي سائر النسخ:

وفي كل واحد من شفرى المرأة نصف ديّتها .
 وفي إقصاء^١ المرأة ديّتها ، ويسقط عن الزوج بعد بلوغها ، ولو كان قبله ضمن
 الزوج مع المهر الدية والانفاق عليها حتى يموت أحدهما ، ولو لم يكن زوجاً وكان مكرهاً
 فالمهر والدية ، ومع المطاوعة الدية ، ولو كانت المكرهة بكراً فلها أرشى البكارة أيضاً .
 وفي كل واحدة من الاليتين : نصف الدية ، وفي كل واحدة من الرجلين نصف
 الدية ، وحدها مفصل الساق وأصابعها كاليدين .
 وفي كل واحد من الساقين والفخذين : نصف الدية .
 وفي كسر الضلع : خمسة وعشرون ديناراً إن كان مما يخالط القلب ، وإن كان
 مما يلي العضدين فعشرة .
 وفي كسر البعصور^٢ إذا لم يملك الغائط : الدية وكذا في العجان^٣ إذا لم يملك
 البول ولا الغائط .

وفي الترقوة إذا كسرت وجبرت على غير عيب : أربعون ديناراً .
 ومن داس بطن إنسان حتى يحدث : ديس بطنه ، أو يفتردي ذلك بثلاث الدية .
 ومن اقتض بكرةً بأصبعه حتى خرق مثانتها فلم تملك بولها [فعليه] ديّتها ومثل
 مهر نسائها .

وفي كسر عظم من عضو : خمس دية ذلك العضو ، فإن صلح على غير عيب :
 فأربعة أخماس دية كسره ، وفي موضحته ربع دية كسره ، وفي رضه ثلث ديّته ، فإن برىء
 على غير عيب : فأربعة أخماس دية رضه ، وفي فكه من العضو بحيث تتعطل : ثلثا دية
 العضو ، فإن صلح على غير عيب فأربعة أخماس دية فكه .

الفصل التاسع — في ديّات المنافع

في العقل : الدية ، وفي نقصه الارش ، ولو عاد لم يرتجع الدية .
 وفي السمع : الدية ، وفي سمع إحدى الاذنين : النصف ، ولو نقص سمع

فخج بالخاء وهو خطأ لم بلغت اليه الكثير .

١ — الاقصاء : إيصال مخرج البول بالمهمل أى الفرج ، أى اتحادهما .

٢ — البعصور : المصعص ، وهو عجب الذنب .

٣ — العجان بكسر العين : ما بين الدبر والخصية .

احداهما قيس الى الاخرى ويؤخذ بحسب التفاوت بين المسافتين، ولونقص سمعها قيس الى المساوي له في السن.

وفي ضوء كل عين: نصف الدية، وفي نقصان ضوء احداهما بحسابه، وكذا في نقصان ضوءهما، ويعتبر بالقياس الى عيني مساويه في السن.

وفي الشم: الدية، ولو قطع الانف فذهب الشم فديتان، وفي نقصانه الارش بما يراه الحاكم.

وفي الذوق: الدية، وفي نقصانه الارش.

ولو اصاب فتعذر عليه الانزال حالة الجماع: فالدية.

وفي سلس البول: الدية.

وفي الصوت: الدية.

الفصل العاشر— في ديات الجراح

الشجاج ثمانية:

الحارصة: وهي التي تقشر الجلد، وفيها بعير.

والدامية: وهي التي تأخذ يسيراً في اللحم، وفيها بعيران.

والملاحة: وهي التي تأخذ في اللحم اكثر، وفيها ثلاثة أبعرة.

والسمحاق: وهي التي تنتهي الى الجلد المغشية للعظم، وفيها أربعة أبعرة.

والموضحة: وهي التي توضح العظم، وفيها خمسة أبعرة.

والهاشمة: وهي التي تهشم العظم، وفيها عشرة أبعرة.

والمنقلة: وهي التي تحوج الى نقل العظم، وفيها خمسة عشر بعيراً.

والمأمومة: وهي التي تصل الى ام الدماغ، وفيها ثلث الدية. وكذا—

الجايفة: وهي التي تبلغ الى الجوف. وديه—

النافذة في الانف: ثلث الدية، فان صلح فخمس الدية^١.

وفي احد المنخرين الى الحاجز: عشر الدية.

١ — لو روده في رواية طريف، وان كانت في خصوص نافذة الخد— كاشف الغطاء «قده»

وفى شق الشفتين حتى تبدو الاسنان: ثلث الدية، ولو برئت فالخمس، وفى كل واحد نصف ذلك .

وفى النافذة فى شيء من اطراف الرجل: مائة دينار.
وفى احمرار الوجه بالجنابة: دينار ونصف، وفى اخضراره: ثلاثة، وفى اسوداده: ستة، ولو كانت فى البدن فعلى النصف. ويتساوى الشجاج فى الرأس والوجه. أما البدن فبنسبة العضو الذي يتفق فيه من دية الرأس.

ويتساوى المرأة والرجل فى الدية والقصاص فيما دون ثلث الدية، فاذا بلغت الجنابة ثلث الدية صارت المرأة على النصف .

وكل ما فيه الدية من الرجل ففيه من المرأة ديتها، وكذا من الذمي، ومن العبد قيمته . وما فيه مقدر من الحرف هو بنسبته من دية المرأة والذمي وقيمة العبد . والامام ولي من لاوولي له، يقتص أو يأخذ الدية، وليس له العفو.

الفصل الحادى عشر— فى دية الجنين والميت

فى النطفة بعد استقرارها فى الرحم: عشرون ديناراً، وفى العلقة: أربعون. وفى المضغة: ستون. وفى العظم: ثمانون. واذا تمت خلقته ولم تلج الروح فثاته، وفيما بين ذلك بحسابه.

ودية جنين النمي عشر دية أبيه^١.
والملوك : عشر قيمة امه المملوكة سواء الذكر والانثى .
ولو ولجته الروح فدية كاملة فى الذكر ونصف فى الانثى .
ولو قتلت المرأة ومات معها فدية للمرأة ونصف الديتين للجنين ان جهل حاله .
ولو ألقته المرأة مباشرة او تسبباً فعليها دية لوارثه، ولا يسهم لها .
ومن أفزع مجامعاً فعزل فعليه عشرة دنانير .
ويرث دية الجنين من يرث المال، الاقرب فالاقرب .
ودية جراحاته واعضائه بنسبة دية.

١ — وفى روايتي مسمع والسكوني: عشر دية امه، ولكنها ضعيفتان، وقد اعرض عنها المشهور، وقاعدة: ان الولد يلحق بأبيه فى الانسان، وبأمه فى الحيوان، محكة — كاشف الغطاء «قده» بتصرف .

ولو ضرب الحامل فألقت جنيناً حياً فأت بالالقاء قتل به ان كان عمداً، والا اخذت الدية.
وفي قطع رأس الميت الحر المسلم مائة دينار، وفي قطع جوارحه بحساب ديته، وكذا فى جراحه وشجابه، وتصرف هذه الدية فى وجوه البر.

الفصل الثانى عشر— فى الجناية على الحيوان

من أتلّف حيواناً مأْكولاً بالذكاة فعليه الارش^١ مالكة، وان كان بغيرها فعليه القيمة يوم الاتلاف، وفي قطع جوارحه او كسر شىء من أعضائه الارش.
وان كان غير مأْكول^٢ وهو مما يقع عليه الذكاة، فان كان بالذكاة فالارش، وكذا فى قطع اعضائه مع استقرار الحياة، وان كان بغيرها فالقيمة: وان لم تقع عليه الذكاة فالقيمة، ففي كلب الصيد أربعون درهماً، وفي كلب الغنم والحائض عشرون درهماً، وفي كلب الزرع قفيز من بر، وفي جنين البهيمة عشر قيمتها.

الفصل الثالث عشر— فى العاقلة

قد بينا ان دية الخطأ على العاقلة، وهم: العصابة، والمعتق، وضامن الجريرة، والامام.

اما العصابة: فهم المستقربون الى الميت بالابوين أو بالاب، والاقرب دخول الاباء والاولاد فى العقل، ولا يدخل القاتل فيه، ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون، ولا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا مدبراً ولا أم ولد ولا مادون الموضحة ولا مايثبت بالاقرار ولا صلحاً ولا جناية الانسان على نفسه ولا ما تجنيه البهيمة ولا اتلاف المال.
وعاقلة الذمي الامام ان لم يكن له مال.

وتقسط الدية على الاقرب فالاقرب، وتقديره الى الامام، او من ينصبه للحكومة، ولا ترجع العاقلة على الجانى.
ولو زادت الدية عن العصابة اخذت من الموالى، فان اتسعت فن عصابة الموالى،

١ — اى تفاوت ما بين قيمته حياً ومذكى.

٢ — فى سائر النسخ هنا اضافة: اللحم.

فان اتسعت فن موالي الموالى وهكذا، ولوزادت الدية عن العاقلة أجمع كان الزائد على لمام، ولوزادت العاقلة وزع بالحصص، ولو غاب بعض العاقلة لم يخص بها الحاضر. ولو قتل الاب ولده عمداً اخذت منه الدية لغيره من الوراث، وان لم يكن وارث فالامام، ولو كان خطأ فالدية على العاقلة.

* * *

فهذا خلاصة ما اثبتناه في هذا المختصر.
ونسأل الله تعالى أن يجعل ذلك لوجهه خالصاً، انه قريب مجيب.
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى، وعلى وصيه علي المرتضى، وآلهما الطيبين والطاهرين.

* * *

تم ذلك في ليلة الثلاثاء، خامس عشرين ربيع الثاني، لسنة تسع وخمسين
هـ سبعمائة. بمدينة (حلة) حماها الله عن الافات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجوهرة في نظم البصرة

لِتَقِي الدِّينَ الْحَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْجَلِيِّ

تفصیل

حُسَيْن دُرْگاہی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تقادما - طار وشانه لما
واضح البرها والمندى عباد النعماء حيا
لهم بين وذي الطولنا كذا حيث انيلوا نفا
يوم الجزا والسلام السرمه على النبي المسطف
سيد رسل هذا العالم والعهدة المظاهرة الالم
واغدا البصرة العظم تبتم لما بعنا المديح
الحمد لله ربهم والمبندى نككون نعم خير من
وهيها مفيد كل طالب وسلا عون ذرا
وهي شرعت في امثالا - حاور غنية في
لا رقايب الطاهر سيمذ العلوم وا

كما نانه يومى آيت اده العظمى

مر نشى نجبتى . تم افه

کتابخانه عمومی آیت الله العظمی

مرعشی نجفی . قم

بوقتها فی نفس العاقب ولا ملحا ولا من مایم حملا
 یوما ولا ائلاف مال وعقل اما سا فاذنه انما مل
 مال وقسط الحق عما یری اما سا علی مار شما
 باقرب قبل الذی قد قریا کذاک تقیط لمن قد نصبا
 من قبل الامام للحکومه ولا رجوع بعد للعا
 علی الذی جاء ولوراد علی عصبه احد من الهی اولی الا
 وان ترد فاذ وی الغیب لذلک الولاد زاید الغیب
 علیم یوضح من موالی مولاه وهکذا قاسی الثانی
 وان ترد عن کل من قد عقلا کان علی الامام ما ولد
 وان ترد عاقله فوزع بلبسة وان یب بعض
 لغایب حصه والوالد بدیه قتل الابن وهو عامد
 واحد الذی یوی ووقد من وارث سواء مالو فقد
 فللا مام احد ذلک کله وان یکن ذاحطانی قلبه
 کان علی ما عاقله الالب وقر ما فی خاطر من ان
 والحمد لله وتلیع علی محمد والہ خیر الاملا

۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰

تم الکتاب حواله الی الوقایع المشیه للبحر العسکری
 من ریح الاول و الثانی و الثانیین و الثانیین
 و الثانیین و الثانیین و الثانیین و الثانیین



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَقَادِمُ عَلَيْهِ سُلْطَانُهُ وَشَانُهُ تَعَاظِمُ
 رَوْضُ الْبَهَائِ وَالْمَدَى عِبَادُهُ النَّعْمَاءُ حَيْثُ أَسْلَا
 لَهُمْ نَبِيٌّ وَذِي الطُّوْلِ أَمَاءُ كَلَّمَهُمْ حَيْثُ أَيْلُوهُ الْمَغْنَمَا
 لَعُومُ الْجَزَاءِ وَالسَّلَامَةُ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 سَيِّدِ سَلَمَةِ نَذْرِ الْعَالَمِ وَالْعَمْرَةِ الطَّاهِرَةِ الْأَعْظَمِ
 وَتَعَدُّ فَالْتَبَرَةِ الْمُعْظَمَةِ سَمْعُهُ لَمْ يَفِ تَعْلِيمُهُ
 لِحُكْمِ دِينِ رَبِّهِ وَالْمُسْتَدِيرُ لَهُ تَكُونُ تِلْكَ خَيْرُ مَرشدٍ
 وَضَعَهَا مَقْبَلُ كُلِّ طَائِفَةٍ تَحْمَدُ عَوْنُ ذِي الْمَوَازِنِ
 أَنَّهُ أَكْرَمُ الْأَشْيَاءِ بِالْإِسْمَاءِ بِالْأَلْهَمِ فَلَا

اللَّهُ وَرَعْنَةُ فِيمَا

كِتَابُ بَغَاةِ عَمْرٍ عَلَى آيَاتِ اللَّهِ الْعَظِيمِ
 مَرْشَدِي نَبِيٍّ - قِم

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين لاسيما بقيّة الله في الأرضين

واللعنة الدائمة على أعدائه وأعدائهم اجمعين من الآن الى قيام يوم الدين
١ - مصنف الأرجوزة وناظمها هو الشيخ تقي الدين أبو محمد الحسن بن علي بن داود الحلّي؛ العالم الفاضل الجليل الفقيه الصالح، والمحقق المتبحر الأديب، الموصوف في الاجازات وفي المعاجم الرجاليه بسلطان الأدباء والبلغاء وتاج المحدثين والفقهاء. ولد في خامس جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ - كما ذكره في كتاب رجاله (كتاب الرجال، ط النجف، ص ٧٥).^١

كان معاصراً للعلامة الحلّي والسيد عبدالكريم بن جمال الدين أحمد بن طاووس الحلّي وشريكاً له في الدرس عند المحقق الحلّي. ومن آثاره التي عدّها - رحمه الله - لنفسه وسائر من ترجم له؛ «الجمهرة في نظم التبصرة». وقد ترجم له أكثر أرباب المعاجم. ومنهم:
العلامة الأفندي، في رياض العلماء، ١/٢٥٤ - ٢٥٨.

١ - وللتبصرة نظم آخر للشيخ عباس علي الزنجاني (المتوفى ١٣٤٤)، نسختها موجودة في مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي بقم المقدسة، رقم (٦٠٨٤)، (فهرسها ٩٠/١٦-٩١).

- الشيخ يوسف البحراني، في لؤلؤة البحرين، ص ١٦٩.
- التفريشي، في نقد الرجال، ص ٩٣.
- الشيخ الحرز العاملي، في أمل الآمل، ٧١/٢.
- المحدث النوري، في خاتمة مستدرك الوسائل، ٤٤٢/٣.
- الشيخ أبوالهدي الأصفهاني، في سماء المقال في علم الرجال، ٩١/١.
- الحوانساري، في روضات الجنات، ٢٨٧/٢ — ٢٨٩.
- المحدث القمي، في الكنى والألقاب، ٢٨٢/١ — ٢٨٣، وهدية الأحاب، ص ٦٧، والفوائد الرضوية، ١٠٤/١ — ١٠٩.
- العلامة الأمين، في أعيان الشيعة، ١٨٩/٥ — ١٩٢.
- المدرس الحياباني، في ربحانة الأدب، ٥١٣/٧ — ٥١٤.
- العلامة الأميني، في الغدير، ٦/٦.
- العلامة الطهراني، في مصنف المقال في مصنف علم الرجال، ص ١٢٦.
- العلامة بحر العلوم، في رجاله، ٢٢٣/٢ — ٢٣٦.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ٢٥٣/٣.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ٢٠٤/٢.
- ومن الغريب أنَّ ابن داود ترجم للعلامة الحلي في كتاب رجاله، في القسم الأول منه ولكن العلامة لم يذكره في «خلاصته»، مع أنَّه معاصره وشريكه في الدرس عند المحقق ومن قرأه — كما عرفت —. وإيضاً ممَّا يستدعي الغرابة إخفاء زمان فوته ومدفنه. والأمر الأخير (إخفاء مدفنه) عند أهل النظر، محلاً للتأمل والدقة.
- ٢ — نظمه — رحمه الله — لهذه للأرجوزة لأهمية التبصرة، حيث قال:
- وبعد فالتبصرة المعظمه تبصرة لمن بغى تعلّمه
 لحكم دين ربّه والمبتدي له تكون نعم خير مرشد
 وضعتها مفيد كلّ طالب ومستمداً عون ذي المواهب
 ولامثال أمر صديقه وقرينه وشريكه في الدرس؛ السيد عبدالكريم بن السيد أحمد بن طاووس، حيث قال:
- وقد شرعت في أمثال حبّاً له ورغبة في...

لأتني رقاً أبويه الطاهر سميّ ذي العلوم والمفاخر
أفضل أهل البيت في التحقيق ذي البحث والنظر والتدقيق^١
واذ كانت وفاة السيد عبد الكريم بن طاووس في ٩٩٣ق — كما ذكره ابن
داود في ترجمته — فلا بد أن يكون زمان تصنيف الأرجوزة ونظمها قبل ذلك
التاريخ.

٣ — أعتدنا في تقويم نصّ الأرجوزة وتحقيقه على نسختين موجودتين في مكتبة
آية الله النجفي المرعشي — العامة — في قم، تحت رقمين ٥٠٩٠ (م) و ٥٦١٣ (ع).
٤ — وأخيراً أقدم شكري وتقديري إلى أخي العزيز الأديب المدقق والفاضل
المحقق صباح صالح الهنداوي الذي ساعدني في مقابلة النسخ وحلّ مشاكلها
— جزاه الله عن الاسلام وأهله خيراً الجزاء —.

حسين الدركاهي

١ — قال — رحمه الله — في كتاب رجاله، ط النجف، ص ٤٥:
أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد... طاووس العلويّ الحسني: سيّدنا الطاهر الأمام العظيم،
فقيه أهل البيت؛ جمال الدين أبو الفضائل، مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة. مصنف مجتهد
كان أروع فضلاء زمانه. قرأت عليه أكثر «البشرى» و «الملاذ» وغير ذلك من تصانيفه.
وأجاز لي جميع تصانيفه.
أنظر — أيضاً — نفس المصدر، ص ١٣٠، ترجمه عبد الكريم بن احمد بن طاووس. وأشار فيه إلى
مصاحبه منذ الطفولة إلى وفاته — رحمه الله عليه —.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقادما
وواضح^١ البرهان والمسدي على
لهم نبين وذو الطول بما
يوم الجزاء والسلام السرمدي
سيد رسله لهذا العالم
وبعد فالتبصرة المعظمه
لحكم دين ربه والمبتدي
وضعها مفيد كل طالب
وانه اكرم من يسدي النعم
وقد شرعت في أمثال
لأنتي رق أبويه الظاهر
أفضل أهل البيت في التحقيق

سلطانه وشأنه تعاظما
عباده التعماء حيث أرسلنا
كلّفهم حيث أثيلوا المغنا
على النبي المصطفى محمد
والعترة الظاهرة الأعظم
تبصرة لمن بغى تعلّمه
له تكون نعم^٢ خير مرشد
ومستمداً عون ذي المواهب
والابتداء بالأهم فالأهم
حباً له ورغبة في...^٣
سمي ذي العلوم^٤ والمفاخر
ذي البحث والتنظر والتدقيق

١-ع: أوضح. ٢-ع: تلك. ٣- في كلتي النسختين لم تقرأ الكلمة.

٤-ع: «مجتمع العلوم» بدل «سمي ذي العلوم.»

فالجرد ^١ قد تعثر في مضارها	فليسبل الستر على عوارها
بكل وقت رحمت لي تسع	وليبذل لي وكل من بها أنتفع
معجلاً وأجل ^٢ الثواب	وربما يظهر بالظلال

كتاب الطهارة

القول في الطهارة الشرعية أولها مسائل المائية

الماء ضربان فضرب مطلق . وهو الذي في سلبه لا يصدق
ويصدق الإطلاق في الأخبار يقسم أقساماً فنه جاري
لا يقبل التنجيس بالملاقي إلا بتغييرٍ للاتفاق
وإن تغير نجس المغير وسلم السابق^١ والمؤخر
كذلك حمام وغيث جاري ما اتصلا بالسحب والمجاري
ثانيه كالإناء والحياض^٢ إن كان كراً فهو مثل الماضي
وألكر منه مئتان ألف رطل عراقي وفيه خلف
أو طوله والعرض والعمق شرط ثلاثة ونصف أشبار وسط
وإن يغيره بُعيد طهر^٣ بانه يُلقى عليه كراً
متصلاً حتى يزول الطاري عنه ودون الكر في المقدار
تنجسه الأخبار باللقاء من دون^٤ تغيير ولا أستيفاء^٥

١- م: الباقي. ٢- الحياض: جمع حوض. ٣- ع: طهرا. ٤- ع: كراً.

٥- ع: غير. ٦- ع: لا استبقاء.

وإن ترد تطهيره فكر
ثالثه الأبار لا يؤثر
وقيل بل ينجس باللقاء
للمسكر الفقاع والإمناء
ولبغير مات والممتنعه
والكرّ للحمار أو كالبقره
خمين إن ذابت دم إن كثره
سوى الثلاثة وأربعينا
فالكلب مثل ذاك في بول الرجل
وفأرة تفسخت وأنتفخت
وجنب دخلها وأغتسل
والحيّة الثلاث مثل الفار
كذلك في بول الرضيع قد وجب
رابعه السور جميعاً طاهر
ومنه ما يصدق كالمضاف
ممتزجاً كمرق أو مُعتَصَر
لا حَدَثاً أو خبثاً يطهر
وغاسل الأخبات غيرته

يُلْقَى عليه بَاتِّصَال طهر
فيها^١ إذا لاقت وما يغيّر^٢
وأوجبوا نزح جميع الماء
وهكذا ثلاثة الدماء^٣
لها تراوح بنهار^٤ أربعة
سبعين للإنسان ثم العذره
أولم تذب^٥ عشرًا كذا إن نزرا
للهر شاة ثعلب أجزينا^٦
سبعًا لطير والصبّي أن يبل
كذا كلاب ولجت وخرجت
والذرق من دجاجة خمس^٧ دلا
والذلول للعصفور والأنظار^٨
والحقّ عندي أنّ ذاك مستحب
لا الكلب والخنزير ثم الكافر^٩
سلبًا كهاء الورد والخلاف^{١٠}
ينجس بالأخبات قلّ أو كثر
ورافع لأصفر مطهر^{١١}
أو لا لا الاستنجاء نجسته^{١٢}

١- ع: فيما. ٢- ع: تغير. ٣- يعني: دم الحيض والاستحاضة والنفاس.

٤- ع: نهاراً. ٥- أي: غير الدماء الثلاثة. ٦- م: يذب. ٧- ع: أجزينا.

٨- م: سبع. ٩- يعني: ونظائرها؛ أي: شبهها. ١٠- السور: البقية من الشراب.

١١- أي: إلا سور الكلب والخنزير والكافر. ١٢- الخلاف: الصفصاف.

غسالة الحَمَام نجس إلّا إن علم الخلوَ منها أصلاً
ونجس لا يرفع الأقدارا أو حدثاً أو يشرب اختياراً

القول فيما يوجب الطهارة أولها الصغرى فخذ صغاره

فوجب الوضوء بول غائطه	ريح من المعتاد نوم ^٢ ضابطه
ان يغلب ^٣ الحِثْن أو معناه ^٤	ونزراً مستحاضة تراه
ووجب الخلوَ ستر العوره	ويحرم استقباله للقبله
كذلك استدباره سواء	في ذلك الصحراء والبناء
وسنّ تقديم اليسار داخلا	ورجله اليمنى كذاك قافلاً ^٥
وأن يغطي رأسه والتسميه	كذلك استبراؤه والأدعيه
لداخل وللخروج باغ	وعند الاستنجاء والفراغ
والجمع بين الماء والأحجار	إذا تعدّى لا كالاقتصار
ويكره الجلوس في الشوارع	وفي جهات اللعن ^٦ والمشارع
كذاك تحت مثمر الأشجار	وجبهة الرياح والأقار
والبول في الصلبة والأفياء ^٨	في موضع النزال أو في الماء
والحجرات وكذا الطعام	والشرب والسواك والكلام

١٣- أي: عدا ماء الاستنجاء. وفي م: أولى وللانجاء. ١- م: مطلقاً. ٢- ع: يوم.

٣- ع: يسمع. ٤- يعني: السمع والبصر. وما في معناه: كالجنون والإغماء.

٥- أي: قليل. ٦- أي: راجعاً. ٧- أي: مواضع اللعن.

٨- الأفياء - جمع فيء -؛ والمقصود به: في النزال. ٩- م: و.

إِلَّا بِذِكْرٍ وَأَضْطَرَّارٍ عَنَّا كَذَلِكَ^١ أَسْتَنْجَاؤُهُ بِالْيَمِينِ
 أَوْ بِالْيَسَارِ إِنْ تَكُنْ مَخْتَمَةً بِمَا^٢ عَلَيْهِ أَسْمُ مِنَ الْمَعْظَمَةِ
 أَلَلَّهُ أَوْ أُمَّةٌ أَوْ رَسُلٌ وَيَجِبُ أَسْتَنْجَاؤُهُ أَيُّ غَسَلٍ
 مَخْرُجٌ بَوْلٌ مَعَهُ بِالمَاءِ حَسَبِ كَذَا الْغَائِطِ فِي أَسْتَنْجَاءِ
 مَعَ التَّعْدِي وَإِذَا لَمْ يَتَّفَقْ إِجْزَاءِ أَحْجَارٍ ثَلَاثٍ أَوْ خَرَقٍ

القول في الوضوء والكيفية فروضها سبع فنها التَّيَّة

وَوَقْتُهَا حَيْثُ لَوَجْهٌ^٣ غَسَلَ أَوْ لِلْيَدَيْنِ^٤ مُسْتَحَبٌ قَبْلُ
 ثُمَّ دَوَامٌ حَكْمُهَا الْمَعْتَبَرُ وَغَسَلَ وَجْهَهُ مِنْ قِصَاصِ الشَّعْرِ
 ثُمَّ إِلَى مُحَادَرِ^٥ الْأَذْقَانِ طَوْلًا وَمَادَارٍ مِنَ الْبَنَانِ
 عَلَيْهِ إِبْهَامٌ وَوَسْطَى عَرْضًا ثُمَّ الْيَدَيْنِ الْمَرْفُقَيْنِ أَيْضًا
 مِنْهَا إِلَى أَوَاخِرِ الْأَصَابِعِ مِنْ غَيْرِ نَكْسٍ لَوْجُودِ الْمَانِعِ
 مُقَدِّمًا لِلرَّأْسِ فَأَمْسَحَ شَعْرَهُ بِبَلِّ الْوُضُوءِ أَوْ لِلْبَشْرَةِ
 أَدْنَى الْمَسْمَى وَأَمْسَحَ الرِّجْلَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
 وَجَازَ مِنْكَوْسًا وَتَرْتِيبَ جَلَا ثُمَّ الْمَوَالَةِ تَتَالِيَهَا وَلَا
 وَسُنَّ قَبْلَ الْغَسَلِ لِلْيَدَيْنِ نَوْمًا وَبَوْلًا مَرَّةً ثَنَتَيْنِ
 لَغَائِطُ ثُمَّ ثَلَاثٌ لِلْجَنْبِ وَوَضْعُهُ الْإِنَا يَمِينًا مُسْتَحَبٌ
 وَالْإِغْتِرَافُ بِالْيَمِينِ تَسْبِقُهُ تَسْمِيَةً مُضْمَضَةً تَسْتَنْشِقُهُ^٦

١- ع: كذا. ٢- م: ممّا. ٣- م: للوجه. ٤- م: اليدين.

كلتا النسختين: محاذر. ٥- ع: تنشقّه.

ثلاثة وأغسل مرتين ووضعه الماء ظاهر اليدين
وهي على الباطن في أولاهما ثانية بعكسه كلاهما
ثم الدعاء ماسحاً ويغسل وكثره استعانةً تمتد^٢
وحُرِّمَتْ توليةٌ وحَضْرَا محدث^٣ من الكتاب سطرًا
من علم الحدث ثم ما درى هل بعده طهارة تطهرا
والعكس لا أو شك في فعل على حال الوضوء ما كثرًا ما أنتقلا
أتى به وبالذي يتلوه وبعد الانصراف صحَّحوه

القول في الأغسال إن قسّمته فرض ونفل والفروض ستّة

تفصيلها الغسل من الجنابه والحيض والتفاس وأستحاضه
ومسّ مَيِّتٍ بعد برد المَيِّت وقبل تطهير وغسل المَيِّت
ويحصل الإجناب بالإنزال ووطئها ولومع الإكسال^٤
وحده حشفة من ذكر يدخلها في قُبُل أو دُبُر
وفرضه نيّته بالعين يذُبر
أو^٥ عند غسل الرّأس وأستدامته
وهكذا تخليل ما ليس يصل
الرّأس فايمين ثم اليسره^٦
ووقتها في الغسل لليدين^٥ لحكمها وإن يعمّ جسّته^٧
إلّاه^٨ كذاك ترتيب الغسل يسقط عنه بارتماس مرّة

١- ع: الاناء. ٢- م: تمتد. ٣- ع: لمجرم. ٤- كلا النسختين: الاكسال.

٥- ع: «لغسل في اليدين» بدل «في الغسل لليدين». ٦- ع: و

٧- م: جنابته. ٨- أي: بالتخليل. ٩- ع: البشرة.

وفيه الاستبراء مستحبٌ بولاً ويكفيه أجهاد حسب
مضمضة تنشق تأكداً وغسله بالصّاع أو بأزيدا
تخليل غير مانع كالخاتم وحرّموا قراءة العزائم
ولسه القرآن والأسامي لله والنّبّي والإمام
دخوله المسجد إلّا جائزا لا المسجدين الوضع ليس جائزا
يُكره أن يقرأ فوق سبع أكل وشرب ومزيل المنع
مضمضة تنشق كذا الكرى قبل وضوء والخضاب أشهراً^١
ولس مصحف ولا غتساله^٢ يعيد من أحدث في خلاله

القول في الحيض وبأني أسودا والحرّ والحرقنة إن^٣ يظردا

لكنّا تراه بعد السّتين قريش والتّبط ثمّ الخمسين
غيرهما لو كان قبل التسع لا حيضاً أقلّه ثلاثة ولا
أكثره عشرة^٤ وما بينها بحسب العادة لورأت^٥ دما
تجاوز العشر وذات العاده تقعد في أيامها المعتاده
واثنان^٦ مبتدأة مضطربه تميزه فإن تساوى وأشتهبه
فحال مبتدأة كأهلها فإن فقدن فسي مثلها
فإن فقدن وأختلفن عملت بسبعة من كلّ شهر رؤيت
أوفقدت^٧ ثلاثة في الأوّل^٨ وعشرة من بعد في المستقبل

١-ع: اشتها. ٢-ع: الاغتساله. ٣-م: لن. ٤-م: عشرا. ٥-ع: راه

٦-م: شأن. ٧-م: قعدت. ٨-ع: أوّل.

وحَيْضٌ مضطربةٌ يَبِينُ^١ وحُرْمَتٌ كَجَنْبِ مَسَاجِدَ
كَذَاكَ لَمْسُ أَحْرَفِ^٢ التَّنْزِيلِ وفيه لو تَعَمَّدَ التَّعْزِيرَ
صَلَاتُهَا وَصُومُهَا لَا يَنْعَقِدُ وَلَا لَهَا يَصَحُّ الِاعْتِكَافُ
صِيَامُهَا تَقْضِيهِ لَا الصَّلَاةُ عَدَا الْعِزَائِمِ فَذَاكَ يَسْأَلُ
وَالْوُطْءُ قَبْلَ غَسْلِهَا وَيَكْرَهُ تَمَتُّعٌ وَنَدَبُ التَّوَضُّعِي
وَالذِّكْرُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَصَلَّى بِالسَّيِّئِ أَوْ مَا مَرَّ فِي الشَّهْرَيْنِ
عِزَائِمٌ فَالْحُكْمُ فِيهِ وَاحِدٌ وَيَحْرُمُ الْوُطْءُ عَلَى الْحَلِيلِ
وَيَسْتَحَبُّ عِنْدَهُ التَّكْفِيرُ طَهَارَةٌ رَافِعَةٌ لَا تَعْتَمِدُ
وَلَا الظَّلَاقُ لَا وَلَا الظُّوُفُ وَيُكْرَهُ الْخُضَابُ وَالْآيَاتُ
وَلَسَهَا لِمَصْحَفٍ وَالْحَمْلُ مَا بَيْنَ رَكْبَةٍ لَهَا وَالسَّرَّةُ
لِحَائِضٍ فِي وَقْتِ كُلِّ فَرَضٍ بِقَدْرِ وَقْتِ رَاكِعٍ لَوْ صَلَّى

القول في استحاضة والأكثر دم رقيق فيه برد^٣ أصفر

تَرَاهُ بَعْدَ الْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ فَتَتَوَضَّعُ إِنْ يَكُنْ قَلِيلًا
لِكُلِّ^٤ فَرَضٍ وَبِحَشْوَتَبَدَلِ^٥ زَادَتْ عَلَيْهِ الْغَسْلُ لِلْغَدَاةِ
فَهَذِهِ تَتَّبَعُ ذَا غَسْلَيْنِ بِكُلِّ غَسْلٍ تَجْمَعُ الْفُرْضَيْنِ
وَقَبْلَ تَسَعٍ وَعَقِيبَ الْيَأْسِ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُغَمَسَ الْمَحْمُولَا
أَوْ وَسْطًا غَمَسَهَا وَلَمْ يَسْلُ وَزَائِدًا يَسِيلُ حِينَ يَأْتِي
عِنْدَ الْعِشَائِنِ وَلِلظَّاهِرَيْنِ وَهُوَ كَغَسْلِ حَائِضٍ سَنِينَ

١- ع: بنين. م: بين. ٢- ع: مصحف. ٣- ع: مرة. م: دم. ٤- م: بكل.

٥- ع: تبدل.

وهي إذا قامت بذى الأوامر صامت وصلت^١ كسبيل الظاهر

القول في التفاس وهو ما جرى

مع الولادة أو عقيها نرى

أحكامه وهو كثير العدة كالخض بل للترما من حد

القول في التفصيل^٢ للأموات

والاحتضار أول الحالات

فالأوجب أستقباله فحسب	ففيه فرض واجب وندب
تواجه القبلة أخصاه	معناه أن يُلقَى على قفاه
بالله والتبى ثم السادة	وندبة تلقينه الشهادة
قراءة القرآن إسراج السراج	أئمة الهدى وكلمات الفرج
مد يديه وشياع مأتمه	تغميض عينيه وإطباق فمه
وكرهه الحائض أن تلم به	وسرعة التجهيز إن ^٣ لم يُستَبه
يكرهه فوق بطنه الحديد ^٤	أو جنب وقال والمفيد
كافوره ثم قراح ^٥ طهر	وواجب الغسل ثلاثاً ^٥ سدر
إن خشي أنتشار لحم يُمّا	وهو كغسل جنب تقدما
مستغفراً ^٦ بالذكر مستكينا	والتدب كون غاسل يمينا
في الأولين قيل والأنامل	وغمز بطن الميت غير الحامل

١- ع: صلت وصامت. ٢- م: التفصيل. ٣- ع: ما. ٤- م: جديد.

٥- م: ثلاث. ٦- م: بقاء. القراح: الخالص الذي لم يمتزج بشيء. ٧- م: مستغفر.

وحفر ما يجري إليه الماء
وغسل رأس الميت ثم الجثمان
وضوؤه وكرهوا للمحتضر
وواجب التكفين للمختار
والمس بالكافور للمساجد
حبرة لا طرز فيها بالذهب
عمامة بمنكٍ وخُصّت
وعوض العمامة القناعا
وبالذرية استحبوا طيبه
عليها يُكتَب والقميص
إقرار ميتٍ بالشهادتين
ووزن كافور ثلاث عشره
تكفينه^١ ويُجعل الكافورُ
والظل للتغسيل لا الفضاء
رغوة سدر فرجه بالأشنان
إقعاده والقلم ترجيل الشعر
في المئزر القميص والإزار
وشنّ للرجل في الزوائد
وخرقة لفخذه تستحب
لفافة لها لشدي^٢ شُدّت
والقطن فيه سنّة إجماعا
جريدتان معه مندوبه
لفافة إزاره المنصوص
أثمّة بسترية الحسين
وثلاث^٣ وفي السواد يسكره
في السمع والبصر والتجميرُ

القول في صلاة ميت يتبع^٤ فذاك للفرض وللتنفل^٥ جمع

فرض صلاة ميت كلّ مسلم
متن مضى عليه من أولادهم
ذكورهم في ذاك كالأناث
أولاً حق^٦ بحكمه متّسم
ست كذا الأموات من عبادهم
أولاهمُّ الأحق بالميراث

١- ع: اللدي. ٢- م: ثلاثاً. ٣- ع: أو. ٤- م: والتبع. ٥- ع: للندب.

٦- ع: لاحقاً.

والزَّوجَ أَوَّلَى ثُمَّ هَاشِمِي
وُسُنَّ لِلوَلِيِّ أَنْ يَقْدَمَهُ
إِمَامَنَا أَحَقَّ بِالسُّلَايَةِ
صُورَتِهَا التَّكْبِيرُ بَعْدَ النَّيِّ
أَفْضَلُهَا الشَّهَادَتَانِ بِأَدِيهِ
ثُمَّ دَعَاءُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَهُ
وَبَدْعَاءُ مُسْتَضْعَفٍ إِنْ أَهْلَا
وَإِنْ تَعَمَّتْ حَالُ مَيِّتٍ جَهْلًا
وَلَا صَلَاةَ قَبْلَ غَسَلٍ وَكَفْنٍ
تُسْتَدْرَكُ الصَّلَاةُ لَوْ فَاتَتْ عَلَى
وَمَوْقِفِ الْإِمَامِ وَسُطِّ الرَّجُلِ
مَتَى يَلِيهِ الْمَرْءُ وَلِيُولَ
وَوَاجِبٌ فِي الدَّفْنِ سَرَجَتُهُ
وَالنَّدْبُ أَنَّ نَعْشَهُ مَتَبَوِّعٌ
وَوَضْعُهُ قَرِيبَ رِجْلِ الْقَبْرِ
وَأَخْذُهَا عَرْضًا نَزُولًا وَهَوَّهَ
أَوْ قَامَةً وَالسَّنَّةُ اللَّحُودُ
أَوَّلَى مِنَ الشَّقِّ وَفَضْلُ الذَّكَرِ
كَحَلِّهِ إِزْرَارُهُ وَالْكَشْفُ
وَأَنْ تُحَلَّ عَقْدُ الْأَثْوَابِ^٥

أَحَقُّ إِنْ قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ
إِنْ جَمَعَ الشَّرَاطُ الْمَقْدَمَ
وَهِيَ وَجُوهًا عَلَى الْكُفَايَةِ
خَمْسًا^٤ أَدْعِيَةَ مَرْوِيَّتِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ ثَانِيَةً
ثُمَّ لَهُ مَعْتَقْدًا أَوْضَدَهُ
وَفَرَطًا^٣ الْأَبْوِيَّةَ طِفْلًا
فَأَنْ يَكُونَ مَعَ مَنْ تَوَلَّى
وَكَرَّهُوا تَكْرِيرَهَا وَجَازَ أَنْ
قَبْرَ إِلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَلَا
وَصَدْرَهَا وَإِنْ هُمَا فَلْيَجْعَلْ
رَأْسَ الْفَقِيدِ يَمْنَةً الْمُصَلِّي
عَلَى الْيَمِينِ وَجْهَهُ لِقَبْلَتِهِ
أَوْ مَعَ جَانِبِيهِ وَالتَّرْبِيعُ
وَهِيَ لِذِي قَبْلَةٍ رَأْسَ الْحَفْرِ
بِرَأْسِهِ وَالْحَفْرُ قَدْرُ التَّرْقُوهِ
بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُهُ الْقَعُودُ
عِنْدَ التَّنَاوُلِ وَوَضْعُ الْقَبْرِ
لِرَأْسِهِ وَهَكَذَا التَّحْقِي
وَيُوضَعُ الْخَذُّ عَلَى الثَّرَابِ

١- م: ثم. ٢- م: خس. ٣- أي: سابقاً إلى الجنة. ٤- م: فرض.

٥- ع: «عقدة الأثواب» بدل «عقد الأثواب».

وتربة في القبر والتلقين
 أئمة الإسلام ثم يشرح
 ثم يهيل جملة الحضور
 ثم يُطَمِّم قبره مرتبعا
 وسُنَّ وضع اليد والترحم
 وكرهت إهالة على الرِّحِم
 تجسيصه تجديده^١ والسَّاج
 ودفن ميتين بقبر واحد
 وميت بحر مانع يُثَقِّل
 والدفن في مقابر الإسلام
 ذميمة قد حلت من مسلم
 وإن قضى الشهيد في الحرب دُفِنَ
 والقدر مثل ميت يُتَمِّمُ
 فالغسل والتكفين والدفن معه
 وغير ذي العظم يلف في الخزق
 ويخرج الكفن من الأصول
 كفنها ولو مضت عن مال
 بل يمنع الكافور والسادس من
 يطهر بعد برده العادي
 وغير ذات العظم أولا بشري

شهادتيه وهداة الذين
 لبنا ومن جهة رجل يخرج
 تربا من الأكف بالظهور
 ثم يُصَبِّ الماء دورا أجمعا
 عليه والتلقين إذ تصرموا
 كذا نزول القبر إلا في الحرم
 يفرش مالم يلتزمه الحاج
 ونقله إلى سوى المشاهد
 وقيل أويوعى^٢ وفيه يُرْسَل
 يخصهم وجاز للإكرام
 تُدْفَن مستبدرة للحرم
 بثوبه لا غسل فيه ولا كفن
 وغيره إن كان فيه عظم
 كالسقط إن تم شهور أربعة
 والدفن للسقط بدون^٣ ماسبق
 قبل الديون وعلى الحليل
 والحكم في المحرم كاللحل
 لأمس ميتا بشريا قبل أن
 أودات عظم ميت^٤ أوحى
 يكفيك غسل اليد في التتطهر

١- ع: تحديده. ٢- أي: يوضع في وعاء.

٣- ع: «كالسقط لدون» بدل «للسقط بدون». ٤- م: و. ٥- ع: من رد.

القول في مندوبة الأغسال^١ كجمعة الفجر إلى الزوال^٢

أولى ^٣ الصيام التصف سبع عشره	إحدى وعشرين وتسع عشره
ثلاث ^٤ عشرين وليل الفطر	ويومي العيدين نصف شهره
من رجب ليلاً ومن شعبان	المبعث الغدير والولدان
والغسل للإحرام والزياره	وغسل توبة والاستخاره
ولقضا الكسوف إن أحلاً	عمداً مع احتراق قرص أصلاً ^٥
والمسجدين الحرم المكيّ	وكعبة مدينة النبيّ
ولصلاة الحاج والمباهله	عشرون غسلاً وثمان كامله

القول في معرفة التيمّم لعدم الماء أو التّألم

كذا إذا خاف الضّمأ أو من حصل	به نجاسة وعنّها ما فضل
أو ثمن يضرّه في الحال	للم يضرّ أشتري ^٦ وهو غال
ويجب الطلب حزناً سهماً	والسهل سهمين أشتراطاً ^٧ حتماً
من أربع الجهات بالتراب	جاز بجصّ نورة أولاب ^٨
يكره بالسّباخ ثمّ الرّمْل	وجاز في عدمها بالوحل
صورته ضرب يديه الأرضاً	بنيّة وبعد ذلك نفصاً

١ - في كلتي النسختين: الأنفال. ٢ - ع: «فلفجر للزوال» بدل «الفجر إلى الزوال».

٣ - ع: أول. ٤ - ع: ثالث. ٥ - ع: الشهر. ٦ - م: صلا. ٧ - ع: فاشتر.

٨ - ع: احتياطاً. ٩ - أي: الحجر.

ومسح ما بين قصاص الشعر
وظهر كفت أيمن باليسرى
وبدل الكبرى بضربتين
مرتّباً^١ والنّقض كالمائتيه
لو وجد الما في الصّلاة أكملها
ولا يجوز قبل وقت ومعه
وطرف الأنف موالي البصر
والعكس هذا بدل من صفري
أولى لوجه ثمّ لليدين
ثمّ زوال العذر بالكلّيه
ولا يعاد ما به قد فعلا
مضيّقاً^٢ جاز وخلف في سعه

القول في الأنجاس وهي عشرة بول سوى المأكول ثمّ العذره

من سائل النفس^٣ إذا ما آتفقا
كالقول في الميتة منه والدم
والمسكر الفقّاع لا يُصلّى
إذا أزيلت غير دون الدرهم
وقد عُني أيضاً عن الجروح
وكلّما الصّلاة لا يتمّ
كتكّة نجسة أو جورب
بغسلها للثوب لا سواه
إن علمت غُسل ذاك الموضع
لو^٤ لم تحقّق أي ثوبه النّجس
منيّ ذي نفس تسيل مطلقا
والكلب والخنزير غير المسلم
فيها على ثوب وجسم إلّا
مما عدا ثلاثة من الدّم
دائمة المسيل والقروح
منفرداً فيه به تليّم
وتكتفي المرأة إن ربّت صبي
لها بيوم مرّة كفاه
أو جهلت في الثوب فهو أجمع
أقّى بها في كلّ ثوب ملتبس

١ - ع: ضربة. ٢ - م: مضيقاً. ٣ - م: الدم. ٤ - ع: ما غتل.

من لم يطق للتَّوْب منها^١ غسلاً
 فيه إذا أعوزه سواه
 ومن درى بنجس وصلّى
 ومن سها حال الصلاة وذكر
 ولو درى بعدُ فلا يبالي
 إن جففتها الشمس والباري
 وباطن الخف بوطئ الأرض
 ثلاثة عند ولوغ الكلب
 خمر وفاراً^٢ ثلثوا والأفضل
 ثلاثة وتحرم الأواني
 أكل وغيره ولكن^٣ يُكره
 ثم أواني المشركين طاهره
 فعاريّاً أوخاف برداً صلاً
 ولا يعيد بعد ما صلاً
 أعاد في الوقت وحين ولّى
 بعدُ أعاد وقته لا ما غبر
 وتطهر الأرض من الأبول
 والحصر والبناء كالجدار
 ويغسل الإناء غسل فرض
 أولهنّ شُرِعت بالتَّرب
 سبع سواه مرة والأكمل
 من فضة وذهب سيان
 مفضض وقد نقلنا حظره^٤
 إن جهل التَّنْجيس بالمباشرة

١- م: فيها. ٢- م: خراً وفاراً. ٣- م: كلّ. ٤- كلتا النسختين: خطره.

كتاب الصّلاة

القول في الصّلاة وهي واجب
وسنة فالأول ألرواتب

أربعة وركعتان في السّفر	خمس وهنّ الظّهر والعصر حضر
ثمّ العشاء كالظّهر في الأمرين	والمغرب الثلاث في الحالين
والنّدب فالنّوافل اليوميّه	والصّبح ركعتان بالسّويّه
في الحضر قبل ظهرهم يضلّون	أربعة من بعدها ثلاثون
وأربعاً لمغرب في الإثر	ثمانياً كذا قبل العصر
من القعود ركعة يُعدّان	وتيرة بعد العشاء ثنتان
والشّفع بعد هنّ ركعتان	ثمّ صلاة ليلهم ثمان
وركعتان بعدها للفجر	وبعدها واحدة للوتر
وتيرة العشاء في الأسفار	وسقطت نوافل النّهار
عيدين والجنّازة المشيعة	بقية الفرض صلاة الجمعة
كالآي والزّلال والظّواف	ثمّ الكسوف والّذي يُخاف
وما عداه كلّ مسنون	والنّذر والعهود واليمين

القول في معرفة الأوقات ليعرف الدخول في الصلّاة

فإنّنه إذا بدا الزوال أربع ركعات وبعد ذاكا
حتى يصير لغروب الشمس فذاك للعصر وأما غربت
فذاك للمغرب حتى يمضي حتى يصير الانتصاف في الدجى
وعندما يطلع فجر ثاني [إلى طلوع الشمس ثم التأفله
حتى يصير ظل كل مثله وهكذا يسقط^٣ نفل العصر
ما لم يكن بركعة تقدّما ووقت نفل مغرب في عقبها^٥
فإن تغب ولم يكن قد أكمل وتيرة بعد العشاء تمتد
ووقت نفل الليل إذ أنتصفا فإن بدا الفجر وقد تلبّسا
فإن يكن لأربع ما أكمل

يختص بالظهر له مثال للظهر والعصر يرى اشتراكا
مقدار فرض العصر ثم يسي وحدّه حمرة شرق ذهببت
مقدارها ثم اشتراك الفرض مقدار أربع فذاك للعشا
يدخل وقت الصبح والأذان للظهر حال ما يميل زائله^١
فقدّم الفرض وأسقط^٢ نفله إن صار مثليه^٤ كحكم الظهر
فعندها قدسّن أن يتمّ حتى تغيب حمرة من غربها
أسقطها وبالعشاء اشتغلا مثل امتداد وقتها لا تعدو^٦
وكلّما أخر كان أشرفا بأربع فاتمم ولو تنقّسا
أو لم يتمّ^٧ صار القضاء أفضل

١- ليس في م. ٢- آخر. ٣- م: يصير. ٤- م: مثلين. ٥- م: وقتها.

٦- م: بعد. ٧- ع: يقيم.

وركعتا^١ الفجر عقيب الوتر
فإن رأى بعد الصباح شهره
وكل فرض جاز أن يبادره
إن قُضيت أو أُدِّيت والتأفله
لا يبدأ التفل طلوع الحام^٢
حتى^٣ تزول غير جمعة ولا
والصلوات^٤ أول الأوقات
ولا يجوز أن يؤخروها
وفضلها^٥ بعد طلوع الفجر
زاحم إلا أن تلوح الحمرة
ما لم يكن قد ضاق وقت الحاضره
ما لم يكن أوقات فرض داخله
ولا الغروب ومع القيام
يعاقب الفجر بها والأصلاه
أفضل إلا في جهات تاتي
عن وقتها ولا يقدموها

القول في القبلة وهي الكعبة

لمن دنا^٦ من نأى^٧ فالجبهه

ومن يكن في جوفها يصلي
وفوق فليبرز ولو قليلا
مستلقيا وكل^٨ من يصلون
علامة العراق فجر واري^٩
والشفق اليمين والشمس على
والجدي خلف المنكب اليمين
إذ^{١٠} مع فقد هذه الحالات
في كل فرض مع الاختيار
ما شاء من جدرانها يولي
من سطحها قدّامه وقبلا
في جهة فركنهم يولّون
محاذيا لمنكب اليسار^{١١}
حاجبه اليمين^{١٢} للأنف تلا
ومع فقد الظن واليقين
صلى الصلاة أربع الجهات
وجهة ما عند الاضطرار

١- م: ركعة. ٢- م: فضلها. ٣- أي: الشمس. ٤- ع: ليس.

٥- يعني: العصر. ٦- ع: الصلاة. ٧- م: أو. ٨- م: قيل. ٩- ع: وار.

١٠- ع: اليسار. ١١- ع: اليمين. ١٢- م: و.

وتارك القبلة إن تعمد
إن كان بين مغرب ومشرق
فإن يكن إليهما في البقا
ولا يصلّي فوق ظهر الرّاحله
أعاد والتّاسي إذا ظنّ الهدى
فلا يعيد فات وقت أوبق
وإن يكن مستدبراً فطلقا
مع اختيار المرء إلّا التّافله

القول في اللباس ستر العوره فرضاً يكون ملبساً وغيره

من الثّياب كالخشيش والشّعر
وذاك ممّا لحمه في الأغذيه
ولا صلاة في جلود الميت
ولا سوى المأكول أو في شعره
ولا الحرير المحض للرجال
وللنساء جاز والركوب^١
ولا الذي يستر ظهر القدم
وكرهوها في الثّياب السّود لا
وإنه فوق القميص يأتزر
وفي اللّثام والقبا المشدود لا
وشرطه طهارة الثّياب لا
والملك أو في حكمه وعورته
جسدها لا الوجه والكفّان
وللّصبايا وإلا ما أن يدخلوا
والصّوف والخزّ الصّريح والوبر
وجلده أيضاً بشرط التّذكيه
ولو دُبِغ عند أهل البيت
دُكّي مدبوغاً وصوف وبره
مع اختيار وهو في القتال
والافتراش ليس بالمغصوب
بغير ساق وبه لم يصم
عمامة والخنق ذان أجلا^٢
فيها ويصحب الحديد إن ظهر
في الحرب والصّماء أن يشتملا
ما قد ذكرنا العفومنه أولاً
قبله ودبره وأمراؤه
والقدمان فيها قولان
بلاخار وبذاك أفضل

١ - سج: للركوب. ٢ - ع: «دان احتملا» بدل «ذان أجلا».

وُسْنٌ لِلرَّجُلِ سَرَّ الْجَسَدِ وَأَنَّهُ فَوْقَ الْقَمِيصِ يَرْتَدِي
وَهَنٌ بِالْقَمِيصِ وَالْخِمَارِ وَالذَّرْعُ وَالْمُضْطَرَّ صَلَّى عَارِي
فَقَائِمًا مَعَ أَمْنِهِ لِلرَّائِي وَخَائِفًا يَجْلِسُ بِالْإِيْمَاءِ^٢

القول في المكان والشرط لزم ملكاً أو الحكم بلا غصب علم

وطهر موضع جبين الساجد حسب وُسْنُ الْفَرْضِ فِي الْمَسَاجِدِ
وَالْتَفَلُّ فِي الْمَسْجِدِ لَا كِتْمَانُ وَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْحِمَامِ
ضَجْنَانٍ وَالْبِيدَاءُ ثُمَّ الشَّقْرَةُ ذَاتُ الصَّلَاصِلِ وَبَيْنَ الْقُبُورِ
سَبْخَةٌ وَجُوفٌ وَإِذَا الرَّمْلُ مَعَاطِنُ الْإِبِلِ قَرَرَى لِلتَّمَلِّ^٣
وَالطُّرُقُ أَبْيَاتُ الْمَجُوسِ وَاللَّهَبُ وَالْفَرْضُ جُوفُ الْبَيْتِ لَا مَا يَسْتَحِبُّ
أَوْ كَانَ فِي قَبْلَتِهِ إِنْسَانٌ مُوَاكِفُهُ أَوْ أَضْرَمَتْ نِيرَانُ
أَوْ حَانِطٌ يَنْزِمُنْ بِالْوَعْتِ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ^٤ تَجَاهَ قَبْلَتِهِ
وَأَمْرَأَةٌ قَدَامَهُ تَصَلِّي وَجَانِبِيهِ لَا لِبَعْضٍ^٥ التَّفَلُّ
وَلَا يَجُوزُ لِلتَّسْجُودِ^٦ إِلَّا^٧ أَرْضٌ وَنَبَتٌ لَا كَسَاً وَأَكْلًا
إِنْ كَانَ مَلَكًا وَكَذَا فِي حَكْمِهِ لَا نَجَسًا مَغْتَسِبًا بِعِلْمِهِ
وَلَا الَّذِي تَخْرُجُهُ^٨ أَسْتَحَالَتِ عَنْ أَسْمِ أَرْضٍ أَوْ عَرَتْ^٩ نَجَاسَتُهُ
وَعِنْدَ فَقْدِ الْأَرْضِ وَالنَّبَاتِ فَالثَّلَجُ وَالْقَيْرُ وَمَا يُوَاقِي
فِي الْحَرِّ فَوْقَ ثَوْبِهِ فَلْيَسْجُدْ وَعِنْدَ^{١٠} فَقْدِ ثَوْبِهِ عَلَى الْيَدِ

١- ع: مع. ٢- م: للأيام. ٣- م: معاطن الإبل قراءة النمل. ٤- ع: مفتوحاً.

٥- م: كبعض. ٦- م: السجود. ٧- م: إلا على. ٨- ع: يخرج.

٩- م: عرفت. ١٠- م: مع.

القول في الأذان والإقامة في الخمس^١ أذى أوقضى أيامه^٢

ندب لفرد جامع أنشئ ذكر
ويتأكدان في الجهرية
صورته أربع تكبيرات
شهادتا^٤ الرسول مرتين
حي على الفلاح مثنى كالأول
تكبيرتين ثم تهليلين
أولها تكبيرتان مفردة
وزادها قد قامت الصلاة
فصولها خمس ثلاثون ولا
إلا الصبح ويعاد إن دخل
وسن في المؤذن البصارة
وصيت^٦ يقوم فوق عالي
مرتلا^٨ أذانه لا عاجلا
ما بينه وبينها بقعدة
ويكره المشي كذا إن يركبا
وكره الكلام والترجيع

لكنه يجهر والأنشئ تسر
وبالخصوص^٣ الصبح والعشية
شهادتا التهليل ثم يأتي
حي على الصلاة دفعتين
ومثله حي على خير العمل
كذا الإقامة سوى نقصين
آخرها تهليلة مجردة
من بعد خير العمل الهداة
أذان فرض وقته ما دخلا^٥
وشرطه ترتيبه كما نُقل
بالوقت والعدالة الظهارة
مرتفع الصوت بالاستقبال^٧
وحادراً إقامة وفاصلا
أو خطوة تسبيحة أو سجدة
مع قدرة والفصول يعربا
إلا لإشعاربه يذيع^٩

١ - م: الفرض. ٢ - م: في الفرض أذى وأنقصى أيامه. ٣ - م: للخصوص.

٤ - ع: شهادة. ٥ - م: «يعاقب الفجر بها والأصلا» بدل المصراع الآخر.

٦ - ع: وصيتا. ٧ - م: باستقبال. ٨ - م: مرتبا. ٩ - ع: «يشيع». وكلاهما صحيح.

وهكذا قولهمُ الصَّلَاةُ خير من النوم فكروها

القول في الأفعال في الصَّلَاة

من واجبات ثم مندوبات

فالواجبات نيّة مقارنه	تكبيرة الإحرام لامباينه
يستحضر القربة والتّعين	وواجب ذلك أم مسنون
ونيّة الأداء أو قضائها	دوامها حكمًا إلى أنقضائها
ثان لها تكبيرة الإحرام	ركن كذا النيّة مع قيام
الله أكبر ولا يجزيه	ترجمة إلا لعجز فيه
وبعدها يلزم بالتّعلّم	إشارة الأخرس كالشّكلم
مع عقده القلب بما يرام	وشرطها مع قدرة قيام
ويستحب رفعه اليدين	بها إلى شحمتي الأذنين
ثالثها القيام ركن إن قدر	فلا اعتماد والقعود يعتبر
للعجز فاضطجاع ^١ والإيماء	وجاز للعجز بالاستلقاء
رابعها القراءة المأثوره	واجبة بالحمد ثم السّوره
ففي الثّنائِيّ وأولتين	من غيره لابدّ من هاتين
وليس يجزي في الصَّلَاة الترجمة	بل أوجبوا لقادر ^٢ أن يعلمه
ويقرأ العاجز شيئًا يحسنه	أولا فتكبير وذكر يمكنه
وأخرس يحرك اللّسانا	بذكرها ويعقد الجنانا
وهو في الثالثة ورابعه	مختير في السّبحات الأربعه

صَبْحًا وَإِخْفَاتًا بظَهْر عَصْرِ
 بَاقِيهَا الْإِخْفَاتُ مِثْلُ الظَّهْرَيْنِ^١
 وَمَا يَفُوتُ الْوَقْتَ بِقِرَائَتِهِ
 وَالْجَهْرُ فِي تَسْمِيَةِ الْإِخْفَاتِ
 وَبِالْمَنَافِقِينَ أَوْ فِي الْجُمُعَةِ
 لَا كِتَابِي عِدَّةً مَكْرُوهًا
 فِي رَكْعَةٍ ثِنْتَا الْكُسُوفِ عَشْرَةٌ
 قَدَرًا تَصِيبُ الْكَفَّ رَكْبَتَاهُ
 أَوْ مِثْلُ وَيَطْمِئَنُّ قَدَرًا يُتْلَى
 سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ دَفْعَهُ
 لَكِنَّمَا التَّكْبِيرُ قِلٌّ مُسْتَحَبٌّ
 وَضَعُهَا مِنْ فَوْقِ رَكْبَتَيْهِ
 يَرُدُّ نَحْوَ الْخَلْفِ رَكْبَتَيْنِ
 زِيَادَةُ التَّسْبِيحِ مَذْنُوحَةٌ
 بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمَدَهُ
 تَحْتَ الثِّيَابِ بَلْ مِنَ الْأُرْدَانِ
 ثِنْتَانِ فِي الرُّكْعَةِ رَكْنٌ لَا زَبَّ
 إِيَّاهُمَا الرَّجْلَيْنِ رَكْبَتَيْنِ
 عَنْ مَوْضِعِ الْقِيَامِ فَوْقَ لَبَنِهِ
 أَوْ رَافِعًا قَدَامَهُ شَيْئًا مَا
 وَاحِدَةً تَجِبُ فِي سَجْدَتِهَا

وَسُورَةُ الْحَمْدِ وَفَرَضَ الْجَهْرُ
 وَالْجَهْرُ فِي أَوَّلِي عَشَائَيْنِ
 عِزَائِمُ تَحْرِمُ فِي فَرِيضَتِهِ
 وَسُورَتَانِ^٢ بَعْدَ حَمْدَتَايَ
 نَدَبٌ بِهَا أَسْتَحَبُّ ظَهْرِي جُمُعَةٍ
 وَإِنْ تَقِلَّ آمِينَ أَبْطَلُوهَا
 خَامِسُهَا الرُّكُوعُ وَهُوَ مَرَّةٌ
 رَكْنٌ وَفِيهِ يَجِبُ أَنْحِنَاهُ
 وَعَاجِزٌ بِمَمَكْنٍ وَإِلَّا
 تَسْبِيحَةٌ وَوَاجِبٌ فِي الرُّكْعَةِ
 وَالْإِنْتِصَابُ مَطْمِئِنًّا قَدْ وَجِبَ
 وَرَفَعَهُ مَكْبَرًا يَدَيْهِ
 [مَفْرَجًا أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ
 دَعَاؤُهُ مَسْوِيًّا لظَهْرِهِ
 وَمُسْتَحَبُّ الرُّفْعِ أَنْ يُورَدَهُ
 وَيَكْرَهُ الرُّكُوعُ وَالْيَدَانِ
 السَّادِسُ السَّجُودُ وَهُوَ وَاجِبٌ
 وَفَرْضُهُ بِجِهَةِ يَدَيْنِ
 وَلَا تُعَلَّأُ جِهَةٌ فِي الْأَمَكْنَةِ
 وَلَوْ تَعَذَّرَ السَّجُودُ أَوْ مَا
 وَيَطْمِئَنُّ قَدَرٌ تَسْبِيحَتِهَا

ويطمئن في السجود مهلاً
 ما قد شرطنا في السجود أولاً
 وبعد رفع الرأس والتَّعْفِيرِ
 زيادة التَّسْبِيحِ في الثَّنتين
 يرفع من ثانية بينهما
 إذ قام سابقاً بركبتيه
 تشهد لفرضه مواضع
 عدها مسرتين ثمَّ قسماً
 شهادتاه والصلاة أثره
 فذلك الفرض من الأفعال
 ثمَّ الدَّعاء بعدُ للتَّبَرُّكِ
 أول وقيل إنَّه مندوب
 جمع العباد الصالحين أولاً
 أجزاءه وسُنَّ أن يستمَّ
 لذلك لم يأت بلفظ الصَّوره
 يومئ يميناً بأخير المقله
 لمأموم إن كان يساره رجل

صورتها سبحانه ربِّي الأعلى
 بينهما ووضع جهة على
 ويستحبُّ قبله التَّكْبِيرِ
 بأنفه والسَّبق باليدين
 ثمَّ الدَّعاء ويطمئن بعدما
 فليدع وليعتمد على يديه
 ويكره الإقعاء ثمَّ السَّابع
 في الثَّنَائِيَّةِ مرَّةً وما
 فواجباته الجلوس قدره
 على رسول الله ثمَّ الآل
 والتَّدب فيه جلسة التَّوَكُّلِ
 والثَّامن التَّسْلِيمِ والوجوب
 مسلماً إما علينا وعلى
 أو قائلاً عليكم ما قدما
 حكم النِّظام يقتضي تغييره
 وسُنَّ للمفرد نحو القبلة
 وصفحة الإمام والجنبين لِلْ

القول في أفعالها لمندوبه

والتَّدب فيها خمسة محسوبة

سبعا بها فرضاً على التَّخْيِيرِ
 قبل الرُّكُوع عَجَزَ الْقُرْآنِ

أولها توجَّه التَّكْبِيرِ
 ثمَّ القنوت سُنَّ في الثَّواني

يقضى إذا مافات نيسانا وثالثًا نظره إن كانا
 حال قيام لمكان سجده وقانتًا للراحتين من يده^١
 وراكعًا مابين رجليه وفي سجوده من أنفه للظرف
 وفي الجلوس حجره والرابع إن المصلي لليدين واضع
 فقائمًا وجالسًا فخذه وقانتا تلقاء وجنتيه
 وراكعًا من فوق ركبته وساجدًا حذاء أذنتيه^٢
 والخامس التعقيب لا محصورا بل قد أتى مطولًا كثيرًا
 أقله التسبيح للزّهراء وفضله زاد على الإحصاء

القول في قواطع الصّلاة تبطل بالإحداث وألتفات

إلى وراء نطقه بحرفين غير قرآن ودعاء خلين
 قهقهة وفعله الكثير كعبرة^٣ البكاء والتكفير
 ما لم يكن بكاؤه للأخرى ويكره ألتفات يمين يسرى
 ثأوب تمطي وفرقه تنخم البصاق مكروه معه
 إقعائه ونفخ مسجده تأوّه الحرف دفاعه الخبث^٤
 يحرم قطعه مع الإمكان في العقص للشعر بها^٥ قولان
 وجاز تسمية لعاطس مسلم^٦ دعا^٧ المباح [الرد]^٨ للمسلم

١- ع: أذنيه. ٢- ليس في م. ٣- ع: بغيرها. ٤- م: الحدث. ٥- م: بالشعرها.

٦- م: «عاطس المسلم» بدل «لعاطس مسلم». ٧- م: دعاؤه. ٨- من ع.

القول في بقية الصلاة ضربان من فرض ومندوبات

فروضها أولهنّ الجمعة
في وقتها مع الزوال مهله
وشرطها الإمام أو من نصبها
والخطبتان حمد ذي الجلال
والوعظ ثمّ سورة خفيفه
ولا يكون ثمّ جمعتان
فهي مع الشّروط فرض لازم
من العمى أو عرج أو كبير
مذكّر^٢ من بينهم وبينها
وإن تفت فصلّ ظهر^١ أصلها
ثمّ القيام للخطيب قد وجب
ملازماً صلاته معتمدا
وندب الإصغاء في السّماع
يحرم بيع بالتّداء^٦ وينعقد
جمعه^٨ ندباً وُسْنُ التّفل
حلق وأخذ شارب وظفر

ثنتان قد قاما مقام الأربعه
حتّى يصير ظل كلّ مثله
وعُدّ خمسة ومنهم حُسباً
صلاته على النّبي والآل
وكونها جماعة معروفه
لدون فرسخ فيبطلان
للحرّ ذي التّكليف وهو سالم
كعجز^٣ أو مرض أو سفر
فويق^٤ فرسخين لا يغشونها
والخطبتان لزوال قبلها
وكونه مطهراً قد أُسْتُجِب
فيها على شيء [بليغاً]^٥ ذارداً
أذانه الثّاني من الإبداع
لو أمكنت في غيبه^٧ فليعتمد
عشرين ركعة كذاك الغسل
طيب وقار والدّعاء^٩ والجهر

١- ع: لعجزه. ٢- ع: مذكراً. ٣- ع: ذي.

٤- م: «فضل ظهر فضلها» بدل «فصلّ ظهر^١ أصلها». ٥- من م.

٦- ع: بعد النداء. ٧- ع: غيبته. ٨- ع: جمعة. ٩- ع: كالنداء.

ثانيه الفرض صلاة العيدين جماعة بشرط جمعة بين

طلوع شمس وزوال لوفقد
لم تقض كيفيتها في الأولى
ثم آئت بالتكبير ثم قنته
وآئت بسجدين وأنهض واشفعا
وأقنت لمن مثلهن أربعاً
ويستحب عندها الإصحار
يطعم فطراً قبله وأضحى
والأشبه استحباب تكبيرات
من مغرب للفطر حتى^٢ العيد
اولهن ظهر عيد بني
يكره من قبل وبعد النفل
وقيل تكبير الصلاة الزائد
والخطبتان بعدها والسفر^٤

شرط فندب جامع أو منفرد^١
من ركعتيها الحمد ثم الأعلى
خمسة لخمس راکعاً في السّنة
بالحمد والشمس وكبر أربعاً
وقيل فرض فلخمس فاركعاً
وحافياً يخرج والوقار
من بعده ممّا به قد ضحى
عقيب أربع من الصلاة
أضحى لخمس عشرة معدود
وغيرها عقيب عشر عينا^٣
إلا بمسجد النبي قبل
فرضاً وهكذا القنوت الوارد
يكره قبل الشمس بعد حضرة^٥

ثالثه الخسوف والكسوف زلزلة ورعها المخوف

تشمل كلّ ركعة مرتين خمس ركوعات وسجدين

١ - ع: «جامعاً ومنفرد» بدل «جامع أو منفرد». ٢ - م: ثم. ٣ - م: بني.

٤ - م: السفرو. ٥ - ع: حضروا م: خطرو.

صورتها النية والتكبير منها ويركع ثم [وقتاً]^٢ ينتصب وسورة أو^٣ بعضها وهكذا عن سورة الحمد ببعض السورة خمس ركوعات وبعد كبراً إلى القيام صانعاً كما سلف وتُدبِت بالسور العظام وكونها جماعة كأختها مكبراً فيهن كلما أنتصب بِسَمِعَ^{١٢} الله لمن حمده ووقتها ما بين الابتداء وفي سوى التجمين قدر مدته وليقضها بالعمد والتسهو كلا بشرط تفريط ولو تقدراً^{١٣} ما لم يضيق بعضها فيفعلا ونديها صلاة الاستسقاء هيئتها مثل صلاة العيد وسُنَّ بالمأثور والصيام خروجهم في اثنين أو في جمعه

والحمد^١ والسورة أو يسير فإن يكن أتم بالحمد يجب خمساً ومن ليس أتمها^٥ اكتفى بأتمامها ويأت الصورة وسجد^٧ اثنين ثم أبدرا وليشهد^٨ ويسلم وأنصرف وشبّه^٩ الركوع بالقيام وأن تعاد مع بقاء وقتها إلا لخامس وعاشر ندب^{١١} وخمسة يقنت من قصده وأول الأخذ في الانجلاء وعمره أجمع في زلزلته حاله أما الجهل بعض الفرض لا في وقت فرض حاضر تحييراً وإن يضيقاً فالخضوع أولاً وكيدة عند قصور الماء قنوتها بالغيث والمدود ثلاثة وآخر الأيام كل رضيع أفقدوه المرضعه

١ - م: بالحمد. ٢ - ليس في م. ٣ - م: أو. ٤ - م: و. ٥ - ع: يتمها.

٦ - م: بعض. ٧ - م: أو قعد. ٨ - م: تشهد. ٩ - م: سعة. ١٠ - م: مكبر.

١١ - في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ١٢ - كلتا النسختين: يسمع ١٣ - م: تعذراً.

وُسِّنَ تحويل الإمام للردّا تكبيرة المائة بعد وردا
تسبيحه اليمين والتَّهليل يساره التَّحْمِيد حيث الحيل^١
مبَيَّن والنَّاس تابعوه^٢ إن لم يغاثوا بعد راجعوه
ورمضان الألف قد روينا عشرين كلَّ ليلة عشرونا
وعشرة الاخرى ثلاثون وفي كلَّ من الأفراد مائة يفي
وليلة الفطر ونصف شعبان يوم الغدير مبعث صلاتان
لليلة التَّشْرِيف^٣ والتهار والصنو والزَّهراء والظَّيَّار

القول في السَّهْو وكلَّ من أخل بواجب عمدًا ولو جهلاً بطل

إلا من الإخفات أو في الجهر فالجهل في تركهما كالعذر
كذلك الحكم إذا المرء فعل ما وجب التَّرك له عمدًا بطل
أما الَّذي يترك للتَّسيان فإن يكن ركنًا من الأركان
أُتِيَ به إن كان في محلّه وتبطل الصَّلَاة بعد مثله
وإن يزد في فرضه ركوعا عمدًا وسهواً بطلا جميعا
وترك ركعة وركعتين إن قال قبل^٥ ذكره حرفين
أو بعد الاستدبار أو من صلّى في الغصب أو في نجس لا جهلاً^٦
بل عالما أو وقع السَّجود عليها فإنّه يعيد
وغير ركن فله أقسام

١ - الظاهر: «الجيل». لآته يقال: والتَّحْمِيد تلقاء النَّاس. ٢ - م: مأتين والنَّاس يتابعوه.

٣ - م: سماعها. ٤ - م: بعد. ٥ - م: جهلا لا.

من نسي القرآن حتّى ركعاً
والذكر في الركوع حتّى انتقلاً^٢
والذكر في السجود حتّى قعداً
وواحداً من سبعة الأعضاء
والثاني منها يوجب التلافيا
حتّى قرا السورة ثمّ ذكرها
وذاكر^٣ ترك الركوع ما سجد
وذاكر السجدة أو تشهد
وبعدها يسجد سجدتين
ومن نسي تشهداً وسلماً
ثالثها الشك^٥ يكون في عدد^٦
أو أولتين من رباعياته
وتارة يشك في أفعاله
وقبله يأتي به فإن ذكر
ولم يعد إن كان غير ركن
فيه على الظنّ فإن تعذراً
من شك في الثنتين أو الثلاث أو
بنى على الأكثر ثمّ تمّ
أو ركعتين جالساً وأما

والجهر والإخفات بعضها أو معاً
أو رفع رأس منه حتّى استرسلاً
أو الظمأنينات فيما وردا
فذلك في الصّحة بالسواء
مَنْ ترك الحمد وكان ناسياً
فليقرأ الحمد وما كان قرا
يركع والصّلاة ما فيها أود
من بعد أن^٤ قام له فليقعد
للسهويّاتي ذكرها بالعين
أو الصّلاة بالقضاء تمّ
فرض ثنائي ثلاثي فسد
أو مادري ما مرّ^٧ من صلاته
لم يلتفت إليه بانتقاله
إتيانه ركناً أعاد في الأثر
وبعد أو لي الرباعي يبني
بنى على الأكثر ثمّ استظهرها
ثلاثه^٨ وأربع فقد رووا
وركعة القيام حين سلّم
ثنتين أو أربعة أتّمّا

١- م: «أو بعضاً معاً» بدل «بعضاً أو معاً». ٢- م: اشتتلاً. ٣- ع: ذكرها.

٤- م: «أنّه» بدل «بعد أن». ٥- ع: الشكر. ٦- م: العدد. ٧- م: هو.

٨- ع: أو.

وركعتين قائماً إن^١ وقعا
 سلم ثم قام ركعتين
 وليس للسهو الكثير حكم
 إن كان بعضاً حافظاً لصاحبه
 على الأقل من سها في النافله
 وسجدتاه^٢ السهو من الكلام
 أو عكسه وقيل أن يكمل
 كذاك من يشك^٣ بين الأربع
 وقتها^٤ بعد الصلاة وأذهب
 بعدهما تشهد المخفف
 ومن أخل بالصلاة عامدا
 مكلفاً^٥ مسلماً قضاها
 وهكذا الكافر لا المرتد
 وفاقده الظهور ماء وبدل
 ومن عليه فائت وحضرا^٦
 أيهما صلاة^٧ قبل أجزاء^٨
 فائتها^٩ مرتب كالحاضر

ثنتين أم ثلاثة أم أربعاً
 وبعدها^{١٠} يقعد باثنتين
 ولا الإمام والذي يأتهم
 ومن سها في السهو لم يبال به
 يني وبالأكثر إن يني^{١١} فله
 أو القعود موضع القيام
 سلم سهواً في جميع ما خلا
 والخمس لا ما قاله^{١٢} في المقنع
 في ذكرها إلى حديث^{١٣} الحلبي
 وبعده^{١٤} التسليم ولنصرف
 أو ناسياً أو ثملاً أو راقدا
 لا [ما]^{١٥} بإغماء قضى مداها
 فإله من القضاء بـ
 فلا أداء والقضاء أيضاً بطل
 وقت لفرض حاضر^{١٦} تخيراً
 لكن إذا تضيقت تعينت
 يُقضى بقصر فائت المسافر

١- م: «جالساً قد» بدل «قائماً إن». ٢- ع: هكذا. ٣- ع: بني. ٤- م: سجدة

٥- م: و. ٦- ع: شك. ٧- م: «مقاله» بدل «ما قاله». ٨- م: وفيها.

٩- م: صحيح. ١٠- ع: بعدها. ١١- م: أو. ١٢- من ع.

١٣- ع: حاضر. ١٤- م: حائض. ١٥- م: أجراه. ١٦- ع: أجزت.

١٧- م: فاتها.

[ولو قضاها المرء وهو حاضر والعكس إتماماً قضى المسافر]^١
 جاهل فرض فاته بالعين يقضى أربعاً ثلاثة ثنتين
 سُنَّ قضاء نفل المرتب إلاّ الذي يفوته إَوْصَبُ^٢
 فالأفضل المُدُّ لركعتين وعاجزاً^٣ مدين عن يومين

القول في الصّلاة في الجماعة واجبة طوراً وطوراً طاعه

وجوبها في جمعة عيدين إن كملت شرائط الفرضين
 وفي الفروض الباقيات ندب وهي في الاستسقاء مستحب
 كذلك الجمعة والعيدين إن أمكنا في غيبة السلطان^٤
 أقلّ من به تصحّ أثنان تبطل بالحائل بين الذّكران
 كذا علوّ موقف الإمام لا العكس كالبناء في المقام
 كذا إذا شَطَّ به الوقوف عنه ولم تتصل الصفوف
 وإن يجد إمامه قد ركعا أدركها ولا كذا إن رفعها
 لا يقرأ المأموم خلف العدل ولا يكن يسبقه بفعل
 لابتدأ من نيّته الائتتمام فرضاً على المأموم لا الإمام
 وجاز الاختلاف في فريضته ويقف الواحد عن يمينه
 والأكثر وقفوا من خلف إلّا مع العاري فوسط^٥ الصف
 يجلس والمرأة وسط هنا^٦ إن آتَمَمْن^٧ بهم^٨ أخرنا

١ - ليس في م. ٢ - الوَصَب: الوجع والمرض والتعب وفقر البدن. ٣ - م: غيره.

٤ - أي: الإمام. ٥ - م: بوسط. ٦ - م: «بينها» بدل «وسط هنا».

٧ - ع: يتمن. ٨ - م: بهما.

مكلّفًا طاهرة ^١ ولادته	شرط الإمام عندنا عدالته
ولا المؤوف لسنا تماما	ولا يؤم القاعد القياما
والمرء لا يأتّم بالنساء	كلّا ولا الأمتي بالقراء
أولى كذا ذوالمسجد ^٢ المرضي	ولا الخنثى ثم هاشمي
لأقدم فالأسنّ فالأسنى ^٣ قبل	يُقدّم الأقرأ فالأفقه فا
وأبرص وأجذم سليما	يُكره أم ضاعن مقيا
وهكذا المحدود بعد توبته	و متيمّم أخاطهارته
كذلك أعراب مهاجريننا	وأغلف مكروه ^٤ مأمومينا
أغمى عليه قدموا عدلاً ولو	لو أحدث استتاب أولومات أو
ثم مشى للالتحاق وآتبع	خاف الذي يلحق فوتها ^٥ ركع
نافلة قطعها ولو قصد	لودخل الإمام بعدما عقد
إمام أصل أيها كان قطع	فريضة أتمها نفلاً ومع
وأول الصلاة ذاك جـ علا	لوفاته بعض الصلاة دخلا
مكتلاً لمابه الثمام	وقام إذ سلّم الإمام

القول في المساجد الأولى بها

الكشف والميضاة في أبوابها

وسنّ للمستهدم العماره	يكون مع حائظها المناره
في غيرها والسرّج في أبياتها	وجاز أن يستعملوا آلاتها
وأخذ شيء في طريق أو عقر	وحرّموا زخرفة نقش الصور

أدخال انجاس وأخراج الحصا منها فان يخرج [بعد] ^١ فقد عصى
وكرهوا العلو والتشريف ^٢ والبيع والشراء والتحريف ^٣
[ثم] المحاريب والاستطراق إقامة الحدود والبصاق ^٤
والشعر والصنعة والمنام ومن به الجنون والأحكام
وسنّ تقديم اليمن داخلا والكنس ^٥ والدعاء ويسرى قافلا

القول في حكم صلاة الخوف من العدا أو سُبُع أو سيف

مقصورة في حضر أو سفر جماعة أو^٦ بانفراد التفر
شروطها في المسلمين كثره بحيث يعلمون أن شطره
تقاوم العدو والخصوم لا قبله ^٧ فيحذر الهجوم ^٨
صلّى بالاولى ركعة ويقف ثانية حتى قضا وأنصرفوا
وجاءت الأخرى فصلّى الثانية يطيل في تشهد للتاليه
حتى يتموا وبه^٩ يسلموا وفي الثلاثية الأولى منهم
واحدة ثانية ثنتان أو عكسها به روايتان
ويؤخذ السلاح فرضاً إلا أن يمنع الواجب من قد صلى
وشدة الخوف بحسب الإمكان فواقفاً أو ماشياً أو ركباً

١ - من ع. ٢ - م: الاشتراق. ٣ - م: «إقامة الحدود والبصاق». ٤ - من ع.

٥ - م: كالكنس. ٦ - م: و.

٧ - كلتا النسختين: «لا قبله». و «لا قبله»؛ أي: خلاف جهة القبلة. ٨ - ع: المبنوم

٩ - ع: «وبهم». وإذا أخذنا بها فيجب أن يقال: «يسلم» بدل «يسلموا»؛ أي: يسلم بهم

الإمام.

مسجده^١ قربوسه^٢ وسرجه
 إن لم يطق على السجود أو ما
 سبّح كل ركعة تكبيره
 كذاك في الإيما غريق موتحل
 مستقبلاً وبجزئ التوجه
 وإن يكن ليس يطيق الإيما
 ممّا ينوب الحمد في الأخيره
 لم يقصرا إلا لسفر^٣ أو وجل

القول في حكم الصلاة في السفر بشرط ما كان رباعياً حضر^٤

شروطها القصد إلى ثمان
 رجوعه ليوومه ثانيها
 ملك له أستوطنه شهورا
 وهكذا العزم على المقام
 وإن يكن مشواه بالتحقيق
 ثالثها جواز ذلك السفر^٥
 رابعها أن لا يكون حضره
 كذاك راع بسدوتي ملاح
 وحده أن لا يقيم عشرا
 فإن أقام^٦ ذلك المقدرا
 خامسها أن لا يرى جدرانها
 فيجب التقصير إلا في حرم
 فراسخ وأربع يعاني
 أن لا يجوز ضيعة^٧ وفيها
 شيئا فلا يعتمد التقصيرا
 خلاها عشرة الأيام
 في رأسها قصر في الطريق
 فريجوز القصر فيها قد حظر^٨
 أكثر منه كالمكاري سفره
 ومن يدور تاجرا في الأرباح
 في مصره أو في بلاد أخرى
 يخرج في سفره مقصرا
 أو يختفي من مصره أذانه
 مكّة والرّسول والحائر ثم

١-ع: سجده. ٢- القربوس: حنوالسرج. ٣-ع: أو. ٤-م: سفاراً. ٥-م: حظر.

ع: صنعة. ٧-م: للسفر. ٨-م: حضر. ٩-م: أقيم. ١٠-ع: تم.

جامع كوفان الخيار فيها	فلو أتم غيرها يقضيها
لا جاهلاً ولو أتم ناسيا	أعادها في وقتها لا ماضيا
لودخل الوقت وصار قصرا	وعكسه يتمها إن حضرا
ولونوى ^٢ مسافر إقامة	عشرة لأوجبوا إتمامه
ولو أقام غير ناوياً ^٤ رسم	قصر ثلاثين ومن بعد يتم

كتاب الزكاة

القول في الزكاة وهي قسمان زكاة مال وزكاة أبدان

بلوغ حرّ خُصّ بالكمال	شرط الوجوب في زكاة المال
ويستحبّ للذي يتجرّ في	له نصاب مالك التصرف
إخراجها ^٢ عنه كذا ملياً	مال الصبي ^١ أن يكن ولياً
تمكّناً منه ففيه لا يجب	وغائب المال إذا المرء سلب
زكاة حولاً إن أتى استحبّ	وإن يغيب عنه كذا أحقاباً
إذا بقى حولاً على من اقترض ^٣	ولا يزكي الذين ثمّ المقترض
يلزم والشروط حولاً تعتبر	وهلال شهره الثاني عشر
وقبل وقت لا يجوز دفعها	ولم يجز للمقادرين ^٤ منعها
إن بقي القابض أهلاً ^٥ ويجب	وإن يقدّمها ففرض يُحتسب
عن بلدة يوجد فيها أهلها	أو تستعاد وحرام نقلها
ونية الإخراج شرط يُلتزم	ويضمن التاقل لامع العدم
تقدّم الإسلام والإمكان	أمّا الضمان فله شرطان

١- ع: الصغير. ٢- م: إخراجها. ٣- ع: انقضى. ٤- م: للحاضرين. ٥- ع: أو.

وفاقد الإمكان لا يغرمه
وهنّ إبل بقّر ثم غنم
سوم وحول لا عوامل دؤب^١
خمس بها شاة وشاتان عشر
أربعة عشرون ثم إن تم
في الست والعشرين بنت مخض
بنت لبون سنتان تتمين
فحقة إحدى مع الستينا
بنتا لبون ثم إن أكملها
حتى تصير مائة تداني
حقها وكل أربعينا
ثم نصابان فحسب للبقر
وإن يشأ تبيعه ثانيا
ونصب الغنم خمس هته^٢
فائة إحدى وعشرون يجب
فيها ثلاث فثلاث مائه
أربعمائة ففيها يشرع
مالا زكاة فيه من إبل شق^٣
والسوم في الجميع شرط يلتزم^٤
بالحول بعد سومها لا ماغير

فكافر أسلم لا تلزمه
أصنافهنّ تسعة منها النعم
شروطه أربعة منها التصب
أما نصاب الإبل فهو اثنا عشر
وخمس عشرة ثلاث من غنم
خمسًا وعشرين فخمس واقض
وبعده الست مع الثلاثين
وبعده ست وأربعونا
جذعة ست وسبعون لها
إحدى وتسعين فحقتان
إحدى وعشرين في الخمسينا
بنت لبون بالغًا مهما كثر
وهي ثلاثون تبيع فيها
[بلوغ أربعين فسنة
بلوغ أربعين شاة يُحتسب
شاتان ومائتان مع واحده
وبعدها واحدة فأربع
في مائة شاة إلى حيث آتفق
[وبقروقص وعفوفي الغنم
حولاً ولو تكرّر العلف^٥ اعتبر

١ - أي: دائبة في العمل. ٢ - من ع. ٣ - ع: سبق. م: شق.

٤ - ليس في ع. ٥ - ع: تخلل.

والحول شرط في الجميع معتبر
لو ثلم التصاب قبل الحول
أقل ما يجزئ من الضأن الجذع
أنشاه والذكر يجزئ ما حصل
حولاً وبنت اللبون حولين
وحقة ما دخلت في الرابعه
لا تؤخذ الرثى ولا ذات الهرم
ما لم تكن إبله عليه
من عنده أدنى بسنّ دفعه
والعكس في العكس ساوت
وليس شرطاً أخذ عين التعم

يجب بالهلال في الثاني عشر
ولو فراراً لم يجب في قول
والمعز الثاني من ذاك شرع
بنت المخاض والتبيع ما كمل
كذا مستنة إذا تعدّين
جذعة في الخمس أمست شارعه
ذات العوار وكذا ذات السقم
ولا يعدّ الفحل والأكوله
شأتان أو عشرون درهماً معه
بنت المخاض ابن اللبون نابت^١
بل يجزئ إخراجها بالقيم

القول في شرط زكا التقدين الحول والتصاب في المضروبين

بسكّة بها يعاملونا
فنصف ديناربه والثاني
كذلك دائماً وما يعجز عن
ومائتان إن تكن دراهما
فدرهم والتقص عفواً^٢ والحلي

أدنى نصاب ذهب عشرونا
أربعة ففيه قيراطان
عشرين أو أربعة لا يلزم
فخمسة ثم أربعون دائماً
عفواً^٣ ولو فرّ ولمّا يحلّ

القول في الزكاة في الغلات وجوبها في أربع ستاتي^١

الحنطة الشعير تمر وزبيب وليس في الخارج عن ذلك نصيب
فيهن شرطان نصاب ونما في الملك والنصاب إن يتما
خمس أوسق وكلّ وسق ستون صاعاً وأعف إن لم يرتق
والصاع أمداد ثعة أربعة والمدة رطلان يزداد ربعاً
وزناً عراقياً ففيا يطر سيحاً وبعلاً ثم عذياً^٢ عشر
وما سقى بالغرب^٣ والدوالي فناضح^٤ فنصف عشر المال
وكلما زاد فبالحساب بعد بذوره مؤن أسباب
لويها سقوه كان الغالب وبالتساوي والتساوي^٥ واجب
ولو بعد قد نُقلت إليه بعد صلاح لم يجب عليه
بل قبله وتجب الزكاة فيها إذا ما أشتدت الغلات
وفي الثمار إن صلاحاً أبدت ووقت خرج^٦ إن صفت^٧ وجُذت^٨
[إن كان كلُّ ناقص عن فرض فلا يتم بعضها ببعض]^٩

١ - أي: ستاتي. ٢ - ع: «غدياً وسيحاً ثم بعلاً» بدل «سيحاً وبعلاً ثم عذياً». والبعل: ما شرب بعروقه من غير سقى ولا ساء.
٣ - الغرب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور. ٤ - الناضح: الدابة يستقى عليها.
٥ - م: خروج. بذور: إخراج المؤن من بذور وغيره.
٦ - ع: «وفي التساوي فالنصاب» بدل «وبالتساوي والتساوي».
٧ - م: صرف. ع: ضيقت. ٨ - الجذاذ: جني الثمر. ٩ - ليس في م.

القول فيما يستحب فيه ثلاثة أول ما نبديه

مال التجارات بشرط حوله	يُبغى ^١ برأس المال فيه كله
وأن تساوي القيمة التصابا	ثانيه خيل تؤخذ أستحبابا
خذ للعتيق منه دينارين	وأقنع بدينار عن البرذون
وأشترطوا شرائطاً ثلاثاً	حوولها سائمة إنثاء
ثالثهن سائر الحبوب	عدا آذي قد خصّ بالوجوب
بشرط أن تكمل شروط الواجب	هناك والخرج كخرج اللازب ^٢

القول في جماعة الأصناف من مستحقها وفي الأوصاف

والمستحق فرّق ثمان	منصوصة أولها والثان
الفقراء والمساكين الألى ^٣	لا يملكون قوتهم عاماً ولا
تحصيله من صنعة ومنهم	ذو منزل السكنى وعبد يخدم
وفرس يتبعها ^٤ الآلات	والعاملون الثالث الجباة
للصدقات الرابع المؤلفه	قلوبهم مع كونها منحرفه ^٥
الخامس الرقاب للشاكيينا	من سوء رق والمكاتيبينا
والغارمون ^٦ السادس اللذينا	على المباح احتقبوا الدينونا

١ - م: يبق. ٢ - أي: الثابت. ٣ - م: الأول.

٤ - ع: «وفرش تبعها» بدل «وفرس يتبعها».

٥ - م: «لكونها مؤلفه» بدل «مع كونها منحرفه». ٦ - ع: العاملون.

سابعها السبيل كلّ قربه
 منقطع به ولو غنيًا
 والأولون شرطهم إيمانهم
 لو بالزكاة كان خُصّ المبدع
 والشرط أن لا يجب الإنفاق
 كزوجة ووالد وإن علا
 ولا يكونوا هاشميّين إذا
 وجاز أخذهم من المندوب
 بها يجوز أن يخصّ واحد
 أقلّ ما يعطى الفقير ما يجب
 وأبن السبيل ثامن ذو غربه
 في أهله والضيف لا^١ عصيًا
 والمؤمنون مثلهم ولدانهم^٢
 فريقة أعاد حتى يرجع^٣
 عليهم فنعه آتفاق
 ورقه وولد لوسفلا
 كانت من الغير فتلك كالقذا
 ولوالهم من الوجوب
 منها^٤ وللتقسيت فضل زائد
 لا حدّ للكثرة أول التصب

القول في الفطرة وهي الثاني من قسمي الزكاة للأبدان

شروطها مثل شروط المال
 وضيقها عند صلاة العيلا
 في رمضان جوزوا^٥ التّقديم
 لو غُزِلت فتُليفت ما ضُيمنت
 ما لم يكن أهل لها موجودا
 وقدرها من الشعر والحنط
 وجوبها عند هلال شوال
 تأخير إلّا لا اضطرار حصلا
 وإن تفتّ^٦ قضاؤها محتوم
 لو لم يفرط وكذا لو نُقِلت
 أمّا مع العدم لن يعيدا
 ثمّ زبيب ثمّ أرز وأقط

١- م: «والضيف لا في أهله» بدل «في أهله والضيف لا». ٢- م: ولدناهم.

٣- ع: حين. ٤- ع: منهم. ٥- ع: رُخص. ٦- ع: بقت.

أربعة وقيل ذاك مدني	والصاع تسعة وصاع اللبن
فغالب القوت هو المندوب	أفضلهن الثمر والزبيب
عن نفسه وكل من يعول	وتخرج القيمة والمبدول
عبد وطفل وكبير العمر	من مسلم وكافر وحز
وندبه ومن بالاتفاق	ثم سواء واجب الإنفاق
وإن يغب فالأفقه المؤهل	وصرفها إلى الإمام أفضل
صاع وما كثر فهو فضل	وتجب النية والأقل
ويستحب للفقير الإيثارة	وسن تخصيص النسيب والجار

القول في الخمس وهو واجب في كل ما يغنمه المحارب

صناعة زراعة متاجر	ومعدن غوص كنوز الظافر
وفي امتزاج الحلّ بالمحرم	وأرض ذميّ شرا من مسلم
عشرين ديناراً لها يجوز	لم يتميّز حدث الكنوز
في الغوص وما يربحه التجار	كذلك المعدن والدينار
عن مؤنة العام بحسب العاده	وصناعة زراعة زياده
وقت الخروج حال ^٢ ما أستفادا	في الاقتصاد وهو فيما زادا
لله ثم للرسول سهم	والخمس فاقسم ستة فاقسم
ثلاثة يختصها الإمام	سهم لذي القرى فذي السهام
وأبن السبيل نصفه الأخير	وبعده اليتيم والفقير

وكلّهم من هاشم وإن حضر صنف^١ حوى سهم الطوائف الآخر
إيمانهم والفقري في اليتيم معتبران حالة التسليم

القول في معرفة الأنفال كلّ خراب أهله جوال

وكلّما لم يوجفوا^٢ عليه بالخيل أو ركبانهم لديه
وكلّما أسلمه أهله بلا قتال عنه كابدوه
رؤوس أجيال بطون أوديه كذاك آجام موات مرديه
ما ملكت قطائع منتخبه كذا صوافٍ لم تكن مغتصبه
ميراث من ليس له بقيّة يرثه ومغنم السريّة
بغير إذن كلّ ذي الأقسام عند أنبساط قدرة الإمام
واليوم فالإمام قد أباحا مساكناً متاجراً نكاحا

كتاب الصوم

القول في الصوم لإمساك شرع عن المفطرات أصلاً يمتنع

مع نيّة فإن تعيّن فيه	كرمضان قربة تكفيه
والغير محتاج إلى التّعيين	ووقتها ليلاً على المسنون
إلى الزّوال جوّزوا التّجديد	وبعد فاتت وله يعيد
وواجب إمساك باقي اليوم	إن كان من معيّنات ^١ الصوم
ولو نوى عن رمضان نيّة	أوله كانت به كفيّة
وجوّزوا تقديمها عليه	ويوم ^٢ شك ندبوا إليه
إذا نوى الفطر فيان الشّهر	تجدّد النّيّة حتّى الظّهر
ولو نواه من حساب شعبان	أجزأه عن رمضان لو بان
وإن تزل ^٣ ومانوى فليمض	فرضاً على الأمساك ثمّ يقض

١- ع: معيدات. ٢- ع: صوم. ٣- أي: الشمس. وفي م: ترك.

القول فيما يسكون عنه ضربان مفروض وندب منه

فالأول الإمساك عن أشياء
ثمّ الجماع قبلاً أو دبراً
ومثله الصبر على جنابته
وعوده بعد أنتباهته
في هذه إن وقعت مختاره
وموجب القضاء بالتناول
أو صدق الكاذب في أخباره
كذاك قبل مغرب لظلمه
ولوبنى^٢ الفطر على ظنّ غلب
أو قلّد المخبر بالغروب
وعوده في النوم حتى الفجر
وبلغ ماء ثمّ للتبرّد
وحقنة بالمناعات ومجب
على الإله والتنبّي وكذا
قولان في آتماسه في الماء
سعوته والكحل بالمزوج في
كذاك حمام وحقنة الجمد
وشمّ ريحان كذاك الترّجس

الأكل والشرب والاستمنا
ثمّ إلى الحلق غبار عبّراً
عمداً إلى الفجر بشرط قدرته
نوماً^١ إلى الفجر فذا عليه
في شهرنا القضاء والكفّاره
لظنّ أن السّيسل غير زائل
مع قدرة منه على اعتباره
موهبة لليل مدلهمة
بأنّه وقت الغروب ماوجب
ولم يكن في ذاك بالمصيب
بعد أنتباهة بغير طهر^٣
لا للصلاة ألقى عن تعمّد
إمساكه في صومه عن الكذب
أثمّة وكلّ حظر غير ذا
وندب الإمساك عن أشياء
صبر ومسك فصاد مضعّف
وبلّه لشوبه على الجسد
دعابة بشهوة وملمس

وقبله ومكثها في الماء
 مضغ لعلك مصّ خاتم كذا
 لفظه وحرم أبتلاعه
 لا تجب الكفارة المذكورة
 إن عُيِّنَتْ وفي قضاء الشهر
 والاعتكاف ثالثاً أو نذراً
 كمطلق التذرع قضاء الشهر
 كفارة المعينين العتق
 أو طعم ستين أمت مخيرة
 فإن يكن لا يملك الطعاما
 فإن تكرر فطره يومين
 يُعزَّر المفطر لا محلاً
 ورخص الصائم في أشياء
 زق لطير ذوق مطعم إذا
 وجاز في الماء له استنقاعه
 إلا لرمضان والمنذوره
 إن أفطر القاضي عقيب الظهر
 وجاز إفساد جهات أخرى
 قبل الزوال وصيام البر
 أو صوم شهرين وليس فرق
 وفي قضاء الشهر طعم عشره
 صام بها ثلاثة أياما
 تكرر التكفير مرتين
 ومن يكون مستحلاً قتيلاً

القول في الأقسام وهي أربعة فرض كربه سنة متبعه^٢

والفرض في رمضان والكفارات
 وشبهها وفي قضاء الفرض
 فرمضان أن يرى هلاله
 وهو ثلاثون أو العدلان
 وفي دم المتعة والمنذورات
 كذلك أعتكافه في البعض
 أو مرّ ممّا قبله كماله
 برؤية الهلال يشهدان

١ - هكذا في هامش (خ ل). وفي كلا النسختين: رخصة.

٢ - م: «الصيام وقضاء» بدل «الزوال وصيام». ٣ - م: ممتنع. ٤ - م: مامن.

ثم شرائط الوجوب سبعة إقامة أو حكمها كالعشره والشرط في القضاء الاحتلام وكل مرتد قضا ما أخرأ في الفطر والصوم إلى الزوال والتذب صوم العام إلا ما حظر [من وجوده خيسان مكملان غرة ذي الحجة والغديرا عرفة إن كان ليس يضعفه ويوم دحو الأرض والمباهله ويوم نصف رجب وغرته والبيض وأستحب الإمساك وإن بعد الزوال قبله وقد أكل وحائضاً ونفساء طهرا والطفل إن بلغ^٢ ثم المغمى ولا يصوم الضيف والرقيق تطوعاً إلا بإذن القاري ويكره النفل الصيام^٣ في السفر ومثله صيام يوم عرفه وحرم العيدان والتشريق إن شهر الصيام الصمت كالوصلال

بلوغه كماله والصحة خلوحيض ونفاس للمرأة كذا كمال العقل والإسلام ومن قضى من رمضان خيراً ثم يصير واجب الإكمال لكنهما الأوكد ستة عشر أول أربعاء عشر ثاني^١ فصم كذا صم حزناً عاشورا عن الدعاء والهلال يعرفه ومولداً ومبعث المراسله وهكذا شعبان صمه جملة لم يك صوماً إن قدمت من ظن كذا المريض مثله إذا أثل وكافر أسلم ومجنون برا أفاق في الجميع سوى الحكما وزوجة وولد شفيق ومالك زوج أبي الصغار ومن دعي إلى طعام قد حضر^٤ في الشك في الهلال أو من أضعفه حل منى والشك إن نواه من ونذر مالميس من الهلال

وهكذا حُرِّمَ صوم^١ سفرا
وصوم هدي متعة للفاقد
فراقه قبل غروب الحام^٢
أو الذي فاق السفار حضره
وواجبات الصوم هنَّ أضرب
فأول الأقسام شهر الصوم
من بعد يومين وثاني القسمه
[كفارة لأشهر الصيام
ثالثها كفارة الأيمان
وخطأ مع الظهار والدم
وكلَّ صوم واجب تتابعه
كمطلق النذر مع العهود
وسبعة الهدي كلما شرع
بني وإن أفطر لالعذر
من الثلاث في دم المتعة إن
إن صام نصفاً أو وجوب شهرين
يجوز أن يتم بعد التشريق

إلا الذي قيده^٣ إذ نذرا^٤
وعوض بدنته للعامد
عرفة للمشعر الحرام
فلا يقيم في ديار عشره
معين مغيره مرتب
قضاؤه النذر أعتكاف يوم
صوم لكفارة حلق اللّمة
وعن جزاء الصيد في الحرام]^٥
وهكذا قضاء رمضان
للهدي في تمتع للمحرم
إلا الذي قد وردت مواضعه
وكالقضاء وجزا الصيد
فيه تتابع إذا العذر منع
فلاسوى وجوب صوم^٦ شهر
تروية عرفة صام إذن^٧
فصام يوماً بعد شهر وأثنين
بغير عيد لا يجوز التفريق

١- ع: «صيام يوم» بدل «حرّم صوم». ٢- م: عنده.

٣- هكذا في ع. وفي م جاء بعد البيت التالي. ٤- أي: الشمس. ٥- ع: محترم.

٦- ليس في م. ٧- ع: «صوم وجوب» بدل «وجوب صوم».

٨- هذا البيت مؤخر على البيت الذي يليه في نسخة م.

القول في حكم ذوي الأعذار إذا خلوا في معرض النهار

إن حاضت المرأة أو تنقست^٢ أو طهرت بعد طلوع الفجر
إن بلغ الطفل ومجنون برا^١
أو^٣ شفي المريض والثاني^٤ قدم
أولا فلا وإن^٦ أدام المرضا
وليتصدق عنه في اليوم بمُد
عزماً على القضاء لكن ما قضى
و إن يكن تهاوناً قضاءه
وحكم ما زاد على عامين
و واجب أن يفطر المسافر
كذا المريض وشروط القصر
والشيخ والشيخة عند الجهد
كذلك معطوش ويقضي إن برا
في قرها وقلّة الألبان
وإن يمت ذاك المريض في المرض
وإن يمت من بعد الاستقرار
قضى الولي وهو الكبير ذكراً

أبطل ذاك صومها ثم قضت
قضت ولكن أمسكت للأجر
قبل الصباح صبح^٥ أولاً أفطرا
قبل الزوال صبح^٥ إن^٥ كان سلم
لرمضان آخر فلا قضا
ولو برا بينهما وقد عقد
قضى ولا كفارة عما مضى
مكفراً بالمُد لاجترأه
حكمها في دينك الحالين
فإن يصم قضاءه وهو حاضر
في الصلوات كشروط الفطر
إن عجزا تصدقا بالمُد
وحامل ومرضع فليفطرا
وأخرجوا المد ويقضيان
قضى الولي سنة لا مفترض
وفات بالأسفار والأعذار
فرضاً وبالحصة كانوا أكثرا

١ - م: باقي. ٢ - أي: صارت نفساء. وفي م: إن تعست. ٣ - م: إن.

٤ - ع: الثاني. م: الثاني. ٥ - م: أو. ٦ - م: من.

وإن يكن أنثى فكلّ يوم
وإن تمت أنثى قضى الولي^١
وإن يكن عليه شهران قضى
عليه تصدّقه بالمدّة
مدّة من الميراث دون الصوم
لا كالذي خرّجه التّقّي^٢
وليّه شهراً وباقيّه قضى
عن كلّ يوم من تراث المرد^٣

القول في بيان الاعتكاف اللبث في المساجد الأشراف^٤

بمكة ومسجد النّبّي
عبادة والشّرط فيه التّيّه
فصاعداً وواجب وندب
والتّدب ما تبرّع الإنسان
لوجب الثالث والمقام
إلا لطاعة أو التشييع
أو لصلاة الميت أو شهادته^٥
ومعه لا يمشي تحت الظّل
كذلك لا يجلس وندبا يشترط
وتحرم المتعة^٦ بالنّساء
يفسده ما يفسد الصياما
ومسجد الكوفة والبصري
فصومه^٧ ثلاثة منويّه
فالأول التّدبر وشبه حسب^٨
ولو مضى من صومه يومان
شرط كذا خروجه حرام
لأخ أو عيادة الموجدوع
يقيمها أو لا يضطرار قاده
وفي سوى مكة لا يصلي
ومعه يجوز أن لا يشترط^٩
كالبيع طيب جدل مرأ
وفي الجماع^{١٠} كقرآنتقاما

١- م: فلاولي. ٢- في هامش: هو أبو الصلح. ٣- ع: المودي. ٤- ع: الشراف.

٥- م: وكونه. ٦- م: في هامش نسخة: كالمهد واليهين.

٧- م: لحاجة. ٨- ع: لا يرتبط. ٩- في هامش: المتعة والاستمتاع واحد.

١٠- م: الجميع.

ولو دجى كرمضان كفّرا	وفي نهار رمضان كزّرا
ولو بغير المسّ كان أفطرا	مّمّابه يجب أن يكفّرا ^١
وإن يكن نذراً ^٢ معيّناً وجب	وثالثا كفّر ولولا ^٣ لا يجب
وإن تحض أو مرضاً تغلّبا	فليخرجا وليقضيا ما وجبا

١- م: يكرّرا. ٢- م: ندباً. ٣- ع: «كفّرا ولا» بدل «كفّر ولولا».

كتاب الحجّ

القول في الحجّ على أقسام أولها الحجّة للإسلام

وأجرة وبفساد تجري	الواجب التذر وشبه التذر
توجيها في العمر طوراً دفعه	فحجّة الإسلام أصل الشرعه
مع شروط الحجّ والخنائى	ويلزم الذكور والأنثى
حرّية راحلة وأكل	شروطه ستّ بلوغ العقل
لم تُجزّه إلا إذا كان كمل	إمكان سير والصبيّ إن وصل
أعتق عبد قبلها كان كذا	قبل فوات الموقفين أو إذا
غير المميّز ومجنون غبي	وصحّ إحرام الوليّ بالصبي
ولو تسكّع الفقير حولاً	وجاز من عبد بإذن المولى
وإن يكن ذوالمال خلف مرضته	لم يجزه الحجّ مع أستطاعته
بل ذاك أمر ندبوا إليه	لم تجب أستنابة عليه
فوراً ومع ذلك في إهمالها	ومجبّ الحجّ مع أستكمالها
من أقرب الأماكن المنسلكه	إن مات فليقض من أصل التركة
ومن عليه واجب لا يسري	لو لم يخلف غير ذاك القدر

تطوعاً ندباً ولا ينوب	لا ينبغي لامرأة مندوب
إلا بإذن الزوج أما اللازم	فلا ولا يشترط ^١ المحارم
والشرط في التائب عقل إسلام	ولم يكن عليه حج الإسلام
وجاز الصرورة ^٢ الثياب	وأمرأة ومن قضى فتابه
تبرعاً بغير أجر حي	أجزأه وبرئ الولي

القول في الأنواع والأعداد تمتّع قرانه أفراد

فصورة الأول إحرام من الـ	مقات والظواف سبعاً وليصل
من بعد ركعتين في مقام إد	راهم والسعي عقيبته يجب
بين الصفا ومروة سبعاً وإن	يختم بالتقصير قد أحلّ من
عمرته وجدّد الإحراما	للحجّ من مكّة ثمّ أعتاما
عرفة لوقفه الوجوب	تاسع ذي الحجة للغروب
ثمّ يفيض منه يوم ^٣ النحر	يقف بالمشعر بعد الفجر
ثمّ إلى منى لرمي الجمره	عقبته بالذّبح حلق شعره
ثمّ إلى مكّة للظواف	والسعي ثمّ للتسا طواف
وركعتيه ومنى فليحضرا	في ليلتي حادي وثاني عشا
يوميهما يرمي الحصا مكرّرا	على الثلاث ثمّ إن تأخرا
ثالث يوم أكمل الجمارا	وذاك فرض من نأى الأديارا
عن مكّة وحده باثني عشر	ميلاً فإزاد خلافاً للأخر

١- م: لا يلتزم. ٢- كلتا النسختين: للضرورة. ٣- ع: ليل. ٤- ع: يومها.

من كلّ جانب وكلّ نهج ويفرد العمرة بعد الإحلال لكنّه يختص بالسّياق والشّروط في المتعة عقد النّية شوال ذوا القعدة الحجّة مع وعقده بمكّة العليّة وفي شهور الحجّ حيث يأتي [أو بيته إن كان دون الميقات وقوفه بعرفات وندب هدي على غير آليّ تمّتعاً ومفردٌ مقدّم للتحجّ من حجّه وقارنٌ كذا الحال للهدي في الإحرام دون الباقي وكونها في الأشهر المروية أيهما كلاهما عامّاً جمع إحرام حجّ شرط باقي النّية وعقد إحرام من الميقات ولهما الطّواف قبل أوقات تجديده تلبية ولا يجب إن لم يجد فصومه قد شرعاً

القول في الإحرام وهو البتّه من المواقيت وهنّ ستّه

فللعراقيّ العقيق المسلخ على الأخير وهو ذات عرق والمدنيّ مسجدٌ للشّجره للمدنيّ عند الاضطرار واليمنيّ يللملم للواصل ومكّة لحجّة التّمتع أقرب من ميقاته فنزله ومن أتى على طريق يحرم عن ذي المواقيت ولو تعدّى أفضله غمرة ويرجح وبعدها الإخلال غير طلق وللشّاميّ جحفة مقدّره وللشّاميّ في الاختيار والطّائفيّ قرن المنازل ومن يكن منزله في موضع وللصّبيّ فتح منها يعضله ميقات أهلها ولا يقدّم وهو مُجلّ ناسياً أو عمداً

عاد فإن لم يتمكّن بطلا
يحرم من مكانه ومن ذهل
وواجب الإحرام عقد نيّته
والتلبّيات في الفروض أربع
وهي أو التّقليد والأشعار
مما يصلّي فيه والمندوب أن
أول ذي القعدة تنظيف الجسد
ونذب التنوير للأجسام
للظّهر أو فرض لإحدى ذين
والمدنيّ جهرَةً بالتلبّيه
واللفظ بالتنوع الّذي يأتي به
ولم يزل مكرراً للتلبّيه
بكتّة وقارن ومفرد
وإن يكن معتمراً فليختم
وسنة الثّوبان قطن محضاً
إلاّ المحيط وإذا ما حاضت

في العمد أمّا من نسي أو جهلا
عنه إلى الإكمال فالمرويّ كمل
وأن يدوم حكمها لصورته
لمن له الإفراد والتّمتع
لقارن والبُرد والإزار
يوقّر اللّمة ذوالمتعة من
وقصّ أظفار وشارب وكد
والغسل والإتباع بالإحرام
أوست ركعات أو اثنتين
إذا علا البيداء ثمّ الأدعية
وأنه مشارط لربّه^١
في متعة حتّى تلوح الأبنية
إلى زوال عرفات يورد
تلبية عند دخول الحرم
إحرامهن كالرجال أيضاً
لا تمنع الإحرام إن أرادت

القول في التّروك وهي إمّا فرض وإمّا سنة فأما

واجبها فأربع مع عشر الطيب والقبلة صيد البرّ

إمساكه إشارة إليه وأكله إغلاقه عليه
والذَّبْح والتَّسَاء وطئاً ثلثاً ونظراً بشهوة وضماً
واللَّمْس والعقد له وغيره وشاهداً كذاك حلق شعره
في حال الاختيار كاستمنا وسائر القدم والفسق الكذب
قتل دبيب الجسم والظلال للذهن ستر الرأس قص الظفر
إن ثبتاً^٢ في ملك غير المجتري^٣ والتدب ترك الكحل بالسواد
ونظر المرأة لبس الخاتم وقيل بل جميعه حرام
في وسخ وماله إعلام^٤ ريحانه وللتدا ملبياً

وأكله إغلاقه عليه ونظراً بشهوة وضماً
وشاهداً كذاك حلق شعره كذا المحيط جازل للتساء
جداله والحلف تركه يجب في السير للرجال وأستعمال
قطع الحشيش ثم قطع^١ الشجر غير الفواكه ونخل إذخِر
حجامة والدلك للأجساد للزينة السلاح للمسلم
كذالها النقاب والإحرام للزينة الحناء والحمام
جاز السواك الحك^٥ ما لم يدميا

القول في كفارة الإحرام صيد وغيره من الحرام

والصيد كل حيوان بري محلل ممتنع لا يجري
عبرته بالبيض والمعش في مائه وكالدجاج الحبشي
ففي التعامة عليه بدنه صدقة ينحرها إن أمكنه

١ - م: قلع. ٢ - ع: ثبتا. ٣ - ع: «في غير ملك المشتري» بدل «في... المجتري».

٤ - أي: المعلمة. ٥ - م: نخل ع: الحل.

ثمنها وقام بالإطعام
ستين لا يلزم والتاقص لن
عن كلّ مدين صيام^١ يوم
عشرة فتلك عنها كافيه
كذا الحمار إن فدا حضره
على ثلاثين وما يفضل له
صام عن المدين يوماً أصلاً
والضبي شاة وكذلك الأرنب
عشرة من غير أن يستمّا
أولاً فيجزيه الثلاث صوما
تحرك الفرخ فبكرة^٢ فدا
بيض إناث إبل فا ولد^٣
كلّ من البيضات شاة ثم إن
أولم يطق ثلاثة مقرّره^٤
فرخ لكلّ بيضة منها حمل
وعاجز كبيضة النعام
بيضتها الدرهم فعلى المحلّ
والفرخ نصف ثم ربع درهم
لمحرم فديته مع القيم

إن لم يطق فضّ على الطعام
مذان للمسكين والفاضل عن
يتمّه لو لم يجد فالصوم
إن لم يطقه فيصم ثمانية
وإن يصب بقرة فبقرة
أولاً يفضّ ثمناً كالأوله
ولا يستمّ نقصه وإلاّ
إن لم يطق فتسعة والثعلب
أن^٥ لم يطق فضّ كذا وأطعما
أولاً فعن مدين صام يوماً
وبيضة النعام إن يصب إذا
أولاً لإرسال الفحول في العدد
فإنه هديّ فإن يعجز فعن
لم يستطع إطعام عنها عشره
بيض القطا والقبج إن تحرك الـ
أولاً فكا لإرسال في الأغنام
حماسة شاة وفرخها حمل
حماسة بدرهم في الحرم
عن بيضة ويجمعان في الحرم

١-ع: طعاما. ٢-م: أو. ٣-أي: بكرة في الإبل. ٤-م: ورد.

٥-م: مقدّره.

جدياً فدرأجاً قطاة فحمل^١
 قنبرة فصعوة في الكلّ مُد
 عن جسمه كقت طعام فيها
 عن طاقة أحترازه فلا خرج
 فدا فداثين ومحرم أكل
 وشركة كلّ فداء وارد^٢
 يزول عنه الملك بالإحرام
 ولو أوى^٣ وهو مطبق ضمنه
 في الحرم القيمة والأمران كل
 يأكل ميتاً وفدا ما أكلا
 جازله بالميتة أغتداء
 أو ليس مملوكاً تصدّقوا به
 علفهنّ بالفداء والقيم
 فذبحه أو نحّره على منى
 بمكة أفضلها الحزوره
 قد حُدّ بالبريد في البريد

إن قنفذا ضباً ويربوعاً قتل
 يرعى فطيماً وبعضفور ورد
 جرادة أو قلة يلقيها
 إن كثّر الجراد شاة أو خرج
 لو أكل القاتل ما له قتل
 ما ذبح الغير فداء واحد
 من معه صيد من الحرم
 ويجب الإرسال حيث أمكنه
 ومحرم في الحلّ يفدي والمحل
 ويأكل الصيد إذا اضطرّ ولا
 أمّا إذا تعدّر الفداء
 إن كان ملكاً فالفدا لربّه
 أو كان من بعض حمامات الحرم
 ما يلزم المحرم بالحجّ فدا
 أو عمرة ذبّحه أو نحّره
 والمحرم المضمن المصيد

١-ع:

إن قنفذا ضباً ويربوع قتل

جدي فدرأج قطاه فحمل

٢-ع: قادر. ٣-م: أنى.

القول في بقيّة الحرام من جامع الزوجة في الإحرام

قبل أنقضاء الموقفين دبراً^١ أو قبلاً^٢ عمداً بتحريم درا
 أفسده وناقاة وليكملا وليقض فرضاً كان أو تنفلاً
 [كذا على المرأة بالسواء في الطوع والتفريق بالقضاء]^٣
 عند مكان فعل ذاك الحادث معناه أن لا يخلّوا من ثالث
 حتّى الفراغ ولها إن قهرا صحّ لها الحجّ وعنها كفّرا
 وإن يجمع بعد موقوفيه صحّ وكلّ ناقاة عليه
 وقبل أن يطوف للزيّاره بدنة إن وُجدت كفّاره
 أو لا فشاة أو يطوف للنسا بدنة وإن يكن قد أخسا
 فلا ولو جامعها معتمرا من قبل سعي بطلت وكفّرا
 بناقاة ثمّ أتمّ وقضى ومن إلى غير حليلة رنا^٤
 عمداً فأمنى فعليه بدنه إن لم يطق بقرة إن أمكنه
 أو لا فشاة إن يكن قد احتلاه^٥ لأهله من غير شهوة فلا
 وإن يكن عن شهوة جزور كذاك عن دعاية تكفير
 لو محرم لمحرم قد عقدا ثمّ بنى كفّارتان فُلّدا
 من اطلّى بالطيب أو تبخّرا أو في طعام فشاة كفّرا
 عدا خلوق كعبة أو قلما ظفراً فمُداً لفقر أطعما
 والشاة في يديه أو رجليه في مجلس وإن يزد عليه

١- م: قبلا. ٢- م: دبرا. ٣- ليس في م. ٤- أي: نظر. وفي م: زنا.

٥- م: اختلا.

ففيه شاتان ومن أفتاه
لبس المخيط الشاة لا يضطراره
في الحلق^١ شاة أو طعام عشره
عن اختيار كان أو تضررا
بالشاة والواحد بالإطعام
في شعر في رأسه ولحيته
والشاة في تظليله في السر^٢
كذا جداله ثلاثاً صادقاً
وإن يثن كاذباً فبقره
وفي آذهان محرم بدهن
وجاء في الشجرة الكبيرة
والبعض بالقيمة والمكرر
كذلك الاطياب والملابس
في سوى الصيد فما من بأس

يلزمه شاة إذا أدماه
لبسه لو كان باختياره
بالمدة أو صوم ثلاث خيره^٣
من نَتَفَ الإبطين فليكفرا
ثلاثة والكف من طعام
يسقط لمساً ليس من طهارته
لن يغطي الرأس خوف الضير^٤
ومرة إن كان فيه كاذباً^٥
وثالثاً بدنة مكفّره
مطيب شاة كقلع السن
بقرة والشاة في الصغيرة
الوطئ كل مرة يكفر
بشرط أن يختلف المجالس
عليه كان جاهلاً أو ناسي

القول في الطواف أمّا العمره في متعة فالفرض فيها مرّة

وحجّها وزيّنك التوعين
وشرطه الظهارة العينيه
كذا الختان في الرجال شرعا

ومفرد العمرة مرتين
في الثوب والبدن والحكميه
ونية وأن يطوف سبعا

١-م: للخلق. ٢-ع: جبره. ٣-م: البر. ٤-م: الضر. ٥-ع: فاسقا.

وبدؤه وختمه بالحجر
والحجر للبيت من التمام
وبعده يركع في المقام
وندب الدعاء في الدخول
والمضغ للإذخر في حماها
حاف على الوقار والسكون
وليستلم في كل شوط الحجر
ثم الدعاء في كل وقت يستلم
ووضع خد فوقه وبطن
وقد روي في قدره تعيين
ست أسباب في أن لم يستطع
وهو ركن يبطل الحج إذا
أتى به فرضاً وإن تعذراً
في عده بعد أنصراف ما بطل^٣
وفوقه^٤ يقطعه إن عرفا
ويبطل الفرض إذا المرء قرن
وإن يزد في الفرض سهواً كملاً
من قبل سعي ركعتي وجوب
من جاوز التصف أتم لونه
وقبله أو لصلاة نفل

والبيت من جهة جنب أيسر^١
فطفه بين البيت والمقام
ثنتين أو لديه في الزحام
بمكة ومسجد الرسول
وليكن الدخول من أعلاها
وغسله من فتح أو ميمون
مقبلاً^٢ أو موئناً حسب القدر
وطائفاً بالمستجار يلتزم
ثم الدعاء وأستلام الركن
عد ثلاثمائة وستين
فتلك أشواط وقيل يمتنع
تركه عمداً وإن عنه سها
فليستنب والشك فيه إن عرا
وقيل فيما دون سبعة بطل
في الفرض إهمال الظهور^٥ استأنفا
تعمداً وكرهوه في السنن
عدا طوافين وصلّى أولاً
وبعده ثنتين للمندوب
أو استناب لو إلى الأهل شخص
أو حاجة يعيده من أصل

١ - م: والبيت من جهته حيث يسري. ٢ - م: مكثراً. ٣ - ع: لم يبل.

٤ - م: وقوفه. ٥ - كلتا النسختين: الظهور.

ليس لذي المتعة قبل عرفه
 إلّا حذار الحيض يخشى حجره
 تربّصت فإن يدم حيضتها
 فلتفرد الحجّ وتقضي العمره
 أخرت التّمام حتّى تقضي
 تقضي الطّواف^١ ومتى لم ينتصف
 والمستحاضة إذا ما فعلت
 فروضها بحكم من قد طهرت
 تقديمه طواف حجّ أسلفه
 وإن تحض قبل طواف العمره
 لوقت حجّ بطلت عمرتها
 بعد ولو حاضت وجازت شطره
 مناسك الحجّ وبعد الحيض
 كانت كمن أدركها ولم تطف
 فروضها بحكم من قد طهرت

القول في السّعي ومرة يجب في كلّ إحرام وفيه قد وجب

نيتّه والابتداء^٢ بالصّفا
 من الصّفا إلى الصّفا شوطان
 قيل وشرب زمزم حسب الأثر
 وأنّه يخرج من باب الصّفا
 بحجة الرّكن الّذي فيه الحجر
 وداعياً والمشي طرفيه
 من المنارة إلى الزّقاق^٣
 مشياً ويدعو وهو ركن إن عمد
 وعاد لاستدراكه إيجاباً
 والختم بالمرّوة سبعاً كلّفا
 طهر^٤ ولثم حجر نديبان
 والغسل بالدّلّو المقابل الحجر
 وأنّه يصعده منحرفاً
 مكبراً سبعاً مهللاً آخر
 مهرولاً ما عتّنوا عليه
 فهو محسّرٌ بالتّفاق
 تركاً له لا ساهياً فقد فسد
 لو أنّه لا يقدر استناباً

١- ع: الفوات. ٢- م: بنية فالابتداء. ٣- م: طم. ٤- أي: زقاق العطارين.

٥- أي: وادي محتر.

لوأنه زاد على سبع بطل
أو لاحتياج قطع الطوافا
ولو كمال سعيه^١ توهمها
ثم استبان ترك شوط ذكره
وبعد ما ينحر سعي العمره
أو طرفاً من شعره فإن حلق
لونسى التقصير حتى أحرمها
وبعد تقصير يحل كلما
لكن يدوم للمخيطة سلبا

عمداً كذا لو لم يحصل ما فعل
أو لفريضة فلا استئنافا
فواقع النساء ثم قلما
أنى به مكفراً ببقره
قصر أدناه يقص ظفره
فيه دم وإن يكن عمداً فسق
بالحج صحاً منه وليرق دما
أحرم منه غير صيد حرماً
تشبهاً بالمحرمين ندبا

القول في الحج وفيه أفعال أولها الإحرام بعد الإحلال

ويجب الإحرام بالحج إذا
وسن في زوال يوم الترويه
وغيرها فثل ما تقدما
وقطعها عند زوال عرفه
إن لم يطق عوداً وإن لم يذكر
الثاني في وقوفه عرفات
عمداً ولونسية لا يذكر
لا حج أو قسمه على الوجوب

ما أنجز العمرة من أم القرى
من تحت ميزاب وأما التلبية
لكنه بالحج ينوي محرماً
ولوسها أحرم حيث عرفه
حتى انقضاء الحج لم يكفر
ركن يفيت الحج بالفوات
حتى مضى الوقت وفات المشعر
كنية لبث إلى الغروب

لو عدم المكنة في النهار
لو نسي الوقوف أو ما أمكنا
ومن يفض قبل الغروب عامدا
أو لم يجد فليعمد الصياما
وإن يكن أفاض وهو ناسي
وذو المجاز والأراك عرنه
حدودها ليس بها وقوف
وندبه خروجه بالأدعية
إمامهم بها يصلي الظهر^٢
ولا يجوز وادي المحتسر
وليدع في النزول والخروج
ثم الوقوف عن مياسر الجبل
والجمع بين فرضي الظهرين
ويكره الوقوف في أعلى الجبل

فالليل حتى قبل الانفجار
أجزأه المشعر إن تمكنا^١
وعالمأ بدنه إن وجدا
وهو ثمان عشرة أياما
أو جاهلاً فإياه من بأس
ثمرة ثوية المعينه
ولا يصح عندها تعريف
إلى منى بعد زوال الترويه
ثم بها يبست حتى الفجرا
حتى طلوع الشمس للمخير
وفي الطريق وكذا الولوج
سفحاً ويدع قائماً بما نُقل
مع أذان وإقامتين
أو قاعداً وراكباً فإبطال

القول في الوقوف بالمزدلفه

إذا توارت شمس يوم عرفه

أفاض نحو المشعر الحرام
وداعياً عند الكثيب الأحمر
إليه حتى يجمع الفرضين

مقتصداً في السير لا احترام^٣
وللفريضتين فليؤخر
مع أذان وإقامتين

ولو إلى ربع من الليل إذا
والفرض كالنّية والمقام
وجاز حتى الظهر للمضطر
عمداً على علم فشاة ثم إن
[وجاز للمرأة والمضطر
والمأزمان من حدود المشعر
ركن يفوت الحجّ إمّا تركا
عرفة في الوقت الاختياري
والاضطراري لفجر النحر
إلى طلوع الشمس للمختار
فإن يقف بعضهما اختياري
ثانيهما إمّا ضروريين
إن فات حج سقطت أفعاله
وليقض في القابل ما كان وجب
ثمّ الدعاء ثمّ وطئ المشعر
وسنّ فوق قزح الصعود
واللّقط منه للحصاة فاعتمد

وأخّر النفل إلى بعد العشا
ما بين فجر وطلوع الحام
يفض^١ قبل طلوع الفجر
عرفة أدركها ثمّ إذن
إفاضة قبل طلوع الفجر^٢
إلى الحياض وإلى محسّر
عمداً وصحّ ناسياً إن أدركا
من الزوال وإلى التّواري
ووقفه المشعر بعد الفجر
ثمّ إلى الظهر في الاضطراب
صحّ ولو فات أو اضطراري
لو حصل كانا كفايتين
بعمرة مفردة إحلاله
وقوفه بعد الصّلاة مستحب
بالرجل للضرورة المبتكر
والذكر في أعلاه والتّحميد
أو من جهات حرم لا مسجد

القول في نزوله أرض منى

في التحرّ والتّسك ثلاثة هنا

فنه رمي جمرة للعقبه سبع حصا بنية مقرّبه

إصابة بفعله الجمارا
 بأئمل تُلقَط لا منكسره
 وليدع مغ كل حصاة تاره
 وفوقها بخمسة لا أرفع
 موالي القبلة فيها ظهره
 وجاز رمي عن مريض بدلا^٢
 وخُصَّت المتعة بالوجوب
 وجاز للسَّيد أمر المولى^٣
 والعنق للملوك لو تها
 أو لم يجد هدياً فصوم قد عبر
 والذَّبَح في منى بيوم النحر
 يكون أنعاماً ثنياً إن يكن
 أو معزراً ثنية قد عبرا
 وأن يكون كاملاً غير وجع^٤
 بكليتيه الشحم وأسُجِب أن
 إناث إبل بقسر ذكرانا
 في ذبحها وأكل ثلث أجمعها
 يطعمه القانع والمعترا
 أودعه قبل الرِّحيل عند من

ملتقطاً من حرم أبكارا
 ويستحب كونها مقدّره
 بل رخوة برشاً على طهاره
 والبعد عنها نحو عشر أذرع
 يخذفها^١ مستقبلاً للجمره
 وفي سواها للجميع استقبلا
 [وبعده الذَّبَح على الترتيب
 للهدي فرض حجة أو نفلا
 بالصَّوم أو يحل عنه الهديا
 قبل الوقوفين فهدي إن قدر
 وتجب النية عند النحر
 وعدم الشَّرْكة في الفرض وأن
 بدناً في سادسة أوبقرا
 والضأن يقتنع منه الجذع
 وليس مهزولاً بحيث لم يكن
 تكون ممّا عُرِّفت سمانا
 من ضأنها معز قائم الدعا
 وثلث يهدي وثلث برّا
 لو فقد الهدى وآخر الثمن

١- ع: يحد منها. م: يخذ. ٢- م: وجاز للسيد أمر المولى. ٣- ليس في م.

٤- م: رجع.

يشرى به هدياً إذا توجه
 أو لم يجد^١ قام مقام النهج
 تتابعاً وسبعة إذا رجع
 صوم الثلاثة ولا يقدم
 تعين الهدي بعام ثان
 يذبح أو ينحر في أرض منى
 لعمره يذبح في أم القرى
 وجاز أن يشرب منه اللبن
 لو فقد الهدي لمن قد قرنا
 ولم يصرمعينا للبر
 لا يعط جزاراً من الوجوب
 وندبت أضحية وعينا
 وغيرها يومان ثم عنها
 لولم يجد أضحية قومها
 وكُرهت بما يربيه كما
 الثالث الخلق أو التقصير
 في يوم نحر وهو بعد التحر
 ملبداً قد كان أو ضروره
 ولو نوى^٢ ولم يؤد واحداً
 يذبحه التائب في ذي الحجة
 ثلاثة يصومها في الحج
 وصدر ذي الحجة جاز أن يقع
 فإن مضى الشهر ولما يصم
 على منى والهدي في القران
 إن قارن الحج وأما قرنا
 وجوزوا ركوبه فوق النقرة^٣
 ما لم يضر ولدأ أو بدنا
 آخر إلا أن يكون ضمنا
 إلا إذا عينه^٤ بالتذر
 وجاز أن يعطى من المندوب
 لمن عيد وثلاث في منى
 يجزئ هدي متعة لا ينهى
 بقيمة صدقه قسمها
 لا يأخذ الجزار جلدأ عظما
 فواحد فرض له تخيير
 على منى والخلق أولى الأمر
 وعينوا لنوعها تقصيره
 من ذين فليستدركه عائدا

١- م: لم يقيم. ٢- القَرَا: الظهر. ٣- ع: خصصه.

٤- نوى، ينوي، نوى، ونية: تحول من مكان إلى آخر.

إن لم يطق عوداً فحيث وصلا
ليدفنوه [بني]¹ نديباً ومن
يمرّ فوق رأسه الموسى ولا
فإن يطف قبل فشاة إن عمد
وبعد تقصير يحلّ ماعدا
فإن يزر حلّ له الطيب وإن
فرضاً وللشعر إليها أرسلها
ليس له شعر فقد كُلف أن
يزور إلا بعد تقصير خلا
لناسياً وللطواف فليعد
طيباً يمسّ والنساء الخُرُدا²
طاف طوافهنّ فليحلّ لهن³

القول في بقية المناسك أن يقضي في منى فعال التاسك

مضى ليوم أو غداً والمتعه
بل قد أباحوا قارناً منفردا
مكة من اجل الطواف فإذا
وطاف للنساء سبعاً سبعا
ثم طوافهنّ فرض أصلا
عاد إلى منى وبات للأخر
وليرم في اليومين كلّ جمرة
يبدأ بالأولى عن اليسار
من الدعاء ثم يرمي الثانية
ولم يُكَلّف غيره بالسّرعه
في طول ذي الحجة حتّى يقصدا
طاف وصلى ركعتيه وسعى
وركعتيه كالمواضي جمعا
في كلّ حجّ فإذا ما أكملها
في ليلتي حادي وفي الثاني عشر
في اليوم سبع وهن أربع عشره
منها مع التكبير والإكثار
وبعدها ثلاثة مواليه

١ - منع.

٢ - الخُرُد: جمع خرود أو خريد: المرأة الحية، أو البكر لم تُمسّ. والمراد النساء عاقّة.

٣ - في نسخة م تقديم وتأخير في البتين الأخيرين. ٤ - ع: عدد. م: عد.

ولو رماها ناكساً أعادا
 ووقته بين طلوع الشمس
 إلّا لعذر الخائف الطريد
 فإن أقام ثالثاً رماها
 ولم يبت في اللَّيلتين في منى
 بمكة السَّاعات في عبادته
 وجاز نفرأً أوّل للمتقي
 وذاك إن ينفر فشاة وله
 ولو تغيب الشَّمس في الثاني عشر
 ولو سها عن رمي يوم يقضي
 [ولو سها عن جمرة وجهلا
 أونسي الرمي إلى أن حضرا
 أو لا مضى ثم رمى في القابل^٥
 ويستحب أن يقيم بمنى
 وأكمل المناسك المذكورة
 وعودة الوداع مستحبّه
 وللصلاة في زواياها كذا
 رخامة تُعرَف بالحمراء
 وللصلاة فيه وأستلقاء

ما فيه للترتيب قد أفادا
 ومغرب وحرّموا إذ يمي
 أو لِرِعاء^١ القوم والعبيد
 أولاً فدفناً بمنى حصاها
 ففيها شاتان إلّا ما قضى^٢
 له الخروج بعد نصف ليلته
 بعد الزوال لا كمن لا يتقي
 ثان وفي الثاني يجوز قبله^٣
 للمتقي في الأخيرين نفر
 في الغد قبل يومه في الفرض
 بعينها رمى الثلاث كملاً^٤
 مكة عاد فرمى إن قدرا
 أو استناب سنة للفاعل^٦
 أيام تشريق فإن نال المنى
 فقد أتمّ الحجّة المبرورة
 قصد الطواف ودخول الكعبة
 ما بين الاسطوانتين وعلى
 ولدخول مسجد الحصباء^٧
 على القفا والخيف بالسواء

١- ع: لِرِعاء. م: لدعاء. ٢- م: «لا قد مضى» بدل: «إلا ما قضى».

٣- ع: نفل. ٤- ليس في م. ٥- م: أوّل قضى ثم قضى في القابل.

٦- م: في العامل. ٧- م: لدخول.

وليخرجن من باب حنّاطينا	وليسجدن بالباب مستكينا
وداعياً فشارياً تقرأ	بدرهم يصرفه في البر
ولينصرف وكرهوا قطونه	بمكة وسنّ بالمدينة
تودع الحائض باب المسجد	والنكّد القصد إلى عمّد
ندباً يزار وتزار ^٢ فاطمه	بروضة وولدها الحضارمه
بقيعهم والشهدا خصوصاً	حمزة في أحد أتى تنصيصاً
وجاز الاعتكاف بالمدينة	ثلاثة فإنّها مسنونه

القول في العمرة وهي واجبه كالْحَجِّ مع تلك الشّروط اللاّزمة

أفعلها النّيّة كالإحرام	طواف بيت ركعتا المقام
سعي طوافهنّ والتّقصير	أو حلّقه بحسب التّقدير
وليس في العمرة إن تمتّعا	بها طواف للنّساء شُرّعاً
وجوّزوا مفردة طول السنّه	ورجب أفضلها إن عيّنه
ومفرد وصاحب القران	بها عقيب الحجّ يأتیان
ويجزئ المتعة عنها للأثر	وكلّ من في أشهر الحجّ أعتمر
يجوز أن ينقلها تمتّعا	وفعلها في كلّ شهر شُرّعاً
أقلّها عشرة والتّسيد	لاحد للقليل وهو جيّد

القول في المحصور بالأدواء^١ وبعده المصدود بالأعداء

إن صُدَّ بعد عقده الإحرام	فليُنحرَنَ الهدْيَ بالمقام
فإنه يحلّ ممّا أحرما	وإنما تحقّق القصْدَ لما
يمنع من مكّة والوقوفين	لا يسقط الواجب ذاك كالدين
بل يسقط التّدب ولا يصحّ	تحلّل حتّى هديّ ذبح
مقارناً لنيّة ^٢ التّحلّل	ويجزئ السياق ^٣ عن محلّل
والصدّة في العمرة مثل الحجّ	والمحصر المريض دون التّهج
فيبعث الهدْي إذا لم يسق	وإن يكن ساق به فليسق
فإن يصل مَجَلَّه وهو منى	في الحجّ أو مكّة في عمرتنا
قصر ثمّ حلّ غير الكاعب	حتّى يحجّ قابلاً في الواجب
فإن يطاف عنه للنساء ^٤	في التّدب ثمّ إن شفي من داء
فليلتحق فإنّه إن حصل	إحدى الوقوفين أجزأ أولاً فلا
وإن يكن مشروطاً ما أنتظر	وصوله بل حال بعث أنتظر

١ - م: القول في المصدود للأدواء. ٢ - م: نسبة. ٣ - أي: مياق الهدْي.

٤ - م: الصيد. ٥ - أي: إلا من النساء.

كتاب الجهاد

القول في الجهاد فرض إن جمع شرائطاً تسعاً كفاية شرع

العقل والبلوغ والحرية	ذكورة وصحة جسميه ^١
لا مُقْعَدًا عن نهضة أو همتاً	ولا مريضاً عاجزاً أو أعمى
ودعوة الإمام أو من نصبها	لا جائراً إلا إذا تغلبا
جيش العدا ودهم الإسلام	فيجب الدفع ولا إماماً
وواجب أن يستتيب العاجز	وذاك للقادر أيضاً جائز
ويستحب للفق الم رابطه	حفظ ثغور المسلمين الضابطه
ثلاثة لأربعين إن ربت ^٢	صارت جهاداً وبنذر وجبت
أما الذين يجب الجهاد	فهم ثلاث فرق ما زادوا
أولها اليهود والنصارى	ثمّ المجوس إن أبوا إقراراً
بالحق والقتال والإسلام	أو بشروط الذمة التزام
وهي قبول جزية وأن لا	يؤذوا قبيل المسلمين أصلاً

وأنهم لم يظهروا محرماً وأنهم لن يضربوا^١ ناقوساً فعندها يُكفّ قتل عنهم بل حسب ما يختاره الإمام لهم بها الصبيّ والمجنون وجاز وضعها على الرؤوس تسقط قبل الحول بالإسلام يؤخذ من ترائه المقسم ويستحقها المجاهدون في بلد الإسلام أو كنيسة ولا يجوز أن يفوقوا مسلماً يبتاعه من مسلم وإن علا الفرقة الثانية الكفار لا يقبلوا منهم سوى الإسلام ما لم يخض الخطر البعيدا [فقيه الدعا من الإمام فإن أبوا فالضرب والمطاعنه لكن مع الإذن من الإمام من واحد مثلاً ولو عبداً ولا

أو يحدثوا كنيسة فهدما وليقنعوا^٢ لحكنا الرؤسا وليس للجزية حد يُعلم^٣ أربعة ليس لنا إلزام^٤ وأمرأة وبلسه مأفون^٥ والأرض حسب حكمة الرئيس وإن قضى قبل أنقضاء العام وجوّزت من ثمن المحرم وبيعة فليس يحدثونا وجاز أن يجددوا التدريس في بيتهم لكن يقرّ كلما ولا يجوز مسجداً أن يدخل من غيرهم حكمهم البوار ويبدأ الأقرب بالخصام وينبغي أن يحسم الشديداً أو نائب الإمام للإسلام^٦ وجاز للمصلحة المهادنه ويؤذن الواحد بالثمام يُقتل إن يوهم أمر دخلا

١ - م: لم يظهروا. ٢ - قنع إلى فلان: خضع له وأنقطع إليه. ٣ - ع: يلزم.

٤ - م: «لها التزام» بدل «لنا إلزام». ٥ - أي: ناقص العقل. وفي م: المفتون.

٦ - ليس في م.

لكن يردّ فاذا ما وصلا
 وحرّموا الفرار من ضعف العدد
 وجاز أن يُحاربوا بمهما
 ولو تترسوا بمسلمينا
 والفتح دون القتل ما شيئا
 إلا اضطراباً وبدار الحرب من
 وولده الصغار من أن تسبي
 منقولة كالمال والبهائم
 والعبد قبل^١ سيّد لو أسلما
 الفرقة الثالثة البغاة
 وواجب قتالهم إن ندبا
 على كفاية إلى أن يرجعوا
 إن فرّ أو يُجهّز إن جرح^٢ عرا
 وإن يكن ليس لهم إمام
 والفرقتان لا يحل اموالهم^٣

مأمنه وحلّ فيه قوتلا
 إلا تحرفاً وقصداً للممد
 يُرجى به الفتوح إلا السّما
 أو النّساء أو بأصغرينا
 جاز ولا يقتلن إن عاونا
 أسلم فالدم المباح قد حُقِن
 وماله أن يستباح نهبا
 أمّا الأراضي فن الغنائم
 وجاءنا^٤ في نفسه محكّما
 على إمام عادل طغاة
 إمامنا إليه أو من نصبا
 ومن له الفئة فهو يُتبع
 وهكذا يقتله إن أسرا
 فالقتل وأتباعهم حرام
 ولا نساؤهم ولا أطفالهم

القول في القسمة للغنائم

من بلد الشّرك على الغوالم^٥

يخرج من إمامهم قد قرّرا جمائلاً ورضخة والأجرا

١- م: مثل. ٢- م: فجائز. ع: وجانبا. ٣- م: خرج. ع: خرج.

٤- كلتا النسختين: «قتالهم». ولكن الصحيح ما اثبتناه في المتن. تراجع متن التبصرة.

٥- م: في بلاد الشّرك في الغوالم.

ثمّ الصّفايا ثمّ خمس الباقي
 إن كان منقولاً^١ فللمقاتله
 سهماً ورّب فرس سهمين^٢
 فصاعداً^٣ و^٤ من عساه^٤ ولدا
 يُسهم واللاحق للمعونه
 ومَرَسٌ وخاتم والماء
 وما لغير الخيل كالجمال
 والاعتبار عند ضمّ المال
 ولا نصيب فيه للأعراب
 ثمّ النساء للأسير والصغير
 إن أخذوا من قبل وضع الحرب
 أعناقهم وقطعهم خلافا
 مخيراً من بعد الانقضاء
 أمّا الصّياغ والأراضي الراتبه
 ناظرها الإمام لا تُباع
 تملكاً أو هبة بل يصرف
 والميت وقت الفتح للإمام
 أمّا أراضي الصّلح للأرباب
 ما أسدوا من جزية^٥ إليها

والأسهم الأربعة البواقى
 وحاضر القتال يُعطى^٦ راجله
 ثلاثة لرّب فرسين
 بعد احتياز^٧ قبل أن يبددا
 ويستوي ذو شرف ودونه
 والبُرّ في قسمها^٨ سواء
 سهم بل الرّكّاب كالرّجال
 لا في دخول مأزق القتال
 وإن أجادوا صنعة الضّراب
 تملك بالسّباء والذّكور
 أوزارها فليقتلوا بضرب
 وتركهم ليهلكوا نزافا
 في المَنّ أو في الرّقّ أو فداء
 فإنّها للمسلمين قاطبه
 ولا لها وقف ولا اقتطاع
 حاصلها الإمام فيما يعرف
 يحرم قبل الإذن للمعتم
 وإن يبيعوها في الرّقاب
 ويسقط الإسلام ما عليها

١- م: مقتولا. ع: متقول ٢- م: «فرسين» بدل «فرس سهمين». ٣- م: أو.
 ٤- م: عناه. ٥- م: اختيار. ع: اختيار. ٦- م: مرسن. ٧- م: قسمها.
 ٨- م: حربه. ع: حرية.

لو شرطوا للمسلمين الأرضاً
أما آتني قد أسلموا عليها
سوى الزكاة وبشرط تعتبر
فللإمام الحق أن يعطيها
والطسق للمالك ثم كل من
له الإمام ثم إن كان لها
أولا فللإمام ثم إن يغيب
نزعها والشرط في الإحياء
المسلمين أو حرم عامر
أو مقطوعاً للغير^٢ أو محجراً
لكنه يفيد أولوته

كانت كما قد غنموه أيضاً
طوعاً فلا سبيل لنا إليها
ومن له أرض ولكن ما عمر
سواه بالطسق لكي يحييها
أحيى مواتاً فهو أولى أن أذن
أهل حبا بالطسق عنها أهلها
فقد عفا وفي الظهور قد وجب^١
أن لا تكون في يد الأحياء
أو مشعرا من جملة المشاعر
تحجيرهم للملك ليس مثمرا
إحياءه طروقه عريته^٣

القول في أمرك بالمعروف والنهي عن منكره المخوف

وواجب عقلاً على الكفايه
بالعرف والتكر وتجويزاً الأثر
وأمن إفساد إلى الزجر^١ نسب
فالأمر بالواجب فرض حسب
والتكر قسم واحد قبيح

شروطه أربعة درايه
وأن يكون فاعل التكر مصر
والعرف إما واجب أو مستحب
والأمر بالمندوب منه ندب
فالتنهي عنه واجب صريح

١- ع: إن أجب. ٢- م: للعين. ٣- م: عاريه. ٤- م: تحويل.

٥- م: الرجس.

بالقلب يبدأ ثم باللسان
أما الجراح فلها الإمام
وجاز للسيد حة العبد
في غيبة فإن يكن فقيها
وواجب إسماعده^١ فيقضي
إلى الفتى أو حذر القضية
ما لم يكن قتلاً فلا تقيته
من عادل وقد تكون واجبه
وحُرمت عن جائر حتى يرى
وجاز إن أكره كيف كانا
قدتمّ بحثي في التّعبدات

إن لم يؤثر جازت اليدان
والحدّ بعد إذنه يقام
وزوجة ووالد للولد
أقامها حالة أمن فيها
بين الخصوم بشروط تمضي^٢
ببدعة إلاّ على التّقيته
وجازت الولاية الشرعيّة^٣
إن ألزم الإمام فيها صاحبه
تمكّناً من أن يزيل المنكرا
ولا يدع في عدله إمكانا
يتلوه نظمي في المعاملات

كتاب التجارة

القول في المتجر قد يكون فرضاً وطوراً فعليه مسنون

ومنه مكروه كذا مباح	وتارة محرم صراح
فالواجب الحل إذا رآه	ليس له معيشة سواء
والنّذب إن أراد الاتساعا	به بلا ضرورة تسراعى
والمتجر المكروه ^١ كالاختكار	حبس الغلال ^٢ طلب الأسعار ^٣
والصّرف والرقيق والأكفان	وأجرة التّعليم للقرآن
[ونسخه وأجرة الققصاب	صياغة حجامه ضراب] ^٤
مباحة مالا إليه يفتقر	ولا على فاعله فيه ضرر
أما الذي حظر في الإسلام	فهو معاش المرء في الحرام
فنه بيع كل عين قذره	كالخمر والميتة ثمّ المسكره
ككلب صيد حائط مواشي ^٥	زرع وفيهنّ خلاف فاشي
وجاز بيع نجس الدّهن لما	قد جاء من إعلاقه تحت السما

١-ع: الكره. ٢-م: الحلال. ٣-ع: الاشعار. ٤- ليس في م.

٥- م: كلب صيد حافظ مواش.

ومنه آلات القمار والظرب
 كالبيع للأصنام والصلبان
 بالبيع للسلّاح والحمولة
 كذلك المسكن للمحظور^٣
 [والخشب المبيع للأصنام
 وأن يكون لفعلها معتادا
 ومنه ما ليس به انتفاع^٧
 مثل المسوخ بعضها بريّه
 السلحفاء^١ وكذلك الطافي
 ومنه بالصنائع المحرّمه
 وكالغناء في سوى الأعراس
 وكالهجاء لذوي الإيـمان
 ونسخها لغير قصد النقص
 وهكذا التّعليم والتّعلّم
 كالسّحر والشّعـبـدة الكهـانـه
 كذا القمار وتزيّن الرّجل
 وهكذا زخرفة المساجد
 وأجرة الزّنا ومنه ما وجب
 كالغسل والتّكفين للأموات
 كالترّد والعيـدان أو ما قيل رب^١
 ومنه إسعاد عدى الإيمان^٢
 لتحمل المحارم المنقوله
 والعنب المقصود^٤ للخمور
 إن صرحا بالقصد للحرام^٥
 من غير شرط كرهه اعتقادا^٦
 فما سوى السّباع^٨ لا يباع
 كالقرد والدّباب أو بحريّه
 والسّمك الجريّ على خلاف
 كعمل الهياكل المجسمه
 بالحقّ ليس فيها من باس
 وحفظ كتب الكفر والبهتان
 والكفر في إبطاله والرّفـض
 لكلمة فعـالـه محرم
 والغشّ في الصّنعـة والخيانـه
 بكلمة على الرّجال لا يحل
 أو مصحف أعانه المعاند
 فلا تجوز أجرة أن تكتسب
 والدّفن والأحكام للقضاة

١- م: كالترّد والعيـدان قبل مارد. ٢- م: ومنه أسعاف ذوي الإيـمان.

٣- م: كذلك المسكر للمحظور. ٤- م: المصـور. ٥- ليس في م. ٦- ع: اعتمادا.

٧- م: له انتفاع. ٨- م: السائغ. ٩- كلتا النسختين: كالسلحفاف.

كذا الرّشا ومن بيوت المال
عن حكمهم وهكذا الأذان
باسم الزّكاة أو بوجه القسمة
وجاز ما يجيزه^١ الظّلم^٢
وكلّ من أوصى بدفع المال
إن عيّنا نصيبه ما فضلا
يجوز أخذ الرّزق والأموال
وجاز ما يأخذه السّلطان
مع أنّه لا يستحقّ سهمه
إلاّ الذي آغتصابه معلوم
إلى قبيل ليس بالحلال
أولا فثل بعضهم إن دخلا

القول في الآداب في التّجارة وفقهها قد قدّموا اعتباره

ليعلم الصّحّة والفسادا
كذلك علم فقهها قد ندبا
تسوية إقالة في الرّدّة
مكثراً والأخذ بالنّقصان
وكثّر المدح لما يباع^٣
وكتّم عيب وعلى البيع^٤ القسم
والربح في بيع ذوي الإيمان
والسّوم بين الفجر والشمس وأن
كان من الأدين والأنكاد
وأن يحظّ بعد الاشتراء^٥
في عقدها فيحذر الإفسادا
ليسلم^٦ التّاجر من أخذ الرّبا
ثمّ الشّهادتان عند العقد
وعكسه الإعتناء بالرجحان
كذلك الذّمّ لما يبتاع^٧
وهكذا يكره بيع في الطّلم
وهكذا الموعود بالإحسان
يسبق أهل السّوق والبيع لمن
أومن ذوي العاهات والأكراد
وأن يزيد حالة التّناء

١- ع: بخده. ٢- م: المظلم. ٣- م: ليعلم. ٤- م: يبتاع. ٥- م: يباع.

٦- م: العيب. ٧- ع: الاستبراء.

وأن يعاني الكيل أو أن يزنا
ومن على سوم أخيه دخلا
وكرهوا تلقى الركبان
فيه الخيار مع غبن فاحش
والنَجش أن يزداد في المتاع
والاحتكار الحبس للغلال^١
والتَّسْمَن والملح مع التَّعَذُّر
مع أنه ليس لذاك محسنا
كذا لبادٍ حاضر توَّكلا
وخذ بالبريد والتَّقْصان
لبائع كذاك بيع التاجش
تواطئاً لغدر المبتاع
أربعها قصداً للاستفضال
فليلزم البيع ولا يسعر

القول في العقد هو الإيجاب ثمَّ القبول ما به يجاب

كبت وأشرت إتما صدرا
مجراه حكماً كأب والجد له
وهكذا الوكيل والوصي
ويقف العقود من سواهم
فإن يضمَّ العقد ملك البائع
في ملكه دون الذي سواه
فإن أبى المالك فالمبتاع
والشرط كيل ما يكال وزن ما
عن كامل أو مالك أو من جرى
أو حاكم أو الأمين استعمله
فستة^٢ كلهم ولي
عمن له الملك على قضاهم^٣
وغيرهم صحَّ بغير مانع
وخير المالك في إمضاه
مخيراً إذ قصده اجتماع
يوزن عدما يعد حتماً^٤

١- م: للحلال. ٢- ع: ستة. ٣- م: إمضاهم.

٤- م:

فالشرط كيل حصة متاعه معلومة النسبة من جماعه

[وجاز بيع حصّة مشاعة
وجاز أن يندراً^٢ للظروف
وشرطه الرّؤية أو ذكر الصفه
فإن يكن كوصفه والآ
وكلمها يعرف باختباره^٤
وإن يخالف فله الخيار
جاز شراؤه فإن معيبا
وإن يكن ليس له إذا فسد
ولم يجز بيع السموك في الأجم
إلا انضمام ما به يحلّ^٥
وجاز بيع المسك في الفارولم^٦
والشرط في الثمن علم القدر
فامتنع الدينار غير الدرهم
وقدرة التسليم فالأبق لا
والظير في الجوّ وإن بيع^٧ فسد
وهكذا صنعته أو صيغته^٨
فليرجع المبتاع بالزيادة

معلومة النسبة من جماعة]^١
مقاربا^٣ لوزنها المعروف
تأتي عليه خبرة ومعرفة
يخيّر المبتاع إن أخلا
يصح بالوصف بلا اعتباره
وإن يكن يفسده آختراره^٩
بأن فيه أرشه^{١٠} وجوبا
من قيمة أعاد ما كان نقد^{١١}
وهكذا اللبن في زرع الغنم
ولا آلي يلقح هذا الفحل
يفتق كذا الصّوف على ظهر الغنم
والوصف بالتّظر أو بالذّكر
إن كانت النسبة لما تعلّم
يباع إلا بانضمام حلا
يضمنه قابضه لمن نقد^{١٢}
إن كان بالوصفين زادت قيمته
والنقص مضمونا إذا أعاده^{١٣}

١ - ليس في م. ٢ - ع: تدرم: ينذر. ٣ - م: مقارناً. ٤ - ع: باختياره.

٥ - ع: إختيار. ٦ - الأرض: ما يُستردّ من ثمن المبيع إذا ظهر فيه عيب. ٧ - ع: نقد.

٨ - ع: إلا مع انضمام ما يحلّ. ٩ - فأر المسك: وعاءه الذي يجتمع فيه.

١٠ - ع: بيع. ١١ - م: فقيمه ناقصه لمن نقد. ١٢ - م: زراعتة. ع: صيغته.

١٣ - ع: استعاده.

والمتبايعان إن اختلفا في ثمن فالمشتري إن تلفاً^١
وباقياً فالقول قول البائع وقيل قول ذي اليد المنازع

القول في الخيار وهو سبعة في كلِّها يجوز ردُّ السلعة

منها خيار مجلس التَّبايع ثبوته للمشتري والبائع
يخصُّ عقد البيع بل إن شرطاً سقوطه قبلُ وبعدُ سقطاً
وفي ثلاث الحيوان الثاني للمشتري والمرضي سيَّان
يسقط بالإسقاط أو تصرفاً ويضمن البائع فيه التلفاً
سيَّان قبل القبض كان التلف أو بعده والحال لا يختلف
ما لم يكن أحدث فيه المشتري وعيبه^٢ الحادث^٣ لم يؤثر^٤
منعاً من الردِّ بعيب سابق ثالثها خيار شرط لاحق
يثبت في كلِّ مبيع يُشترط^٥ كلَّ خيار فإذا فات سقط
وما له في الأصل وقت مضبط^٦ لكنَّه يلزم حسب ما^٧ شرط
وشرطه الضُّبط وجازلها أو واحد وثالث غيرهما
وجاز شرط مدة يرده ثمنه والعرض^٨ يستردُّ
فإن مضت وما أتاه بالثمن مُكَمَّلاً لزمه البيع إذن
تلفه من مشتريه لوتلف فهكذا له التَّناء لوردف
رابعها الخيار للمغبون

١- م: أُلْتَفَا. ٢- كلتا النسختين: غيبة. ٣- م: الحالات. ٤- كلتا النسختان: تؤثر.

٥- ع: «اشترط». وكلاهما صحيح. ٦- م: ينضبط. ٧- م: حيثما. ٨- م: القرض.

أو مشتري إن أشتري بأفضلا^١ إن كان غير عادة وجهلا
 خامسها البائع لم يقبض ثمنه والعوض لم يقبض
 ولم يكن قد شرط التأخر بثمن للبائع الخيار
 وكتبها ليس له بقاء يثبت حتى يأتي المساء
 سادسها خيار رؤية فن شري بوصف لم يشاهده^٣ فإن
 وجده أدون فالخيار للمشتري وهكذا يختار^٤
 بائعه إن لم يكن رآه وبان فوق ما به خلاه^٥
 [سابعها خيار عيب يأتي^٦ ويؤثر الخيار في الممات]^٧
 وكلما يتلف قبل القبض فهو من البائع حسب يمضي
 وإن يعب خيّر مشتريه رداً^٨ وإساکاً بأرش فيه

القول في العيوب وهي كلما زاد عن المجرى الطبيعي وما

ينقص والبيع إذا ما أطلقا فهو بصحة كما لو نطقا
 وإن برئ من مطلق العيب فلا ضمان أولاً فالخيار حصلاً
 في الرد والإساک للمبتاع بأرش عيب بان في المتاع^٩
 أمّا إذا تصرف المبتاع أو زاد عيباً عنده المتاع
 فالأرش حسب وإذا قبل علم بعيبه^{١٠} فالأرش أيضاً ما لزم

١- م: ما فضلا. ٢- م: فاحضرا. ٣- م: يساعده. ٤- م: الخيار. ٥- ع: جلاه.

٦- يعني: وسيأتي. ٧- ليس في م. ٨- م: أو. ٩- م: المبتاع. ١٠- م: بعينه.

ولو شرى اثنين بعقد ظهرا
في أرشه أو الجميع رده
ولو شرى اثنان بعقد وطلب
إلا إذا رده^١ والتصرف
[إلا بوطئ حامل يردّها
كذا المصراة^٢ إذا ردت يرد
لو ادعى البائع بالمعيب
وماله بينه فالمشتري
لو ادعى المبتاع في العيب قدم
في واحد عيب فقد تخيرا
وماله ردة المعيب وحده
بعضها الرد بعيب لم يجب
يبطل رداً بعيب تعرف
مع نصف عشر قيمة يعدها^٣
قيمة محلوب إذا المثل فُقد
تبرياً من جملة العيوب
مع اليمين أن منها ما بري
فالقول قول بائع مع القسم

القول في نسيئة ونقد ويقتضي التقد^٤ أنطلاق العقد^٥

كذلك يقتضي حلول الثمن
فيلزم التأخير بالتأجيل
كذلك لو قال كذا إن نقداً
وإن يبع نسيئة ثم اشترى
أو بأقل كان من جنس الثمن
مع عدم الشرط ولو شراه^٦
ما لم يؤجلاً إلى معين
ويبطل المبيع في المجهول
وإن يكن مؤجلاً فأزيدا
قبل حلول أجل بأكثر
أو غيره نقداً ولا^٧ صح^٨ إذن
بعد الحلول جاز مشتراه

١ - م: رآه. ٢ - ليس في م. ٣ - أي: الشاة المصراة. ٤ - م: العقد.

٥ - م: النقد. ٦ - ولا؛ يعني: ومؤجلاً. ٧ - م: «والأصح» بدل «ولا صح».

٨ - م: «لو اشتراه» بدل «لو شراه».

بغير جنس مطلقاً وأما وقيل ذاك لا يجوز إلا وليس للبائع من قبل الأجل لم يجب القبض ولو حلّ وجب كان من البائع والذي اشترى إن باعها مراجعاً بما جرى في الرّد والإمساك لكن بالثمن نسبة ما قرّر من ربح إلى ومن شريّ آئنين بصفقة فلا إعلامه كذلك في التّوزيع

بالجنس فالأقرب جاز حتماً مثلاً بمثل فالجواز أولى إلزامه بثمن ولو بذل قبوله ولو أباه فذهب نسيئة ففرضه أن يجهر^١ وإن أبي^٢ فالمشتري قد خيراً نقداً ومن باع مراجعاً^٣ قرن سلعته لا ثمن فيبطلا يبيع مراجعاً بتقوم بلا ثمن الكلّ على المبيع

القول فيما يدخل المبيعا أن شرط التّخيل والزّروعة

أوقال ما رُدّ عليه الباب وقيل في الأخير لا ويدخل إلا مع استقراره في العادة وإن يبيع نخلاً وكان أبّره^٤ أما إذا باع ولم يسوّب^٥ والحمل لا يدخل في المبيع

دخلنّ عندي وهو الصّواب في الدّار أعلاها كذلك الأسفل فتقتضي عاداته أنفراده فليس للمبتاع أخذ الثّمره فالثمرات من حقوق المشتري إن لم يحط في العقد بالجميع

١- ع: تخيرا. ٢- م: أتي. ٣- كلتا النسختين: مراعا. ٤- م: قرن.

٥- م: الشروعا. ٦- أبر التّخل: لقحه.

ومن يكن مستثنياً لنخله فصاعداً عند مبيع الجملة
له من الأرض مدى الجرائد ومدخلاً ومخرج العوائد

القول في التسليم وهو يشمل^١ تخلية في كل ما لا يُنقل^٢

والكيل والوزن لما يباع والحيوان النقل وهو لازب
على الذي اشتراه في الأثمان وواجب تسليمه مفرغاً^٥
إلا الطعام فهو قبل الكيل من ادعى نقص^٦ المبيع إن حضر
والقول قول بائع وأحلفا وإن يكن من اشترى لم يحضر
وجاز شرط سائغ مقدور وجاز شرط العتق أما لو شرط
كالأولين الشرط^٨ أما العقد وإن يكونا شرطاً مقدراً
بدين ثم باليد المبتاع^٣ لبائع في سلعة وواجب^٤
وعند الامتناع يجبران والبيع قبل قبضه قد شرعا
يمنع إلا ما له تولي كلاً ووزناً حال ما له اعتبر^٧
ما لم يجئ بشاهدين عرفا فالقول مع يمينه للمشتري
في العقد إلا الخارج المحذور عدمه أو عدم الوطئ سقط
ف قيل قد صح وفيه بُعد فبان دون شرطه تخيراً

١- م: يشمل. ٢- م: لا ينتقل. ٣- م: اليد للمبتاع. ٤- م:

والحيوان النقد وهو اللازم لبائع في سرعة المداخيل.

٥- م: منتزعا. ٦- م: بعد. ٧- م: كلاً ووزناً حاله لا ما غير.

٨- م: كالشرط الأولين.

شاربه في إمساكه والردّ
 فلا كلام أو يقسط من ثمن
 إن كان من مختلف الأجزاء
 وإن يزد ما تستوي أجزاؤه
 والمشتري في ذاك بالخيار
 [وجاز جمع بين بيع وسلف
 فإن يزد به بالذي في العقد
 تخير البائع في ذاك إذن
 أو ما غدت فيه على السواء
 فللذي قد باعه استتفاؤه^٢
 والبطل في المختلف اختيار
 كذاك بيع صفقة لما اختلف]^٣

القول في الربا وبالضرورة في الشرع منه ذرة محظورة

وهو ابتياع أحد المثلين
 كالرطل بالرطلين أو حكماً كمن
 وشرطه أمران الاتحاد
 وجاز بيع الربويين وقد
 وكُرِهت تسيئة ما لم يكن
 والبُرء والشعر جنس هاهنا
 وكل فرعين لأصل واحد
 واللحم كالأصل كذا الأدهان
 وإن يبيع هنا جزافاً وهنا^٤
 ولا يباع رطب بتمر
 بالمثل مع زيادة في العين
 بشرط المثلين تأخير الثمن
 جنساً وكيلاً وزنه المعتاد
 تخالفاً تفاضلاً إذا نقد
 أحد ذينك المبيعين ثمن
 وهكذا الأصل لفرع ثمنه^٥
 كالسمن والزبد رديء جيد
 تتبع جنس اللحم والألبان
 وزناً لكل حكمه قد عُيِّنَا
 ولو تساويا وليست تسري

١ - كلتا النسختين: يرد. ٢ - م: استفاؤه. ٣ - ليس في م. ٤ - يعني: الحنطة.

٥ - م: ضمنا. ٦ - م: وإن يبيع متاجراً فأوهنا.

لعلّة الجفاف والتقصان وكره بيع اللحم بالحيوان
 وجاز درهم ومدّ جمعا بدرهمين أو بمئتين معا
 ومن يكن جهالة له^١ ارتكب فلا جناح وليردّ ما احتقَب^٢
 عليه أو وارثه إن حقّقا وإن يكن يجهله تصدّقا
 عنه ولا يثبت بين الولد والوالد وسادة وأعبد
 والزّوج والعرس^٣ ولا حربتي ومسلم لكن مع النّقي

القول في الصّرف بشرط القبض في مجلس ودونه لا يمضي

فإن تساوى الجنس فالتمائل حتم وإلا سُوِّغ التّفاضل
 لو قبض البعض لصحّ فيه حسب ولا يصحّ في باقيه
 لو فارقا المجلس لم يفترقا^٤ ثمّ تقابضا فقد تحقّقا
 ومعدن التبرّ يباع بالورق كذلك العكس فليس يفترق
 وجوزوا الإنفاق للذّراهم مغشوشة مع علم صرف جازم
 وكلّما صيغ من النّقدين فلم يبع بأحد التّوعين
 إن أمكن التّخليص أو تعذّرا فبعه بالأقلّ أو بالأكثر
 وفي التّساوي بهما ولينفق^٥ أثربه الصّياغ في التّصدّق^٦
 وجاز أن يقرضه ويشترط إقباضه في أيّ موضع شرط

١- أي: للربا. ٢- يقال: احتقَب الإثم: ارتكبه. ٣- يعني: الزوجة.

٤- يعني: مصطحين. ٥- أي: الذهب. ٦- م: التوفيق. ٧- م: التصديق.

وجاز بيع درهم بدرهم مع أنه يشرط^١ صوغ خاتم
وفيه إشكال ولا يُعدى^٢ وقيل ذاك جائز ورّداً

القول في بيع الثمار حُظراً^٣ إن عقد البيع ولما تظاهرا

ولا يجوز بعده وما بدا
وجاز مع ضميمة وأكثر
وإن يكن أدرك في بستان
أدرك واحد ففيه قد شرع
وجاز والثمار في الأكمام
وجاز في القصيل^٤ والقطع على
كان عليه الأجر إن أبقاه
وجاز بيع خضر لقطات
وجرة فيما يُجزّ^٥ وكذا
كانت مشاعةً ونخل وشجر
بالوزن معلوماً فإن خاست^٦ سقط
ولم يجز لنا المحاقلات
صلاحه إن باعه منفرداً
من سنة كذا لقطع قرراً
بعض كذا إن كان بستانان
بيع الجميع والأخير قد منع
والزّرع محصوداً وذا قيام
من اشتراه ومتى ما أهمل
بائععه وإن يشأ ألغاه^٥
ولقطة وهكذا جزّات
في الخراط وأستثناء حصّة إذا
معيناً وما يشا من الثمر
بموجب الحساب فيما قد شرط^٨
في سنبل كذا المزبانات

١- ع: بشرط. ٢- أي: ولا ينسحب على غيره. ٣- ع: حظراً. م: حصراً.

٤- ع: التفضيل. م: الفضيل. القصيل: ما اقتطع من الزرع أخضر لعلف الدواب.

٥- ع: القاه. ٦- م: يجوز. ٧- كلتا النسختين: حاسب.

٨- م: بموجب الحساب مما قد سقط.

في التخل لكن جاز في العريه
وجاز للشريك أن يقبلا
عليه وزناً واضح المقدار
بالتخل فليأكل إذا لم يقصد
لأنها تواتراً مرويه
شريكه حصته ويجعل
وكل من مرّ على الثمار
من غير إضرار ولا تزود

[القول في البيع لما ملكنا من حيوان^١ صح ما استطعنا^٢]

تسليمه وصار ملك من نقد
كذلك أم ولد موجودا
او كان لا يملكه شاريه
فانزل أو المحرمات نسبا
فإنه منعت عليه
وهكذا العبد يكون مسلماً
كذلك الموقوف والزوجان
وجاز بيع بعضه^٣ مشاعاً
رأساً وجلداً بالذي قد نقدا
لو أمر الآخر أن يبتاعا
فالمشتري بينهما نصفان
ولو يقول بيننا الربح ولا
عدا مبيع أبق إذا أنفرد
ما لم يكن ولدها مفقودا
كأبويه فاعل^٤ أو بنيه
كذا رضاعاً^٥ ولها أبناً وأباً
في حالة أنتقاله إليه
ومشتريه كافر^٦ قد حرما
كل لكل^٧ يتملكان
وان يكن شرط لما ابتاعا
كان له النسبة^٨ لا ما قصدا
بينها الرقيق والمتاعا
والزم التصف من الأثمان
يلزمه الخسران فالشرط كلاً

١- النسخة (ع): عبدان. ٢- ليس في م. ٣- أي: قتلا. ٤- م: رضا.

٥- م: كافر. ٦- أي: أبعاد الحيوان. م: ملكا. ٧- م: النية.

وبائع الأمة يستبرها
 قبل المبيع واجباً وإما
 إن لم تكن تراه لا عن كبر
 ما لم يكن لصغر أو كبر
 وأن يطأ الحامل بعد الهجر
 وإن يطأ من قبْل ذلك عزلاً
 كراهة وسُنّ للمبتاع
 إطعامه حلاوة تصدق
 ولا يُرى الثمن في الميزان
 وأتمهم قبل مضيّ سبع
 إن استحقّت^١ بعد حمل فلتُرَدَّ
 بكرةً وفي الثيب نصف العشر
 على الذي باع بكلمة غرم
 وجوّزوا شراء سبي الظالم
 ومن يبيع جارية قد سُْرِقت
 وأرتجع المال وإن مات بلا
 ومن لماؤذون لغيره دفع
 إن اشترى أباه فادّعاه
 وربّه^٢ ووارث التدفين
 إن لم تكن بينة ومن وطأ^٣

إمّا بحیضة لمن يأتيها
 بخمسة وأربعين يوماً
 وإن يكن أهمله فالمشتري
 أو لم تكن مبتاعة من ذكر
 لأشهر أربعة وعشر
 ولا يبيع ولدها إن أهملها
 تغييره الاسم من المبتاع
 عن رقه بأربع من ورق
 وكُره التفريق للولدان
 من السنين بعد يوم الوضع
 ومعها العشر وقيمة الولد
 لمالك وليرجعن المشتري^٤
 إن لم يكن في البيع بالغصب علم
 وبنته والأخت والمحارم
 من أرض صلح فإليه رجعت
 عقب فللحاكم تلك أو صلا
 مالاً لعتق ثم حجّ فصنع
 ثلاثة مولى الذي شرّاه^٥
 فالقول قول سيّد المأذون
 جارية الشرك فحدّ قسطاً^٦

١ - في هامش: استرقت، ظ. ٢ - من هامش: وفي كلتا النسختين: المشتري.

٣ - ع: اشتراه. ٤ - م: ورثه. ٥ - م: لمن يطأ. ٦ - م: سقطا.

على نصيب غيره والحمل مقوم من حيث يستهل
وهكذا الأثم^١ وأعطى كلاً نصيبه قيمتها والحمل
ولو شرى كل من العبدین صاحبه شراء مأذونين
فالحكم للسبق ولو تساويا لكان عندي عقد كل لاغيا^٢

القول في السلف^٣ والشروط جنس ووصف واضح مضبوط

والقبض قبل حالة التفرق لوجاء بالبعض لغى فيما بقي
والضبط في المكيل والموزون حتم^٤ وللاجل بالتعيين
وأن يكون ممكناً عن الأجل فإن تعذر المبيع حين حل
فالمشتري مخير في الصبر ترقباً والفسخ حال العذر
ولو أتى بغير جنس عن رضى شاريه فالقيمة يوم فرضاً^٥
ولو أتى بدون^٦ وصف قد حصل أو فوقه مقدماً على الأجل
لم يلزم القبول أما^٧ في الأجل لوجاء بالوصف وفوقه قبل
وجاز شرط كلما يسوغ في عقده وعنه لا يزوغ
ولا يجوز شرطه للثمره من نخلة بعينها أو شجره
كذلك زرع قرية معينه فيه وغزل امرأة مبيته
وأجرة الوزان والكيال ومصلح المتاع والدلال
على الذي باغ وأجر التقد ثمن ووزنه والعمد

١- م: الامام. ٢- م: لغايا. ٣- كلتا النسختين: السلم. ٤- ع: به.

٥- ع: قبضا. ٦- م: بغير. ٧- م: إلا.

فالمشتري ما لم يكن تبرّعا
وليس مضموناً على الدّالّ
إن تُلِفَ المبتاع وهو في يده
والقول قوله مع اليقين
إن عُدمت بيّنة والقيم
لو ثبت التّفريط عند العدم
يلتزم المبتاع ذاك أجمعا
إلا مع التّفريط والإهمال
وهكذا إن لم يكن من جيّده
في عدم التّفريط والتّهوين
لو ثبت التّفريط عند العدم

القول في الشّفعة كلّ مشترك بين شريكين فباع ما ملك

بعضهما فللشريك الشّفعه
صحّة قسمة وبيع ناقل
في الملك أو في الشّرب والطريق
وأن يكون قادراً على الثّمن
ولم يكن طالبها ذمّيّاً
وصاحب الوقف إذا ما بيعا
وياخذ الشّفيع^١ بالذي وقع
ببعضه وأبرأ المبتاعا
إن كان مثليّاً فإن لم يكن
إن ادّعى غيبة مال آخر
قدر الوصول وثلاثة آخر
وثبت الشّفعة للغيباب
إن جمع البيع شروط سبعة
لا غيره ثمّ شياع حاصل
وأثنان لا أزيد في التّحقيق
وتطلب الشّفعة في الفور إذن
من مسلم والعكس قد تهيا
طلق يجوز كونه شفيعاً
عليه بيع ولو أنّه أقتنع^٢
من بعضه فذاك لا يراعى^٣
أخذه بقيمة للثّمن
ثلاثة أو بعد مصرئظراً^٤
ما لم يكن للمشتري فيه ضرر
ويطلبونها مع الإياب

عند الكمال يحكمون فيه	والطفل والمجنون والسفيه
من آلذي أبتاع فيضمن الدرك	أو الولي والسفيح قد ملك
أخذه بحاله شفيحه	فإن يكن مؤجلا مبيعه
على الأداء عند حلول الأجل ^١	وإن يكن غير ملي يكفل
مع اليمين أنه كذا وزن	والقول للمبتاع في قدر الثمن
بما أدعى في الثمن المبيع	إن لم تقم بيينة السفيح
وقيل لا تسقط بالإبطال	وتورث الشفعة كالأموال ^٢
مع أن عندي فيها ترردا	خلاف من بارك أو من شهدا

كتاب الإجارة

القول في الإجارة الشروط ستّ فنها عقدها المحيط

من كامل لغير ما مجهول	بلفظة الإيجاب والقبول
والكيل والرؤية فيما تغني	بأجرة معلومة بالوزن
بالوقت أو بالصيغة المفهومه	وكونها منفعة معلومه
وضبط وقت مقتضى لعلمه	مملوكة أو أنها في حكمه
لازمة في نقصها ما رخصوا	لا ما يزيد تارة وينقص
بالبيع أو بالموت لا ما نقلوا	إلا مع الرضا فليست تبطل
إلا إذا فرط فيه أو خلف	وهو أمين ليس يضمن التلف
للأجر ما لم يُذكر التأجيلا	ويقتضي إطلاقها التعجيلا
معيناً بحينه ^١ بقسم	أو يرضيا التنجيم كلّ نجم
إن لم يعين أنه المباشر	وجاز أن يؤجرها المستأجر
مؤجرها مستأجراً فيما ^٢ أنتفع	بزائد وناقص ولو منع
أما منع ظالم ما بطلت	أو هلكت من قبل قبض بطلت

لكن لمستأجرها أن يرجعها لو خرب الملك بلا تعدي مالكةا بقيّة الإجاره [والقول قول منكر الإجاره وقول مستأجرها في المال وصحة القول وقول المؤجر وكلما أبطل حكم الأجر^٤ وصح أن يُستأجر المشاع بأجرها على الذي قد منعا كان إليه الفسخ وليرة أو أنه يلزمه العماره^٥ ما لم تقم بيّنة مختاره^٦ قدراً وفي التفريط والإهمال في رده العين وقدر المؤجر فأجرة المثل على المستأجر ويضمن الجناية الصّناع

القول في مباحث المزارعه مع المساقاة وكلّ واقعه

بنفسها عقدان لا زمان فخمسة شرائط المزارعه^٥ والأجل المعلوم والتّعين مُنتفعاً^٧ بها وإن شازرع وما يشأ من الزّروع يزرع ويلزم الخراج ربّ الأرض والخرص جائز بطرفين بشرط أن يسلم^٨ ثم إن بطل ليسا بغير الفسخ يبطلان العقد^١ والفائدة المشاعه لحصة وأرضها يكون بنفسه أو بسواه أو جمع إلا بشرط فيها متّبع ما لم يكن شرط بعكس يقتضي مع آتفاق المتعاقدين عقد فإنّ أجرة المثل بدل

١ - م: بقيمة. ٢ - م: ما لم تكن بيّنة مختاره. ٣ - ليس في م. ٤ - ع: الآخر.

٥ - ع: الزراعة. ٦ - ع: الفقد. ٧ - مشفعا. ٨ - م: بشرط.

كذا إذا نكل عنها العامل
وكرهت إجارة الأراضي
وأنه مع حصّة مفترضه
والأرض إن تغرق^١ قبل القبض
خَيْرَين الفسخ والإمضاء
وللمساقاة شروط ست^٢
لمدة معلومة مقرّره
بحصّة قد عُيِّنَت مشاعه
بثمراتها^٣ مع البقاء
قبل وبعد في الظهور ما أحتمل
ويقتضي إطلاقه القياما
ويلزم المالك بالجدار
فإن تكن باطلّة للعامل
وكرّه أزيداد شرط الذّهب

فهو بأجرة التّظير كافل
بالبرّ والشّعير وهو ماضي
مشرط لذهب أو فضّه
تبطل وعند غرق^٢ في البعض
كما لو أستاذجر بالسّواء
العقد بين أهله والوقت^٤
محوّز فيها حصول الثّمرة
على أصول يفرض أنتفاعه
ثوابت وضبط سقي الماء^٤
زيادة للثمرات بالعمل
بكلّ ما زادت به تماما
وناضح وبالخراج الجاري
أجر للربّ جميع الحاصل
أو فضّة ومع سلامة وجب

القول في جعالة والعقد شرط كأن يقول من يرّ

عبدّي أو يفعل ممّا شرع
لفظاً وإن جعله مجهولاً
له كذا ولا قبول قد وضع
فأجرة المثل عدا ما قيلاً

١- م: تعرف. ٢- م: عرف. ٣- م: بضمن ارتا. ٤- م: ثوابت وسقي ضبط الماء.

في أبق أو جمل إن رجعه في المصر دينار وإلا أربعة^١
وتسقط الأجرة لتبرّعا بنفسه أو جاعلاً لمن سعا
والأجنبيّ إن يفد^٢ بالجعل تبرّعا يلزمه عند الفعل^٣
ويستحقّ الجعل بالقبض ولا يجوز للجاعل فيما جعل
فسخ إذا تلبّس المَجْعُولُ له إلا ببذل^٤ أجرماً قد عمله
وإن تكن جعالة تعقبت أخرى فيلزم التي تأخرت
[لوجاء كلٌّ منها بالفعل مكتملاً حصصه بجعل]^٥
وإن أتى كلٌّ ببعض الفعل وأكتملاً أقتسما للجعل
لوقال من مسافة فأحضره من دونها فبالحساب حرّره
والقول في الجعل وما قد جُعِلَا فيه وفي السعي وما قد حصلَا
لمالك فالحكم بالأقلّ ممّا أدعى الساعي فأجر المثل

القول في السبق وفي الرمايه لابدّ من مسافة وغايه

تصحّ بالسّهام والحراب وفي السيوف خمسة الذّواب
الخيل والحمير والبغال وهكذا في الفيل والجمال
وجاز في العوض وهو السّبقُ لخطر يملكه من يسبق^٦
عيناً وديناً بذله من واحد من المخاطرين أو من زائد
أو بيت مال وكذا لوجعلا لمن غدا بينها محمّلاً

١ - إذا كانا خارج المصر. ٢ - جاهلاً. ٣ - دفعه. ٤ - ع: العقل.
٥ - كلتا النسختين: ببدل. ٦ - م: أجرها. ٧ - ليس في م. ٨ - ع: يسق: م: قد سبق.

وليس^١ شرطاً إنَّما المسابقة
وهكذا الخطر أعني السبقا
[ثم التساوي في احتمال السبق
لعدد الرمي كذا إصابته
ثم تساوي الجنس في الآلات
وإن يقولوا السباقات من سبق^٢
فمن يكن يسبق منهم حازا
كل بما أعدّه أوه يحصل
فما له ونصف مال صاحبه^٣
ولا يبطل شرطت المبادره
إن بطل العقد فلا أجره له
أو قيمة ويصدق أسم السبق

لابد من مسافة محققه
لعوض وما عليه استبقا^٤
وأشترطوا في الرمي ضبط الرشق^٥
و جنسها وهكذا مسافته
وما أشترطناها معيّنات
منا ومن محلّل له أستحق
وإن يكونا السابقين فاذا
لواحد مع ذلك المحلل
والتّصف للمحلّل الفائز به
والخطّ أولاً فهي ليست صائره
أو أستحقّ سبق ما مائله
بكتدٍ مقدّم أو^٦ عتق

القول في الشّركة في الأموال حسب ولا يصحّ بالأعمال

لكن لكلّ أجر ما قد عملا
موضوعها^٧ أستحقاق من يزيد
ومزجه للمتساويين

والوجه والمفاوضات بطلا
من واحد عيناً هي المقصود
مزجاً يفي^٨ تميزاً في العين

١- أي: المحلل. ٢- م: واشترطوا في الرمي ضبط الرشق. ٣- ليس في م.

٤- م: وإن يخصّ السباقات من سبق. ٥- م: أعدده و. ٦- ع: ما لصاحبه.

٧- الكتد: مجتمع الكتفين من الإنسان والفرس. ع: بكيل. م: كل.

٨- م: «معلوم وكل» بدل «مقدم أو». ٩- م: موضعها. ١٠- ع: في. م: لفي.

وَالرَّيْحَ وَالْخُسْرَانَ مِنْ كُلِّ عَلَى	وَفَقِ الَّذِي لَهُ بِهَا قَدْ حَصَلَا
وَجَازَ أَنْ يَشْتَرِطَ التَّسَاوِيَا	مَعَ خِلَافِ مَا لَهُ وَمَالِيَا
وَعَكْسَهُ وَمُنِيعَ التَّصَرُّفِ	لِوَاحِدٍ إِلَّا بِإِذْنِ يُعْرِفِ
لَا يَتَغَدَّى وَإِذَا انْتَفَى ^١ الضَّرَرُ	بِقِسْمِهِ وَامْتَنَعَ الْخِصْمُ قُهِرُ
مَعَ طَلَبِ الْخِصْمِ وَتَكْفِيِ الْقِرْعَةِ ^٢	مِنْ بَعْدِ تَعْدِيلِ لِبَاقِي الشَّرْعِ ^٣
وَحُضْرَةِ الْقَاسِمِ لَا تُشْتَرِطُ	لَكُنَّهَا لِلْغَرَمَاءِ أَحْوَطُ
وَأَنَّمَا تَصَحَّ بِالتَّرَاضِي	بِهَا وَإِلَّا الْحُكْمُ غَيْرُ مَاضِي
يَبْطُلُهَا الْجَنُونُ وَالْمَنُونُ	ثُمَّ الشَّرِيكَ عِنْدَهُمْ أَمِينُ
وَلَا تَصَحَّ شَرَكَةٌ مُؤَجَّلُهُ	وَكَا فَرُكَّرُ هَتِ الشَّرَكَةُ لَهُ
وَلَيْسَ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَطَالِبَا	بِأَنْ يَقِيمَ رَأْسَ مَالٍ لَا زِيَا
وَلَا تَصَحَّ قِسْمَةُ الْوَقْفِ بَلَى	تَصَحَّ فِي وَقْفٍ وَطَلَقَ حَصَلَا

القول في مباحث المضاره أن يعطي الإنسان مالاً صاحبه

يَعْمَلُ فِيهِ وَلِكُلِّ حَقَّهُ	مِنْ رِيحِهِ بِحَقِّهِ مَخْتَصَّهُ
نَقْدًا وَلَا يُلْزَمُهُ الْخُسْرَانُ	مَا أَرْتَفَعَ التَّفْرِيطُ وَالْعُدْوَانُ
جَائِزُهُ مِنْ طَرَفِيهَا مِنْ يَرُدُّ	إِطَالُهَا وَفِي الْغَرَمَيْنِ يَجِدُّ
وَيُقَسَّمُ الرِّيحُ بِحَسَبِ الشَّرْطِ	وَيَتَّبَعُ الْإِذْنَ بِلَا تَخْطِي
فَإِنْ يَكُنْ فِي إِذْنِهِ قَدْ أُطْلِقَا	فَلْيَفْعَلِ الْإِصْلَاحُ كَيْفَ اتَّفَقَا

وإن تعدى قيد ما فيه إذن
لوفسدت فأجرة الأمثال
يبطلها الموت وقدر المال
ويملك العامل في الميسور
والقول في المقدار والإهمال
والرد للمالك ثم لو شرى
منه نصيب الابن في فائدته
وينفق العامل^١ منها في السفر
ولا يطأ جارية القراض
ويقتضي الإطلاق أن يبتاعا
وربما^٢ إن فسخ المضاربه

أو مع إطلاق بغى فيما ضمن
بالسعي والربح لرب المال
بشرط أن يعرفه في الحال
حصته بمطلق الظهور
والخسر والتلف للعمال
منها أباه عامل تحرراً
والأب يسعى في تمام قيمته
بقدر ما يكفيه من غير بطر^٣
من دون إذن بالجواز قاضي
بالعين والمثل فذا مراعى
فأجرة المثل لساع واجبه

القول في ودیعة وعقدها من طرفیه جائز وردّها

إن طليت فرض وإن تمتع ضمن
وحفظها فرض بمجرى العادة
فلازم وإن يحولها ضمن
فإن بغاها ظالم قهراً حلف
والقول في التفريط والرد وفي

إن كان منه متمكناً إذن
وإن يعين موضعاً أراده
حتى يرد أو بإبراء قرن
مورياً ولم يبطل إذا اعترف^٤
قيمه لمودع والتلف

١- م: ويقي للعامل. ٢- م: ينظر. ٣- م: ربها. ٤- م: جهراً.

٥- م: عرف.

مع يمينه وقول المالك في الدين لا وديعة في الهالك^١

القول في مباحث العارته وكل عين هي في الملكيه

يصح الانتفاع وهي باقيه	بها يجوز أن تكون عاربه
إن صدرت عن جائز التصرف	فلم تكن مضمونة في التلف
ما لم يشارطه على الضمان	أو كانت العين من الأثمان
أو التعدي وله أن ينتفع	عادتها بذاك حسب يقتنع
ولا يضر التقص ^٢ في استعمالها	بالإذن لو أدى اختلاها ^٣
وإن يكن من غاصب لها ضمن	ويرجع الجاهل بالذي يزن ^٤
على المعير ^٥ وإذا ما اختلفا	في حفظها قيمة إن تلفا
فالقول قول المستعير إن حلف	وربها في ردها كما سلف
وجاز أن يعار ^٦ رهن قد حصل	ويطلب الفك إذا حل الأجل

القول في لقطه وبشرط في لاقط الصبي إذ له النقط

إسلامه والعقل والبلوغ	وإن يكن رقًا فلا يسوغ
إلا إذا أجاز مولاه فإن	يوجد بدار الحرب والكفر فتن ^٨
وارثه الإمام وهو العاقله	إن كانت الوراث غير حاصله

١ - م: المالك. ٢ - م: البعض. ٣ - م: اختلافها. ٤ - م: نون. ٥ - المقر.

٦ - حقها. ٧ - م: يعاد. ٨ - أي: عبد.

وإن يكن في بلد الإسلام وإن أقر بالغا رشيدا
ثم عليه ينفق السلطان وإن يغب فلينفق الملتقط
وإن يكن له أب أو جد وإن أبي أسترجاعه فليغصب
ولا ضمان في إباق أو تلف واجده كفاية حيث يقف
فيؤخذ البعير في غير الكلا ويملك اللاقط والفلاة
وينفق السلطان فإن امتنع وبعد حول إن نوى التمولأ
وكرهوا للقطعة^٦ الأموال ودرهم فصاعداً يعرفه
فحر^٧ ما خيّر في الأمانه وغيره إذا نوى تملكها
وإن نوى الحفظ فليس يضمن وكلما ليس له بقاء
مع الضمان وإذا ما سلمته بكره ما ثمنه حقير

فإنه حر بلا كلام فالرق كان ماضياً معقوداً
أولا فن مذهبه الإيمان وليرجعن مع نيّة^١ تشتراط
أولا قطّ قبل^٢ له يرد وإن يكن رقياً فولى كالأب
عليه إلا مع تفريط سلف ويكره الضوال^٣ إلا في التلّف
والماء من جهد وفي العكس فلا يؤخذ منها بالضمان الشاة^٤
فلاقط مقاصص إن انتفع^٥ فضا من وإن نوى حفظاً فلا
ودون درهم من الحلال حولاً فإن لم يتفق من يعرفه
والصدقات آمناً ضمانه جاز وكان ضامناً إن هلكا
وهو على حفاظه مؤتمن قومه وأفعل فيه ما تشاء
لحاكم جاز وما ضمنته ولقطه ونفسه كثير^٨

١- م: نيّة. ٢- كلتا النسختين: قيل. ٣- كلتا النسختين: الظلال. ٤- م: الاية.

٥- م: امتنع. ع: ينفع. ٦- م: وكرهه لقطعة. ٧- م: فخير. ٨- ع: كبير.

وكلمًا يوجد في الفلاة أو خربات الأرض والموات
فهو لمن وجده ومن وجد في ملك شخص فعلى الذي يجد
تعريفه لمالك فإن عرف فهو له أولاً فللذي يقف
كذاك ما في بطن حيّ قد وجد على الذي قرّره^١ فليعتمد
ما يجد المجنون والصبّي يقوم في تعريفه الولي
وهكذا العبد إذا ما عرفا فذاك في تملك المولى كفى
وجاز أن يعرف الملتقط بنائب فالنفس لا تُشترط^٢
ولا التوالي ثم ليس يكفي إلا مع الشهود وذكر الوصف

القول في الغصب حرام عقلاً لمن على مال سواه استولى

ظلماً كذا العقار باستقلاله^٣ يضمن ما يجري من اختلاله
ولو مع المالك في الدار سكن قهراً فللتصّف لو اختلّت ضمن
ويضمن الغاصب أمّاً حملاً^٤ والحرّ لا يضمن إلا طفلاً
لو منع المالك قبض الشارد ففات فالضمان غير وارد
كذلك لو منعه القعودا على البساط فغدا مفقودا^٥
ولا يمنع صانع من صنّعه إلا إذا استعمله بأجرته
لو ثالث غصبه من غاصبه كان الخيار فيها لصاحبه^٦
ولو أزال القيد عن مجنون من العبيد فهو في المضمون

١- م: قرّبه. ٢- م: بنائب في النفس لا يشترط. ٣- م: باستقاله. ٤- م: جهلاً.

٥- م: على البساط قعدا مقعودا. ٦- م: كان الجبار بها لصاحبه.

أو فرس وفتح الباب أخترق
ويضمن الخنزير للذمي
لا مسلم ورد ما قد غصبا
ولو تعذر وكان مثلي
فإن تعذر فرد قيمته
أما إذا لم يك مثلياً وجب
حتى توى^١ وفيه عندي نظر
فيه ولا يزيد في قيمته
وإن تزد لنقصه كالحب
لأجل عين زاد فيه الغاصب
ويضمن الغاصب نقصاً إن حصل
ولو جنى في العبد قدر قيمته
في مذهب ولو بمثله أمتزج
أما بدون فليرد المثل
ولو شره من بغصبه علم
وإن يكن بالغصب جاهلاً رجع
لوزرع الأرض عقيب غصبها
لو عدت بيئة وأختلفا

سواه لا يضمن إلا من سرق
والخمر في ستر لها خفي
فرض وأرض العيب^١ لو تعيبا
كان على الغاصب رد المثل
وقت اقتضائه لرد سلعته
عليه أعلى قيمة منذ غضب
وليس مضموناً بشي^٢ يظهر^٣
وإن يزد بها في عهده
فالأرض أو زادت عقيب الغصب
فردّها إذا بغاها واجب
فيه ولا يضمن في العين الخلل
أعاده والأرض في جنايته
أو منه أعلى رده ولا حرج
ثم لربه النماء أصلاً
رد وضاع ما له وما غرم
بالكل لا ما في قبالة أنتفع
كان له النماء دون ربّها
في قيمة فغاصب إن حلفا

١- م: العين. ٢- أي: تلف. ٣- من هامش ع.

٤- م: وليس يضمن مضموناً باضمان يظهر. ع: وليس مضموناً ضماناً يظهر.

القول في الإحياء للموات^١ عبرته المعروف في العادات

وليس في ملك أمرئ تصرف
كذاك ما فيه صلاح يُعتَبَر
والخذ في طريقه للشرع^٢
مع شخهم ثم حرم البير
ثم حرم ناضح ستونا
[في رخوة وشرها^٤ في الصلب
في التخل للأعلى^٧ وفي الأدنى^٨ إلى
وجاز في ملكك^{١٠} أن تحمي الكلا
ولا يحول نهره عن الرّحا
يكره بيع الماء في الأنهار
وجاز إخراجك في المرفوعة
فيها يجوز مطلقاً ما لم يضر
كذاك فتح الباب ثم يشترك
إلى حدود أول الأبواب
وبعده لصاحب الأخير

لغيره إلا بإذن يُعرَف^٢
مثل الطريق والمراح والتّهر
من المباح قدر سبع أذرع
للمعطن أربعون في التّقدير
ثم بألف حدّوا العيونا
ويُحبَس التّهران^٥ حتّى الكمب^٦
شراكه^٩ كذا الزّروع جعلها
وللإمام مطلقاً أن يحتلّا
إلا إذا تراضيا وأصطلحا
والقنوات ليس في الآبار
أجنحة بالإذن والمشروعه
ذلك بالمشروع بالذي يمر
أولها وآخرها سلك
في الشارع المرفوع لا المنتاب
إلى حدود بابيه المأثور

١- ع: للموات. ٢- م: تعرف. ٣- ع: منتزع.

٤- يعني: شطر الرخوة: أي: خمسمائة. وفي النسخة (ع) شرطها.

٥- في متن التبصرة: «ويحبس النهر» وهنا «النهران». فأما ما جيء بالألف والنون متكلمة. الوزن، أو أنّ في النسخة قد استبدل الألف والنون بـ «حتي» لأنها كتبت فوقها.

٦- ليس في م. ٧- م: للأدنى. ٨- م: الأعلى. ٩- ع: شراكه. ١٠- م: ملك.

ببابه وعكسه محرم
يمنعه من حاذاه فيما فعلا
فسبق الجار بمثله وجب^٢
لخشب الجار على الجدار
ولم يضع جازله المنع إذن
إلا بصدّ أرض ما يختل
ولم تكن بينة فاتفقا
فلهما نصفين كالمنقول
غريمه كان له بما فعل
ذاك الجدار أو يكن متصلا
ويمنع المشارك التصرفا
بغير إذن منه والجدار
إلا إذا شاء على العماره
للبيت والأعلى لسقف الدار
أما خزانه بها مستخرجه
بينهما وما بقى للأسفل
عن ملكه والقطع في التعذر
مع حلف من قابض اللجام
مفتوحة إلى سواه إن حلف
فحالها عند الحصول بينه^٥

ثم لكل منها التّقدم
لو أخرج الروشن في النافذ
ولو بعرض الدّرب لكن إن وجب^١
له ويستحبّ وضع الجار
مع شدة الحاجة ثم لو أذن
أما عقيب الوضع لا يحلّ
ولو تداعيا جداراً مطلقا
على اليمينين أو النكول
أما إذا حلف شخص ونكل
وإن يكن لواحد طرح على
ليته كان له إن حلفا
في السبيل والدّولاب والأنهار
ثم الشريك لا يرى إجباره^٣
والقول في الأسفل للجدار
وفي جدار غرفة والدّرجه
كذا الطريق لعلو المنزل
لجار ذي الأشجار عطف الشجر
وراكب أولى لدى الخصام
وصاحب الأسفل أولى بالغرف
هذا إذا لم تهياً بيّنه^٤

١- وجب: مقط. ٢- وجب: لزم وثبت. ٣- م: إجاره. ٤- ع: بيته. ٥- ع: سته.

كتاب الدّين

القول في الدّيون وهي تكره إن حصلت عنها لديه قدره

ومعها لو أستدان لوجب	عليه أن يقضيه ^١ إذا طلب
أما ثواب القرض للمضطر	فضعف أجر صدقات البرّ
ويحرم اشتراطه الزّيادة	قدراً ووصفاً ثمّ لو أفاده
ذلك من غير اشتراط حلّ	وشرطه لقبضه محلاً
[وكلّما يُضَبِّطُ قدراً وصفه	يجوز أن يقرض عند المعرفة] ^٢
وكلّما له مثال يلزم ^٣	مثاله وغيره فالقيم
وقت الأداء وردّعين ماقبض	عليه إلّا باختيار المقرض
وكلّما حلّ فلا يؤجّل	وجاز أن يعجّل المؤجل
ولو بنقص ثمّ ربّ الدّين	لو خفيت أخباره للبين
نوى القضا وإن دنا الوفاة ^٤	أوصى ^٥ بها ولو مضت أوقات
ليس إليها مثله ^٥ يبقى حكم	لوارث أو للإمام لو علم

١- م: يقضيه. ٢- ليس في م. ٣- م: يلتزم. ٤- ع: المات. ٥- م: كلّها.

ولا تصح قسمة الديون
وجاز بيع الدين بالتقْد وإن
من غير جنس وكذا لو كانا
ولا يبيع دينه بالدين
من ثمن الخمر أو الخنزير
وإن يكن من بعد بيع^١ أسلما
ولا يجوز للعبد الاستدانه
بدونه يلزمه إذا عُتِق
ويلزم السيّد إن كان إذن
ثمّ غرّمه غريم المولى
ولو فرضنا الإذن في تجارته
يتبع بعد العتق إلّا ما احتقب

بين الشريكين على التعيين
كان أقلّ منه وزناً إن يكن
لا يدخل المكيال والميزانا
وجاز للمسلم قبض العين
إن باعه الذمّي للتظير
لم يكن استيفاءه محرّماً
من غير إذن والذي استدانه
أولا فذاك ساقط إن اتّفق
أولا عقيب عتقه إن كان قن
كالغرماء ليس هم بأولى
فاذاً كان لازماً لذمّته
لأجلها فهو على المولى وجب

القول في الرهن ولا بدّ من آل إيجاب والقبول من أهلٍ حصل

وفي اشتراط قبضه إشكال
والشرط فيه أن يكون عينا
مما يصحّ بيعه والحقّ
يكون عيناً تارة ومنفعه
إذ هو موقوف على الإجازة

لكن به قد ظهرت أقوال
يمكنه إقباضها لا ديناً
في ذمّة الرّاهن يستحقّ
وأمر رهن ملك غيره معه
من مالك يصحّ إن أجازة

لوأنه ضمّهما في عقد لزومه من جهة الرّاهن لا في رهن أم كان قبل أو طرا ورهن دين إن قُضي لا يلزم أمّا لو استدان بعدما رهن وللوليّ رهن مال الطفل وليس للرّاهن أو للمرتّهن وإن يكن وكيله لا ينعزل تسلطه وتورث الرّهانه إلّا بتفريط ففيه المثل له ففيه قيمة يوم رهن وعدم التفريط مع يمينه مرتّهن أولى من الدّيان فإن بقى من دينه شيء ضرب وفضلة الرّهن كباقي التّركه كذا إذا كان له دين بلا ولو به تصرف المرتّهن ولو بإذن ربّه قبل الأجل وإن يخف من وارث جحودا جاز اقتطاع^٤ الدّين من تحت يده

لزمه في ملكه لا الضّد مرتّهن وحملها لن يدخلها ونفعه لربّه موقّرا على سواه بل له يسلم وقال ذا عليها صحّ إذن وجبته^١ حسب صلاح الكلّ تصرف إلّا إذا كان أذن مادام حيّا وإذا أوصى اتّصل ولا ضمان فهو كالأمانة إن كان مثليّا وما لا مثل والقول في قيمته للمرتّهن والقول للرّاهن في ديونه يقبض ما له من الرّهان به مع الدّيان شيء بالنّسب مع الدّيون كلّها مشتركة رهن يساوي غيره فيما تلا كان عليه أجرة ويضمن بيع مضيّ وقبلة^٢ حتّى يحل ولم يجد بيّنة^٣ شهودا من رهنه^٥ لا مع وجود شهوده

١-ع: شبهه. ٢-م: قبضه. ٣-ع: بدينه. ٤-م: اقتناع. ٥-م: رتقه.

والقول قول مالك مع أدعأ وديعة وخصمه الرهن أدعى

القول في الحجر له أسباب ست وفي كل له إيجاب

أولها الصغر والصغير
إلا مع البلوغ والرشد ولا
إنباته أو احتلام أو عدد
والتسع للإناث ثم الثاني
ولا يزول الحجر إلا إن جمع
ويثبت الرشد في الذكران
السبب الثاني هو الجنون
إلا مفيقاً ثالث الأصل السفه
الرابع الملك ففعل المولى
والعبد لا يملك حتى لو نقل
الخامس المرض عما زادا
والمنجزات إن بها تبرعاً
السادس الفلس والحجريقع
أن تثبت الديون عند حاكم
وقصر الأموال عنها وطلب
وبعد حجر ما له تصرف

عن كل تصرفاته^١ محجور
يحقق الأول حتى يحصل
خمس وعشر للذكور في الولد
يُعلم بالإصلاح في امتحان
بينها ولوبه العمر ارتفع
بهم وفي الإناث فالنوعان
ولا يصح ما أتى المجنون
والحجر في المال لكيلا يتلفه
يبطل إلا بعد إذن المولى
سيده إليه شيئاً ما أنتقل
عن ثلث وصية إن زادا^٢
ومات في مرضه ذاك معا
بمن شروط أربع فيه اجتمع
وكونها وقت حلول لازم
خصومه الحجر فعنده وجب
في ملكه حيث الحجر يوصف

لوأنه أقرّ بعدُ أو شرى^١ أما إذا أُلِف مال غيره وهكذا لوأنه أقرّا ولو بعين^٢ قيل في ذي المسأله وجاز للمحجور في الخيار ومن يجد في المال عين ما له كان له الأخذ لها والضرب وما له أن يأخذ التّناء ولا اختصاص مع قصور التّركه ويخرج البيض كذاك الحبّ وللشّفع أخذ شقص وضرب وجاز أن تباع أم الولد وجاز للبائع أخذها ولا وبالتّكتّيب فليس يلزم ولا يحلّ الدّين بالحجر ولا وينفق الحاكم من أمواله حتّى تتمّ قسمة المال وإن وتقسّم الأموال فيما قد خلا لو قسّمت أمواله ثمّ ظهر كلاً وأعطيناه منها سهمه

في ذمة لم يشركا بل أخرّا^٣ شاركهم صاحبهم^٤ في جبره^٥ بسابق من دينه استقرّا أن تُدفع العين إلى المُقرّله فسخ وإمضاء بالاختصار أو خلطت بالدّون من أمثاله بها ولو خلفها فحسب إن كان يختار له استيفاء في ميّت ديونه مشتبهه بالزّرع واستفراخه فحسب بائع مع الدّيون إن وجب لوأنه ثمنها لم يجد يطالب المعسر حتّى يمولا وبيع ما يسكن أو يستخدم بموت ذي الدّين وبالعكس بلا حتماً عليه وعلى عياله مات إذا في الحجر قدّم الكفن لكلّ جزء منه قسط عدلا دين وقد خلا^٥ نقصنا بقدر ويُرفع الحجر عقيب القسمة

ثم وليّ الطفل والمجنون أبوه أو أبوه^١ بالتّعيين
لوفّقدا تعيّن الوصي لو لم يكن فالحاكم الولي
أما أخو الفليس والسّفيه فذاك بالحاكم خصّصوه

القول في الضّمان صحّ إن صدر عن أهله ثمّ التّراضي معتبر

فيه من الضّامن والمضمون له دون آذي عنه الضّمان فعله
ويبرأ المضمون والمال أنتقل عنه إلى ذمة ضامن دخل
فإن يكن به ملياً أو عليم ذوالمال قبل غيره^٢ فقد لزم
لو لم يكن علم بالإعسار فإنّه في الفسخ بالخيار
ثمّ الضّمان جائز مؤجّلا والدين قد حلّ وعكس نقلا
وإن يشأ يرجع بما أذى على من كان عنه ضامناً إن سُيلا
وليس شرطاً عِلْم ما قد ضمنه ويلزم الضّامن ما با لبيّنه
لا بدّ من ثبوته عليه من لازم أو آيل إليه
ولو بغير إذن مولى الرّق ضمنه يتبع بعد العتق
ويلزم الضّامن عهدة^٣ الثّمن عند فساد العقد لا الفسخ إذن

القول في حوالة وتشرط رضا المحيل والمحال والوسط

لا يلزم القبول لكن إن حصل لزمه والمال في الحال أنتقل

١ - يعني: أبا أبيه؛ أي: جده. ٢ - ع: عشرة. ٣ - م: عنده.

من ذمة المحيل بالذي إلى ذمة من إليه قد تحولا
 إن كان ذا ملأة وعلمها غريمه بعسره وقدمها
 لو طالب المحال بعد فرجع وقال ما علي شيء وأمتنع
 فالقول قوله مع اليمين لأنه المنكر للديون
 والمشتري إذا أحال بالمال تبطل بالفسخ وفيه إشكال
 ويرجع المبتاع إن كان قبض منه الذي باع لبطلان العوض
 ولو أحال بائع لرجل من قبل أن يفسخه لم تبطل
 أما إذا عقد المبيع بطلا فإنها باطلة كما خلا

القول في كفالة وبشرط رضا الكفيل ثم ذي الحق فقط^١

واعتبروا التعيين للمكفول قولان في تعيين التأجيل
 عليه دفعه وإلا غرما ومطلق الغريم قهراً لزماً^٢
 به أو الحق ولو كان قتل^٣ سلمه إلى الولي أو عقل
 لومات أو أتاهاهم المكفول أو أبرأه برئ الكفيل
 إن عين التسليم في مصروجب أو لا فصراً فيه للعقد ارتكب

القول في الصلح مع الإقرار صخ كما صخ مع الإنكار

إلا الذي يحلل المحرماً وعكسه إن جهلاً أو علماً

١ - في م: تقديم وتأخير في البيتين الآخرين. ٢ - ع: ألزماً. ٣ - كلتا النسختين: قبل.

مقدار حق الاصطلاح عينا كان آلتني بينهما أو ديننا
والصلح لا يبطل إلا بالرضا أو خارج قد استحق العوضا
ولوتراضى الشركاء الربحا والخسر للبعض فقط لصحا
لو آدعى خصم بدرهين كانا من الخصمين في اليدين
وما آدعى الآخر إلا درهما فالربيع للآخر حسب سلما
وهكذا وديعة الاثنين ذا درهماً وذاك درهين
فامتزجت وشدا^١ منها درهم من غير تفريط كذاك يقسم
كذلك الثوبان لما جُمعا لاثنين لم يُميّزا بيعا معا
ووزع^٢ الثمن بالحساب عند اختلاف ثمن الأثواب
ولم يكن طلبه إقرارا كبغته لي أوهبه لي أوصارا
إليك أوقفه^٣ لي والجار مجراه كل ذاك كالإقرار

القول في الإقرار بالإخبار عن حقه السابق لافرار^٤

ولا يخفى كلما غتموه ورازب بنعم أو بأجل
وان يجب بنعم أو بأجل كذا بلى دون نعم جوابا
وليس يكنى قوله إنني مقر وليس يعلقه على شرط بطل
وان يعلقه على شرط بطل وان يقل إن كان زيد شاهدا
وان يقل إن كان زيد شاهدا ورازب بنعم أو بأجل

لزمه الحق وإن لم يشهد
وشرطه التكليف في المقر
ألزم بعد العتق والمقرله
وجاز إقرار أمرئ للعبد^٢
وجاز فسر ما به يقر
وإن أبي التفسير للإقرار
وإن يقل ألف له ودرهم
[ومائة وأربعون درهما
ومائة وخمسة الدراهم
والعطف فيه واحد ثم إذا
إن جرّه فائة أو كررا
وإن تكن معطوفة بالواو
مختصة بعارف^٣ خبر
وإن يقل قبضته مؤجلا
أو أنه ثمن ما لم أقبض
[مع اليمين وكذا إذا ادعى
ولازم ما بعد الاستثناء
تسقط منه العين في المتصل

به كإقرار به مجرد
وإن يك المقر غير حر^٤
فشرطه أهلية مكمله^٥
لكنه يكون ملك السيد^٦
بكل ما يملك وهو نزره
فالحبس والضيق للاستفسار^٧
يفسر الألف فذاك مبهم
وكلها دراهم قد علما^٨
كذا وفيه نظر للعالم
قال كذا [شيئاً]^٩ فعشرون كذا
كذا كذا شيئاً فأحدى عشرة
إحدى وعشرون وذو الفتاوى
أولا فرجوع إلى التفسير
أو من مبيع^{١٠} لم يكن محلا
فبالذي قال عزمه قضي
فيه الخيار فكذاك أجمعا^{١١}
متصلا أولا على السواء
وهكذا القيمة في المنفصل

١- كلتا النسختين: حر. ٢- م: المقرله. ٣- م: للمولى. ٤- م: المولى.

٥- أي: قليل. ٦- م: للاستفسار. ٧- ليس في م. ٨- ليس في ع.

٩- م: بعالم. ١٠- م: جميع. ١١- ليس في م.

مستثنياً ثلاثة مكرّره
 بطلان الاستثناء فيه قولاً
 إن قال إلّا درهم لا يلزم
 خساً ومنها بثلاث ثنى
 عشرة تنقص فرداً ما قبل
 يُغرّم للثاني وخُصّ الأول
 كذلك الوزن وكيل يُعتمد
 فالقول في التفسير للمقرّر
 لم يكن الإقرار بالظروف
 كُرّ من الشعر فالكلّ كمل
 يسقط كُرّ وعليه أثنان
 له كذا أو عكسه قد عيّنه
 وكلّما أبهم جمع فالأقل
 إقراره كانا له خصمين
 وإن يسمّيه وكان أبهما
 نزعه الحاكم أو أقراً
 أقرّ إنسان بعبده كذا
 أعتق عند الشيخ وهي مشكله
 كان له الإحلاف للأضداد

وإن يقل له عليّ عشره
 لزمه أربعة والأوّل
 له عليّ درهم ودهرم
 وإن يقل له عشرة وأستثنى
 فبثمان وإذا قال الرّجل
 أو قال ذا خالد بل للعلا
 إن عيّن التقديراً والّا فالبلد
 وإن يكن تعدّرت^٢ في المصر
 وإن يكن أقرب بالمظروف
 وإن يقل كُرّ^٣ من الحنطة بل
 كُرّ من الحنطة بل كُرّان
 وإن يقل إذا أتى رأس السنه
 لزمه خلاف إن زيد وصل
 وإن يكن أبهم بين اثنين
 ولهما إحلافه ما علما
 فأنكر الذي له أقراً
 في يده مع اليمين وإذا
 فأنكر الإقرار من أقرّ له^٤
 لو أدعى تواطىء الأَشهاد

١ - م: اللفظ. ٢ - م: تعديت. ع: تعددت.

٣ - الكُرّ: مكّال لأهل العراق، أو ستون قفيزاً، أو أربعون إردباً.

٤ - ع: «بالتكليف» بدل «من أقرّ له».

وأن يكون الطفل مجهول النسب ولا يضر بالفأ إنكاره كذاك يُشترط في غير الولد يرث كلاً منها توارثا وإن يكن مشهودة^١ ورأته وإن أقروا^٢ وارث بأوّل وإن يكن مساوياً بنسبته ولو أقروا^٣ وارث باثنين لم يُلتفت إذا إلى التناكر [أوّل من الثاني فإن صدقه فالربع للثاني وإقرار الولد وأنكر الثالث ذاك الثاني للأول السدس للثاني فقط ويثبت النسب بالعدلين ولا بعدل ويمين ومتى^٤ ميراثه دونها أمّا النسب وليس تصديق الصغير يُحتسب وفي الكبير يجب اعتباره وإن يُصدق غيره ولا أحد ولا تعدى فيه شخصاً ثالثاً لم تثبت الدعوى ولا ميراثه أتاه ما بيده وخلاً مما يخصه إذن من حصته معاً فكانا متناكرين ولو بأوّل منه ثم آخر فالكل للثالث أو فسقه^٥ ٢ بأخر وأتفقا على أحد فالتصف للثالث والسدسان وكل إنكار لمعلوم سقط لا رجل فرداً وأمرأتين بالابن يشهد أخوان ثبتا فإن يكونا شاهدي عدل وجب

القول في وكالة الوكيل تثبت بالإيجاب والقبول

شروطها التّنجيز والمؤخر يفعل له الوكيل حين يؤمر

جائزة من طرفها إن عُزِلَ
تبطل بالإغناء والجنون
تصح ما لم يقصد المباشرة
ويقف الوكيل عند الحد
ويقتضي إطلاقها الحلولا
بثمن المثل ونقد البلد
كذلك تسليم المبيع تابعا^١
والرد بالعيب وليس يُقتضى
لوعلم^٢ التصرف المختارا
شرطها أهلية التفرّد
وجاز للحاكم أن يوكل
ويستحب لذوي التجمل^٣
على غريم مسلم لذمي
لا يضمن الوكيل شيئا إلا
والقول قوله بشرط الحلف
والعزل والعلم به والتلف
والرد قولان أصحهما^٤ له
لو ادّعى الوكيل أن قد أذنا
فقول ربّ المال ثمّ أرجعت

وعلم العزل ففعله بطل
وتلف المقصود والمنون
وأن يكون عنه حسب صادرة
في غير سوق فله التعدي
في البيع حتى يذكر التأجيلا
والابتياح للصحيح الجيد
لثمن عند الشراء دافعا^٥
توكيله محكما أن يقبضا^٦
صح صلاحاً عامدا الإقرارا
حرّاً وشرط العبد إذن السيد
عن أبله وعن سفيه حصلا
ومنع الذمي من توكل
أو مسلم يخلف أهل العلم
مع التعدي وهو ليس عزلا
إن عدمت شهوده^٧ في التلف
أيضاً مع اليين والتصرف
والقول قول منكر الوكا له
في بيعه بثمن معين
إن وجدت والمثل لو تعدّرت

١ - م: بايعا. ٢ - م: رافعا. ٣ - م: يقتضى. ع: يقتضا. ٤ - م: عتم.

٥ - ع: «حرّاً» ويمكن أن تكون هي الصحيح بتقدير: وأن يكون حرّاً.

٦ - يعني: أهل المروءات. ٧ - م: شروطه. ٨ - ع: أصحها.

إن كان مثلياً وآلاً القيمة
 ومن يزوج غيره فأنكرا
 ذاك الوكيل للهدي^٢ المهر
 وإن يك الزوج بذاك كاذبا
 لو وُكِّلَ اثنين فلا ينفرّد
 ثبوتها حسبُ بشاهدين
 مع قدرة على اعتماد الردّ
 إن لم يكن أمثاله معلومه^١
 توكيله أحلف ثمّ خسرا
 جميعه وبعضهم بل شطرا
 كان طلاقها عليه واجبا
 بعضها إلاّ بإذن يردّ
 ثمّ إذا أخر دفع العين
 وطلب يضمن كالتّعدي

كتاب الهبات

القول في الهبة والإيجاب مع القبول أشرت الأصحاب

ولو مشاعة بقبض دان	تصح في الملك من الأعيان ^١
وهبة الذين تكون إبراهيم ^٢	وكونه مكلفاً وحرّاً
والجدّ أو والده لولده	والقبض بالإذن سوى ما في يده
ذو رحم أو تلف أو العوض	طفلاً ومجنوناً وبعد ما قبض
شرط عقيب القبض فيه اختلفوا	ولا رجوع وهل التصرف
وغير ذا إن عاد فيها ما أتم	وقيل إن الزوج فيه كالرحم
متصلاً ^٣ له وإلا عادت	وإن تعب لا أرش أو إن زادت
على قريب أو بعيد مطلقه	ولا رجوع بعد قبض الصدقة
لم تنتقل إلا بإذن ورضا	وإن يكن من غير إذن قبضاً
ولو على الذمّي وهو أجنبي	والشرط فيها نيّة التّقرّب
إلا مع آتھامه في البرّ ^٤	ويستحبّ بذلها في السرّ

١- م: الأثمانى. ٢- أي: إبراهيم. ٣- ع: منفصلاً. ٤- م: اليسر.

القول في الوقف وليس يمضي إلا مع القرية ثم القبض

ولفظه صريحة وقفت
أو نحوه أنضمَّ إلى القرينه
وشرطه الإخراج والتنجيز
بل صار حبساً وعن الطفل الولي
وإن يكن جعله إلى أمد
فإنه بعد أنقراض يرجع
عيناً وملكاً يمكن أنتفاع
كغيره من جائز تصرفه
وأن يكون نفعه مباحا
وجاز للواقف جعل النظر
أما إذا أطلق كان الأولى
من ليس موجوداً إذا كان تبع
وإن يقل وقفته في البئر
أما على كنائس أو البيع
وإن يقل في المسلمين جملة
والمؤمنون مَنْ بالاثني عشر
كذا الإمامية والذي أنتسب
وإن يقف على قبيل نسبوا

وهكذا حبست^١ أو أبدت
وكونها بأبد مقرونه^٢
وشرطه للعود لا يجوز
يقبض والتسبيل من لها يلي
أوجهة لا تستمر أو ولد
لوارث الواقف ليس يُمنع^٣
بها مع البقاء والمشاع
مع وجود من عليه يقفه
عليه والوقف بلا جناحا
لنفسه أو ناظر مقرر
عليهم الوقف وجائز على
لذلك الموجود والعكس أمتنع
فكل قرية وحلف فقر
من مسلم لا كافر قد أمتنع
فن تولى في الصلاة القبلة
قال ومن أعدائهم تبرأ
فكل من إلى المسمى ينتسب
إلى أب فكل من ينتسب

١ - كلتا النسختين: حسب. ٢ - م: وهكذا بأبد مقرونه. ٣ - م: يمتنع.

وفي البنات عندنا قولان
 كانا سواء وإذا ما فضلا
 وأقرب الأنساب في عشيرته
 حداً بأربعين ذرعاً فيه
 به إليه والموالي نسبا
 والفقراء من بدا إلينا
 عليهم البلاد والأطراف
 أسوة شخصٍ منهم ثم إذا
 ذاك عليها فإلى البر أنصرف
 من رتبها صار إلى الوجود
 لم يدخل اللاحق في الذي مضى
 وقطع من له به مشيه
 للرق والإقعاد بعد عتقه
 ولو جنى لم تبطل الوقفية
 جُني عليه بهلاك أو أذى
 أو أرشه بما اقتضت جنايته
 أولاده كان على التعداد
 إليّ قيل فالذكور قد وجب
 في الوقف كان لازماً لا ما حظر

إليه من أولاده الذكور
 لو شرك النوعين لا مفضلاً
 فذاك والقوم لأهل لغته
 لو قال جيرانى فن يلية
 وفي سبيل الله ما تقربا
 يصرف في الأذنين والأعلينا
 في بلد الوقف ولا يطاف
 وإن يكن منهم له أن يأخذ
 بطلت المصلحة آتى وقف
 وجاز إدخالك في الموجود
 أما إذا أطلق ثم أقبضا
 يبطل شرط الثقل بالكلية
 يلزم من آلت إليه التفقه
 وبعده يسقط بالكلية
 إلا بقتله قصاصاً وإذا
 فللذني عليه وقف قيمته
 لو وقف الشيء على أولاد
 سوية وإن يقل من أنتسب
 وكل شرط سائغ إذا ذكر

[القول في السكْنى وفي العمري ولا

يلزم ما لم يوجبا أويقبلا]¹

ولا يفيد التقل بل إن فرضا	حيناً لها تعينت ولو قضى
وإن يقل عمرك صحت لأجل	ساكنها وبعده الحكم بطل
وإن يقل مدة عمري بطلت	بموته أما الغرم أنتقلت
كالإرث طول عمر ذاك المُسْكِنُ²	وإن يكن في العقد لم يعين
فإن يشأ إخراجهُ أو مَنّا	والبيع غير مبطل للسكنى
ويسكن الساكن³ بالأنفس ومن	جرت به عادته إذا سكن
كزوجة وولد وخادم	لا غيره بغير إذن جازم
ولا إجارة وكلما صلح	للوّقف فالإعمار كالوقوف يصح
والعبد والأثاث⁴ ثم لو حبس	في خدمة المسجد عبداً أو فرس
أو في سبيل الله كانت ماضيه	ما دامت العين لديه باقيه

القول في وصيّة وتجب

باللفظ أو قرينه إذ تُكْتَبُ

مع امتناع اللفظ أما ما وُجد	بخظه فحسب بعد ما فُقد
فغير فرض عمل عليه	وتم قول لم أصر إليه
وشرطت شرعية فلو على	كنيسة من مسلم لبطلا
وجاز للموصي الرجوع فيها	والشرط فيها الرشد في منشيا

١- ليس في م. ٢- أي: الواقف. ٣- م: العمر. هامش م: الوقت.

٤- ع: السابق. ٥- م: الأثاث.

والَّذِينَ وَالتَّكْلِيفُ فِي الْوَصِيِّ
وَالشَّيْءُ مِنْ أَمْوَالِهِ مَعْدُودًا
مَا بَعْدَهُ يَوْصِي بِهِ وَالْعَكْسُ لَا
حَيًّا وَذَمِيًّا وَذُو الْحَرْبِ أَمْتَنَ
وَلِلْمَدْبَرِ وَأُمِّ وَلَدِهِ
لِغَيْرِهِ فَإِنَّهَا تُرَدُّ
فَبِحَسَابِ الْعَتَقِ أَشْهُمَانَا
مَوْلَاهُ إِنْ أَعْتَقْنَاهُ مِنْ رَقَبَتِهِ^١
وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ فِي الْبَاقِي سَعَى
لَا مَنْ نَصِيبَ وَلَدٍ كَمَا وَرَدَ^٢
بِالَّذِينَ ثَمَّ [عَتَقَهُ مِنْ بَعْدُ]^٣
ضَعَفَ الدِّيُونِ أَمْتَنَتْ رَقَبَتُهُ
وَوَارِثٌ فِي ثَلَاثِهِ لَوْ قَرْنَ
كَلًّا سَوَاءٌ حَيْثُ لَمْ يُفْضَلْ^٤
إِنْ لَمْ يُفْضَلْ^٥ فَهِيَ أَمْثَالُ
فَهُوَ لَمْ يَدْعُ غُرِفُوا بِنَسَبَتِهِ
وَالْبَرِّ وَالْعَشَائِرِ الدَّوَانِ
مَوْصِيًّا لَهُ قَبْلَ الَّذِي أَوْصَى قَضَى
لَمْ يَجِدُوا لَوَارِثَ الْمَوْصِي قَضَا^٦

وَصَحَّةُ التَّصَرُّفِ الشَّرْعِيِّ
وَكُونُ مَنْ أَوْصَى لَهُ مَوْجُودًا
لَوْ جَرَحَ النَّفْسَ بِمَوْذُ بَطْلًا
وَصَحَّ لِلْحَمَلِ بِشَرَطِ أَنْ يَقَعَ
وَجُوزُوا وَصِيَّةً لِأَعْبَدِهِ
كَذَا لِمَنْ كَاتَبَهُ وَالْعَبْدُ
أَمَّا الَّذِي [كَاتَبَهُ سِوَاهُ
وَالْعَبْدُ إِنْ أَوْصَى لَهُ بِقِيَمَتِهِ
فَإِنْ يَزِدُ فَالْعَتَقُ وَالرَّدُّ مَعًا
وَهَكَذَا يَحْكُمُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ^٣
مَنْ يَوْصِي مَعَ دَيْنٍ بَعْتَقٍ [فَابْدُ]^٤
لَوْ نَجَزَ الْعَتَقَ وَكَانَتْ قِيَمَتُهُ
وَلَيْسَ لِلذَّيَّانِ فِي نَصْفِ الثَّمَنِ
فِيهَا الذَّكَورُ وَالْإُنَاثُ وَجَمَلُ
وَهَكَذَا الْأَعْمَامُ وَالْأَخْوَالُ
وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى لِذِي قَرَابَتِهِ
وَالْحَكْمُ حَكْمُ الْوَقْفِ فِي الْجِيرَانِ
وَالْفُقَرَاءِ وَالتَّسْبِيلِ وَإِذَا
لَمْ يَحُلْ^٥ فَوَارِثُ الْمَيْتِ وَلَوْ

١ - ليس في م. ٢ - م: لا من نصيب وله كما ورد. ٣ و ٤ - ليس في م. ٥ و ٦ - يفصل.

٧ - يقال: خال عن العهد؛ أي: انقلب والمعاد: أن الموصي لم يرجع عن وصيته.

٨ - م: لم يجد الوارث للموصي قضا.

يَصَحُّ بِالْحَمْلِ وَيَسْتَحَبُّ وَلَوْ يَكُونُ وَارِثاً وَيَبْطُلُ صَحَّتْ إِلَى الْمَرْأَةِ^١ وَالْقَبِيَّ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ وَيُمِضِي الْكَامِلُ ثُمَّ يَصِيرَانِ شَرِيكَانِ وَلَا وَلَوْ إِلَى الْكَافِرِ أَوْ صَى كَافِرٌ فِيهَا أَوْ الَّذِي بِهَا قَدْ فَرَطَا لِلْاجْتِمَاعِ فِيهَا أَوْ أَطْلَقَا وَيَجِبُ الْحَاكِمُ إِنْ أَبَاهُ وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمَا ذَا عَجْزٍ أَمَّا إِذَا شَرَطَ الْإِنْفِرَادَ وَجَازَ الْاِقْتِسَامَ^٢ ثُمَّ الرَّدُّ صَحَّ وَإِلَّا لَا وَلَوْ خَانَ أَنْفَصِلُ^٣ وَجَازَ قَبْضُ دِينِهِ وَصِيَّتَا وَجَازَ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَ مِثْلِهِ وَجَازَ أَنْ يَوْصِيَ مَعَ الْإِذْنِ وَأَنْ وَكَلَّمَا أَذِنَ فِيهِ الْمُوصِي وَكُلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَصِيٌّ

لَمْ يَلِنْ لَهُ فِي الْاِنتِسَابِ قَرَبَ إِنْ فَسَقَ الْوَصِيَّ عَنْهُ يَعْزَلُ مَعَ كَامِلِ رِيقٍ أَجْنَبِيٍّ أُمُورَهَا حَتَّى الْبُلُوغِ حَاصِلٍ يَنْقُصُ مِنْ سَائِغِهَا مَا فَضَّلَا صَحَّ^٤ وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا^٥ الْجَائِرَ وَلَوْ إِلَى أَثْنَيْنِ فَأَمَّا شَرْطُ فَوَاجِبٍ فِي دِينِهِ يَتَّفَقَا وَجَازَ الْاِسْتِبْدَالُ^٦ إِنْ عَصَاهُ ضَمَّ إِلَيْهِ حَاكِمٌ مِنْ يَجْزِي تَصَرَّفَا خَدْنَيْنِ^٧ أَوْ فَرَادَا إِنْ بَلَغَ الْوَصِيَّ حَيًّا بَعْدَ وَعَيْنِ الْحَاكِمِ غَيْرِهِ بَدَلُ الْاِقْتِرَاضِ^٨ إِنْ يَكُنْ مَلِيًّا مَعَ حَاجَةٍ لِمَنْعِهِ^٩ مِنْ شُغْلِهِ يَقُومُ الشَّيْءُ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَيْهِ بِالتَّخْصِيصِ فَحَاكِمُ الشَّرْعِ لَهُ وَلِيٌّ^{١٠}

١- م: صحة للمرأة. ٢- ع: صحت. ٣- ع: ولي. ٤- م: الاستدلال.

٥- الخدن: الصديق. والمراد: أنه يكونا مجتمعين. وفي م: حدين.

٦- ع: الاقتاسم. م: الاقسام. ٧- م: حان الفضل. ٨- م: الاقتصاص. ع: الاقتراض.

٩- م: يمنعه. ١٠- في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الآخرين.

زادت مضيٰ إن وارث فيه أذن
 فذاك في حق المجيز يمضي
 وملكها بعد القبول والعدم^١
 والتدب من ثلثه^٢ يُسَلَّم
 وقصر الثلث لساووه جمع
 وألشيء سدس وإذا أوصى بأن
 زاد على الثلث فن ثلث قرن
 كواحد^٣ وإن يقل كابني ولا
 أولاً^٤ فللثلث حسب جازا
 فرق أجازا قوله أو نكلاً^٥
 فكالأقل حسب ما لم يعرفوا
 وجهاً من الوجوه ميراثاً جُعِلَ
 أولاً فكلاً ومع القصور
 وثبت الوصاة في الأموال
 مع امرأتين أو^٦ يمين الزائد
 والتصف باثنان وأما الشاهده
 من الرجال لامن التسوان
 ثلث وشَقْصاً^٧ وله مثلاه
 سواهم فثلث خَصَّ له

تصح بالثلث فما دون وإن
 وإن أجاز البعض دون البعض
 ولو أجازوا في حياته لزم
 وواجب من أصله يُقَدَّم
 مرتباً ترتيبها فإن جمع
 والجزء سبع المال والسهم الثمن
 يُعْطَى فلان سهم وارث فإن
 وإن وفي أو هم أجازوا جُعِلَا
 سواه^٨ والتصف إذا أجازا
 كذا إذا كان له أبنان ولا
 وإن يقل كوارث وأختلفوا
 تعيينه الأكثر ثم لوجهل
 وإن تضاددت فبالأخير
 في الثلث فالترتيب كالأوالي
 بشاهدين أو^٩ بعدل واحد
 أو أربع في الربع تجزي الواحد
 على ولاية فتلك آثنان
 لو أعتق العبد ولا سواه
 فالكل والعبيد لا شيء له

١ - أي: الموت. ٢ - ع: ثلاثة. ٣ - أي: لجعل الموصي له كأحدهم. ٤ - م: شراه.

٥ - أي: بدون إجازة. ٦ - م: يكلاً. ٧ و٨ - م: و.

٩ - الشَّقْص: القطعة. والمراد: ولو أعتق بعض العبد.

بقرعة وإن يرتبهم بُدي
يجزئ في الرقبة المسمى
وإن تعدّرت^١ فغير الناصبه
أحزأ والتصرفات في المرض
وهكذا إذا أقر المتهم
والحكم مشروط بموت للمرض
فالأرش والدية في الميراث
وإن يعين ثمناً لرقبه
وإن يجد بدونه شراها
ومن له ولاية عليه
أولا فإخراج الحقوق عنه

بأول فأول كما أبتدى
وإن يقل مؤمنة فتحماً
ولو عقيب العتق بانت^٢ كاذبه
ولو بانجاز^٣ من الثلث فرض
فهو من الأصل إذا لم يُتَّهم^٤
إن خيف في العادة أو سهلاً غرض^٥
يقسم في الوارث كالتراث
ولم يجد بذاك شيئاً رقبه^٦
وأعتقت وفاضلاً أعطاه
بحكم من أوصى به إليه
ومخرج الولد بلفظ منه

١- ع: تعددت. ٢- م: كانت. ٣- م: بإيجاز. ٤- م: لم يهم. ٥- م:

والحكم شرط وبموت في المرض إن خيف في العادة سهل أو عرض
٦- أي: توقع الوجود.

كتاب النكاح

القول في التَّكاح وهو يجتمع في دائم ملك يمين منقطع

فالعقد بالإيجاب والقبول	شرط لذي الدوام ^١ والتأجيل
وأن يكون اللفظ منه ماضياً	من أهله مباشراً أو والياً
وإن يقل نعم جواب من سأل	زوجت بنتاً لك إيجاباً حصل ^٢
ويجتزئ من عاجز بالترجمة	وهكذا إشارة مفهومة
وجاز أن تزوج الخريده ^٣	لنفسها بالغة رشيده
بلا ولي لا ولا شهود	والمدعي البضع مع الجحود
بغير شاهدين ليس يُسمع	إلا مع التصديق فهو يقطع
لو أن أخت زوجة لها أدعت	زوجة فشاهداه سُمعت ^٤
إلا التي تاريخها تقدما	أو بان تقديم دخول علما
والقول قول الأب في تعيينها	إذا خلا الإيجاب من تقديمها ^٥
مع رؤية الزوج لهنّ وعلى	تقدير لا فعقده قد بطلا

١- م: لذي الدائم. ٢- م: جعل. ٣- أي: العذراء.

٤- م: زوجة فشاهدان أُسمعت. ٥- ع: في تبينها.

ويستحبُّ البكر والعفيفه
وعنده صلاة ركعتين
وخطبة العقد وليلاً وقعا
وأمرها بالمثل والسؤال
وكرهها إيقاع عقد والقمر
كذا جماع ليلة الخسوف
وفي الغروب قبل غيبة الشفق
إلى طلوع الشمس أولى الشهر
وليلة التصف وفي الزلزال^١
لقبله وعكسها والمحتلم
وعارياً وفي السفين والنظر
ثم كلامه بغير الذكر
وهكذا طروقه من السفر
وجاز في التسع وللعقد النظر^٢

كريمة أصولها شريفه
والجهر مع إشهاد شاهدين
وركعتان في الدخول والدعا
في الولد والابتهال
في عقرب وللعقيم في الخبر
وفي زوال الشمس والكسوف
وفي المحاق وإذا الفجر شرق
إلا شهور الصوم وفق الذكر
وفي الرياح السود وأستقبال
قبل اغتسال أو وضوء قد رُسم
لفرجها كذاك في وطئ الذبر
وعزله عن حرّة بالقهر
ليلاً وقبل التسع وطؤها حظر^٣
كذا إلى ذمية بلا وطراً

القول في الولي والوليّة أب وإن علا كذا الوصي

وحاكم فالأب للصفار
إن كملوا والبالغ الرشيد
أو المجانين بلا خيار
أبنياً وبنثاً أمرها يعود

١ - كلتا النسختين: الزوال. ٢ - م: ليلاً وقبل التسع وهو ما حضر.

٣ - م: وحار للتسع والعقد النظر. ٤ - أي: بلا تلذذ.

إليه والحاكم والوصي	كلّ على ذي جنة ولي
مع أعتباط وسواهم وقفاً	على إجازة وفي البكر كفى
سكوتها في الإذن والموالي	أمورهم طراً إلى الموالي
والأمّ في ولاية كالأجنبي	والأفضل استئذان بكر للأب
وبعده خصّت على التوكيل	للاخ ^١ ثم ليس للوكيل
تزويجها منه ^٢ بلا استئذان	لوزوج الظفيلين أبوان
توارثا وإن يكن سواهما	توقف العقد على رضاها
عند البلوغ فإذا بعض قضى	قبل البلوغ فالنكاح انتقضا ^٣
فإن يكن أحدهما إذبلغا	أجاز ثم مات والباقي بغى
ميراثه أحلف ^٤ ما أجازا	نكاحه لأجل ما قد حازا

القول في المحرمات في النسب نذكره مفصلاً ثم السبب

أوليه والدة وإن علت	وبنته وبنتها لوسفلت
والأخت وبناتها نزلنا	كذا بنات الأخ ^٥ لوسفلنا
كذلك العمات والخالات	وإن علون فحرمات
أسبابه التي لحظ مباشره	ثلاثة أولها المصاهرة ^٦
فن يطاء بالعقد أو ملك الأمه	فالأم من كليهما محرمه
وإن علت كذا بناتها	سبقن قبل الوطئ أو أخرنا

١- للأب ٢- م: حتماً. ٣- م: قبل البلوغ لنكاح انتقضى. ٤- م: حلف.

٥- م: الأخت. ٦- ع: المصاهرة.

كذا بوطئ والد على الولد
 ذاك ومن يعقد بها وما دخل
 وبنتها حتى يحل ما عقد
 فأبداً كما ذكرنا أولاً
 زنا بأمتها وبننت عمته
 بالمحصنات فحرمن أعينا
 أما اللواتي حظرهن^٢ جمعاً
 يطأها فأختها محرمة
 لكن ما كان حلالاً ما حرم
 بلا رضاها أمرها إليها
 فإن يكن بلا رضاها بطلا
 خمساً بعقد دائم بل أربعا
 من الإماء بل وحررتين
 إلى حرائر ثلاث دائمه
 على إماء أربع عقودا
 وجاز حرة وأمستين
 فهي على مهيرة^٣ محرمة
 ولو على الأمة حرة بطل
 تخيرت أو قرنا في مسره
 عقداً على محصنة وتحرم

فذان^١ تحريمها على الأبد
 وعكسه وإن علا ذا أنزل
 فأمتها قد حُرمت على الأبد
 قبل الدخول ومتى ما دخلا
 وهكذا تحريم بنت خالته
 ولا يعمدئ وكذا إذا زنا
 خستها تحرم عيناً جمعاً
 فأخت زوجة كذا أخت أمه
 وإن يطأ أختها فقد أثم
 وبننت أخت زوجة عليها
 كذا إذا بننت أخيها أدخلا
 وليس للحر كذا أن يجمعا
 حرائر وفوق أمستين
 وجاز أن يجمع ما بين الأمه
 والعبد لا يجوز أن يزيدا
 دائمة وفوق حررتين
 كذلك لا يجوز إدخال الأمه
 إلا بإذن وبكرها بطل
 ولم يكن قد علمتها الحره
 عقداً مضى في حرة ويحرم

١ - م: قل إن. ٢ - م: حصرهن. ٣ - المهيرة: الغالية المهر. والمراد بها هنا الحرّة.

لو عقد المحرم جاهلاً بطل
وليس في المتعة حصر في عدد
ولو ثلاثاً طلق الحرة لا
[وإن تكون تحت عبد والأمة
وإن تكون تحت حرٍ وآتي
ينكحها خلالها زوجان
ومن يطلق زوجة من أربع
حتى أنقضاء عتة المطلقة
وذو الثلاث لو بعقد أوجبا^٣
لصح بالاولى وكان الثاني

حسب وعالمًا فتحرّم حصل
وهكذا الملك فما شاء أعتمد
تحلّ حتى تنكح المحللاً
بطلقين هكذا محرّمه^١
طلّقها تسعاً طلاق العتة
تُحرّم تأبداً على الإنسان
رجعية في غيرها لا يطمع^٢
وجاز للبائن فهي مطلقه
ثنتين^٤ كان باطلاً أو ربّا
لغواً ومثل ذلك الأختان

القول في الرّضاع وهو الثاني من سبب التّحرّم للتّسوان

يحرم منه مثل محظور النسب
باليوم واللّيلة أو ما أنبتا
أو كان خمس عشرة قد رضعا
ممتصّة من ثديها لا ينفصل
يكون في الحولين للمرضع
وان يكون لبناً لفحل

إن كان عن عقد نكاح يكتسب
لحماً وشدة العظم حتى ثبتا^٥
كاملة ترويه حتى أمتنعا
بغيرها من التّساء بل يتصل
وقيل والحولين في أبن المرضع
ولو شركن في رضاع الطفل

١ - ليس في م. ٢ - م: في غيرها من النساء لا يطمع. ٣ - م: واجبا. ٤ - م: بنتين.

٥ - م: حين نبتا.

طفلين من لبان فحلين لغت^١
وهو أب ثم أخوه عم
ولدهما^٣ وأختها فخالته
قد حرّموا ولادة ومن رضيع
ولدهما الذي عليه حرّما
لم يرضعوا جاز إذا أرادوا
وإن يكن أكبر زوجتين
إن كانت الكبرى به قد دخلت
لأنّها أم كما قد مرّا
زوجته فإنّها قد حرمت
تحلّ لا في نسب إجماعا
مسلمة عاقلة تقيّه
به على الدهر له لزوم
بل لعان منه والخرساء
ولم يجز إلا الكتابيات
بعلاّ سوى المسلم حين ينكح
قبل الدخول الفسخ عند الفعل
إلا إذا كان لبعل رده
مع عدة الموت والانتقال
فعدة الطلاق مستقرّة

وأن تكون امرأة قد أرضعت
بينها وهي بذلك أم
ثم أخوها خاله وإخوته^٢
وولد الفحل^٤ على ذا المرتضع
ثم أبوالطفل عليه حرّما
أما إذا كان له أولاد
أن ينكحوا في ولد الزوجين
قد أرضعت صغرى فكلّ حرمت
وإن تكن ما دخلت فالكبرى
والأم في الرضاع أمّا أرضعت
وأمّ أم ولد رضاعا
ويستحبّ كونها وضيّه^٥
الثالث اللعان والتّحريم
كذا بقذف الزّوجة الصّماء
الرّابع الكفر فحظورات
لمسلم كذا لها لا يصلح
وفي ارتداد زوجة أو بعل
وبعده على أنقضاء العدة
عن فطرة ففسخه في الحال
وإن يك المرتدّ لاعن فطره

١ - م: كفت. ٢ - ع: أخته. ٣ - م: ولدها. ٤ - م: وولدها الطفل.

٥ - أي: وضيّة.

لو أسلم الذمّي دون زوجته وإن تكن من دونه قد أسلمت وبعده لم ينفسخ في العدة راجعها وأثنان حربيان فالشرع في الحال أزال عقده فإن يكن قد أسلم الذمّي وإن يزدن آختر منهنّ اربعاً وحُرّم المبدع بالمحقّقه وباطل عقد الشغار حظراً وجوزوا تزويج هاشميّه بعجمي حرة بعبد

فَعَقْدُهَا بَاقٌ عَلَى سَلَامَتِهِ قَبْلَ الدَّخُولِ فَالنِّكَاحُ مَا ثَبِتَ بِحَيْثُ إِنْ أَسْلَمَ تِلْكَ الْمَدَّةُ أَسْلَمَ بَعْضُ قَبْلِ يَدْخُلَانِ وَبَعْدَهُ عَلَى أَنْقِضَاءِ الْعَدَّةِ عَنْ أَرْبَعٍ فَعَقْدُهُ سَوِيٌّ وَأَبْطُلَ الزَّائِدُ عَنْهَا أَجْمَعًا لَا عَكْسَهُ وَجَاءَ كَدُّ الْفُسْقَةِ بِجَعْلِ مَهْرِ الْعَرَسِ بَضْعَ أُخْرَى بَغَيْرِهِ^١ كَذَاكَ أَعْرَبِيّهَ وَالْعَكْسُ وَالْمُؤْمِنُ لَا يُرَدُّ

القول في المتعة والتأجيل شرط كذا الإيجاب والقبول

من أهله وذكر مهر وبطل في أقرب الأقوال والذمّيّه والقول في الإماء وأنضمام وكُتِرَتْ زَانِيَةٌ وَبُكَرَ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَلَوْهَا جَفَا وَلَوْ بَعْضُ مَدَّةٍ أَخْلَتْ

إِنْ أَهْمَلَ الْمَهْرَ كَذَا تَرَكَ الْأَجَلَ يَجُوزُ دُونَ الْمَلَلِ الْكُفْرِيّهَ^٢ بِنْتُ أَخٍ وَالْأَخْتُ كَالذَّوَامِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْأَبِ ثُمَّ الْمَهْرُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَاهِباً تَنْصَفَا أُسْقِطَ بِالنِّسْبَةِ مِمَّا سَمَتْ

١ - ع: لغیره. ٢ - ع: تجوز دون الملك والكفرية.

وفي فساد عقد ما قد^١ دخلت
 ويلحق الحمل^٢ به وإن عزل
 كذا الطلاق واللعان قد سقط^٣
 تعتد حيضتين من بعد الأجل
 وإن يمت عنها فكالدوام
 لا مهر لكن بعده لوجهلت
 ولونفاه فاللعان قد بطل
 ظهارها ميراثها ولو شرط
 أو خمسة وأربعين إن بطل
 في الأشهر الأربع والأثام

القول في نكاح رقّ إن حصل منه بلا رضا مواليه بطل

وإن يكن عبد لعقد أسلفا
 ويلزم الصداق مولى العبد
 ويثبت المهر لمولى زوجته
 لو لم يكونا أذنا فالولد
 بعضهما بالإذن فالمولود
 إن كان حراً أحد الزوجين لم
 وإن يكن حرّ تزوّج الأمه
 فهو زنا ثمّ عليه الحد
 وجاهلاً لاحد والمهر فقط
 وهكذا إن أذعت حرّته
 ويلزم المولى لهم أن يدفعوا
 في قيمة وما عليهم مهر
 من غير إذن فعليه وقفا
 والتفقات إذناً في العقد
 ويستقرّ بدخول أمته
 بينها وإن يكن منفرد
 يملكه مَنْ إذنه مفقود
 يُرقّ إلا بعد شرط يلتزم
 بغير إذن ربّها قد علمه
 ويسترقّ للموالي الولد
 وقيمة الولد إن حيّاً سقط
 والأب فرض فكّه الذرّيّه
 إلى أبيهم ومع العجز سعى
 إلّا مع الدخول يستقر

عالمة لم تستحق مهره
فنسلها حرّ بغير قيمه
عليه تقتضيه بعد العتق
فولدت فهو لسيّد الأمه
نكاحها وإن تحلّل لم تحل
فإنها في فسخ عقد خُيّرت
ولفظه العتق هي المقدمه
وبيع أم ولد في الدّين
شيئاً سواها بثّة لما هلك
حيّ فإن مات فن شاء أعتمد
في الحال من نصيب من قد ولدت
تباع للمبتاع حال النّقل
وهكذا العبد عقيب العقد
دخول فالمهر إذاً قد بطلا
وبعده لبائع لن يُشركه
وإن هما لسيّد إليه
زوجهها وطء ولا لمس كذا
في عقده حتّى ترى قد بانّت
منهنّ بالملك إذا البعض ملك
حتى بما قلناه يستبرها
يطأها ما احتاج أن يستبري

ولو تزوّجت بعبد حرّه
ونسلها رقّ ولا عليه
ومهرها بعد دخول الرّق
لو سافح الحرّ أو العبد أمه
ولو شرى من عرسه جزء بطل^١
في مذهب وأمة لو أُعتقت
وجاز جعل العتق مهرًا للأمه
أو لفظه العقد^٢ على القولين
إن كان في ثمنها وما ترك
وفي سواه لا تُباع والولد
وإن يمت سيّدها تحرّرت
في العجز تسعى ثم ذات البعل
فسخ النّكاح ولمولى العبد
فإن بغى^٣ سيّدها فسخاً ولا
وإن يجز قبل الدّخول ملكه
ثم طلاق العبد في يديه
فسخ ولا يحلّ للمولى إذا
نظرها بشهوة ما دامت
وليس للشريك وطء المشترك
ولا يطأ أمته شارها
أما الذي يعتق أو بالمهر

وغيره لابد أن تعتدا كحرة لم ترم منه بدا
ومن يبح أمته لحر حلت بلا عقد ولا بمهر
ولو لملوك له ويقتصر على محل الإذن والمولود حر

القول في العيوب وهي أربعة في رجل كل له الفسخ معه

وهي الجنون والخصاء والعن والجب والمرأة سبع إن تجن
كذا جذام برص قرن عمى افضاؤها اقعادها وكلما
يكون بعد العقد والدخول فما إلى الخيار من سبيل
وهكذا بينها إلا العن وثم قول ثالث فيمن يجن
وهو على الفور وليس طلقه وليس شرطاً حاكماً في الفرقه
إلا من العنة فهو مشروط والمهر إن لم يدخل الزوج سقط
إن كان منه الفسخ أما منها فنصفه في عنة عينا
حسب وبعد المهر وهو يرجع به على مدلس لا يمنع
والقول قول منكر العيب ولا عناء للحاكم أن يؤجلا
ذا عني عاماً إذا ترافعا فإن أتاها أو سواها أرتفعا
عنه^١ فإن مضت وما قدر كان لها الفسخ ونصف ما مهر
وشارط مهيرة فباننت رقاً ومنت حرة فكانت
لأمة كان لها الفسخ ولا مهر لها إلا إذا ما دخلا
ويرجع الزوج على المدلس وهكذا في زوجها المدلس

بالحرث ثم بان^١ رقا فسخت ثم لها المهر إذا ما دخلت

القول في المهر عن البضع بدل تملكه المرأة بالعقد كامل

ويسقط التصف الطلاق إن حصل
بها استقر قبلاً أو دبراً
وتارة منفعة ولا قدر
نظره ووصفه وإن أخل
ما لم يكن لسنة تعدى
وفي الطلاق قيل فليمتع
إلى دنائير تكون عشره
وللفقير خاتم أو درهم
بعضها به فإن كان الحكم
فإن يكن بحكمها فإنه
وإن يمت ذوالحكم قبل الحكم
وإن يسم خادماً وأطلقاً^٢
ثم على السنة كان اللازم
وإن يسم الخمر ذميان
من قبل قبض لزمته القيمة
قبل الدخول وإذا كان دخل
والعين والدين يكون مهراً
لكثرة وقلة^٣ بل يُعتبر
صح ومهر مثلها إذا دخل
فإن يجرها فإليها ردًا^٤
مع يسرة بثوبه المرتفع
ووسط فخمسة مقدره
وجاز كون مهرها ما يحكم
لزمه مقدار ما به حكم
يلزم ما لم يتعد السنة
فتعة مثل الذي ما سمي
أو منزلاً فوسطاً تحقّقاً^٥
خمس مثات كلّها دراهم
وأسلم البعض أو الزوجان
فإنها عندهم معلومه

١ - من ع (خ. ل.) وفي كلتا النسختين: صار ٢ - م: لقلة أو كثرة.

٣ - ع: «فإنها ترد» بدل «فإليها ردًا». ٤ - م: طلقاً. ٥ - ع: أو منزل فوسط تملّقا.

وإن يسمّ مسلم خيراً بطل
يصحّ واللازم مهر المثل
لو أنّه أمهرها مدبراً
ولو جرى في العقد شرط لا يحل
ويلزم الشرط إذا المرء عقد
والقول في القدر المسمى للرجل
فالوجه أن يلزم مهر المثل
مع يمينه على إشكال
يضمن عن فقيرهم ما ستمى
وجاز أن يمتنع العرس إلى

نكاحه في مذهب وقيل بل
مع الدخول عملاً بالتقل
لكان للتدبير إبطالاً طراً
فالعقد صحّ لكن الشرط بطل
بشرط ترك نقلها من البلد
ولوله أنكر بعد ما دخل
والقول في الوقاع قول البعل
والأب في التزويج للأطفال
أما الغني يلزم المسمى
قبض المسمى إن يكن ما دخلا

القول في القسم ومن كان معه دائمة فليلة^٢ من أربعه

وإن يكن للمرء زوجتان
ثمّ ثلاث لثلاث ثمّ له
لأربع وما له نصيب
فإن تهبه زوجة تخيراً
وإن تهب ليلتها ضرّها
والواجب المبيت والمضاجعة
ومن يكن يجمع بين حرّة

فليلتان وله اثنتان
واحدة وأربع مُكَمَّلَه
إذ بينهما وقته محسوب
في حقّها يضعه حيث يرى
زاد على ليلتها هبتها
حسب ولا يلزمه المواقعة
وأمة بالعقد خصّ الحرّة

بليلتين وعلى التصف الأمه
والبكر في دخولها تستوجب
والعدل في إنفاقه مسنون
ومثلها ذمّة مع مسلمه
سبعاً وبالثلاث تجيء الثيب
ثم عليها يجب التميكن

القول في التشوز والضرب شرع إن كانت التاشز حتى ترتدع

من بعد إبعاد لها وزجر
وإن يكن هوطالبته ولها
عطفاً له وجائز أن يقبلا
على التشوز بعث الحاكم من
أما صلاحاً أصلحاً أو فرقه
وإن جرى بينهما خلف فلا
والوعظ قبل ضررها والهجر
ترك الحقوق بعضها أو كلها
ما بذلت وأن يكونا أشتملا
أهلها أو أجنبين فإن
تراجعا في بذلها والطلاقه
حكم لتحكيمها بل بطلا

القول في الأولاد^١ يلحق الولد في دائم مع الدخول والعدد

ستة أشهر من الوطئ إذا
فإن يغيب أو يعتزل أكثر من
والقول في الدخول قوله فقد
لما أنتفى إلا مع اللعان
لو طُلقت وبعده تزوجت
جاء إلى عشرة لا ما علا
عشرة لم يلتحق به إذن
ولو أقرّ ثم أنكر الولد
ولم يجز إلحاقه للزاني
ثم لدون ستة قد ولدت

لأَوَّل وهو مع الإتيان^١ لستة فصاعداً للثاني
 وإن يكن لدون ستة أشهر
 من أشهر عشر لو طئ الأول
 وهكذا لو بيعت الإمام
 لو أنه بولد من أمته
 وإن نفاه بعد الاعتراف
 وإن يشارك أجنبياً مولى
 وإن نفت ولدها أماره
 به ونفياً^٣ إنما استحبوا
 ولو وطأها الشركاء أجمع
 لكنّه يلزمه أن يغرم
 عن حصص الباقيين والذي^٤ وُلد
 وإن يكن للأُمّ زوج ردت

لستة فصاعداً للثاني^٢
 من وطئ ثانٍ وأتى لأكثر^٢
 فهو بريء عنها بمعزل
 من بعد وطئ فيها سواء
 أقرّ فهو لاحق أو تمتعته
 فذلك للإقرار غير ناف
 في وطئها فحملها للمولى
 فإنّه قد منعوا إقراره
 وصية له بشيء حسب
 فهو لمن قد أخرجته القرع
 منها ومنه يوم صار القِيَا
 لشبهة فذلك للوطائي ولد
 إليه بعد عدة قد عدت

القول في ولادة والفرض أن يتولّى بعضهن البعض

أو زوجها ثمّ استحبوا الغسلا
 يميناه واليسرى بها تقام
 بترربة الحسين والفرات
 من التبيين أو الأئمة

لولد ثمّ أذا نأ يُتلى
 وسُنّ أن يحثك الغلام
 وأن يُسمّى بِسَمَى السادات
 وأن يُكنّى وإن اختاروا اسمه

عَمَدًا فَلَا يَكْتَنِي إِلَّا
والخلق في السَّابِعِ والتَّصَدَّقُ
مِنْ فَضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ وَالْأُذُنُ
لَكِنَّمَا الْخَتَنَانِ فِي الرِّجَالِ
وَالْخَفْضُ^١ لِلنِّسَاءِ مُسْتَحَبٌّ
بِذِكْرِ عَنْهُ وَشَاةٌ عَنْهَا
وَكُسْرُ عَظْمٍ وَهِيَ كَالْأُضْحِيَّةِ
وَالدَّاءُ^٢ وَأَنْ تَكُونَ حَرَّةً
وَإِنْ يَمِتْ أَبٌ فَالْطِّفْلُ
وَلَمْ يَجْزِ إِجْبَارُ حَرَّةٍ كَمَا
وَحْدَهُ حَوْلَانِ وَالْأَقْلَ
وَأُمُّهُ أَحَقُّ لَوْ سَاوَاهَا
وَهِيَ أَحَقُّ بِحُضَانَةِ الذَّكَرِ
مُسْلِمَةً وَحَرَّةً وَتَجِبُ
أَوْ كَانَ شَخْصًا كَافِرًا أَوْ مَوْلًى

غَيْرَ أَبِي الْقَاسِمِ فَهُوَ أَوْلَى
بِوزْنِهِ نَقْدًا وَأَمَّا وَرَقٌ
يُثْقَبُ فِيهِ وَكَذَاكَ يُخْتَتَنُ
فَرَضُ لَذِي الْبُلُوغِ وَالْكَمَالِ
ثُمَّ يُعَقَّقَ عَنْهُ فَهُوَ نَدْبٌ
يُكْرَهُ أَكْلُ الْأَبْوِينِ^٣ مِنْهَا
وَأَفْضَلُ الْمَرَاضِعِ الْمَرْضِيَّةِ^٤
لَهَا عَلَى أَبِ الرِّضَاعِ أَجْرُهُ
يُخْرَجُ مِنْهُ أَجْرُهَا بِالْعَدْلِ
عَشْرُونَ شَهْرًا ثُمَّ شَهْرٌ^٥ يَتَلَوُ
عَلَى الرِّضَاعِ جَازَ إِجْبَارِ الْأُمِّ
فِي الْأَجْرِ^٦ أَوْ تَبَرَّعَ سِوَاهَا
أَقْلَ مَدَّةِ الرِّضَاعِ تُعْتَبَرُ
فِي الْبِنْتِ سَبْعًا وَإِذَا مَاتَ الْأَبُ
فَالْأُمُّ مِنْهُ وَسِوَاهُ أَوْلَى

القول في الانفاق أمَّا زوجته

فالفرض إطعام وسكنى كسوته

مع دائم العقد ولو ذمته أو أمة مع مكنه كليته

٥- م: محمد ولا يستى. ١- الخفض: الختن. ٢- ع: والدين. ٣- م: المرويه.

٤- ع: واردة. م: ولدة. ٥- م: عشر. ٦- ع: أو في لأجر.

فإن يطلّق بائناً^١ أو ماتا
 حمل وتقضي فوتها وأما
 فصاعداً وولد وإن نزل
 والفرض إنفاق أب عن الولد
 له وهكذا فإن هم فُقدوا
 أما الرقيق فعلى أربابه
 إذا كفى أولاً أتم المولى
 يُجبر على البيع أو الذبح لما
 زوج فلا نفقة إن فاتا
 أقارب فالأبوان حتماً
 بشرط فقر وعن الكسب فشل
 وعند موت الأب أو عجز فجد
 فالأتم أو آباؤها إن تفقد^٢
 وجاز أن يجعل في اكتسابه
 وهكذا بهائم وآلا
 يُذبح أو إشباعه أكلاً وما^٣

١- م: ثانياً. ٢- يعني: الأتم. م: يفقد. ع: يفقدوا. ٣- يعني: وماء.

كتاب الطلاق

القول في الطلاق والمطلق بلوغه والقصد شرط مطلق

والعقل وأختياريه العاديّ حسب عن المجنون^١ لا الصغير وشرطها الدوام ثم إن دخل في الحيض والتفاس أما السفر إلى^٢ سواء صُحِّح الطلاق وأن يصاب الظهر عن ملامسه وحامل أما آتِي استُريبَت ولم يقع إلا بلفظ طالق [أو صفة يسمعه عدلان وجاز أن يطلق الولي ولا عن المغمى ولا الخمر بها وكان حاضراً فقد بطل بقدرما أنتقل ذاك الظهر ولو لحيض صادف اتّفاق فيه سوى صغيرة أو يائسه بعد ثلاث أشهر أبينت مجرداً عن اشتراط لاحق ولم يقع بمحض النّسوان]

القول في أقسامه فمبدع وسنة فالمبدعات أربع

أولهن حائض والثاني	للتنفسا إن حضر الزوجان
ثالثها طلاق ذات الرتبة	قبل ثلاث أشهر محسوبه
والرابع الثلاث بالإرسال	والكل أفتى فيه بالإبطال
ثانيها البائن والرجعي	أولها في سنة جلي
ياثسة صغيرة وما دخل	بها وخلع والمباراة اتصل
بذلها ثم الثلاث فصلت	برجعتين تلك ست كملت
والثاني ما عداه ممّا للرجل	فيه أرتجاع العرس إن شاء فعل
ثم طلاق عدة ما راجعا	في عدة وبعد ذاك واقعا
وطلق الزوجة بعد الظهر	تحرم بالتسع دوام العمر
ينكحها خلالها زوجان	وما عداه فهو في الإتيان
به ثلاثاً حُرِّمت إلا إذا	تزوجت سواء دائماً كذا
وأشترط البلوغ في المحلل	بدائم ووطؤها في القبل
وهولما دون الثلاث يهدم	كما يهدمه الثلاث يحكم
وتثبت الرجعة بالنطق بلا	شهادة وهكذا إن فعلا
والقول قول امرأة في العدة	بالحيض مع إمكانه في المدة
ويكره الطلاق وهو في المرض	مع أنه يصح لكن لو عرض
موت إلى عام فإنها ترث	ما لم يكن من بعدها الموت حدث
أو تتزوج هي أو منه برا	رجعية أو بئناً هما سوا
وزوجها يرثها في العدة	رجعية مع موتها في المدة

ثم نكاحه صحيح إن دخل وإن يمت قبيل دخوله بطل

القول في العدة إن طلق لا تعنة منه إن يكن ما دخلا

ولا صغيرة ولا من يئست وإن تكن في الحيض مستمرة وأثنان في الأمة أما إن تغب بأشهر ثلاثة متممه وعدة الحامل وضع الحمل أما آلتى عنها توقى البعل صغيرة أو يائساً أو ما دخل لمطلق الحمل بل أم الولد وغير أم ولد كسألرق فحرة وهكذا لو أعتقا عدتها ثلاثة الأقراء في العدة الرجعية استأنفنا^١ وإن يكن في بائن أتممنا ولم يجوز أن تخرج الرجعية قبل خروج العدة المضروبه ولا لها الخروج إلا أن عرت

لكن من مدته قد ضبطت^٢ أقراؤها ثلاثة في الحره عنها ومثلها بحيض يحتسب في حرة ونصف ذاك في الأمة ولو أتى سقطاً بغير فصل أربع أشهر وعشريتلو والأمة النصف وأبعد الأجل تعنة كالحرة من زوج فقد وإن يمت فائتبت بالعتق أمته من بعد وطء سبقا وإن يمت مطلّق النساء للموت رقاً وسواه كتنا ما للمطلاق فيه قد شرعنا من موطن الطلاق بالكليّة إلا مع الفاحشة المكتوبه ضرورة فعند ذاك خرجت

بعد أنتصاف ليلة ولترجع مكانها والفجر لَمَّا يطلع
وللتي قد طَلَّقت رجعيته نفقة العدة كالعاديته^١
وعدة الطلاق من إيقاعه وعدة الممات من سماعه

القول في الخلع وليس واقعا إلا إذا كان الطلاق تابعا

والمرتضى أوقعه مجردا والمرضى أوقعه مجردا
مما يصح ملكه للمسلم مما يصح ملكه للمسلم
وجاز أن يأخذ منها أزيذا وجاز أن يأخذ منها أزيدا
وشرطه التكليف والقصد إلى بشرطه التكليف والقصد إلى
والشرط فيها أن تكون طاهرا والشرط فيها أن تكون طاهرا
ولم تكن قد حملت وكانا^٢ ولم تكن قد حملت وكانا^٢
طهارة من الجماع خاليه طهارة من الجماع خاليه
وإن تكن كراهة منفيته وإن تكن كراهة منفيته
وإنسه يحضره عدلان وإنسه يحضره عدلان
إن لم يكن مجرداً عن شرط ما إن لم يكن مجرداً عن شرط ما
وجاز أن ترجع في فديتها وجاز أن ترجع في فديتها
ثم له الرجوع في البضع إذا ثم له الرجوع في البضع إذا
وليس في العدة إرث والفدا وليس في العدة إرث والفدا

١- م: نفقتها العادة كالعادية. ٢- م: ولم تكن قد حضرت أو كانا. ٣- م: بحضها.

٤- ع: تحض. م: تحيظ. ٥- م: شيان. ٦- كلتا النسختين: قبل.

وجاز بعد الإذن بذل الرّقّ
 وإن فدت مسلمة خمرًا فإن
 وإن تخالعا^١ على ألف وما
 وإن يكن خلًا فبانت خمره
 وإن يطلقها بفدية وقع^٢
 وهو عقيب القول فوراً فإذا
 أما المبراة فكاخلع ولا
 يقول باراتك هند بكذا
 ما لم تعد في البذل في أعتادها
 ودونه يتبع بعد العتق
 أتبع بالطلاق رجعيًا يكن
 بيتها فباطل إذ أبها
 صَحَّ ويستحقّ خلًا قدره
 لكن يكون بائناً^٣ وما خلع
 أخر رجعيًا أتى^٤ ولا فدا
 فرق سوى إشراك كره حصلا
 فأنت طالق فبائن أتى
 ولا يكون فوق ما أفادها

القول في الظهار والتّحرّم فيه على فاعله معلوم

صورته أنت كظهر أمي
 وشرطه عدلان والتّكليف
 وأن يكون واقعاً في طهر
 وفيه في المتعة والإماء
 خلف^٤ ولا يقع في إضرار
 لوطثها يلزمه التّكفير
 وإن يكن طلق ثمّ راجعا
 عليّ أو إحدى ذوات الحرم
 والقصد وأختياري المعروف
 لا وطء فيه كالطلاق يجري
 وقبل وطء وبشرط جاء
 ولا يمين ومع الإيثار
 أي لا يبطأ بدونها التقدير
 في عدة كقرئتم جامعا

١- ع: بخالعا. ٢- ع: نانيا. ٣- ع: «البذل فوراً» بدل «القول فوراً».

٤- كلتا النسختين: جلف.

فإن يكن راجع بعد العدة أو عن موت واحد أوردته وإن يطا من قبل أن يكفرا [وكلما كرر وطئا كفرا ثم إذا ترافعا فليُنظرًا وبعدها التضييق للحكام حتى يقوم الزوج بالتكفير وإن شراها تابعاً ظهارة أو بائناً فاستأنفا في المدة ففي الجميع سقطت كفارته لزمه في العمد أن يكررا^١ ومن يكن يعجز عنها أستغفرا^٢ ثلاثة من الحضور أشهراً عليه في الشراب والإطعام أو بطلاقها على التخيير ثم وطى بالملك لا كفارة

القول في الإيلاء ليس ينعقد إلا إذا إضرارها به قصد

وشرطه أسم الله من مختار والعبد والمحبوب^٣ والخصي وخُصّ بالذائم والمدخول أو ما يزيد عن شهور أربعة أنظره الحاكم بعد أشهراً جاز وإلا شدد التضييقا وكان رجعيًا ولو آلى^١ إلى كفارة ولو أصابه زعم مكلف والقصد للإضرار كالحرّ أو من خلقه سويّ بها وأن يطلق حين يؤلي فإن رأت زوجته المرافعة أربعة إن فاء ثم كفرا في دين أو أن ينجز التطبيقا وقت تقضى أو وطى بعد فلا فالقول فيها قوله مع القسم

١- م: ومن يكن يعجز عنها استغفرا. ٢- ليس في م. ٣- كلتا النسختين: المجنون.

وفيه للمقادراً وطئاً في القبل وعاجز عزم عليه إن حصل
طوقاً^٢ ولا يُكرَّر التكفير لو باليمن حصل التكرير

القول في حكم اللعان والسبب دعوى رمى الزوجة^٣ أو إنكار الأب

لولد إذا ادّعى المعايينه في القذف مع تعذر في البيّنه
والشّروط في الإنكار كون المنكر في ظاهر الأمر سليل المنكر
والشّروط في اللعان تكليف نعم وبرؤها من خرس ومن صمم
ودائم العقد ولو لم يدخلها قيل يصحّ منها وقيل لا
صورته^٤ قول الحليل أشهد بالله إنّي صادق مسدّد
في قذفها فإن أتمّ أربعاً وعظه فعند ذا إن رجعا
يحده وإن أصرقا لا إنّ عليه لعنة تعالى
إن كان فيه كاذباً ثمّ تقل أشهد بالإله^٥ إنّ ذا الرّجل
لكاذب إن أربعاً قد تمّت وعظها وإن أقرّت رُجمت
أولا تقل إنّ عليها الغضبا من ربّها إن كان صدقاً نسباً
حينئذ تحرم تحرّم الأبد وواجب لفظ شهادة ورد
قائمين وبداءة الرّجل معيناً زوجته ولا يقل

١ - الظاهر: وَفَيْتُهُ لِلْقَادِر. ورسمها ب «وفيه» فهي «وَفَيْتُهُ». وبالتالي هي «وَفَيْتُهُ» بفكّ
التضعيف وجعل الياء الثانية همزة. أو تعتمد باتيان هذه اللفظة؛ أعني: «وفيه» على علائها حفظاً
على الوزن. ٢ - الطوق: القدرة. ٣ - ع: دعوى زناء زوجة.
٤ - م: صورته. ع: صيغته. وما أثبتاه في المتن من متن التبصرة. ٥ - م: بالله.

إِلَّا بلفظ عربيّ إن قدر وإن يكن عذراً أجبراً بالآخر
 ويبدأ الزوجان بالشهادة وبعدها يختصّ بالزيادة
 باللعن وهي بعده بالغضب والتدب كون حاكم في التصب
 مستدبر القبلة عن يمينه حليلها والعرس عن يسراه
 وأن يسكون بحضور عصب والوعظ قبل لعنة والغضب
 [وإن يكذب نفسه بعدُ يُحدّ للقذف والتّحريم باقي للأبد]^٢
 أما لو أعترف بعداً بالولد ورثه الولد والعكس فسد
 كذا قرابات أب والجَدُّ قيل عليها^٣ لو أقرّت بعدُ
 أربع مرّات ولو طلقها فادّعت الحمل فافقها
 في كونه ولده فأحضرت بيّنة المرخى بستر ثبتت^٤
 فالأقرب السقوط لللعان^٥ إلّا مع الإثبات للغشيان^٦

١- م: خير. ٢- ليس في م. ٣- أي: الحد. ٤- ع: بيّنة أن جاء ستر أثبت.

٥- ع: فالان الاسقاط للعان. ٦- م: للفتيان.

كتاب العتق

القول في العتق وقبل العتق لابد أن يُذكر أصل الرّقّ

يختصّ بالحربيّ والذميّ	في خرقه لذمة النبيّ ^١
وهكذا يحكم بالإقرار	بالرقّ من مكلف مختار
ومن يبع في سوقنا العاديه	لم يستمع دعواه للحرّيه
ولم يجز ملك الفتى أباه	أو أتمه وإن علا جداه
وهكذا ولده وإن نزل	ويستوي المرأة في ذا والرجل
ورجل محرم لا يملك	من نسوة وهي لهنّ تملك
فحال ما يملك كلّ منها	أباً وأمّاً وهما المحارما ^٢
ينعتق المملوك ثمّ كالنسب	حكم الرّضاع فيها الحكم وجب
أما صريح العتق أنت حرّ	لكن بلفظ العتق فيه فكر
أما بغير اللفظتين لا يقع	في الخطّ أو إشارة كلّ منع
والشرط في اليمين أمّا المشترط	خدمته أو غيرها فيه ضبط
والشرط في المعتق قصد قرابة	كماله اختياره لرغبة

والعبد إسلام وصح الكافر
ويكره المبدع وأستحباً
ومن يكن كلّ قديم نذرا
له شهور ستّة ومن نذر
فلك التاذر جمعاً دفعه
على خلاف فيه والمملوك
ولو من المولى على الأقوى وإن
[فالمال للمولى سواء علماً
وإن يكن ثلث العبيد أعتقا
وثلث عبد فجميعة وما
ومعسراً^٢ يسعى ومن قد عتقا
إلا بتنصيب ومن عن العمى
أو نكل^٣ المولى به أو من سبق
وإن يمت عن وارث مملوك
من ربّه وبعد ذا فليعتق

إن كان بالتذرنواه التاذر
مملوكه سبع سنين ندبا
إعتاقه عتق من قد غبرا
أول من يملكه يكون حر
أخرج من قد أخرجته القرعة
لا يثمر الملك له التملك
أعتق عبداً معه مال إذن
به ولم يستثنه أو كتبا^١
أخرج بالقرعة ثلثاً أعتقا
فيه شريك فعليه قوما
حبلى فعند حملها ما عتقا
له أو الإقعاد أو من جذما
مولاه بالإسلام خارجاً عتق
لا غير فليُشتر من المتروك^٤
وليعط من تراثه ما قد بقي

القول في التدبير أنت حر بعد وفاتي كالوصاة برّ

من كامل متصف بقصده^٥ يُعتق من ثلثه من بعده

١ - ليس في م. ٢ - يعني: ولو كان معسراً. ٣ - م: نكل. ٤ - م: المملوك.

٥ - م: بعده.

ثم متى شاء له أن يرجع
لودبر الحبلى فإن الولدا
من رقه فإنه مدبر
دام على تدبيره الوليد
من أمة مدبر ولو تلف
لوعجز الثلث سعوا في الباقي
فيه وبعد دينه قد شرعا
رق فأما الحمل لو تجدا
ولو بالأثم رجع المدبر
وولد المدبر المولود
أبوه قبل سيّد لا يختلف
ويبطل التدبير بالإباق

القول في كتابة محيطه قسمين من مطلقة مشروطه

أولاهما القول له كاتبك
في النجم أو أكثر ثم يقبلا
قول فإن أذيت أنت حر
يعتق ما قابله ولم يجز
لكن إذا ما عجز المكاتب
من الرقاب وإذا ما ولدا
فإن يمت ومنه ما تحررا
وإن يكن تحرر البعض ملك
وتأخذ الأولاد بالحرية
وإن يكن مات بلامال سعى
وأنعتقوا بعد الأداء ويرث
على كذا إلى كذا أجلتك
مملوكه وقيل يحتاج إلى
فكلما أذى منه قدر
للسيد الفسخ لها ولو عجز
ففكه على الإمام واجب
من أمة فقس عليه الولدا
شيء فللمولى الذي قد أجرا
بقدر رقية مما ترك
إرثاً ومنه تمّموا البقية
أولاده وتمّموه أجمعاً
بقدر حرّيته إذا ورث

كذلك منه ما له الوصية
 وحده وحده^١ مولاه إذا
 ثانيه مشروطة يريد^٢
 إذا عجزت فهو رق إن عجز
 لكن يكون صبره مسنونا
 مما يصح ملكه معلوما
 وكرهوا تجاوزاً لقيمته
 مبطل لها وحكم الولد
 ومنعوا تصرف المكاتب
 إلا بإذن سيد وأطلقا
 ولو بوطء أكره المكاتبه
 تزويجها إلا بإذن المولى
 يصح مما قابل الحرته
 وطنها مطلقاً فيها كذا
 إنك في رقيّة مردود
 والحد من نجم إلى نجم يفز
 والشرط في العوض أن يكونا
 ديناً إلى الأجل أو نجوماً
 والموت للمشروط في كتابته
 والمال بعد حكم مال السيد
 في المال إلا طلب المكاسب^٣
 تصرف السيد إلا بالوفاء^٤
 فهرها ويمنع المكاتبه
 وولدها كحالها من مولى

١ - كلتا النسختين: وجهه وجه. ٢ - م: ثامنه شروطه تزيد. ٣ - م: المكاتب.

٤ - م: بالوقا.

كتاب الأيمان

القول في الأيمان ليس ينعقد
باسم سوى أسم الله لا باسم أحد

من أنبياء الله أو أئمتّه	ولا بأن يقسم ببراءته
منه ومنهم ثم شرط الحلف	صدوره من قاصد مكلف
لا مكره وصُحِّحت من كافر	وليس ينعقد غير الصادر
على فعال واجب أو ندب	أو راجح المباح أو تاب
عن فعل محظور ^٢ ومكروه وما	كان مباحاً تركه لا مأثماً
[ولو تساوى الفعل والتَّرك لزم	عمله بمقتضى ذاك القسم] ^٣
ثم بفعل الغير لا ينعقد	ولا بفعل المستحيل يرد
ولا على ماض ولو عجز حدث	عن ممكن لا حرج إذا نكث
وجوّزت على خلاف الواقع	إذا أنطوت على صلاح جامع
يكون إن أحسنها مورّياً	وإن يكن مشيئة مستثنياً
حلّ اليمين ويمين الولد	وزوجة وأمة للسيد

١ - الظاهر سقوط كلمة هنا مثل «مَنْ» لتثنية وزن البيت. ٢ - م: محذور. ٣ - ليس في م.

والبعل^١ والوالد حسب حلها^٢ إن كان في غير الفروض فعلها
 وإنما يلزم بالكفاره من خالف اليمين وهوتاره
 بترك ما أوجبت اليمين فعاله أو عكسه يكون
 لا بالغموس ثم لا يجوز أن يحلف إلا عن يقين لا يظن
 صورتها والله أو بالله لأفعلن وكذا تالله
 ثم^٣ الله أو لعمرى^٤ ثم أقسم إن كان باسم الله ثم يلزم
 أقرن الفعل برب المصحف أما وحق الله فهو لا يفي

القول في التذرو شرط العاقد وقوعه من ذي اختيار قاصد

مكلف ومسلم والإذن من مولى وزوج في سوى الفرض إذن
 يكون برأ تارة وشكراً وتارة تبرعاً وزجراً
 والبر مثل إن رُزقت ولداً حياً فله علي ما بدا^٥
 [والشكر مثل ذا المريض إن برا غداً فله علي ما برا]^٦
 والزجر مثل إن فعلت محرماً بعد فله علي أو كما
 [يقول إن لم أفعل الخير غداً طوعاً فله علي ذا وذا]^٧
 إن قال لله عليّ ذا ولم يقرن بشرط متبرع لزم
 والتذر فرض أن يكون طاعه لعاقد التذر^٨ له أستطاعه
 وإن يكن نذر طاعة ولم يبينه فليصل أو يصم^٩

١ - م: العبد. ٢ - ع: حلها. ٣ - يعني: أيم. ٤ - م: والله والعمر الله. ٥ - م: يردا.

٦ و٧ - ليس في م. ٨ - ع: لعاقل نذر. ٩ - ع: ... ولم يبينه فليصل شيئاً أو يصم.

يوماً وإن شاء بشيء صدقاً	فلفظها على الجميع صدقاً
والحين نصف العام والزمان	خمس أشهر له بيان
وإن يقل مالا كثيراً يلزم	عنه ثمانين من الدراهم
وإن يكن نذر بكل مال له	ولم يطق قومه بحاله
وكلها صدق شيئاً حسبه	حتى يوفي كلها قد كتبه
والتنذر إن قيّد بالزمان	خص به كذاك بالمكان
أولا فلا ومن لصوم قد نذر	يوماً معيناً فوافق السفر
والحيض والتفاس أو عيدين	أفطر وليقض سوى العيدين
كذا إذا عجز أن يصوما	أفطره ولم يكن مأثوما

القول في العهد وليس ينعقد إلا بلفظ والذي فيه ورد

عاهدت أو على عهد الله	إن كان ذا عليّ ذا لله
والحكم كاليمين ثم من جعل	فرسه ^١ أورقه هدياً حمل
ثمنه للبيت أو للمشهد	حسب ما سمّاه في التعهد ^٢
يكون من إصلاحهنّ جار	والعون للحجاج والزّوار

القول في كفارة أقسامها أربعة قد ذكرت أحكامها

أولها مرتّب والثاني	مخير والثالث الأمران
---------------------	----------------------

ظهارهم أو خطأ من يقتل
 تتابعاً شهران والإطعام
 ثالثها كفارة للمفطر
 أي رمضان فطعام عشر
 تتابعاً ثلاثة أيّاماً
 يلزم من في رمضان يفطر
 كذا خلاف العهد والتّدور
 تتابعاً شهرين أو إطعام
 جاء به كفارة في الأيمان
 عشرة أو كسوة الأقوام
 ثلاثة تتابع الأيّام
 ما فيه للخصال طرّاجع
 العتق والستون والشهران
 فكالظهار فيمين إن ضعف
 ونتفه والخدش كالأيمان
 ولده أو عرسه قد جُعِلَا
 بأصوع خمس من الدّقيق
 حتّى تفوت في الغداة صاما
 فذاك بالمُتدين عنه كفرا
 ومن يجد ثمنها فقد وجد

والرّابع الجمع فأما الأوّل
 عتق فإن عجز فالصّيام
 ستين مسكيناً إذا لم يقدر
 بعد الزّوال في قضاء الشّهر
 إن لم يطق على الطّعام صاما
 وقسمها الثّاني هو المخير
 يوماً أو المعين المنذور
 في مذهب فالعتق أو صيام
 ستين مسكيناً وأما الأمران
 خيّر بين العتق والإطعام
 وإن يكن يعجز فالصّيام
 ومثله الإيلاء أمّا الجمع
 كالقتل ظلماً قبل ذي الايمان
 وقيل فيمن ببراءة حلف
 وجزّها الشّعركرمضان
 كذلك شقّ الرّجل الثّوب على
 وناكح العدة بالتفريق
 ومن يكن عن العشاء ناما
 وعاجز عن صوم يوم نذرا
 ويجزئ الأبق مع أمّ الولد^١

يجزئ كذا إيمانها مُعتَبَراً
لكنّه ثمنها قد فقد
ملبسه خادمه والمرتبِع
ينتقل الفرض إلى إطعام
من الطعام وإذا ما العَد
مّا له من قوته إكثار
لحم فخلّ ملحه أدناه
إلا إذا ما شاركوا الكبار
بأحد الرّجال يُحسَبان
وخطأ كالنصف في الأحرار
إعساره بالشّوب حسب يقتنع
من مسلمين ومكلفينا

إن أمكن الشّراء والمدبّرا
من لم يجد رقبة أو وجد
فالقُصوم في مُرتَبٍ ولا تُبَع
ثمّ مع العجز عن الصّيام
ستين مسكيناً لكلّ مُد
لم ينكمل^١ جُوز التّكرار
ويستحبّ أدمه أعلاه
ولم يجز أن يطعم الصّغار
وإن يكونوا وحدهم فائنان
والعبد في كفارة الظّهار
وكسوة الفقير ثوبان ومَع
وأشترطوا القربة والتّعيينا

كتاب الصيد

القول في الصيد وكلما قُتِلَ بغير كلب أو بنصل لا يحل

فالكلب محتاج شروط ستّه	تعليمه بحيث إن أرسلته
يطيع أو زجرته ينزجر	والأكل لا يعتاد لا ما ينذر
وأن يكون مسلماً مرسله	أو حكمه أو قاصداً يفعله
وأن يُسمّي عند إرسال ولا	يغيب حيّاً عنه حين يُقتل
[لو لم يسمّ ناسياً معتقداً	وجوبها حلّ الذي تصيّداً]¹
فإن يُسمّ واحدٌ وأرسلا	سواه لم يكن له مُحلّلاً
وهكذا لو أنّ كلبَ كافرٍ	شاركه أولاً بقصد حاضرٍ
والسهم والسيف فكلّ ما قتل	والرمح إن سَمّي الذي قد أرسل
وشرطه الإسلام أو بالحكم	والخرق بالمعارض مثل السهم

والشَّروط الامتناع حتَّى لو قتل
لوقدَّه السَّيف بنصفين أكل
وإن تَخَصَّ الحركات شطره
حلَّ^٢ إذا ذكَّى وإن لم يستقر
ومن رمى صيداً وغيره قتل
وكسلما يجده في الآله
إن كانت الحياة مستقره
بالكلب أو بالسهم فرخاً لم يحلَّ^١
تحركاً أو سكناً فالكلَّ حلَّ
مما به الحياة مستقره
حلاً وما يقطعه الحبل حظر
حلَّ ولو لم يقصد الصيد بطل
فبالذكاة يدرك استحلاله
فيه وإلا فتحقق حظره

القول في الذَّبْح وشرط الفاعل إسلامه ولو بغير كامل

وشرطه الحديد في اختياره
والشَّروط في الذَّبْح لما عدا الأبل
القطع للحلقوم ثمَّ المري
والشَّروط في المنحور طعن لبته
سمياً فرضاً فلو أخلاً
وبعده حركة الحي ولو
وكلَّ ما يفري مع اضطرابه
من حيوان فهي بالتحرر تحل
ولو دجين محكماً للفري
وفيها استقباله لقبلة
عمداً بقسم منها ما حلاً
ذنبه أو طرف عين ورووا

١ - بعد هذا البيت سقط بيت أنسى الشاعر إنشاءه، لأنَّ في متن النبصرة توجد قاعدة فرعية.
وهي:

ولورماه بسهم فتتردى من جبل أو وقع في الماء فمات لم يحل

ويمكن أن يكون البيت الساقط كما أنشأه الأديب الفاضل الهنداوي:

ولورماه فتتردى من جبل أو غاص في الماء فمات لم يحل

٢ - ع: جاز.

قناعة بدمه المسفوح لو فقيدا فيتة وندبا
 أن تُربط الأربع إلا الذنبا من بقر كذا ثلاث من غم
 يطلق رجلاً ولباقها حرم ويربط الأخفاف من إبل إلى
 إباطها وللطّيور مرسلا وما بسوق المسلمين يُشترى
 حلٌ ذكيٌّ إن جهلت المخبرا والذبح والتحر إذا تعدّرا
 كالمرتدي أو كفحل البقرا فاقتله بالسيوف والرماح
 أو غيرها وخذه بالجراح إن خفت أن يتلف والذكاة
 في السمك الإخراج والحياة كذا أجرد والدّبي^١ حرام
 وليس شرطاً فيهما الإسلام وكلما يحرق منه في الأجسم
 من قبل أن يؤخذ فالكلّ حرم والحمل أن يخرج به حياة
 فالشرط في تحليله الذكاة أوتّم لكن لم تلجه الروح
 فهو بذبح أمّه ذبيح

القول في أطعمة وأشربه ولكلّ منها قد ذكرنا أضربه

أولها حوت البحار تُؤكلُ ذوالفلس والظافي لا يُخللُ
 ويُحرّم الجلال^٢ حتى يُعلّفا بطاهريوماً وليلة كفى
 ويُحرّم الجرّي و الضفادع والسلحفات سرطان رابع
 لا بأس بالكنعت والظبران منه كالا بلاميّ اربيان
 والظمر أيضاً والزّيثا فهي لك حلّ وما يوجد في جوف السمك

١ - الدّبي: الجراد قبل أن يطير. أو أصغرها يكون من الجراد. ٢ - أي: الذي يأكل العذرة.

إِلَّا آتِي تَسْقُطُ وَهِيَ حَيَّةٌ
 عَنْ أَشْتَبَاهُ فَحَلَالُهُ الْحَشَنُ
 يُوْكَلُ مِنْهَا النَّعَمُ الْأَهْلِيَّةُ
 وَحُمُرُ الْوَحْشِ وَغَزْلَانَا^١ تَأْكُلُنِ
 وَالْخَيْلُ ثُمَّ يُحَرِّمُ الْجَلَالُ
 عِذْرَةَ الْإِنْسَانِ لَا سِوَاهُ
 مَعْلُوفَةٌ بِطَاهِرِ طَعَامَا
 عَشْرِينَ يَوْمًا وَالشَّيَاءُ بِعَشْرِ
 يَشْتَدُّ مَعَ نَسْلِهِ قَدْ حُرِّمًا
 وَهَكَذَا الثَّعْلَبُ وَالَّذِي وَرَدَ
 وَالْحَشَرَاتُ الْحَظَرُ فِي الْجَمِيعِ
 وَالثَّالِثُ الظَّيْرُ وَيَحْرُمُ السَّبْعُ
 أَكْثَرُ مَا غَالِبًا يَدْفُ
 قَانَصَةٌ حَوْصَلَةٌ مَرْوِيَّةٌ
 مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَلَالُ
 خَمْسًا ثَلَاثٌ فِي الدَّجَاجِ الشَّرْطُ
 كَذَا الذَّبَابُ كُلُّهُ مُحْظُورٌ
 مَا طَرَفَاهُ اخْتَلَفَا لِابْأَسْ بِهِ
 فَاخْتَصَتْ قَنْبِيرَةٌ وَصَرَدُ
 الرَّابِعُ الْجَامِدُ وَالْحَرَامُ

إِنْ كَانَ حَلَالًا لَا كِبْطُنُ الْحَيَّةِ
 لَمْ تَنْسَلِخْ وَالْبَيْضُ يَتَلَوُّهُ وَإِنْ
 الثَّانِي فِي الْبَهَائِمِ الْبَرِّيَّةِ
 وَبَقَرُ الْوَحْشِ وَكَبْشُ الْجَبَلِ
 وَتَكْرَهُ الْحَمِيرَ وَالْبِغَالَ
 مِنَ الْمَبَاحِ وَهُوَ مَا غِذَاهُ^٢
 إِلَّا مَعَ اسْتِبْرَائِهَا أَيَّامًا
 فَالْتَّقِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَالْبَقَرُ
 وَيَكْرَهُ الرَّاضِعَ خَنْزِيرًا وَمَا
 وَكَلَّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ كَالْأَسَدِ
 كَأَرْزَبٍ وَالْقَصْبِ وَالْيَرْبُوعِ
 وَالْقَمْلِ وَالْبَقِ بِرَاغِيثِ جَمْعٍ
 كَالْقَصْقَرِ وَالْبَازِي وَمَا يَصِفُ
 وَكَلَّمَا لَيْسَ لَهُ صَيْصِيَّةٌ^٣
 وَهَكَذَا الظَّائِرُ وَالْجَلَالُ
 إِلَّا بِالْإِسْتِبْرَاءِ أَمَّا الْبِطْ
 وَيُحَرِّمُ الْخَفَاشَ وَالزَّنْبُورَ
 وَبَيْضُ مَا يَحْرُمُ ثُمَّ الْمَشْتَبِهَ
 وَيَكْرَهُ الْغُرَابَ ثُمَّ الْهَدَّهْدَ
 كَذَا الشَّقْرَاقُ كَذَا الصَّوَامُ

١- ع: غزلا. م: مالا. ٢- ع: غداه. م: عداه.

٣- شددت اضطرراً لأجل الوزن.

منها ولكن حُلَّتْ أشياء
ريش وقرن ثمَّ عظم^١ ووبر
من قشره أنفحة الألبان
قضيبه والأنثيان والدم
وفرجه^٢ علباؤه مرارته
أشاجع خرزة الرأس فقد
وقطعة الحيّ غدت منبتره
حمصة والسمّ ممّا أتلّفا
الخامس المائع مثل الشرب
والدم والفقّاع خمراً نزلّا
ولوببيض وكذا ما ينجس
كالسمن والعسل فيه إن وُجد
منه وحلّ ما عداه والمُكِل
بجواز^٥ إعلاق له تحت السما
أبوال الابل للشفاء وردا
واللحم إن ذكاته لا تُعلّم
منقبض وميتة رخيّ
والتبسا عليه حرّما معا
ما لم تحط بكرهه درايه
إن كان ذاك بعلاج أولا

من ذلك الميتة والأجزاء
من طاهر الحياة صوف وشعر
والظلف والبيض أكتسى الفوقاني
ثمَّ من الذّبيحة المحرّم
وفرثه^٢ طحاله مثانته
مشيمة التّخاع حلق وغدد
وتحرّم الأنجاس ثمَّ العذرة
والطين إلّا تربة السّبط شفا
وتكره الكلّي^١ وأذنا القلب
للمسكرات والعصير إن غلى^١
ويحرّم العلق وهو نجس
من مائع وغيره وما جمد
نجاسة تُلقَى وما لها شمل^٤
والذهن إن ينجس بشيء رسا
وتحرّم الأبوال كلّها عدا
وتحرّم الألبان ممّا يحرم
يلق على التيران فالذكيّ
وإن ذكيّ وسواه أجتمعا
وجاز أن يأكل حسب الآيه
وتظهر الخمرة صارت خلّا

ما لم تكن قد سبقت نجاسته
 بمسكرفذاك لا يصير
 أو كان ذاك الغلي بالنيران
 وجاز للمضطّر غير الباغي
 والعادي وهو قاطع للطريق
 وسُنّ من قبل الطعام الغسلُ
 بيده اليمنى وغسل بعدُ
 وجعله لرجله اليمنى على
 شيئاً على مائدة للمسكّر
 والرُّبُّ إن تشبّعت رائحته
 وإن غلى بنفسه العصير
 إلّا إذا ما ذهب الثّلثان
 أي خارج على الامام طاغي
 من الذي حُرّم حفظ الرّمقِ
 لليد مع تسمية والأكلُ
 كذلك استلقاؤه والحمد
 يساره وحرّموا أن يأكلا
 وكثرة قاضية بالضرر

كتاب الميراث

القول في الميراث وهو بالتسب طوراً وطوراً يستحق بالتسب

ثلاثة مرتبة الأولاد	مراتب التسب في التعداد
حسب حوى الكل ولأُم ثلث	والأبوين فإذا أب ورث
رُد عليها وفي الاتفاق ^١	إن ورثته وحدها والباقي
وإن يكن زوج بهذي المسألة	بينهما يكون ما يفضل له
والأُم ثلث وأبوه التالي	أو زوجة حاز التصيب العالي
وأثنان أو ما زاد بالسوية	والابن يحوي المال بالكلية
يبقى لها ردة وما زادهما	والبنت وحدها لها التصف وما
والحكم في البنتين والجمع أتحد	أو هنّ فالثلثان والباقي يرد
مع الذكور أقتسموا الميراثا	وإن يكن قد خلف الإنثا
وأن يكون أحد أبوين	لذكر كحظ أنثيين
وسوي الباقي على الذكران	فالسدس أو كلاهما السدسان

وإن يكن فيهم إناث فالذكر
عن واحد من أبويه^٢ ومعه
فرضاً وردّاً ولها الباقي كذا
ومعها لو كان أبوان
ثمّ لها فرضاً وردّاً ما بقي
ثلث وللبنتين والبنات
والنقص^٥ بالأزواج والزوجات
إن خلف الميت أخاً وأختين
مع أبوين حجبوا الأم^٦ سوى
إن كانت الحجاب مسلمينا
منفصلين لأب أو لها
شرط من الشروط^٨ زال الحجب
فإن يكن معها أولاد
نصفين والباقي لهم أو بنت
والنصف للبنت وما يبقى^٩ يرد
وكلّ من مات ولم يترك ولد
كانوا كابائهم وأستوجبا
وفي انضمام ولد البنت إلى

كالأنثيين وإذا المرء غبر^١
بنت حوى من التّراث ربعه
والخمس مع بنتين^٣ أو ما فوق ذا
فلهما كذلك الخمسان
ولهما مع اثنتين فارتق^٤
ثلثان بالفرض على ما يأتي
فيها على البنت أو البنات
أو أخوات أربعاً أو اثنتين
سدسها والأب للباقي حوى
غير مماليك وقاتلينا^٧
والأب حيّ ومتى ما عدما
ومعه الحصّة سدس^٩ حسب
فلهما السّدسان لا يزداد
فلهما الثلث كما قدّمت
على أب والبنت أرباعاً ورد
لصلبه وثمّ أولاد الولد
كلّ نصيب من به تقرّبا
أولاد الابن في التّراث جُعلا

١- أي: مضي. وفي م: عبر. ٢- م: أبوين. ٣- م: ثنتين. ٤- م: فائق.

٥- م: البعض. ٦- م: الارث. ٧- م:

إن كانت الوارث مسلمين غير مماليك وقاتلين

٨- م: الحجب. ٩- م: ومعه لخصر سدسا. ١٠- م: «ونفي ما» بدل «ومايقى».

نصيب ولد البنت منه الثلثان
ثم لأولاد أبنه الثلثان
يشاركون الأبوين كالولد
يُرد كالبنت عليهم كانوا
وأحب أبنه الأكبر أثواب الجسد
إن لم يكن ذا سفه وفاسدا
وليقتض ما عليه من فوات
ثانية مرتبة الأجداد
والعقب أو أحد أبوين
فلاخ للأبوين المال
وإن يكن للأبوين أخت
النصف بالفرض ورد الباقي
وإن ترثه لها أختان
تسمية والثلث بالرد وإن
لذكر كإناثين^٣ أما
فالتدس والباقي يرد وإذا^٤
[فالثلث والباقي يرد والذكر
وعندما يعدم من تقربا
مقامهم ولم يكن مشاركا
وإن يكن جمع بين الإخوة

لذكر مثل نصيب الأنثى
لها نصيب وله مثلان
أقربهم يمنع منهم مَنْ بعد
من الإناث أو هم ذكران
والسيف والمصحف خاتماً ليد
رأياً إذا خلف عنها زائدا
من الصيام ومن الصلاة
وإخوة مع عدم الأولاد
فالأرث للإخوة والجدتين
كذا إذا كثر الرجال
فثلها فرضاً ورداً بنت^١
لآية الأرحام باتفاق^٢
فصاعداً فلها الثلثان
كن ذكوراً أو إناثاً فاجعلن
إن كان واحداً يخص الأم
فرضته اثنتين وصاعداً كذا^٥
في ذاك كالأنثى كذا كل ذكر^٦
بالأبوين قام من خص الأب
وحكمهم حكمهم في ذالك
من أبويه وإلهم إخوة

١- م: فثلها زادوا فرضاً بنت. ٢- م: لأنه: الأحسن بالاتفاق. ٣- م: كابتين.

٤- م: الذكر. ٥- م: في ذا كالأنثى كذا والذكر. ٦- م: ليس في م.

بعض يخص الأم والبعض الأب
واحد الأم له السدس وإن
يقسم في الذكران والإناث
لمن يضم الأبوين اثنين
[أو واحداً وهكذا لو انفرد
مع إخوة الأم وإن كان الأولى
مازاد أرباعاً وأخاسا على
للزوجة والزوجة فيها الأعلى
بالأبوين أو أب وكل جد
وإن يذرجداً وجدة لأب
وإن يكن قرهما بالأم
وإن يكونا متخالفين
فصاعداً ثلث وللذي اتصل
نقص على من بأب تقرب
وإن يجامع إخوة أجداد
للأخ نسبة الجدود العاليه
وولد الإخوة إن عد منا
أجداده ينوب من تقرب
وإن يكونوا قربوا بالأم
ثالثة مرتبة الأعمام

فساقط من بأب تقرباً
زاد على الواحد فالثلث إذن
سوية وفاضل الميراث
فصاعداً للأخ كالثنتين^١
من قربه بالأب فرداً أو عدد^٢
للأب أنثى أو إناث جعلاً
من بأب ومن بأم وصلاً
ويدخل التقص على من أدلى^٣
أو جدة ترثه إذا انفرد
فذكر بالأنثيين يحتسب
فالجدة كالجدة عند القسم
وجدة الأم واحداً وأثنين
بالأب باقيه وفي الزوج دخل
ويمنع الأبعد فيه الأقرب
فالأخ كالجدة كذا الأولاد
وجدة لأخته^٤ مساويه
والأخوات مثلهم يشركنا
به على الكتاب^٥ إن كانوا لأب
فرجل كامراًة في السهم
وهم مع الأخوال في المقام

١- م: كالنتين. ٢- ليس في م. ٣- أي: تقرب. ٤- م: لاخوة.

٥- أي: للذكر مثل حظ الأنثيين. (النساء / ١١ و ١٧)

وإنما يرث مع فقد الأول
 كذاك لو كان عليه أزيذا
 وفي اجتماعهم فورث عته
 فإن تفرقوا فسهم الواحد
 على سواء ولذي التقرب
 لو عدموا أمّا إذا ما وجدوا
 وإن يكن فرداً وإلا اقتسما^٣
 فالخال يحوي المال والخالان
 [فصاعداً وإن يكونوا اتفقوا
 فالسّمس للمدلي^٥ بأمّ واحدا
 على السّواء وبأبوين
 فصاعداً على السّواء وسقط
 أما إذا ما عدم الذي اقترّب^٧
 فإن يكن فارق عن أحوال
 للخال أو أكثر أنثى وذكر
 وإن يكن تفرّق فقد غبر
 والزّوج والزّوجة يأخذان
 وثلث الأصل لذي التقرب
 ويسقط المدلي إليه بالأب

فالعَمّ وحده له المال كامل
 أو عَمّة وعمّتين صاعدا
 من ماله مثلي^١ نصيب العمّة
 للآم سدس ثلث للزّائد
 بالأبوين ما بقي أو بأب
 يسقط من إلى^١ أب يستند^٢
 لذكر مثل اثنتين^٤ أسهما
 فصاعداً وخالة ثنتان
 فبالسّواء وإذا تفرّقوا
 والثلث لاثنين لها فصاعدا
 باقي التّراث واحداً واثنين^٦
 حينئذ من بأب يدني فقط
 بالأبوين نابه^٨ المدني بأب
 مع العمومة فثلث المال
 باقيه للأعمام^{١٠} مثلاً ذُكر
 بيانه^{١١} فقس عليه ما غبر
 سهمها الأعلى بلا نقصان
 بالآم والباقي بأمّ وأب^{١٢}
 حسب مع الحاوي كمال التسب

١- م: مثل. ٢- م: يشتد. ٣- م: أقسما. ٤- ع: اثنتين. ٥- أي: المتقرب.

٦- ليس في م. ٧- م: تقرب. ٨- م: بانه. ع: بابه. ٩- م: قبلت.

١٠- م: الأعمال. ١١- م: ببابه. ١٢- م: بأبوين ما بقي أو بأب.

فإن يكن خلف عمّ ولدا
 إن عدم الأعمام والأخوال
 به ويمنع البعيدة الأقرب
 والأتم مع عمّ يكون لأب
 ذي الصورة اختصت بهذا الحكم
 فصاعداً ومثله لأمه
 كحالمهم في جملة الأحكام
 لونزلوا في درج السفال
 كذلك أعما مهما في الحكم
 مشتركين ورث السهمين
 يمنع بعضاً فاقتصر عليه
 زوجية ثمّ الولاء ثان
 والزوجة الربع فأما إن وُجدا
 ولده كان كمن به اتصل
 زوج وفي الزوجة خلف نُقلا
 فشركاء ناقصاً أو زائدا
 من كان في مرضه قد عقدا
 قبل فلا إرث ولا مهر اقتضى
 إن كان رجعيّاً بالاتفاق
 جميعها من غير ما استثناء
 منه وتُمنع العقار إن فُقد

لكنه ينويه لوفقدا
 قام مقامه كذلك الخال
 ينوب كلّ منهم من تقرب
 إلا إذا كان أبن عمّ للأب
 فالمال لابن العمّ دون العمّ
 والأمر في خال أب وعمّه
 مع عدم الأخوال والأعمام
 وولد الأعمام والأخوال
 تمنع أخوال أب وأمّ
 وكلّ من جمع سببين
 وإن يكن أحد سببيه
 ثانيهما السبب وهو أثنان
 فالزوج يُعطى مع فقد الولد
 تنصف الفرضان ثمّ إن نزل
 وإن يكونا أنفردا رُدّ على
 وإن يكونا زوجتين صاعدا
 ويرثان دخلاً أو لاعددا
 فشرطه الدخول أما لوقضى
 ويثبت الميراث في الطلاق
 ويرث الزوج من الأشياء
 وهكذا في زوجة لها ولد

والطُّوب والأشجار والتَّخلات
 أمّا الولاء فله أقسام
 أولها العتق وكلّ معتقٍ
 تبرّعاً إلا إذا تبرّأ
 بشرط فقد نسب وتشرك
 وإن يكن لمعتق تعدّد
 ترثه أولاده الذّكور
 وإن يكونوا فُقِدوا فالعصبه
 للعصبات دون ولدها ولا
 ومنعوا من بيعه وهبته
 وربّما أنجزَ مثال الجرّ
 أبوه رقّ فولاء الحمل
 به إلى سيّده ينجز
 فيه إلى عصبه المولى ولو
 فضامن وبعده الإمام
 إن ترك آثنين^٣ ومات المعتق
 شارك الابن الحيّ في الميراث
 ثانٍ^٤ ولّاء ضامن الجريره
 مشترطاً ولأوه عليه
 بنسب أو معتق ويشترك

والطُّوب والأشجار والتَّخلات
 ثلاثة كلّ له أحكام
 فإنّه يرث مال المعتق
 من الجريرة فذاك يبرأ
 زوجته والزّوج فيما يترك^١
 تشاركوا وإن يمت فأجود
 وأبواه فهو المشهور
 وإن يكن أثني فإنّ أقربه
 للقرب بالأمّ نصيب في الولا
 وشرطه في البيع عند صفقته
 في حلها معتقة بحرّ^٢
 لمعتق الأمّ وعتق البعل
 ولأوه فإن يمت فالأمر
 فقطن فالمولى لهم وإن نوا
 وما لمولاهما به إمام
 ثمّ قضى أبن ثمّ مات المعتق
 من ترك الميث من الوراث
 ومن توالى كافلاً شروره^٥
 مع فقد كلّ منتّم إليه
 مع أحد الزوجين فيما قد ترك

١- م: يشترك. ٢- ع: فحر. ٣- ع: ابنين. ٤- م: صار.

٥- م: ومن تولى كافراً شروره.

وهو من الإمام حسب أولى
إرث ولا يضمن إلا سائبه
وكل من ليس سواه وارثه
ومع فقد كل من يناسبه
يصنع فيه ما يشاء ونُقِل
ذلك في الفقير في بلدانه
أما إذا غاب الإمام قسماً
لكنه لا يتعدى المولى
كالمعتق في الرقاب الواجبه
ثم الولاء للإمام ثالثه
وارثه الإمام أو مساببه^١
أن أمير المؤمنين قد جعل
ضعفاء الحال من جيرانه
في الفقراء حسب ما قد رسماً

القول فيما يمنع الميراثا كفر وقتل رقهم ثلاثا

فيمنع الكافر إرث المسلم
ولو قريباً فابن عم مسلم
[ومع فقد المسلم الإمام
أيضاً ويمنعونه من شركته
شاركهم إن كان بالسويته
وإن يكن وارثه فرداً فما
والمسلمون يتوارثوننا
كذلك الكفار^٢ دين واحد
ومن يكن عن فطرة يرتد
دون الذي به إليه ينتمي
أولى من ابن كافر بل يحرم^٣
بل ترث الكفرة الإسلام^٤
وإن يكن أسلم قبل قسمته
وجاز^٥ إن خص بأولويته
لكافر إرث إذا ما أسلم
ولو برأي متخالفينا
ولو طرا في الملل التباعد
يقتل كذا زوجته تعتد

١ - م: لثابته. ٢ - م: فليحرم. ٣ - ليس في م.

٤ - جاز الشيء: إذا جمعه؛ والمعنى: وأخذ الجميع إن كان أولى. ٥ - م: الكافر.

للموت من رذته وتوبته وإن هو أرتد لغير فطره وإن أبى يُقتل وأما العده والمال لا يقسم إلا أن قتل وحال ما ترتد أنثى حبست ولو عن الفطرة كان كفرها لا يرث المرتد إلا المسلم لو لم يكن خلف إلا كافرا وهكذا المسلم لومات وما والقتل إتما أن يكون عمدا فيمنع الأول بالإطلاق ويرث المقتول غير من قتل إن فقدوا فللإمام وجبا بالأب والأب والذكران والإناث وفي الذي بأمه تقربا لو عدم الوارث للمقتول فللإمام القتل أو أخذ الدية وحكمها كالشركات تُقضى وليس للثنيان منع الوارث الثالث الرّق وذاك مانع

لا غية وقُسمت تركته فليستب فالتوب يحو كفره فكالطلاق من أوان الرّده وإن يكرّر أربعاً فالقتل حلّ وعند أوقات الصلاة ضُربت حتّى تتوب فيزول إصرها^٤ وهو لكل كافر محرم^٥ كان الثراث للإمام صائرا له سوى المرتد منه حرما ظلماً وإما خطأ لا قصدا والثاني من ديته لا الباقي ولو بعيداً منه أوبه أتصل ويرث الدية من تقربا والزّوج والزّوجة كالميراث قولان والمنع أراه أقربا عمداً بشرط الظلم للقتيل وما له في قولنا أن يعفيه منها الديون والوصايا تمضي للثني من قبل الغريم العاثر في الطرفين وهو إن يجامع

١ - م: قسمة. ٢ - م: يحيي. ٣ - م: وإن يكن عن رابع. ٤ - م: ضرها.

٥ - م: فليحرم.

حرّاً يكون المال للحرّ فقد
والرّق إن أُعْتِق قبل قسمته
وإن يكن وارثه فرداً فلا
إن لم يكن وارث ميت إلا
ليقبض القيمة ممّا خلفا
إن كانت القيمة فوق ما ترك
ووارث المملوك مولاه إذا
مدبر مكاتب أم ولد

ولو غدا الرّق قريباً أو بعد
شارك أوحاز بحسب حالته^١
يعتد في^٢ الميراث عتق حصلا
رقّ سواه جاز جبر^٣ المولى
للعتق ثمّ إرث ما تخلّفا
فليس بالواجب ثمّ أن يفك
قلنا بأنّ العبد مالك كذا
إلاّ الذي أطلق إن كان نقد^٤

القول في مخارج السّهام والضّرب والقسمة والأحكام

فالتّصف من اثنين والثلاثان
والربع من أربعة والسدس من
وإن يكن في الفرض ربع وسدس
والثّمن من عشرين بعد أربعة
فالوجه ضرب عدد منكسر
[بينها وفق كأبوين مع
فاضربه في عدد ذاك المنكسر
وإن تكن قصرت الفريضة

والثلث من ثلاثة سيّان
ستّ كذا الثّمان مخرج الثّمن
فهو من اثني عشر ثمّ السدس
وربّما ينكسر الفرض معه
في أصل ذاك الفرض إن لم يظهر^٥
خمس بنات فإذا الوفق جمع
مثل البنات الستّ مع قد ذكر^٦
بالزّوج أو بزوجة مفروضه

١- م: عادته. ٢- ع: يفيدة. ٣- ع: خير. ٤- م: فقد.

٥- م: مثل البنات الست مع من قد ذكر. ٦- ليس في م.

فالتنقص للبنات أو البنات
للأبوين أو أب وإن يزد
محجوبة بإخوة وذو السبب^١
بالتبيين ثم بعض الورثة
مغايرين فاضرب وفق من آل
أو لم يكن هناك وفق فاضرب
كذا على أخت وأخوات
فلسوى الزوجين والأُم ترد
لا يستحق الرد مع من قد ضرب
لومات قبل قسمة عن ورثه
فريضة الأخرى في الأولى كالاول
ثانية في أصل الأولى وتصب^٢

القول في إرث بني اللعان والحمل والمفقود وأبن الزّان

أولها ترثه والدته
والزّوج والزّوجة والأولاد
ولا توارثاً إذا خلا أباً
فإن يذر إخوة الأبوين
في إرثه وولد الزّنا فلا
من بها قسبته إليه
بل هو والولد والزّوجان
إن لم يكونوا فالإمام الوارث
أولا فلا وقبل وضع يُعزّل
وأعطى ذا الفرض التصيب الأدنى^٥
لأبويه أو لمن تقرّبا
ومن بها إليه كانت قريته
وهو كذا يرثهم إن بادوا
لنفيه^٣ أو من به تقرّبا
وإخوة الأم فسؤددين
يرثسه أبوه والأُم ولا
وإرثهم محرّم عليه
دون سواهم يتوارثان
والحمل إن سقط حيّاً يرث
نصيب اثنين احتياطاً يُجعل^٤
وديعة الجنين حيّاً بحبا
بالأبوين أو يخصّص الأب

١-ع: ذو النسب. ٢-م: انصب. ٣-م: لنفسه. ٤-ع: يفعل. ٥-م: الأولى.

وأصبر على المفقود حتى يمضي عمر عليه بالمات يقضي
أو غالباً ثم أقسم الأموال كما إذا حققت الانتفالا^١

القول في بيان إرث الخنثى من ضم فرجي ذكر وأنثى

ورث بالأسبق بالبول ومع تسوية أيهما بعد أنقطع
وإن تساويا فنصف رجل ونصف أنثى سهم خنثى مشكل
وإن يخلف ولدين خنثى وذكر فافرضه طوراً أنثى
وافرضه طوراً ذكراً ثم أضرب كل فريضة في الأخرى وأحسب
جملته اثني عشر للخنثى خمس ولذكر سبع إرثا
وإن يخلف مع خنثى أنثى عكست فالسبع إذن للخنثى
وإن أتى الخنثى بها مقرونا بابن وبنت فن أربعينا
ومن أتى ليس له الفرجان فقرعة ومن له رأسان
أو بدنان فوق حقواحد يعتبران بالصياح الوارد
في التّوم إن ينتبه الرأسان فواحد^٢ [أ] ولا فذان^٣ أثنان

القول في بيان إرث الغرقى ومن يهدم قتلوا أو خنقا

وهؤلاء يتوارثوننا والشرط فيهم متوارثينا

١ - انتقل من الأمر: تبرأ منه. وفي ع: انتقلا. ٢ - ع: فواحد.

٣ - م: «إلا قداك» بدل «أولا قدان».

وكونهم أو بعضهم ذامال وهل يخص دين هذا الحكم ومع تكامل الشروط فليراث وقُدّم الأضعف في الإرث كما ولده قبل^٢ أبيه فانتقل موت أبيه^٣ ثانياً فانتقلا وانتقل التصيب من كلٍّ إلى لواحدٍ مال فاله أنتقل وإن يمت من غير وارث رجع

وأشتبه الآخر والأولي^١ أو مطلقاً فيه خلاف جمّ كل من الآخر لا ممّا ورث لو غرق أبن وأب قد عدما إلى^٤ أب نصيبه ثم حصل نصيبه من ماله لا بماتلا وارثه والآخران^٥ مثلاً لوارث الآخر حسب إن حصل ميراثه إلى^٦ الإمام المتّبع

القول في إرث المجوس بالنسب صحيحه وفاسد وبالسبب

على خلاف فلو أنه ترك وإن فرضنا فيها ما يمتنع كالبنات وهي الأخت فالبنات فقط

أمّا هي الزوجة فالإرث^٦ أشرت وكُرّث بالمانع لا ما يمتنع^٧ إذا أعتبار الأخت مع بنت سقط

١- م: بالاول. ٢- م: بعد. ٣- م: موته ابنه. ٤- ع: الاخوان.

٥- ع: أو أحد. ٦- م: فالأب. ٧- م: فالمنع.

كتاب القضاء

القول في القضاء والأحكام شرط القضا الإذن من الإمام

والعلم والتكليف والايان	والضبط والتذكير والإتقان
لوجه فتياه فلا يقلد	عدالة طهارة في المولد
وينفذ الحكم من الفقيه	في غيبة مع الشروط فيه
ونُذِب الإعلان في القُدم	لينتهي العلم إلى المظلوم
وأنه يجلس في وسط البلد	مستدبر القبلة حيث ما قعد ^١
مستخرجاً ما كان في الخزون	من حجج معتبر السجون
وموجب السجن وعند التَّهمه	يفرق الشهود حتّى يعلمه
كذلك الخوض مع الأفاضل	ويكره القضاء عند شاغل
بالجوع والعطش أو بالغضب	والهم والأفراج أو بالتصب
كذا آتخاذ حاجب وقت القضا	كذلك تعيين شهود تُرتضى ^٢
وأنه يشفع للغير	ليسقط الحق عن الخصوم

وجاز للإمام حكم العلم
وفي أنتفاء علمه بالبينه
أو أن يُزكَّوا ويصحَّ مجملاً
والجرح إن تعارضاً يُقدَّم
مع حكمه بالحقّ ثم إن طلب
إلاّ إلى إحضار غير البرّزه^١
فينفذ^٢ القاضي إليها حكم
وواجب تسوية الخصوم
واللّمع والإنصاف ثم العدل
عن مجلس الكافر أو أن يقعدا
ولا يلقّنه ومن من تقدّما
وإن يفوها بالدّعاوى دفعه^٣
فإن أقرّ خصمه مختاراً
وإن أبى غزيمه فليحبسه
وإن يرد إثبات حقّ أثبته
أو بعد أن يعرفه عدلان
وإن يكن قد ادّعى الإعساراً
أولا فلا بدّ من الشّهاده
أو كان مالاّ أصلها وإلاّ

ولسواه في حقوق الخصم
إن علم العدالة المبيّنه
خلاف جرح شرطه مفضلاً
ثمّ يعاد رشوة ويحرّم
مطالب إحضار خصم فليجب
أو مُدنيّف^٤ عُرف منه عجزه
يقضي بحقّ ثمّ يمضي ما حَكَم
في اللفظ والمكان والتّسليم
في الحكم والمسلم جازيعلو
مع قيام كافر قد وردا
بذكر دعواه ففيها قُدّما
فن على اليمين أُرعى^٥ سمعه
مكلّفاً ألزمه إقراراً
إن كان خصمه له ألتمسه
إن حقّق اسماً نسباً معرفته
أو تشهد الحلية^٦ بالعرفان
وثبتت دعواه فالإنظارا
إن كان معروفاً بمال عاده
فاقبل له مع اليمين القولا

١ - أي: التي لا تبرز إلى الرجال؛ أي: المخدّرة. ٢ - أي: المريض. ٣ - م: فيقتل.

٤ - من فاه يفوه؛ أي: إذا ادّعى دفعة. ٥ - م: دعوة. ٦ - م: ادّعى.

٧ - الحلية من الرجل: صفته وخلقه وصورته.

وإن يكن أنكر ما آدعاه فإن يقيم قائلها بالحكم ولم يجز إحلافه إلا إذا أو أحلف الحاكم لا اعتداد فإن أبى وردّها فالمدعي وإن أبى ولم يردّ بل نكل ومع يمين منكر لم يُسمع إلا مع الإكذاب والقصاص أما الشهادات على الميت فلا على البقا ومنكر إذا سكت توصل القاضي إلى إقراره وإن يرد مترجماً فالواحد^٢ حتى يجيب^٣ وسوى أسمائه إلا لزمّي^٤ رآه أردعاً^٥ ويستحبّ عندها أن يعظا إن بلغ القدر نصاب القطع وبالمكان والزمان وكفى ويحلف الأخرس بالإشارة ولا يمين في سوى ديوانه ثم على القطع يكون إلا

تُطلب شهوده على دعواه أولاً له استيفاء^١ يمين الخصم طلبها الخصم فإن بها ابتداء بها ومع طلبه تعتاد مع اليمين مثبت ما يدعي رُدّت فإن نكل فيها بطل من بعدها بيّنة للمدعي من بعدها ليس به خلاص بُدّ له من اليمين مكلاً لآفة قد منعت فصمت بما به يُعرف أو إنكاره لم يكفه ويُحبس المعاند سبحانه^٤ لم يغن^٥ في إيلائه إحلافه بدينه قد شرعاً مبالغاً مخوفاً مغلظاً فصاعداً بقوله والردع^٧ والله ما في ذمتي له كذا فإنها نابت عن العبارة أي مجلس القضاء مع إمكانه إن كان ذاك لسواه فعلا

١- م: استبقا. ٢- م: فالولد. ٣- م: بحيث. ع: يجيب. ٤- م: شيخاله.

٥- م: لم يقر. ٦- م: إذ رعى. ٧- م: الذرع.

فنه بانتفاء علم فاقنع^١
إذا أدعى الإقباض أو إبراء^٢
ولا أتى مع عدم العلم ولا
ويقبل العدل مع اليمين
لا في الهلال والطلاق وردا
بالحكم عند حاكم عدلان
والمدعي من شرطه دعواه
كمن له ولاية عنه بما
وجوزوا أنتزاعه للعين
وعدم الشهود والبذل^٣ ولا
ومدّع ما لا يد عليه
وأحكم على الغائب بالشهود
لكن إذا سلمه بالبيّنة
ولو تنازع الغريمان بما
على السواء ولكل واحد
وإن يكن في يد شخص منها
أو ثالث فهو لمن يصدقه
لكن للآخر أن يحلفه
وجائز إحلاف كل صاحبه
بقي في يديه والزوجان

وربما صار الجحود يدعي
وفي الحدود خلف ماقد جاء
ليثبت المال لزيد مثلا
إذا بدا في المال والديون
ولا القصاص وإذا ما شهدا
فلينفذ الشرعيّ ذاك الثّان
لنفسه أو من جرى مجراه
يملك والتكليف شرط علما
وهكذا مع جحده^٣ للدين
يجوز إن وجدها أو بدلا
ولا نزاع سلّموا إليه
وأقض الديون عنه بالموجود
فاطلب من الخصم كفيلاً ضمنه
يдахها عليه كان لها
إذ ذاك إحلاف الغريم الجاحد
فهوله لكن إذا ما أقسما
دون الذي الثالث لا يوافقه
فإن يكن صدق كلاً نصفه
أما إذا الثالث كلاً كذبه
متاع بيت يتداعيان

قيل لكلّ فيه وكلّما
 وقال في المبسوط حيث عدما
 أمّا إذا تعارضت شهود
 إلّا إذا ما انفردت بالسبب^٢
 إن شهدا بسببين حكما
 وإن يكن في يد ثالث حكم
 فإن تساويا فكلّ من قرع
 وإن هما فرأى من الأليّه^٥
 يصلح للتوعين فهو لهما
 بيّنة روي^١ بدين قسما
 فشهد الدّاخل لا يفيد
 فليقض للدّاخل بالمستب
 لخارج والشّابثان^٣ أقتسما
 بأعدل فأكثر إذا علم
 يحلف أو غريمه إن أمتنع
 قسمته بينهما سوّيه

القول في الشّاهد أما صفته فخمسة تكليفه عدالته

إيمانه طهارة الولاده
 ويقبل ابن العشر في الكلام
 بشرط الاتفاق في القضيه
 مع عدم المسلم ثمّ منعا
 ويمنع الشريك للمشاركة
 كذلك الوكيل والوصي
 كذا العدو وشهادة الولد
 وجاز كلّ منها للثّاني
 [لا يقبل العبد على مولاه
 مع انتفاء تهمة الشّهاده
 مع عدم الجمع على الحرام
 ويقبل الذّمّي في الوصيه
 شهادة الفاسق حتّى يقلعا
 لا مطلقاً بل خُصّ بالمشارك
 ما فيه كلّ منها وليّ
 على أب والعكس فيه لا يرد
 كذلك الزّوجان يقبلان
 وأختلف الأصحاب في سواه

أما إذا أعتق فهو يجري على الموالى ولهم كالحرّ
يقبل إن أقام مَنْ تحمّلا لا يقبل الشّاهد لو تبرّعا
كذلك الطلاق والحدود لكن إذا كنّ مع الرّجال
لكنّهنّ وإن أنفردنا مثل الخفيّ من عيوهنا
في ربع ميراث آلذي أسهّلا وليس للشّاهد أن يقيا
وليس يكفي رؤية الخطّ بلا والملك يكفي فيه للشّهادة
ويثبت النّسب والوقفية^٥ لو سمع الإقرار فليقم بها
ويحرم الكتمان بعد العلم ولو دُعي^٦ الشّاهد للتّحمّل
لكنّما فرض كفاية ولا إلّا إذا عرّفه عدلان
وأقبل شهادة على الشّهود ولا يجوز أقلّ من عدلين

على الموالى ولهم كالحرّ مع مانع من بعد أن يزىلا^١
وقولهنّ في الهلال مُنعاً^٢ ولومع الرّجال بل مردود
فيلنّ في الحقوق والأموال في عُذرة^٣ وشبهها يقبلنا
وهكذا قابلة منهنّا وأمرأة ربع الوصايا أصلا
إلّا بما كان به عليا ذكر وإن أقام عدل مثلا
تصرّف الملاك حسب العادة والملك بالسمع والزّوجيّة
عليه قال أشهد على أوبها مع أنتفاء ضرر بظلم
فلامتناع عنه لم يحلّ يشهد إنسان على من جهلا
وينظر^٤ المرأة شاهدان في الدّين والحقوق لا الحدود
فيها على أصل من الأصليين

١- ليس في م. ٢- م: جمعا. ٣- العذرة: البكارة.

٤- الاستهلال: رفع الصوت بالبكاء والصياح عند الولادة. ٥- م: ويثبت السبب في الوقفية.

٦- م: دعا. ٧- م: تبطل.

وهكذا لو شهد أثنان على
وإنما تُقْبَلْ لو تَعَذَّرَا
شاهد أصل قبل حكم بطلت
إن رجعا وحاكم ما حكما
لو ثبت الزور أَسْتَعْدْنَا الأَعْيُنَا
وشاهد الأصل إذا تَوَهَّيَا
أَوْ زَعَمَا أَنَّهُمَا تَعَمَّدَا
أَوْ بَعْضُهُمْ وَرَدَّ بَعْضٌ مَا وَجِبَ
[وإن يقل ذلك بعضهم يرد
وَأَقْتَصَّ مِنْهُمْ وَإِذَا مَا قَالَا
لو شهدا بسرقة فقطعما
وَأَعْتَذَرَا بِالْوَهْمِ ثُمَّ شَهِدَا
ولم يؤثر في الغريم الآخر
وواجب شهرة ذي التزوير

كَلَّ مِنَ الْأَصْلِينَ حَسَبَ قُبُلَا
شاهد أصل ومتى ما أنكرا
كذا إذا ثالثة كانت لغت
فانقضه لا من بعده بل غرما
ولو تَعَذَّرْتَ بِجَالِ ضَمْنَا
قالا شهدنا مع قصاص غرما
مع القصاص أَقْتَصَّ مِنْهُمْ قَوْدَا
وَتَمَّ الْوَلِيَّ إِن فَضَلَا حَسَبُ^١
عليهم الوليَّ إِن كَانَ يَزِدُ^٢
أَخْطَأَتْ أَدَّى قَدْرَمَا قَدْنَالَا
من شهدا عليه ثم رجعا
على سواه غرما تلك اليدا
قولهما للاختلال الظاهر
وما يرى الإمام من تعزير

القول في حدة الزنا وشبته إن غاب في فرج النساء حشفته

من غير عقد قبلاً أو دبراً
بشرط أن يكون ذاك الزاني
لا مُكْرَهًا ولا يفيد العقد

أَوْ شَبَهَ أَوْ كَانَ مُلْكًا يُشْتَرَى
مُكَلَّفًا يَعْلَمُ بِالْعَصِيَانِ
على حرام عالمًا والحد

عليه لو واقع أمّا لو خبت^١ حُذت^٢ وإن هو أَدعى الزَّوجِيَّةَ لَسَقَطَ الحَدَّ وَلَوْ تَزَوَّجَا حُذَّ مَعَ الدَّخُولِ بَلْ لَوْ أَدعى وَلَوْ زَنِى الْأَعْمَى لُحِدَ إِنْ رُفِعَ^٣ يَثْبِتُهُ إِقْرَارُهُ أَخْتِيَارَا أَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعَةُ ثَقَاتٍ فَالْجُلْدُ دُونَ الرِّجْمِ أَمَّا الْفِرْدُ^٤ وَهَكَذَا لَوْ نَقَصَ الشَّهُودُ بِشَرَطٍ أَنْ يَشَاهِدُوا تَعْيِينَا لَوْ شَاهَدُوا الْعِنَاقَ وَالتَّقْبِيلَا لِيَثْبِتَ التَّعْزِيرُ وَالْإِقْرَارُ يَسْقُطُهُ لَا بِمُوجِبٍ لِلْجُلْدِ إِنْ يَثْبِتَ^٥ الْمَقْرَفُ الْإِمَامُ وَبِالشَّهُودِ تَجِبُ الْإِقَامَةُ وَيَقْتُلُ الزَّانِي بَذَاتٍ مُحَرَّمٍ أَوْ زَوْجَةَ الْوَالِدِ^٦ وَالذَّمِّيَّ عَبْدًا وَحُرًّا مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَهُوَ الَّذِي لَهُ بَعْقَدٌ دَائِمٌ

إِلَيْهِ أَجْنَبِيَّةٌ تَشَبَّهَتْ أَوْ مَا يَجُوزُ شَبْهَةٌ خَفِيَّةٌ مَعْتَدَةٌ أَجْلُهَا مَا خَرَجَا جَهَالَةٌ وَأَحْتَمَلَتْ لِيُسْمَعَا^٧ بَغَيْرِ شَبْهَةٍ وَمَعَهَا أَرْتَفَعَ مِنْ أَهْلِهِ أَرْبَعَةٌ مَرَارًا وَاتَّفَقَ الْأَفْعَالُ وَالصِّفَاتُ مَعَ التَّسَاءِ وَإِنْ كَثُرْنَ حُدُوا عَنْ أَرْبَعٍ فَكُلُّهُمْ مَحْدُودٌ كَالْمِلِّ فِي الْمَكْحَلِ لَا تَحْمِينَا حَسَبُ أَوْ التَّفْخِيزُ وَالتَّعْلِيلَا بِمُوجِبٍ لِلرِّجْمِ فَالْإِنْكَارُ فَذَلِكَ مَا عَنَّهُ لَهُ مِنْ بَدٍّ لَهُ قَبُولٌ وَلَهُ أَنْتِقَامٌ وَقَبْلُهَا تُحْتَمُّ السَّلَامَةُ^٨ مِنْ نَسَبٍ أَوْ مَرْضَعٍ مُحَرَّمٍ مُسْلِمَةٍ وَالْمَكْرَهِ الْغَضَبِيِّ^٩ وَمَحْصَنًا يَكُونُ أَوْ مَغَايِرَا فَرَجٌ يَغَادِيهِ غَدَوْ حَاكِمٌ

١ - م: «دنت». وكلاهما صحيح. ٢ - م: حدث. ٣ - م: لسمعا. ٤ - م: وقع.

٥ - م: ما انفردوا. ٦ - ع: ثبت. ٧ - ع: وقبلها يُحْتَمُّ بِالسَّلَامَةِ. ٨ - م: الولد.

٩ - ع: العصي.

وهكذا بالملك أما من زنا
مكلفين حُدَّ ثم رُجِّبا
فالحد حسب وكذلك الحكم
[من بعد جلد مائة والخالع
حتى يطأ زوجته والعبد
مكاتب بعد أداء^٢ الجعل
حُدَّت وبالمجنون فهي تُرجمُ
بل مائة تجلد فهو الحد
عن مصره وأمرأة أورق
[فإن زنا من بعد أن يُحدَّ
فإن زنا من بعد حدين قُتل^٤
كذلك المرأة أما الرقُّ
أُحصن أولاً فسها سواء
والقتل في ثامنه أو تاسعه
وللإمام حد أهل الذمة
ولا تُحد حامل حتى تضع
ومستحاضة وتُرجمان^٥
بالضغث^٦ فيه مائة والفرد^٧

بغير من قلنا وكان محصنا
أما بمن تكليفها قد عدما
في امرأة إن أحصنت فالرجم
ليس عليه الرجم إذ يراجع^١
أعتق إلا أن يطأها بعد
ولو زنت محصنة بطفل
ومن عدا المحصن ليس يُرجم
وحلق رأس ثم عاماً طرد
لا غربة عليها أو حلق
كُررَ أما قبله ففردا^٣
وقيل في رابعة وقد قُبِل^٥
يُجلد خمسين وليس فرق
وتستوي العبيد والإماء
إن كُرر الحد بكل واقعه
وإن يشارد إليهم حكمه
ويُقظم الطفل كذاك ذو الوجع
وإن رأى التعجيل يُضربان
مجزية ولا يقيم الحد

١ - ليس في م. ٢ - م: ادعاء. ٣ - ليس في م. ٤ - م: قبل. ٥ - م: قتل.

٦ - م: ويصوى العبد. ٧ - م: يرحمان.

٨ - الضغث: كل ما طمع وقبض عليه بجمع الكف ونحوه. وفي م: بالضعف.

٩ - يعني: دفعة.

في الحرّ والبرد الشديدين ولا
 مُلتجئ إلى شريف الحرم
 ومشرب حتى يقام الحد
 ومن عليه الجلد والرجم معا
 ويُدفن المرجوم للرجم إلى
 أعيد في الشهود لا الإقرار
 ويبدأ الشهود إذ يقام
 وجلده مجرداً أشده^٢
 وإن تُحدّ امرأة فلتقعد
 ومن على الحرّة ينكح الأمه
 فثمن حدّ ويزاد الزاني
 أرض العدى ولا يقيموه على^١
 لكن عليه ضيقوا في المطعم
 ومن زنا فيه به يُحدّ
 يُبدأ بالجلد لكي يجتمعا
 حقويه صدرها فأما ولّى^١
 بشرط أن يصاب بالأحجار
 رجماً وفي الإقرار فالإمام
 ويُتقى^٣ الوجه ويضرب جسده^٤
 مربوطة ثيابها^٥ ولتُجلد
 ووطئها من قبل إذن المسلمه
 لشرف الزمان والمكان

القول في اللواط والقياده والسحق فاللواط في الشهاده

مثل الزنا ويُقتل الموقب أو
 أو أحرقوه والإمام جازله
 ويستوي اللواط بالأطفال
 ولو عكسنا قُتل العقال^٦
 والعبد إن لاط به مولاه
 يُرجم أو من شاق له رموا
 إحراقه لو بسواه قتله
 وبالمجانين وذوي الكمال^٧
 وأدب المجنون والأطفال
 يُقتل ما لم يدع الإكراه

١- ع: والا. م: ولا. ٢- م: أشده. ٣- ع: يبق. ٤- ع: وحده.

٥- م: مربطة بنائها. ٦- ذوي الجهال. ٧- م: الفعال.

لولا ط ذمّي بمسلم قُتِل
يُقْتَل إن أوقب ثم الفاعل
حرّاً وعبدّاً فاعلاً مفعولاً
إن كُرّر الحدة وكلّ اثنين
هم أجنبيان يعزّرونا
من الثلاثين ولو تكرّرا
قيل ومن يقبل الغلاما
ويثبت السّحق بثبت الزّنا
عليها أحرارهنّ والإما
وكُرّر الحدة ثلاثاً قُتلا
قبل الشّهود كاللّواط ثم لا
وإن تجدّ ثنتين في إزار
[ثلاثة من بعد تعزيرين
خمساً وسبعين وحلق الرّاس
حرّاً وعبدّاً كافراً ومسلماً
ويثبت الحدة بشاهدين

أوقب أولاً وآلذي به فعل
لاموقباً يُجلّد وهو مائل
وكان في رابعة مقتولاً
حشوا إزاراً متجرّدين
معاً إلى التّسعة والتّسعينا
ثلاثة حُدّاً وإلا عُرّرا^١
بشهوة يُعزّر أنتقاماً
وفيه جلد مائة قد عُيّنَا
ولو تكرّر السّحاق منها
في أربع وإن يتوبا قُبلا^٢
يسقط بغد أن يقام أولاً
عزّزهما والحدة في التّكرار
ويُجلّد القوّاد بين اثنين^٣
والنّقي والشّهرة بين النّاس
ونفيها جزّها قد حرّما
أو أنّه يقصر مرّتين

القول في القذف وفيه الجلد حنماً ثمانون فذاك الحدة

والشرط في قاذفه التّكليف كذاك مع إسلامه مقذوف

١- م: حشوا إزاراً ٢- ع: ثلاثة ومرتين عُرّرا. ٣- م: قتلا. ٤- ليس في م.

حرّاً عفيفاً قوله تصرّحاً
 في دبره أولاً لئلا يظنّ أوزان
 إن علم القاذف ما يؤدّي
 أو بعد الاعتراف أنكر الولد
 أو قال لابن يابن زائين
 وهكذا يا زوجها أويّا أبا
 ولويكون كافراً من كافره
 زانية أمك فالتّعزير
 كذا فلان بك لا ط أوزنا
 وكلّما به استخفّ المسلم
 كمن يقول لم أجذك عذرا
 أو فاسق لغير معلن كذا
 وقاذف المجنون والكفار
 بأنّه زان وقذف الوالد
 إذا أتوا به جميعاً حُداً
 ويثبت القذف بشاهدين
 [والطفل والمجنون يقذفان
 والحدة مورث^٨ عدا الزوجيّة
 طلبه أصلاً ولو تكرّرا

يازان يا لائط يا منكوحا
 أنست أقي^١ بأيّا لسان
 والحرّ في طرفه كالعبد
 أو قال لست لأبيك فليحد^٢
 للأبوين الحدة مسلمين
 أو يا أخا فضمه^٣ من نسبا
 ومن يقل للمسلم ابن الكافره
 وبفلان لطت فالتكرير
 أو قد زنيت بسعاد أقرنا^٤
 ففيه تعزير على من يشتم
 لعرسه أو أنست تحسوه^٥ الخمر
 بإمك احتلّمت في حكم الكرى
 والطفل والرقّ وذو أشتار
 ولده وقذف غير واحد
 وإن تفرّقوا فكلّ حداً
 عدلين والإقرار منرتين
 من قد ذكرناه يعزّزان^٦
 ولو عفا البعض فلبقيته
 فاقتله في رابعة إن كرّرا

١ - كلتا النسختين: أبي. ٢ - م: لا يحد. ٣ - م: فخصه.

٤ - م: أو قد زنيت بفلان اقترنا. ٥ - م: تحسوه. ع: تحسوا. ٦ - ع: تحمرا.

٧ - ليس في م. ٨ - م: موقوف.

وَعُزِّرَ الْإِثْنَانِ لَوْ تَقَاذَفَا وَيُقْتَلُ الَّذِي يَسْبُ الْمَصْطَفَى
أَوْ وَاحِدًا مِنْ جَمَلَةِ الْأَثَمَةِ فَقَدْ أَجِيزَ لْجَمِيعِ الْأَثَمَةِ
إِنْ ظَفَرُوا أَنْ يَقْتُلُوهُ سَرًّا إِنْ أَمْنُوا عَقِيبَ ذَاكَ الضَّرَا
وَمَدَّعِي نَبْوَةٍ وَمَنْ بَدَا تَكْذِيبُهُ مُحَمَّدًا بَعْدَ الْهُدَى
وَالسَّاحِرُ الْمُسْلِمُ أَمَّا الْكَافِرُ فَوَاجِبُ تَعْزِيرِهِ لَوْ يَسْحَرُ

القول في بيان حدة المسكر جلد ثمانين على مخير

مَكْلَفٌ وَعَالَمٌ بِالْخَطَرِ^١ ضَرْبًا عَلَى الْكَتْفَيْنِ ثُمَّ الظَّهْرِ
لَا وَجْهَهُ وَفَرْجَهُ مَضِيقًا^٢ عُريَانِ حُرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا
وَزَاهِرَ الْكُفْرِ وَفِي التَّكْرِيرِ^٣ يُقْتَلُ فِي رَابِعَةِ الْخُمُورِ
إِنْ حُدَّ فِي ثَلَاثَةٍ وَمَنْ شَرِبَ خمرًا بِالْإِسْتِحْلَالِ مَرْتَدًّا حُسْبَ
وَمُسْتَحِلٍّ غَيْرِهِ يُحْدَا وَمُسْتَحِلٍّ بَيْعِهَا مَرْتَدًّا
إِنْ لَمْ يَتَبَّ فَالْقَتْلُ قَدْ تَقَرَّرَا وَكُلٌّ مِنْ بَاعِ سَوَاهَا عُزْرَا
وَإِنْ يَتَبَّ قَبْلَ الشَّهَادَةِ يُقْبَلُ^٤ وَبَعْدَهَا فَالْحَدُّ حَتْمًا يُفْعَلُ
أَمَّا الَّذِي تَابَ مَعَ الْإِقْرَارِ مِنْ أَهْلِهِ كَالْقَذْفِ وَالْإِنْظَارِ
وَمَنْ جَسَا الْمُسْكَرَ وَهُوَ جَاهِلٌ بِهِ أَوْ التَّمْحَرِيمِ فَهُوَ زَائِلٌ
وَمُسْتَحِلٌّ مَا اقْتَضَى الْأَجَاعُ تَحْرِيمُهُ يُقْتَلُ لَانْتِزَاعِ^٥

١- ع: اذ سحروا. ٢- م: بالحضر. ع: بالخطر. ٣- ع: متيقا.

٤- م: وظاهر الكف وفي التكرار. ٥- م: يقتل. ٦- م: كالقدر.

٧- م: تحريمه يقبل الانتزاع.

ومن جسا مُحَرَّمًا يُعَزَّرُ وقبل تعزير وحده هدر
وإن بين فسق الشهود فالدَّيه في بيت مال المسلمين فاديه

القول في بيان حدة السرقة والشَّروط هنك حرزه كالفتق

والقفل أو كالدفن ثم يخرج سرًّا بغير شبهة تعتلج^٢
ثم النصاب ربع دينار الذهب بسكّة المعاملات قد ضرب
أو ما يساويه فذاك يُقَطَّع بنسان كفه اليمين الأربع
فإن يعد فقطع رجل يسرى من مفصل القدم حسب مرّا
إن يثلث خُلد السجن إلى موت فإن سرق فيه قُتِلَا
لو كرّر الفعل ولا يُحَدَّ كفاه عن تلك المراحدة
والطفل والمجنون بالتعزير لا العبد من مولاه والأجير
والضَّيف إن أحرز يُقَطَّعَان إن سرقا كذلك الزَّوجَان
وكلما يُنْتَاب كالحَمَام أو مسجداً ومجمع الأَقْوَام
لا قطع فيه وكذا ما ظهرها كالكمّ والجيب سوى ماسترا^٣
وسارق لكفنٍ وبائع للعبد والحرّ فكلُّ يُقَطَّع
ونابش من دون أخذ عُزْرًا ويُقَتَّل الفائت لَمَّا كَرَّرَا
يثبت بالإقرار مرتين من أهله كذلك بالعدلين
وتجزئ المرّة في الغرامه والعدل واليمين^٤ في الإقامه

١ - م: وجد. ٢ - أي: تجتمع. وفي م: «تفالج». وفي حاشية ع: تختلج (ظ).

٣ - ع: استترا. ٤ - م: التمين.

والحكم في التوبة بعد البيّنه
لو سرق أثنان نصاباً مفرداً
إلا إذا ما بلغ التصيب
والقطع موقوف على المرافعة
ولو عفا عن قطعه أو وهبه
لو أخرج النصاب دفعه فُطِعَ
والأب لا يُقْطَع بـمال ولده
ويُقْطَع اليمين لو شلّت^١ كذا
كذلك لو كان بلا يسرى وإن
أي يده وقيل من رجلين

وقبل والإقرار مرّت بيّنه
كان سقوط الحدّ فيه أجوداً
نصابه فقطعه وجوب
ولو عفا من بعد لن يدافعه
من قبلها كان له أن يهبه
كذا مراراً في أصح ما سُمِعَ
بل يُقْطَع الابن بـمال والده
لو كان في اليدين ذلك الأذى^٢
كان بلا يمين فيسراه أبـن
حذار أن يسبق بلا يدين

القول في حدّ المحاربينا أي لسلّاحهم مجرّدين

في البرّ أو في البحر والتهار
تخيّر الإمام بين قتلته
وإن يتب قبل اقتدار قبلاً^٣
أمّا عقيب قدرة عليه
وإن تُني فليكتب السلطان
بأمرهم ألا يعاملوه
حتّى يتوب وكذا اللصوص

والليل قصد الخوف والإضرار
وصلبه وقطعه وغربته
في الحدّ والحقوق لن تبطلا
لو تاب لم يلتفتوا إليه
إلى الأولى تحوهم البلدان
في حاجة ولا يجالسوه
محاربون قتلهم منصوص

دفعاً مع التغليب للسلامه
ومن يكابرها أو الغلاما
جرى الدفاع قتله ومن دخل
لم يضمنوا تلفه وما ذهب
عليه تعزير كذا الحيال^٢
بما به يكون الارتداع
إن وطئ المكلف البهيمه
حُرِّم لحمها ولحم النسل
وُعُرم القيمة للأصحاب
نصفين ثم قرعه فاقرع^٣
أولا يكون لحمها مأكولا
ثم تباع في سواه وُعُرم
وليتصدق بالذي يباع
يثبت بالعدلين أو إقراره
وإن يطأها أربعاً تكريرا
ومن زنا بميتة كالزاني
لكن هنا قد غلظوا عقوبته
يثبته^٤ أربعة واللائط
وعزروا مستمئياً إذا عرف

وما على قاتلهم غرامه
على السفاح هدير الأذاما^١
داراً نهاه أهلها فلم يبل
منه ومن يرى اختلاسا وسلب
بالزور والمبتج المحتال^٣
ويستعاد ما له أنتزاع
عُزِّرْ ثم إن تكن مطعومه
ودُبِحت وأحْرِقت للفعل
ويُقَسَم القطيع في أرتياب
يقسم بالقرعة حين ينتزع^٥
فليقصها عن مصره تحويلا
ثمها إن لم يكن للمحترم
به علسي رأي به نزاع
ودفعه يغنيه عن تكراره
فقتله إن كَرَّرَ التعزيرا
بحية في الحد والإحصان
وعزروه حيث^٦ كانت زوجته
بالميت كالحَيِّ وزيد الساقط
عدلان أو واحدة به أعترف

١- م: على السفاح هدم الأذاما. ٢- ع: المحتال. ٣- م: بالزور والميخ الحتال.

٤- ع: فرعه ثم فرع. ٥- م: يقرع. ٦- ع: وعزروا لا جنب. ٧- م: بليلة.

وجاز أن يحمي الفتى دفاعاً
وأهله بالسَّهل إن لم يندفع
وجاز رمي مَنْ عليهم أطلع
وضرب عود أو حصاة أو حجر
عن نفسه وماله ما استطاع
جاز إلى الصَّعب له أن يرتفع
إن زجروه عنهم فَا أرتدع
وما جنَّاه منهم فهو هدر

كتاب القصاص

القول في القصاص والديات للقتل أقسام^١ ثلاث تأتي

عمداً وشبه العمد أو محض الخطأ	إن كان فعلاً يستجرّ القتل
في غالب أو نادراً أو فعلاً	يقتل غالباً وليس القصد
للقتل بل للفعل ذان عمد	أما شبه العمد قصد الفعل
كالضرب تأديباً قضى بالقتل	والخطأ المحض الخطأ في القصد
والفعل كالرمي ^٢ لطير يردي	شخصاً كذا جراحه في العد
ثمّ القصاص ثابت في العمد	إن كان من مكلف في نفس
معصومة كفاء لتلك النفس	مباشراً كالذبح أو مسبباً
كالسهم والحجر أو أن يضرباً	بخشب ^٣ مكرراً ما حمله
ليس لمثله مطيقاً؛ مثله	أو ملقياً لأسد فأكله
أو جارحاً جرحاً سرى فقتله	ثمّ قصاص ظرف مع الذية
يدخل في النفس قصاصاً وديه	

١- م: أحكام. ٢- ع: والعقل كالرامي. ٣- م: يحسب. ٤- م: مطلقاً.

لو جرح الإنسان ثم قتلته
ففيها القصاص أما لوجع
وإن يكن أكره غير على
وهكذا في الأمر والتخليد
كغيرهم وإن يكونوا ناظرا
فالسجن للماسك^١ ثم يُقتل
شرط القصاص خمسة فالأول
عبداً كذا مكاتباً أم ولد
بل يلزم الحر أداء قيمته
وهكذا لا يتجاوز الأمه
مهيرة وعبد ذمي فلا
وهكذا أمهم لا تفضل
ويُقتل الحر بجزم مثله
وحره بها وبالحر ولا
وجرحها كجرحه في الطرف
ثم لها تقتص منه وترد
ويُقتل العبد بقتل العبد
وأمة والعبد حراً إن قتل
أو ملكه أحدهما يختار
أما إذا جرح^٢ حراً خيراً^٣

فإن يكن مغرقاً ما فعله
فبقصاص النفس حسب يُقتل
قتل أمرئ يُقتص ممن قتل
في السبحن للآمر والبعيد
وممسكاً وقاتلاً مباشراً
ذوالقتل والناظر منهم يُسمل
حرية فالحر حين يقتل
مدبراً فلا قصاص يعتمد
ما لم تكن فاضلة عن ديته
للمسلمين دية لمسلمه
يزد على ديته إن قُتلا
عن حره منهم حين تُقتل
وحره مع رد نصف ديته
يؤخذ من وليها ما فضلاً
فإن تصل ثلثه فنصف
فضلاً ومنه له من غير رد
وأمة وأمة بعبدي^٤
فإن يشأ وليه القتل فعل
وما لمولاه إذا خيسار
فإن يرد منه القصاص بادراً^٥

١- ع: والسجن للممسك. ٢- م: وأمة بأمة تعد. ٣- م: أخرج.

٤- م: تاراً. ع: باذراً.

قيّمته أولاً فبالحساب
منه وللمولى الفدا بأرش
بالقتل فالقتل^١ لأوليائه
يُقتل به إن كان ذلك عمدا
بقيمة القاتل إن بغاه
عن قيمة القاتل عمّن قد قتل
بالشرط إن لم يقبض المكاتب
شيئاً فإن أدى فليس عبدا
وبيع أو ملك في الرقيّة
على الإمام السهم في حرّيته
أرشاً وفكّ رقه بما فعل
حرّين فليقتل جزاء ما فعل
بينهما^٢ ما لم يكن به حكم
بالعبد والإسلام شرط ثاني
ولو بذمّي ولكن يُغرم
تقتل ذمياً بذمّي كذا
لكن يردّ الفاضل الولي
وهي به لا ردّ بعد قتلها
عمداً إلى الولي فليسلم
من ولده وهو على الخيار

وجاز الاسترقاق في أستيعاب
وجاز بيعه وأخذ الأرش
والعبد إن سطا على موله
فإن يكن قتل عبد عبدا
أو خطأ يفكّه موله
وجاز دفعه وأخذ ما فضل
ولا يردّ النقص والمكاتب
قنّ كذاك مطلق ما أدى
لكن سعى في حصّة الحرّيه
وان يكن أخطأ في جنايته
وخير المولى فإن شاء بذل
أو سلم الرّق أو الحرّ قتل
وإن يكن عبداً تعاقباً فُسيم
لأول فليستبد^٣ الثاني
فلا يقاد بالكفور مسلم
ديته إن كان ذمياً بلى
يقتل بالذمّيّة الذمّي
وهكذا ذمّيّه بمثلها
ولو جنى الذمّي قتل^٤ المسلم
مع ما له وقيل والصغار

١ - م: والدم. ٢ - ضمير المتنى راجع إلى ولتي المقتولين. ٣ - م: فشد.

٤ - كلتا النسختين: قبل.

قتلاً [ورقاً]¹ ومتى ما أسلما
وإن يكن عن خطأ فديته
وثالث الشروط غير ولد
[مُعزراً مكفراً والوالده
الرابع العقل فن ما كملا
لكن بذى عاقل ما قد شرطاً
وذو البلوغ كالقصبى يقتل
إلا لدفع فيكون هدراً
خامسها عصمة² مقتول فلا
يقتل

بعدُ فحكم المسلمين الزمناً
ومعسراً إمامنا عاقلته
فالأب لا يُقتل بآبى بل يدي³
تُقتل والولد يردي والده
كالطفل أو ذى جثة لن⁴ يُقتل
إذ عمُد مجنون وطفل كالخطا
وعاقل لذى الجنون يقتل
والأنسب الأعمى يساوي المبصر
يعقل مرتدّاً إذا ما قتل

القول في إشراكهم إذا أشرك في مسلم حرّ جميع فهللك

عمداً فللولي قتل الكل
وقيل بعض ويرد الباقي
بحسب ما جنوه والمقتص
قام به الولي أما العكس
في ذاك كالأطراف وأثنان
لوفتكت أنثى وحرّ برجل
والفضل نصف دية على الرجل

بأسرهم من بعد ردّ الفضل
عليهم بقدر الاستحقاق
منهم إذا كان عليهم نقص
فالفضل للولي ثم النفس
فتى [من] الرجل يقتل
فلْيُقْتَلَ من بعد ردّ ما فضل
حيث عليه النصف والنصف كمل

١ - من ع. ٢ - يعني: يعطي الدية. ٣ - النسخة (م): «ذى حلى» بدل «ذى جنة لن».

٤ - النسخة (م): عصبة. ٥ - كلتا النسختين: جنت.

وجاز قتل رجل وردت
والحر والعبد إذا ما قتلا
مع رده للحر نصف ديته
لسيد العبد وإن حرّاً قتل
للحر عنها وهو نصف ديته
ولو عن التصف تعالت قيمته
وجاز للولي قتل العبد
ما زاد من قيمته عن حصّته
وإن يكن مستوعباً لديته
لو قتل العبد وأثنى حرّاً
ورده ما جاوز نصف ديته
أو قتل المرأة وأسترقه
وإن يزد فللموالي فضله
وأن يساوي العبد ما جناه
بديّة المرأة أمّا لو فضل
تمامه التصف وآلا كملت

ديتها عليه قيل^١ أدّت
حرّاً فإن شاء الولي قُتِلَا
وما يزيد العبد عن جنايته
فسيد العبد يردّ ما فضل
أو سلّم العبد إلى^٢ ورثته
كانت لمولاه إذاً زيادته
وألزم المولى^٣ إذا يردّ
إن جاوز القيمة نصف ديته
أولاً أتمّها إذا لورثته
لجاز قتل القاتلَيْن طرّاً
على^٤ المولى إن يزد في قيمته
مع نقصه وحيث ساوى حقه
وإن أراد العبد جاز قتله
أو دونه صحّ وألحقناه
ردّت على السيد ثم إن كمل
ولو أقي الحرّ تمام ما جنت

القول في إثباتهم للقتل ثلاثة إقراره من أهل

واحدة وإن يقل قتلته عمداً وثانٍ بل أنا فعلته

وأنكر البادي فبيت المال
ولو قرّ واحد بقتله
فللولي الأخذ بالإقرار
الثاني من مثبته عدلان
وجاز إثبات ديات الجاني
أو اليمين الثالث القسامه
تغلب الظن بصدق المدعي
فللولي حلف الخمسينا
لوم تكن قسامه لكررا
وقومه قسامه خمسينا
ولو أبى الزم والذي يجب
والبعض بالحساب والقبلي
منفرداً أو كافر فلو حكي
أو التسماع عدم التواطئ
فوحكي الكفار والقبليان لم
وكل من وجد في محلته
لزمه اللوث وإن كان وجد
لأقرب المحلتين ثم لو
ولورأوه في خميس^٣ أو فلا^٤

يدين والإقصاص للإبطال^١
عمداً وثان خطأ من فعله
ممن يشاء وهو بالخيار
عليه بالإزهاق يشهدان
بشاهد ومعه ثنتان
تثبت في لو^٢ هو العلامه
كالشاهد الواحد فيم يدعي
يخلف كل منهم يميناً
ولو أباه فليحلف منكر
إن فُقدوا تكرر اليمين
فيه كمال دية نفس حسب
لا يثبت اللوث ولا العصي
جماعة الفساق عمن هلكا
لثبت اللوث بلا اشتراط
يثبت ولو تواتروا جاز القسم
أو داره القتل أو في قريته
مابين قريتين فاللوث عقد
تساويا بعد في اللوث استوا
أو سوق قوم قديته على

١ - ليس في ع. ٢ - اللوث: شبه الدلالة على حدث من الأحداث ولا يكون بيته تامة. يقال:

لم يثم على اتهام فلان بالجناية إلا لو^٣. - الخميس: الجيش الجزار. سمي بذلك لأنه

خمس فرق: المقدمة والقلب واليمينه والميسرة والمؤخرة. ٤ - أي: الفلاة.

وجوه بيت المال أما إن عُديم لوث فكالغير من الدّعى حُكِم

القول في كيفيّة القصاص

وهو يقتل العمد واختصاص^١

لا يثبت الدّية إلّا صلحا ولا قصاص بسوى السّيف إلى وليس مضموناً له سراهه فإن يكن لعدّة فليترقب ديتته وبذل الجاني فلا وهكذا على خلاف لوعفا قبل القصاص أنتقل الفرض إلى وإن يك المقتول مقطوع^٢ اليد ردّ الولي دية المقطوعه من قبل الله فلا ردّ ومن بمثله في طرف وللمرجل ثمّ لها منه مع الردّ إذا ولم يجز قطع الصحيح بالأشل مع حمسه^٣ وتستوي الجراحه

إن كان قتلاً كاملاً أو جرحاً مشبه وحسبه ضرب الطّلاء^٤ مع عدم العدوان في التّكايه إجماعهم فإن يكن بعض طلب قصاص إلّا بعد ردّ حصلا بعضهم وإن يمت من أتلفا ديتته من ماله^٥ حيث خلا قطع قصاص أو تعدّي قدودي وأقتصر أما إن تكن منزوعه يثبت له القصاص في النفس فمن يقتصر منها لا يرّد ما فضل زاد على الثلث ويمنع الأذى أما الأشل بالذي صغّ فحل طولاً وعرضاً حسب المساحه

١ - م: وهكذا يقتل ذا اختصاص. ٢ - أي: العنق.

٣ - م: «مثاله» بدل «من ماله». ٤ - ع: مقط. ٥ - م: خمسة.

ويمنع التعزير كالمأمومه
وهكذا جائفة والكسر
في العبد والمسلم والذمي
فيقطع الأنف الصحيح الشّم^١
لا الذكر الصحيح بالعين
فجاز أن تُقلع عين الاعور
وهكذا سنّ الصبي ينتظر
أولا تعين القصاص والحرم^٢
[وضيقوا في الشرب والطعام
ولو جنى في حرم ففيه
ولو يداً من رجلٍ قد قطعاً
لاقتصّ للأول ثمّ الثاني
وإن يكن قدّم قطع الإصبع
ذواليد منه يده ويرجع]

ترققاً بالأنفس المعصومه
للعضو والآذي جناه الحرّ
فيمنع القصاص للذمي
بالضدّ والسماع بالأصمّ
[ويثبت القصاص في العين]^٣
بعين ذي العينين عند الأكثر
حولاً فإن عادت فأرشد يُعتبر
إذا ألجأ جاز إليه يُحترَم^٤
عليه كي يخرج للأحكام^٥
يُقتَصّ منه حسب ما يجنيه
وبعدها من يد شخص إصبعاً
يأخذ منه دية البنان
قطعها المقتَصّ ثمّ ليقطع
على الذي جنى بقدر الإصبع^٦

١ - شَمّ الأنف: ارتفعت قصبته قليلاً في استواء. ٢ - ليس في م.

٣ - م: الطعام. ٤ - م: عليه كي يخرج للأحكام. ٥ - ليس في م.

٦ - ليس في م.

كتاب الذيات

القول في النفس ومقدار الذية عن مسلم حرّم من الإبل ميه^١

أو مائتان حلّة بردي حبر	مستة أو مائتان من بقر
أو عشرة آلاف من ذي الدرهم	أو ألف دينار كذا من غنم
يثبت إلا برضاهم كملا	في سنة من مال جانيه ولا
ثلاثة من بعدها ثلاثون	وشبه عمد إبلاً يؤدون ^٢
وزائداً واحدة طروقه ^٣	بنت لبون مثلهنّ حقّه
من مال جانيه بعامين قدير	للفحل أي ثنية أو ما ذكر
بنت مخاض مثلهنّ أبن لبون	ودية الخطأ إبلاً عشرون
ثمّ ثلاثون بنات للبون	ثمّ حقاقاً بعدها ثلاثون
تصّحها لا من جناه العاقله	أو ما ذكرنا في ثلاث كامله
نمائه كامله دراها	والمرأة النصف وذميّ ثا
ما لم تجز دية حرّ جلته	أنثاهم النصف ورقّ قيمته

١ - م: من مسلم حرّاً من العبد بمايه. ٢ - م: وشبه عمد إبلاً ديون.

٣ - أي: التي يطرّقها الفحل.

وكلما فيه لحرديته ففيه من أعضاء عيد قيمته^١
 [لكن شرط دفعه للجاني وما به البعض فبا لحسان
 والأرش فيما لم تُقدّر ديته وإن جنى تعلقت جنايته]^٢
 بنفسه لا بالموالي إنما لهم فكأكه بأرش ما جنى

القول في الموجب للضمن لدية الإنسان وهي أئنان

أولها ما كان عن مباشره إذا أراد منعه^٣ من باشره
 كالموت بالظب كذا في الهاجع يقتل بانقلابه والواقع
 على سواه فيموت الأسفل يضمن أو دافعه ما يقتل
 وإن يهدم حائط قد أشترك ثلاثة أصاب بعضاً فهلك
 كان على مشاركيه ثلثا ديته ومنعوه الثلثا
 ومخرج للغير من منزله لئلا يكون ضامناً لقتله
 إلا إذا ثبت موت المُخرج أو قاتل أردّه^٤ غير المُخرج
 الثاني تسبب كمن بئراً حفر في غير ملكه هوى فيها بشر
 أو نصب السكين أو معاثرا أقام في الطريق أردت عاثرا^٥
 وإن يكن ذلك في الملك فلا ومن بإذن دار قوم دخلا
 عقره كلهم فليضمنوا ولا كذا إن لم يكونوا أذنوا
 ويضمن الرّاكب باليدين أو قاد والواقف بالرجلين

١- م: فان جنى تعلقت جنايته. ٢- ليس في م. ٣- م: فعله. ٤- م: اراد.

٥- م: أثر غابرا.

كذلك لو ضربها ولو ضرب
لو ركب أثنان معاً لضمننا
سواء كان ضامناً وهو السبب
وربها إن صاحَبَاهُ ضمنا
ألقته من تنفيره أو لا فلا
دونها ويضمن المالك ما
وإن يكن مع سبب مباشره
كان ضمانه على من باشره

القول في الأعضاء في الشعر الذية في الرأس أو في حية مستويه

بشرط أن لا ينبتا فإن نبت
وأمرأة إذا أميط شعرها
أو نبتت فالأرش في ذاك ثبت
ديتها فإن يعد فهرها
والأرش في الشعر والأهداب جمع
وكل جفن ربعها بمحضته^١
إن قُلِعت فدية صريحه
أو في قضائه تعالى ذهب
ودية في قطع أنف كملت
فصار فاسداً وبعد أن جُبِرَ^٢
وثلثا الذية في المقدار
وهي التي تحجز نصف ديته
كذلك في واحدة الأذنين
كذلك في أحد منخرين
بشرط أن لا ينبتا فإن نبت
وأمرأة إذا أميط شعرها
والحاجبين النصف والفرد الربع
وعين ذي العينين نصف ديته
كذلك عين الأعور الصحيحه
إن كانت العورا كذلك خلقت
والثلث في العورا إذا ما خُسِفَت
وهكذا مارنه أو لو كُسِرَ
من غير عيب مائة الدينار
في شلل الأنف وفي روثته^٣
والنصف في أحد منخرين

١- م: وجفن رتقها بمحضته.

٢- م:

فصاعداً أو بعد أن خيرا

وهكذا ماريه لو كسرا

٣- كلتا النسختين: رويته.

والبعض بالنسبة ثمَّ الشَّحْمه
والشَّفة التَّصْف ولو تنقَّصت^٢
ديتها ويجب الثَّلْثان
في الطفل أو من الصحيح ديته
عدَّتها الثَّمان مع عشرينا
[وفيه في الأخرس ثلث ديته
إذا ادَّعى الصَّحيح أن قد ذهب
تصديقه ودية الأسنان
أما المقادير فهنَّ اثنا عشر
لكنَّ سنَّ أول خمسونا
ودية الزائدة المنتزعه
وما لها مع انضمامها ديه
[وفي أسوداد السنَّ ثلثا ديته
والأرش في سنَّ آلذي لم يشغر
ودية في عنق قد كسرا
كذلك لوجني عليه ما منع
ودية إن ذهب اللحيان
أو فاقد السنَّ وفي الأسنان

كثلت أذن وكذا في الحرمة^١
فبالحساب قال لو تقلَّصت^٣
إن عمَّ الاسترخاء في اللسان
والبعض كانت بالحروف عبرته^٤
بحسبها المال يقسطنونا
والبعض بالحساب في مساحته^٥
منطقه إقسامه ووجبا^٦
ديته عشرون مع ثمان
ثمَّ المآخير بها ستَّ عشر
والآخر الخمسة والعشرون
كثلت الأصلية المقتلعه
إلا إذا ما اختصَّت التزْع هيه^٧
كذا إذا أنصدع دون سقطته^٨
إن نبتت أولا فثلث المثغر
حتَّى غدا الإنسان منه أصورا^٩
من أزدرد ثمَّ أرش إن رجع
عارية كالطفل عن أسنان^{١٠}
[تجامع اللّحين ديتان

١ - م: لثث وهكذا في الحرمة. ٢ - م: وما تنقصت. ٣ - م: لو تقلعت.

٤ - م: والبعض بالحساب في مساحته. ٥ - ليس في م. ٦ - ع: منطق قسامة ودهبا.

٧ - م: إلا إذا الصدع دون سقطه. ٨ - ليس في م. ٩ - الأصور: المائل والمعوج.

١٠ - م: ودية إن ذهب الجنان عاداته كالطفل عن البيان

وفي يد الإنسان نصف ديته
 وثلثا ديته لو شُلت
 وهكذا زائدة والإصبع
 كلُّ ثلاثة عدا الإبهام
 والثلث في زائدة أو شلاً
 عشرة من الدنانير ثبت
 وأبيض^٣ فخمسة والظَّهر
 كذا إذا أصيب فاحدودب^٥ أو
 برا فثلث دية ولو ذهب
 وفي التَّخاع دية ولو ذهب
 كذاك في حلمتها وإن قُطِع
 حلمة^٤ الرجل بالتَّصف^١ تدي
 والذكر الدِّية أو حشفته
 ودية تجب في الخنصين
 فيها مئآت أربع عيناً خرج
 في أحد الشَّفرين نصف العقل^{١٤}
 من دية والمهر والأنفاق

وحدها المعصم في إبانته
 والثلث في السَّلاحين^١ حُدَّت^٢
 من اليدين الشَّعر حين تُقَطَّع
 أُنْمَلَتَيْن عند الانقسام
 ثلثان في العضو إذا ما شلاً
 في الظَّفر لم ينبت أو أسود نبت
 فدية إذا عراه^٤ الكسر
 ممتنع القعود قد صار ولو
 مشي^٦ ووطء ديتان قد وجب
 ثدى لأثنى فصاف عقلها^٧ وجب
 لبنها أو قلَّ فالأرض شُرِع
 كالشيخ والثُّنن لدى محمَّد
 وهو من العتَيْن ثلث^{١٠} ديته
 [والجفر^{١١} نصف أذرة الخنصين]^{١٢}
 وضعفها في مشيه^{١٣} إذا فحج
 إفضاؤها صغيرة بالكلِّ
 حتَّى يحول الموت بالفراق

١ - النسخة (ع): التلا. ٢ - ليس في م. ٣ - م: أيضا. ع: أبيض.

٤ - م: علاه. ٥ - م: واحد وذات. ٦ - كلتا النسختين: مثنى.

٧ - يعني: «ديتها». وفي م: مقلها. ٨ - م: حمله. ٩ - يعني: نصف الدية.

١٠ - م: نصف. ١١ - هكذا في النسخة (ع). والأظهر أن يقال: والفرد؛ أي: والواحدة.

١٢ - ليس في م. ١٣ - م: مشبه. ع: مشبه. ١٤ - م: الفعل.

لو لم يكن زوجاً وكان مكربها فدية حسب ومن قد اكربها
واحد الأليين نصف وإذا من مفصل الساق وإصبعاً بدا
وكل واحد من الساقين والضلوع من جهة قلب كسره^١
وهكذا العجان إن لم يملك إن كسرت ترقوة وجبرت
عيناً ومن داس حشاً فأحدثا من دية ومن يكن مفتضاً
مثانة فزال ملك بولها في كسر عظم العضو خمس^٢ ديته

فالمهر والدية أو بأمرها إن حصلت بكراً فأرشاً أخذت
واحدة الرجلين حذت^١ فكذا بمائة مثل أصابع اليد
نصف من الدية والفخذين فلم يكن يملك بعد العذرة
غائطه أو بوله في المسلك بغير عيب أربعين فديت
ديس حشاه أو يؤذي الثلثا بإصبع للبكر حتى فضا
ديتها ومثل مهر أهلها فإن برا وصح من معرته

١ - ع : أخذت .

٢ - من هنا يظهر نقص في أبيات الأرجوزة حول بعض فروع فقهية غير مذكورة شعراً . وهي كما في متن التبصرة :

« وفي كسر الضلع : خمسة وعشرون ديناراً ، إن كان متاً يخالط القلب . وإن كان ممائلي العضدين فعشرة .

وفي كسر البعوص إذا لم يملك الغائط ، الدية . » .

ويمكن أن تكون الأبيات الساقطة كما أنشأها أخي الفاضل الأديب صباح صالح

الهنداوي هكذا :

والضلوع من جهة قلب كسره وخمس وعشرون عيناً قدره
ومائلي العضدين قد قدرا بعشرة هذا الذي قد ذكرنا
لو أنه بعصوصه قد كسره فلم يكن يملك بعد العذرة
فالدية كاملة لما ذكر ولا يكون غير هذا فاعتبر

٣ - م : ثلث .

أربع أخماس قرار كسرتة ورابع ما في الكسر في موضحته
والرَضُّ ثلث دية العضوفان برا فخذ أربعة الأخماس من
رَضُّ وفكُّ العضو من عظم إلى أن يوجد العضو وقد تعظلا
وثلثا ديتته فإن برّا أربع أخماس لفكِّ قرّرا

القول في منافع الإنسان فدية في العقل والنقصان

أرّش فإن عاد فلا آرّجاع ودية إن ذهب السّماع
وسمع أحدى الأذنين شظرا ونقصها فقيستا^١ بالأخرى
ويؤخذ التّفاوت المعلوم بين المسافتين والعموم
في الأذنين قيس بالمشابه سنّا كذا العينان إن نقصاً به
وفيها الدّية والنّقصان في ضوء إحديها بالحسبان
وهكذا نقص ضياء الكلّ معتبر بنقص ضوء المثل
والشّم فيه دية فلو قطع أنف فزال الشّم ثنتان شرع
والنقص أرّش حسب رأي الحاكم ودية في فقد ذوق الطاعم
ونقصه الأرّش وفي الإنزال تقدّم الدّية للإكسال
ودية في سلس قد وجدا كذاك في الصّوت إذا ما فُقدا

القول في الجراح وآلشجات طراً ثماناً متفاونات

حارصة^٢ قاشرة للجلد
وبعدها دامية وهي آلتى
فيها بعيران ومتلاحمه
ثلاثة وبعدها السمحاق
أربعة وبعدهن الموضحه
توجب خمساً ثم عشراً^٤ هاشمه
 وخمسة عشرة في المنقله
وبعدها مأمومة لما تصل
وهكذا جائفة لجوفه
إن صلحت بالخمس فيها يجزي
عُشراً وأما الشفتان شُقت
فثلث وخمسها لوثلث^٥
وإن جنى نافذة في طَرَف
وفي أحمرار وجهه دينار
ثلاثة والضعف في أسوداد
بنسبة العضو وتستوي هيه
قبل بلوغ ثلث وبعد

فيها بعير وهي قسم عندي
في لحمه شيئاً يسيراً حَزَتْ^٣
في اللحم شيئاً فوق ذاك حاسمه
بجلدة العظم لها آلتحاق
عبرتها لعظمه أن توضحه
وهي آلتى للعظم أضحت حاطمه
وهي آلتى تموجنا أن ننقله
أم الدماغ ثلث دية جُعِل
تبلغ أو نافذة في أنفه
ومنخر إلى بلوغ الحاجز
حتى به الأسنان قد تبدت
والنصف في واحدة لو شُقت
من رجل مائة دينار في
ونصفه وأما الاخضرار
كالرأس والتنصيف في الأجساد
مع الرجال في القصاص والديه
فهو إلى النصف إذن تُرَدُّ

١- م: ثلاثون. ٢- م: خاصمه. ٣- ع: أجرت.

٤- م: توجب عشراً ثم خمس. ع: توجب عشراً ثم خمساً.

٥- هكذا في النسختين. والأظهر: برئت.

وموجب الذبحة في الذكران ديتهم كذلك في النسوان
كذلك الذمّي أمّا الرق مع رده القيمة يستحقّ
وكلّ من ليس له وليّ وليه إمامه الأصليّ
له القصاص وله أخذ الذبحة وما له العفو على خُلف هيه

القول في الجنين عشرون لزم في نطفة بعد قرار في الرحم

علقة توجب أربعينا ومضغة ديتته ستّونا
ثمّ ثمانون لعظم وإذا تكمل الخلق سوياً واستوى
ولم تلجه روحه فهي ميه^١ وبعد ذاك بالحساب والذبة
جنين ذمّي كعشر ديتته والرقّ منسوب إلى والدته
[وخذ لما بين الجميع بالحساب والعشر في جنين ذمّي يصاب
من دية بها يخصّص الأب والعشر من قيمته أمّ أنتسب]^٢
مملوكه في من أبوه رقّ ما بين أنثى وذكر وفرق
فإن تلجه روحه فللذكر خذ دية والتصف من ذاك قصر
في دية الأنثى وخذ لكلّما قد جهلت حالته نصفهما
لو ألفت الأمّ الجنين ألزمت لو ارث بدية الذي رمت
إن باشرت أو كان عن تسبيب وما لها في ذاك من نصيب
لو أنّه أفزع ذا جماع فألقت النطفة للضياع
عشرة من الذنانير غرم ووارثو الأموال بينهم قسم

١ - أي: مائة. ٢ - ليس في ع. ولا داعي لها.

أقربهم قبل القريب ياتي	ما أستوجب الجنين من ديات
شاء الولي أخذ ما الجاني ضمن	والجرح والأعضاء في الجنين إن
ولياً أخذن بعد ذا بنسبته	فلينسبن ما سواه لديته
فأسقط الجنين حياً ففقضى	لو ضرب الحامل ضرباً مجهضاً
إذ كان في قتل جنينها السبب	بذلك الإلقاء قتلُهُ وجب
أخطأ كان دية ما أخذنا	هذا إذا ما كان عمداً وإذا
لمائة الدينار جمعاً سلاً	قاطع رأس الميت حرّاً مسلماً
قطعاً وفي شجاعه وجارحه	وانسب إلى الدية في جوارحه
في البرأما وارث له فلا	ويصرف المال الذي قد حصلا

القول في تلف حيوان متى أُتلف ما يؤكل لحمًا ثبتنا

أو كان حيواناً له ملاك	إن كان بالتذكية الإمساك
لا بسواها ذمة ^٢ ملزومه ^٣	وإن يكن بغيرها فالقيمة ^١
جارحة أو كسر عضو قد وقع	في يوم إتلاف وأرش إن قطع
لكنه ممّا الذكاة يُقبَلُ ^٤	وإن يكن أُتلف مالا يؤكلُ
وعضو مستقرة الحياة	فأرشه إن كان بالذكاة
بغيرها فقيمة كما سلف	في قطعه كذاك أماً في التلف
ذكاته وكلب صيد يدفع	وقيمة في كل ما تمتنع
ومثلها والتصف صار لازماً	في قتله عشرون من دراهمها

في كلب حائط كذا كلب الغنم أما قفيز البرّ فهو ملتزم
في كلب زرع والجنين العشرمين قيمة أمّه لفوته ضمين

القول في عاقلة وقد سبق بأن موجب الخطأ بها^١ ألحق

وهو الذي أعتق أو من أعتقت وضامن والعصبات ألحقت
وهي التي بالأبوين تقرب بالميت أو قريها به الأب
والأقرب الأجود عندي أنا ابائوه وولده يدخلنا
أما الإمام فهو فيها قد دخل كما بها لا يدخل الذي قتل
لا يعقل الصبي أو من حنى وما على النساء أن يعقلنا
لا تعقل العاقلة العبد ولا عمداً جرى من قاتل إذ قتلا
ولا مدبراً ولا أم ولد موضحة تدخل في هذا العدد
كذاك ما دون وغير ثابت عقل بإقرار ولا جنابة
يوقعها في نفسه الجاني ولا صلحاً ولا ما من بهم حصلاً^٢
يوماً ولا إتلاف مال وعقل إمامنا ذا ذمة إن ما حصل
مال له وقسط الحق بما يرى إمامنا على مارسا
بأقرب قبل الذي قد قربا كذاك تقسيط لمن قد نصبا
من قبل الإمام للحكومة ولا رجوع بعد للعاقلة
على الذي جنى ولو زادت على عصة أخذ من أولي الولا
وإن تزدد فن ذوي التعصيب لذي الولا وزائد التعصيب

١ - كلنا النسختين: به. ٢ - م: صلحاً ولا من ما بهم حصلاً.

عليهم يؤخذ من موالي وإن تزد عن كلّ من قد عقلا وإن تزد عاقلة فوزع لغائب حصته والوالد وأخذ آلذي نوى ومن^٢ وجد فلإمام أخذ ذاك كله كان على عاقلة الأب الدية والحمد لله وتسليمي على مولى وهكذا قياس التالي كان على الإمام ما قد فضلا بنسبة وإن يغيب بعض دع يدي بقتل^١ الابن وهو عامد من وارث سواه ما لو فقد وإن يكن ذا خطأ في قتله وثم ما في خاطري أن أنهيه محمد وآله خير الملا

الخاتمة

[تم الكتاب بعون الملك الوهاب عشية الجمعة لعشرين مضين من شهر ربيع الأول من شهور سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثين من هجرة سيّد المرسلين عليهم سلام رب العالمين بقلم العبد الفقير عليّ رضا بن عليّ زين العابدين بن محمّد قاسم بن يوسف غفر الله لهم ولمن دعا لهم بالمغفرة برسم الأخ الأجدد الأسعد الشيخ أحمد بن الفقيه عليّ كان الله له في الدارين ووفقه للانتفاع به بمحمّد وآله]^١

[قد تمّ باقي هذه الأرجوزة المباركة الشريفة الوجيزة في يوم السبت الثاني عشر من شهر شعبان المبارك ختم بالخير والرضوان من السنة السابعة والثمانين والمائة والألف هجرية نبوية على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والتحية على يد فقير ربّه العليّ الغنيّ عبده الأحقر محمّد بن عليّ بن حسن الخطّيّ الجاروديّ عفا الله له ولواديّه وللمؤمنين إنه غفور رحيم آمين ربّ العالمين].^٢